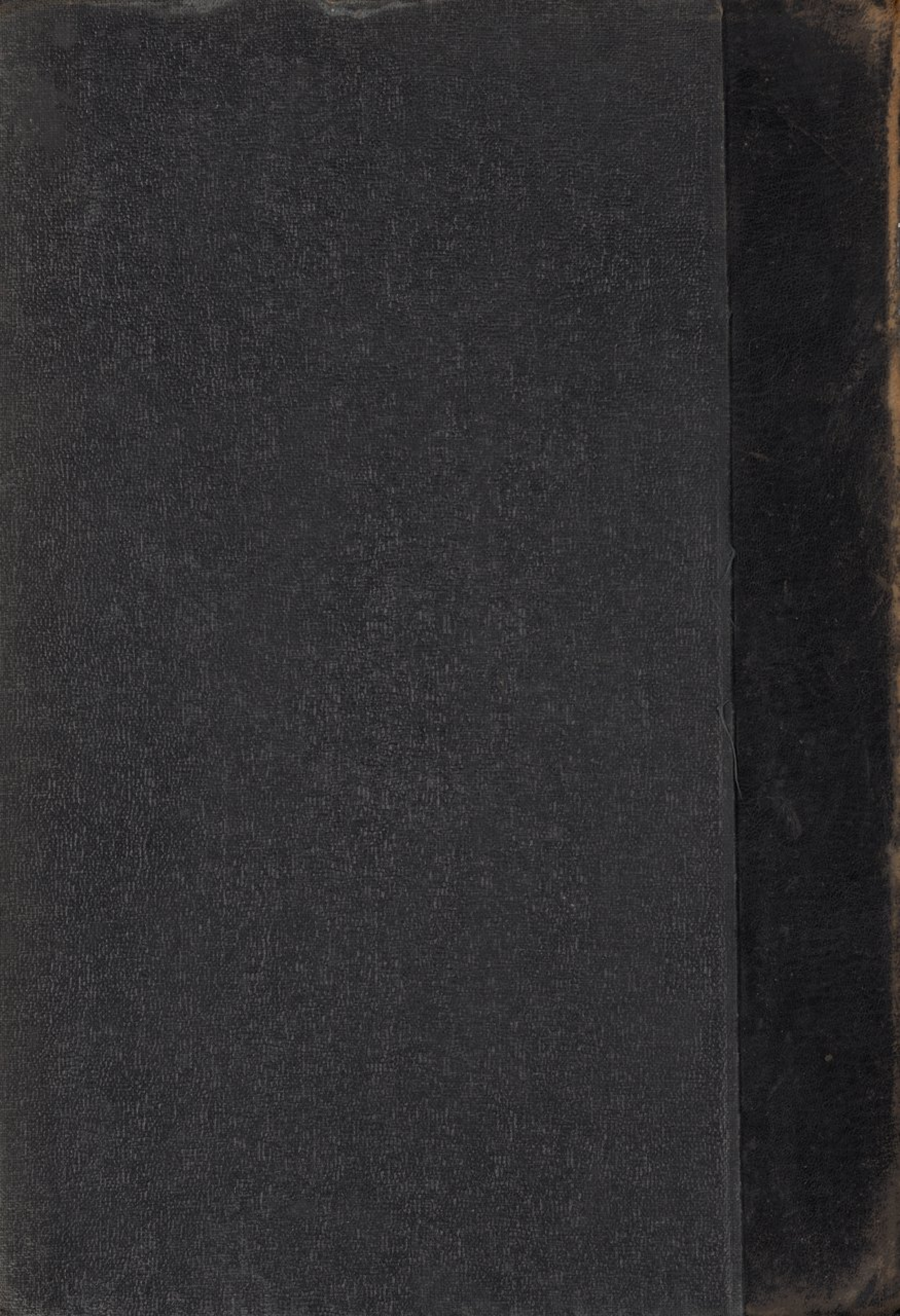
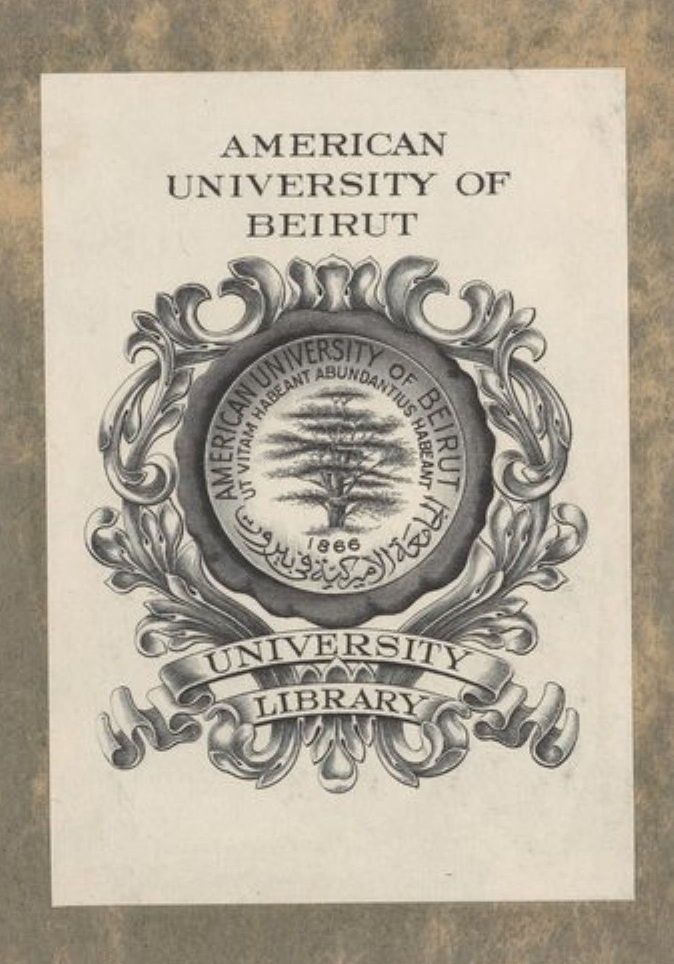
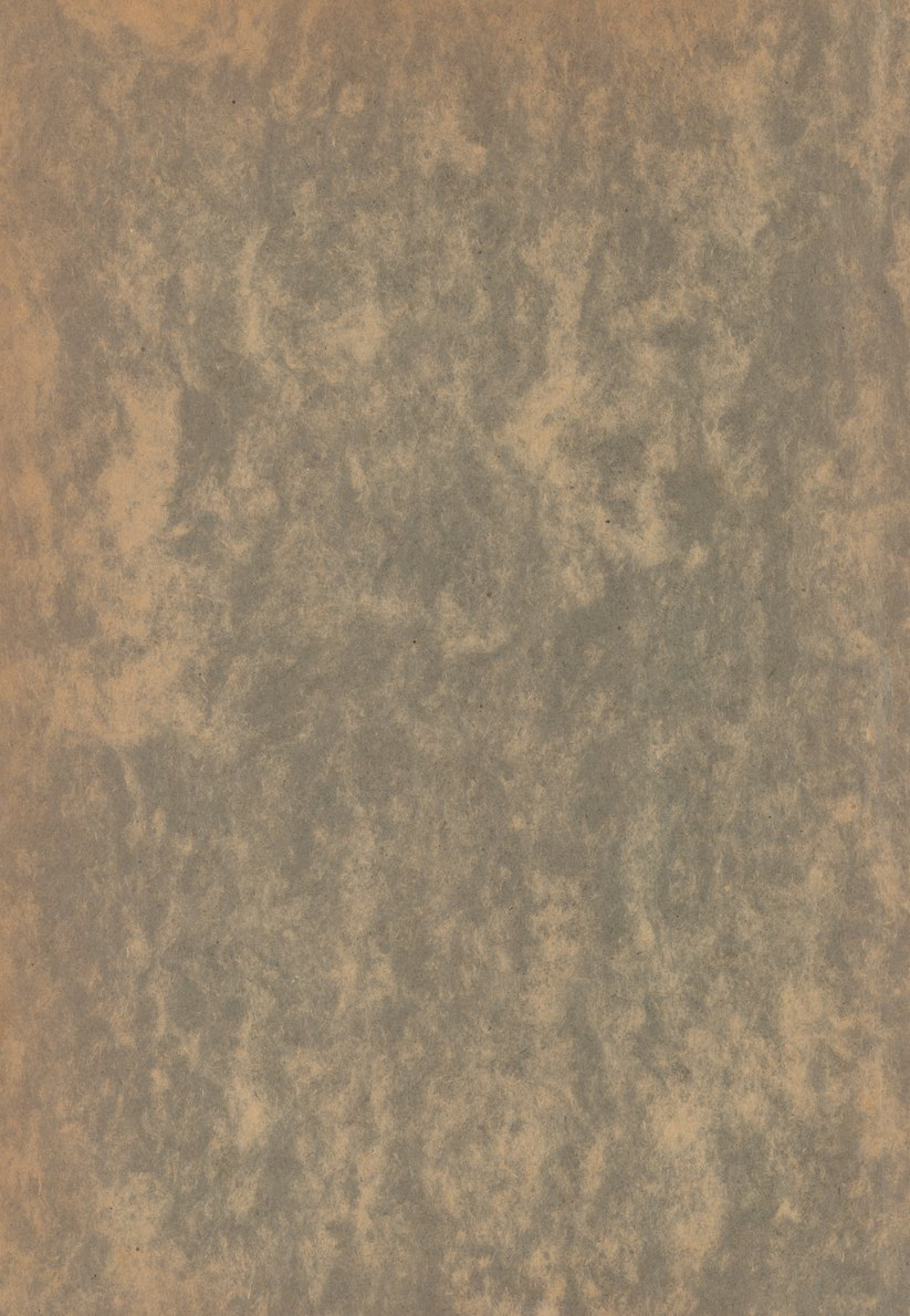



AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
الجامعة الاميركية في بيروت
UNIVERSITY
LIBRARY







رياسة مجلس الوزراء

قضية وادى النيل

مصر والسودان

عبد الرزاق أحمد السنهورى

المطبعة الأميرية بالقاهرة
١٩٤٩

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فهرست

١ — مصر

القسم الأول

علاقة مصر بانجلترا منذ الاحتلال الفرنسى إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

القسم الثانى

معاهدة سنة ١٩٣٦

صفحة

القسم الثالث

الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

القسم الرابع

أمام مجلس الأمن

٢ — السودان

القسم الأول

وحدة وادي النيل

القسم الثاني

كيف حققت مصر وحدة وادي النيل

صفحة

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا وحدة وادى النيل

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الامن

بيان

هذه مذكرة وضعتها عند ما كنت عضوا فى وفد مصر لدى مجلس الأمن ، بسطت فيها قضية وادى النيل ، وما ترتكز عليه هذه القضية من أسانيد قانونية وتاريخية ، وما تقوم عليه من أسس عادلة حقة . وقد ضمت المذكرة إلى أعمال الوفد .

وفرغت من كتابتها قبل أن تنظر القضية أمام مجلس الأمن . لذلك يبقى ، استكمالا لهذا الموضوع الخطير ، أن تعقب هذه المذكرة مذكرة أخرى ، يستعرض فيها ما دار فى مجلس الأمن من مناقشات ، وما اتخذ هذا المجلس من قرارات . ويكفى فى ذلك ترجمة محاضر مجلس الأمن عن الجلسات التى عقدها لنظر القضية ، فهى وافية بهذا الغرض . وقد قامت رياسة مجلس الوزراء فعلا بهذا العمل ، فاستكملت بذلك وثائق هامة يفيد منها المشتغلون بقضية البلاد .

كتب الله لهذه القضية المقدسة ما هى جديرة به من نجاح وتوفيق .

عبد الرزاق أحمد السنهوري

مصـــر

القسم الأول

علاقة مصر بانجلترا منذ الاحتلال الفرنسى إلى معاهدة سنة ١٩٣٦

يسر فهم القضية المصرية أن نسرد فى إيجاز تاريخ علاقة مصر بانجلترا منذ فكرت انجلترا فى الاستيلاء على مصر ، أى منذ الاحتلال الفرنسى ، إلى أن عقدت معاهدة ١٩٣٦ . فإن هذا التاريخ يلقى ضوءا كبيرا على هذه المعاهدة التى تتمسك بها انجلترا وتعتبرها مصر غير قائمة ، ويمهد فى الوقت ذاته لتفهم ما وقع بعد عقد هذه المعاهدة من أحداث تعاقبت ومناوضات لم يقدّر لها النجاح حتى انتهى الأمر بمصر أن التجأت إلى مجلس الأمن .

ويمكن أن نتابع هذا التاريخ فى خمس مراحل متعاقبة .

(١) المرحلة الأولى : انجلترا تتربص فيها بمصر وهى طريق المواصلات الامبراطورية ، وذلك منذ الاحتلال الفرنسى فى سنة ١٧٩٨ إلى سنة ١٨٨٢ .

(٢) المرحلة الثانية : انجلترا تحتل فيها مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وتبسط عليها حماية مقنعة ، وتحاول أن تجعل من هذا المركز الفعلى مركزا مشروعا .

(٣) المرحلة الثالثة : انجلترا تعلن فيها الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، فتنقلب الحماية المقنعة إلى حماية سافرة ، ولكنها حماية أعلنتها انجلترا على أنها ضرورة حربية مؤقتة .

(٤) المرحلة الرابعة : انجلترا تلغى فيها الحماية على مصر ، وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتعود بذلك إلى الحماية المقنعة ، بعد أن تعترف أن الحماية السافرة علاقة غير مرضية .

(٥) المرحلة الخامسة : انجلترا تفاوض فيها مصر لعقد تحالف معها ، وتريده تحالفا يفى بجميع أغراض الحماية ، حتى تمكنت بذلك من عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

المرحلة الأولى

انجلترا تتربص بمصر
(طريق المواصلات الامبراطورية)
(١٧٩٨ — ١٨٨٢)

نجحت حملة القائد بونابرت ، واحتل الفرنسيون مصر فى سنة ١٧٩٨. فأحست انجلترا أن الحملة موجهة اليها هى ، وأن الضربة مسددة إلى صميم الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الحين فتحت عينيها على مصر. واعتبرت مصير هذه البلاد مرتبطا بمصير امبراطوريتها. فرسمت سياسة بعيدة المدى من شأنها أن ترقب مصر ، فلا تمكن منها فاتحا أجنبيا ، ولا تدع فيها حكومة قوية ، وهكذا تستبقى مصر ضعيفة حتى تتهيأ لها الأسباب فتستولى عليها .

وبدأت بمعركة أبى قير البحرية فى سنة ١٧٩٨ حيث انتصرت على الفرنسيين . ثم أرسلت فى سنة ١٨٠١ حملة عسكرية لمعاونة السلطان على إخراج الفرنسيين من مصر ، فأخرجتهم وحاولت البقاء هى . ولكنها اضطرت فى سنة ١٨٠٣ إلى الجلاء كارهة بالحاح من الباب العالى وتنفيذا لمعاهدة أميان .

وبدأ محمد على يزهو نجمه . فكان على انجلترا ، بعد أن طردت من مصر الفاتح الأجنبى أن تمنع تأسيس الحكومة القوية . فمالأت المماليك ، ودعت ألفى بك إلى لندن ، وحاولت توليته على مصر ، ولكن محمد على ما لبث أن تغلب على المماليك . فلم تستطع انجلترا صبرا ، لاسيما بعد محالفة تركيا لفرنسا ، وخشيت أن تؤدى هذه المحالفة الى عودة الفرنسيين لمصر ، فقررت أن تسبقهم اليها ، وأعدت حملة لاحتلال مصر بمعونة المماليك فى مارس سنة ١٨٠٧ . واستولت القوات الانجليزية على الأسكندرية ، ثم زحفت إلى رشيد . فتغلب عليها محمد على وردها الى الاسكندرية ، ثم أجلاها أيضا عن هذا الثغر فى أغسطس سنة ١٨٠٧ . واستقام له الأمر فى مصر .

ووقفت انجلترا بالمرصاد لحكومة محمد على القوية . وكان هذا قد تمكن من إعداد جيش كبير واستطاع أن يعيد وحدة وادى النيل بضم السودان إلى مصر ، وقهر الوهابيين ، وسير حملة على اليونان . فما لبثت انجلترا أن قضت على الأسطول المصرى فى معركة نافارينو البحرية ، متابعة فى ذلك سياستها فى إضعاف مصر .

وتوجس الباب العالى خيفة من تزايد شوكة محمد على وامتداد سلطانه ، فتوترت العلاقات بينهما وانتهى الأمر بأن أعلن محمد على الحرب على الباب العالى ، وقاد إبراهيم الجيوش المصرية الظافرة إلى أبواب القسطنطينية ، واستبقى فى يده جزءا عظيما من الامبراطورية العثمانية شمل — غير مصر والسودان — فلسطين وسورية والجزيرة العربية ، فحقق بذلك وحدة العرب أو كاد .

ولم يرق ذلك لانجلترا بطبيعة الحال . فما زالت بالباب العالى تحرضه على أن يرد الجيوش المصرية الفاتحة ، فتأهب الباب العالى فى شهر مارس سنة ١٨٣٩ لاسترداد سوريه ، وما كادت الجيوش التركية توغل فى زحفها حتى لاقاها إبراهيم ، وردها على أعقابها ، وهدد من جديد الأناضول والقسطنطينية .

هنا أيضا لم تستطع انجلترا إلا أن تكشف القناع ، وقامت على رأس الدول الأوروبية تصر على حرمان محمد على من ثمار فتوحاته . ووقفت فرنسا فى صف محمد على ؛ ولكن انجلترا تمكنت من إقصائها ، وحملت الدول على توقيع معاهدة لندن فى ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ ، وفرضت على محمد على أن يقتصر على مصر ولاية وراثية تحت السيادة العثمانية . وهكذا استطاعت انجلترا أن تحقق أمرين . منعت مصر من أن تصبح امبراطورية عربية ضخمة ، وأسعفت الرجل المريض بالقسطنطينية فردت عنه الموت على أن يبقى مريضا .

وفى عهد سعيد تحركت أطماع انجلترا ، وتيقظت مخاوفها من جديد . فإن سعيدا منح دى لسبس امتيازا بحفر قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . فتوجست انجلترا خيفة من هذا المشروع الفرنسى ، وقاومته ما استطاعت عند الباب العالى . ولكن المشروع سار فى طريق التنفيذ ولما اعتلى اسماعيل عرش مصر واصل حفر القناة حتى انتهى منها فى سنة ١٨٦٩ . فتحولت انجلترا من سياستها فى مناهضة المشروع قبل أن يتم إلى سياستها فى الاستيلاء عليه بعد أن تم . وقال اللورد ستانلى وزير الخارجية الانجليزية "من الجلى ما من أمة فى العالم ستجنى من حفر هذه القناة مثل الذى تجنى بريطانيا" . وكتبت جريدة التايمز تقول "على مصر أن تحمل جميع نفقات قناة السويس ، ولفرنسا أن تباهى العالم بفخر تنفيذه ، ولكن يجب أن تجنى بريطانيا جميع ثمراته" .

وجنت بريطانيا فعلا جميع ثمراته . فلقد كانت لمصر ولاسماعيل بالمرصاد كما قدمنا . وما لبثت أن استغلت الحالة المالية السيئة التى انحدرت اليها مصر بسبب تراكم الديون وعلو سعر الفائدة وتهافت المغامرين الأجانب . وما زالت تتدخل فى شئون مصر بحجة حماية مصالح الدائنين من رعاياها ، وأشركت فرنسا معها فى ذلك أول الأمر ، حتى نجحت فى إنشاء صندوق الدين كرقابة دولية . وكانت قبل ذلك فى سنة ١٨٧٣ ، قد نجحت فى أن تشترى أسهم مصر فى قناة السويس ، واتخذت من ذلك ذريعة أخرى للتدخل والرقابة . وانبسطت الرقابة الأجنبية على شؤون مصر الداخلية من مال و إدارة ، و بلغ عدد الموظفين الأجانب ثلث عدد الموظفين جميعا ، وزاد ما يتقاضون من مرتبات على ما يتقاضى الموظفون المصريون . وقبل اسماعيل تعيين مراقبين عامين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، لتنظيم الميزانية المصرية . فما لبثا أن أصبحا عضوين

فى الوزارة المصرية ، ولهما حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . فحاول اسماعيل الخلاص من هذا النفوذ الأجنبى المتغلغل بمنح البلاد نظاما دستوريا واسعا يرد السلطة إليها . وأخذ فى توسيع اختصاصات المجلس النيابى ، وأوجد نظام المسئولية الوزارية . فما لبثت انجلترا أن سعت عند الباب العالى فعزله فى سنة ١٨٧٨ .

وولى توفيق عرش مصر . ولكن الحالة المالية كانت قد زادت سوءا . وقام الشعب المصرى فى وجه التدخل الأجنبى ، وقاد عرابى الجيش الى الثورة .

وهنا رسمت انجلترا خطتها : تمنع تركيا من التدخل ، وتقصى فرنسا عن الميدان ، وتنفرد وحدها بالاستيلاء على مصر .

وهذا ماتم فعلا . فقد سلمت انجلترا السفير التركى فى لندن مذكرة جاء فيها "إننا متفقون على حماية حقوق السلطان فى مصر ، ولكننا نعارض كل محاولة من جانبه للتوسيع فى مداها أو لاستعماله هذه الحقوق فى غير نطاق استقلال مصر الذاتى أو فى التدخل فى إدارتها" . وعقدت الدول التى وقعت على معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ وفيهم انجلترا مؤتمرا فى ترابيا ، وأصدرت قرارا تتعهد فيه بعدم الإقدام على عمل فردى ، وبعدم السعى عند تسوية المسألة المصرية فى الحصول على أى امتياز أو مركز خاص فى مصر . وقد أصرت انجلترا أن يستثنى من هذا القرار حالة القوة القاهرة .

وكانت انجلترا وفرنسا قد وقفتا بأسطوليهما أمام مدينة الاسكندرية لمنع السلطان من التدخل وقد نجحت انجلترا فى اقصاء السلطان ، وبقى عليها أن تقصى فرنسا . وكان هذا ميسورا . فإن تغير الوزارات الفرنسية السريع الذى عاصر قيام الجمهورية الثالثة ، وتذبذب السياسة الخارجية الفرنسية تبعا لذلك ، وتردد دى فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية وتقلبه السريع من سياسة إلى أخرى ، كل ذلك هيأ لانجلترا أن تنفرد . فلما وقعت حوادث الاسكندرية ، وجه قائد الأسطول الانجليزى إنذارا إلى الحكومة المصرية .

ويقول Cocheris فى كتابه (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan (1903. P. 114) إن مجلس الوزراء اجتمع برياسة الخديو توفيق عقب هذا الإنذار ، وأجاب عليه بما يأتى :

" L'Egypte n'a rien fait qui ait pu justifier l'envoi des flottes combin´es. L'autorité civile et militaire n'a à se reprocher aucun acte autorisant les réclamations de l'amiral. Sauf quelques réparations urgentes aux anciennes constructions, les forts sont, à cette heure, dans l'état où ils se trouvaient à l'arrivée des flottes. Nous sommes ici chez nous, et nous avons le droit

et le devoir de nous y prémunir contre tout ennemi qui prendrait l'initiative d'une rupture de l'état de paix, lequel, selon le Gouvernment anglais, n'a pas cessé d'exister. L'Egypte, gardienne de ses droits et de son honneur, ne peut rendre aucun fort ni aucun canon, sans y être contrainte par le sort des armes. Elle proteste contre votre déclaration de ce jour et tiendra responsable de toutes les conséquences directes ou indirectes qui pourront résulter d'une attaque des flottes ou d'un bombardement, la nation qui, en pleine paix, aura lancé le premier boulet sur la paisible ville d'Alexandrie, au mépris du droit des gens et des lois de la guerre ".

أما قائد الأسطول الفرنسي فقد تلقى فى آخر الأمر أوامر من حكومته بالانسحاب وفى هذا أيضا يقول Cocleris :

" M. De Freycinet a ainsi adopté successivement toutes les formes d'intervention imaginables : intervention anglo-française, européennes, turque, anglo-franco-turque, anglaise et finalement... l'abs ention ". (Situation internationale de l'Egypte et du Soudan 1903 p. 100).

المرحلة الثانية

انجلترا تحتل مصر

(الحماية المقنعة . مركز فعلي تحاول جعله مشروعا)
(١٨٨٢ — ١٩١٤)

انسحبت فرنسا ، وبقيت انجلترا وحدها فى الميدان ، وفى ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ضرب الأسطول البريطانى مدينة الاسكندرية . ودخلت الجيوش الانجليزية هذه المدينة ثم دخلت القاهرة فى اكتوبر سنة ١٨٨٢ عقب انتصارها فى موقعة التل الكبير . وهكذا تم لانجلترا احتلال مصر . وبقيت فيها إلى اليوم .

ومصر وقت الاحتلال كانت دوله متمتعة باستقلالها الداخلى تحت السيادة العثمانية طبقا لأحكام معاهدة لندن المتقدم ذكرها .

وقد جاء الاحتلال الانجليزى متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية من جهة ، ومناقضا من جهة أخرى لوعودها المتكررة فى ألا تقدم على عمل بمفردها وألا تحتل مصر .

أما أن الاحتلال جاء متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية فيكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى ما يأتى :

(١) معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبمقتضاها ضمنت الدول ، وفيهم انجلترا ، مركز مصر على أنها ذات استقلال داخلى تحت السيادة العثمانية . ولا شك فى أن الاحتلال اعتداء على هذا الاستقلال وهذه السيادة .

(٢) معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ . وقد وقعت انجلترا المعاهدتين وهما تنصان على ضمان كيان الأمبراطورية العثمانية . والاحتلال الانجليزى اعتداء على هذا الكيان .

(٣) مؤتمر ترابيا فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال بأيام قليلة . وقد تعهدت انجلترا فى هذا المؤتمر ، كما سبق القول ، بعدم القيام بعمل منفرد ، وبعدم السعى فى الحصول على مركز تتميز به فى مصر . والاحتلال العسكرى يجعل لها مركزا فى مصر تتميز به على الدول كما هو واضح .

وأما أن الاحتلال جاء مناقضا لوعودها المتكررة فى ألا تحتل مصر فيكفى أن نذكر فى هذا الصدد الوعود الآتية :

(1) Le Gouvernement de Sa Majesté n'a en vue que le maintien de l'autorité souveraine de la Porte et des pouvoirs du Khédive. Il ne désire ni *occuper* ni annexer l'Egypte. (Sir Ed. Malet, déclaration au Sultan le 21 séptembre 1881 ; Blue Book 1881).

(2) En dépit de tous les bruits et de tous les soupçons, nous n'avons aucun désir de travailler à une *occupation* ou à une annexion de l'Egypte par l'Angleterre. (Lord Granville, déclaration à Musuros Pacha le 4 octobre 1881 ; Blue Book 1881).

(3) Le Gouvernement de Sa Majesté est d'accord avec le Gouvernement français pour éviter la nécessité d'une intervention active ou d'une *occupation* militaire en Egypte. (Lord Granville à M. Tissot, le 20 mars 1882 ; Blue Book 1882).

انظر أيضا — تصريح اللورد جرانفيل لسفير الروسيا فى ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) — برقية اللودر جرانفيل إلى السير ادوارد ماليت فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) — تصريح اللورد دوفرين للسلطان فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الأزرق ١٨٨١) — خطبة العرش للملكة فكتوريا فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز).

*
* *

لم يسع انجلترا — وهذه تعهداتها الدولية ووعودها السابقة — إلا أن تسعى إلى تبرئة نفسها والدفاع عن نواياها عن طريق الإدلاء بالتصريحات ، تصريحا عقب تصريح ، تؤكد أن الاحتلال إجراء مؤقت ، الغرض منه حماية الخديوى من الثوار ، وأنها ستغادر مصر بمجرد أن يستتب فيها الأمن والنظام ، ولم تذكر مطلقا فى أى تصريح من هذه التصريحات أنها تحتل مصر لأنها طريق المواصلات الامبراطورية .

وقد بدأت هذه السلسلة من تصريحاتها منذ اليومين السابقين على احتلالها للاسكندرية . فوزع اللورد جرانفيل فى يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ منشورا على الدول جاء فيه ما يأتى :

" L'action de l'amiral Seymour sera restreinte à la défense légitime, sans aucune arrière-pensée de la part du Gouvernement britannique". (Blue Book 1882).

ثم أرسل فى اليوم التالى ، ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، برقية إلى اللورد دوفرين السفير البريطانى لدى الباب العالى ، يقول فيها :

" L'Angleterre ne poursuit en Egypte ni un but intéressé, but qui ne s'accorderait pas avec les intérêts de l'Europe, ni un but contraire aux intérêts du peuple égyptien. (Blue Book 1882).

وأبلغ الأميرال سيمور ، فى ٢٦ يوليه سنة ١٨٨٢ ، الخديو رسميا ما يأتى :

" I, Admiral commanding the British fleet, think it opportune to confirm without delay once more to Your Highness that the Government of Great Britain has no intention of making the conquest of Egypt nor of injuring in any way the religion and liberties of the Egyptians. It has for its sole object to protect Your Highness and the Egyptian people against rebels".

وبعد أن تم احتلال الجيوش الانجليزية لمصر ، تعاقبت التصريحات فى هذا المعنى ، ونقتصر هنا على ذكر بعض منها لضيق المقام :

(1) La Grande-Bretagne n'a aucune visée ambitieuse en Egypte. Elle n'y envoie des troupes que pour y maintenir l'ordre et rendre au Khédive l'autorité qu'il a perdue. Elle a l'intention formelle de soumettre au concert européen le réglement définitif de la question d'Egypte. (Sir Charles Dilke, déclaration à M. Tissot le 18 juillet 1882 ; Livre Jaune 1882).

(2) I can go so far as to answer the honourable gentleman when he asks me whether we contemplate an indifinite occupation of Egypt. Undoubtedly of all things in the world that is a thing which we are not going to do. It would be absolutely at variance with all the principles and views of Her Majesty's Government and the pledges they have given to Europe and with views, I may say, of Europe itself. (Gladstone in the House of Commons, August 10, 1882).

(3) The uncertainty there may be in some portion of public mind has reference to those desires which tend forward the permanent occupation of Egypt and its incorporation in this Empire. This is a consummation to which we are resolutely opposed and which we will have nothing to do with bringing about. We are against this doctrine of annexation, we are against every-thing that resembles or approaches it, and we are against all language that tends to bring about its expectation. We are against it on the ground of the interests of England ; we are against it on the ground of our duty to Egypt ; we are against it on the ground of the specific and solemn pledges given to the world in the most solemn manner and under the most critical circumstances, pledges which have earned for us the confidence of Europe at large during the course of difficult and delicate operations, and which ; if one pledge can be more solemn and sacred than another, special sacredness in this case binds us to observe. We are also sensible that occupation prolonged beyond a certain point may tend to annexation, and, consequently, it is our object to take the greatest care that the occupation does not gradually take a permanent character. (Gladstone in the House of Commons, August 9, 1883).

(4) From the first we have steadily kept in view the fact that our occupation was temporary and provisional only... We do not propose to keep Egypt permanently... On that point we are pledged to this country and to Europe, and if a contrary policy is adopted it will not be by us. (Lord Derby, in the House of Lords February 26, 1885).

(5) On se trompe grandement chez nous lorsqu'on croit que nous voulons rester indéfiniment en Egypte. Nous ne cherchons qu'à en sortir honorablement. Nous sommes décidés à l'évacuer.(Lord Salisbury, décl. à Waddington, le 3 nov. 1886 ; Livre Jaune 1886).

(6) When my noble friend... asks us to convert ourselves from guardians into proprietors... and to declare our stay in Egypt permanent... I must say I think my noble friend pays an insufficient regard to the sanctity of the obligations which the Government of the Queen have undertaken and by which they are bound to abide. In such a matter we have not to consider what is the most convenient or what is the more profitable course ; we have to consider the course to which we are bound by our own obligations and by European law. (Lord Salisbury in the House of Lords, August 12, 1889).

(7) La Vallée du Nil a appartenu et appartiendra toujours à l'Egypte. (Lord Salisbury, déclaration à M. de Concel, le 12 octobre 1898 ; Livre Jaune 1898).

أنظر ايضا تصريحات أخرى :

(١) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الأصفر ١٨٨٢).

(٢) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز).

(٣) خطاب شمبرلان فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز).

(٤) خطبة العرش للملكة فكتوريا فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز).

(٥) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز).

(٦) السر شارل دلك فى مجلس العموم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز).

(٧) خطاب السر وليم هاركور فى دربى ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ (جريدة التايمز).

(٨) كتاب جرانفيل للوسيو وادنجتن فى ١٦ يونيه سنة ١٨٨٤.

(٩) خطاب اللورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (جريدة التايمز).

(١٠) تصريح اللورد سالسبرى فى مجلس اللوردات ١٠ يونيه سنة ١٨٨٧ (جريدة التايمز).

(١١) تصريح السر هنرى دارموند ولف للصدر الأعظم ١٨٨٧ (جريدة التايمز).

(١٢) تصريح المستر سميث فى مجلس العموم أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ (جريدة التايمز).

(١٣) خطاب اللورد سالسبرى فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ (جريدة التايمز).

(١٤) خطاب السر شارل دلك فى سدنى ١١ يناير سنة ١٨٩٢ (جريدة التايمز).

(١٥) تصريح اللورد دوفرين لوادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الأزرق ١٨٩٣) .

(١٦) تصريح اللورد روزبرى للوسيو وادنجتن فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الأزرق سنة ١٨٩٣) .

(١٧) تصريح اللورد كمبرلى فى مجلس اللوردات ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (جريدة التايمز) .

(١٨) تصريح اللورد جرانفيل لحسن فهمى باشا فى ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ (الكتاب الأزرق ١٨٩٥) .

(١٩) تصريح جلادستون فى مجلس العموم ١٥ فبراير ١٨٩٥ (جريدة التايمز) .

(٢٠) بيان انتخابى لجلادستون فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) .

(٢١) محاضرة للسر شارل دلك فى معهد ماركام سكوير ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز)

(٢٢) كتاب جلادستون لمصطفى كامل باشا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ .

هذا وقد بلغت هذه الوعود ما ينيف على الستين وعدا .

وكان الباب العالى قد احتج على احتلال انجلترا لمصر ، قبيل وقوع الاحتلال وبعد وقوعه وأخذ يطالب فى إلحاح بانهاء هذا الاحتلال . ففى شهر يونيه سنة ١٨٨٢ أرسل وزير الخارجية العثمانية كتابا دوريا إلى ممثلى دولته فى الخارج يعلن فيه "أن إعادة الأمن إلى مصر من حق تركيا وحدها" وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ احتج الصدر الأعظم لدى السفير البريطانى على ما تضمنه الأنذار الانجليزى من تهديد بضرب الاسكندرية . وفى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ طالب السفير العثمانى فى لندن الحكومة البريطانية بإبلاغه الموعد الذى حددته انجلترا لسحب جنودها ، ثم قدم مذكرة يطلب فيها فتح باب المفاوضة فى الجلاء ، ثم قدم مذكرة أخرى للاحتجاج على بقاء الاحتلال الانجليزى فى مصر .

واتجهت تركيا بعد ذلك إلى الدول الأوروبية ، فأرسلت مذكرة دورية للدول تحتج فيها على الاحتلال باعتبار أنه مخالفة خطيرة للقانون الدولى .

ورأت انجلترا أخيرا أن تفاوض تركيا فى الجلاء . وقدرت أنها تكسب من هذه المفاوضة على كل حال . فهى إن نجحت ستكسب اعتراف تركيا لها بمركز خاص فى مصر ، وهذا أمر كانت تحرص على الظفر به الحرص كله . و إذا فشلت المفاوضة فقد أعذرت انجلترا إلى الدول الأوربية ، وأثبتت أنها كانت تريد الجلاء لولا تعنت تركيا ، وكسبت بذلك عذرا جديدا للبقاء فى مصر .

وأرسلت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٨٥ السر دارموند ولف (Sir Durmord Wolf) مبعوثا فوق العادة إلى الآستانة . فوقع اتفاقا مع وزير الخارجية العثمانية فى اكتوبر سنة ١٨٨٥ على إيفاد مندوب تركى ومندوب إنجليزى إلى مصر ليفاوضا الخديو فى تنظيم الجيش المصرى وإصلاح الإدارة وإعادة الهدوء إلى السودان ، ويقدما تقريرهما إلى حكومتيهما ، وهاتان تتفقان بعد ذلك على الميعاد المناسب للجلاء .

وذهب أحمد مختار باشا مندوبا عن تركيا والسر دارموند ولف نفسه مندوبا عن انجلترا إلى مصر . ولكنهما لم يتفقا على تقرير مشترك . فرجع ولف إلى لندن ، ثم غادرها إلى الآستانة ليفاوض الباب العالى مباشرة . وعقد بعد لأى اتفاقية الآستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ . وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديد ميعاد الجلاء بعد ثلاث سنوات من إبرامها — أى سنة ١٨٩٠ — إلا إذا تبين أن هناك خطرا داخليا أو خارجيا يقتضى تأجيل هذا الموعد ، فيبقى الاحتلال إلى أن يزول هذا الخطر ، ويكون لانجلترا — مشتركة فى ذلك مع تركيا — حق العودة إلى احتلال مصر إذا عاد الأمن فيها إلى الاضطراب ، فإذا لم ترسل تركيا قواتها العسكرية مع القوات الانجليزية أوفدت مندوبا عنها يبقى فى مصر مدة بقاء الاحتلال الجديد .

ووجه الخطر فى هذه الاتفاقية أنها تكسب الاحتلال الانجليزى صفة مشروعة ، وتهيئ فرصة لاستمراره ، واحتمالا للعودة اليه . ويقول ملنر فى هذا المعنى :

" Of course, the gist of the whole matter was the recognition by the Sultan of Great Britain's right to reoccupy Egypt in certain cases. It is true that the Sultan reserved to himself a similar right ; but since Turkey is never ready in an emergency, this reservation was not of much practical value. Clearly, if there were fresh troubles, it was Great Britain which would have to deal with them." (Milner, England in Egypt, 1899, p. 123).

والاتفاقية فى النهاية تجعل لانجلترا مركزا خاصا فى مصر ، فهى التى تبقى إذا ظهر خطر يهدد مصر حتى يزول هذا الخطر ، وهى التى تعود لإعادة النظام فى مصر إذا اختل . لذلك حرضت فرنسا والروسيا السلطان حتى لا يصدق على الاتفاقية ، فامتنع عن التصديق عليها . وأعلنت انجلترا على أثر ذلك أنها باقية فى مصر حتى يصبح هذا البلد قادرا على دفع ما يتهدده من أخطار داخلية وخارجية ، وهى الأخطار التى أرادت أن تكون الاتفاقية كفيلة بتأمينها ، وأن المسئولية فى ذلك تقع على تركيا .

وتم لانجلترا بذلك ما أرادت كسبه عند فشل المفاوضة . ويقول شارل رو عندما يعرض لهذه الاتفاقية ، ويعدد الشروط التى فرضتها انجلترا للجلاء عن مصر ما يأتى :

" Cette énumeration suffit à prouver qu'il ne s'agit pas, en l'espèce, d'évacuation pure et simple, mais bien d'évacuation monnayée contre la reconnaissance officielle à l'Angleterre d'une *situation spéciale* par rapport à l'Egypte." (Gabriel Hanotaux : Histoire de la Nation égyptienne VII, pp. 123-124).

ثم يقول فى موضع آخر :

" En supposant ratifiée la convention du 22 mai 1887, aurait-elle eu pour conséquence effective l'évacuation de l'Egypte en 1890. C'est une question sur laquelle on peut discuter à perte de vue. Quoi qu'il en soit, à l'échec final de la négociation, l'Angleterre gagne plus qu'elle ne peut. Car pour maintenir son occupation de l'Egypte, elle est en bien meilleure posture après qu'avant. Désormais, à d'éventuelles observations sur l'occupation, elle peut répondre par sa proposition d'évacuer, sous des conditions que seule une pression étrangère avait empêché la puissance suzeraine d'accepter." (Vol. VII, pp. 126-127).

ووقعت انجلترا فى سنة ١٨٨٨ اتفاقية دولية تكفل حياد قناة السويس وحرية المرور فيها ، ولكنها اشترطت ألا يتعارض ذلك مع مقتضيات الاحتلال . وسنعود إلى هذه الاتفاقية فى موضع آخر .

وهكذا بقيت انجلترا — بالنسبة إلى الدول — تكرر القول أن الاحتلال مؤقت وأن الغرض منه هو حماية الخديو وإصلاح الإدارة فى مصر .

أما بالنسبة إلى مصر نفسها ، فكان الأمر يختلف كل الاختلاف . وقد عملت انجلترا منذ وضعت قدمها فى مصر على أن يتغلغل نفوذها فى جميع مرافق البلاد . وما لبثت أن سيطرت على كل الشؤون الداخلية والخارجية ، حتى أصبح الاحتلال فى نظر المصريين حقيقة دائمة ، وحماية فعلية ، وإن كانت حماية مقنعة غير شرعية . ويقول ملنر فى هذا الصدد :

" Thus we did after all establish a Protectorate in Egypt, but not a complete or legitimate one. On the contrary, it was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a *veiled Protectorate* of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distinct object." (England in Egypt p. 28).

وسبيل انجلترا إلى بسط نفوذها "النصيحة الملزمة" يبذلها "المستشارون". ودستور هذه النصيحة الملزمة برقيتان من اللورد جرانفيل ، يضع فى الأولى منهما المبدأ ، ويضع فى الثانية الجزاء . وجيش الاحتلال من وراء كل ذلك محيط .

ففى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، أى فى الشهور الأولى من الاحتلال ، أرسل اللورد جرانفيل برقية إلى الدول جاء فيها : " إنه وإن كانت القوات البريطانية باقية فى مصر إلى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تنوى سحبها عند ما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو . وإلى أن يحين ذلك ، فإن مركز حكومة جلالة الملكة بإزاء سموه يقضى

عليها بـبـذل نصائح لتتأكد من أن النظام الذى يوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم " .

" Although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawaing it as soon as the state of the country and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority will admit of it. In the meantime, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving *advice* with the object of securing that the order of things be established shall be of a satisfactory character, and possess the elements of stability and, progress.'

وفى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، أى بعد عام من البرقية الأولى ، أرسل اللورد جرانفيل برقية أخرى الى سر أفلن بارنج (كرومر) عندما رفض شريف باشا إخلاء السودان ، وقد جاء فى هذه البرقية ما يأتى :

" لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطانى الموقت قائما فى مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التى ترى إبداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وأن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء ، فهناك من المصريين ، سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة " .

" I hardly need point out that in important questions, where the administration and safety of Egypt are at stake, it is indispensable that Her Majesty's Government should, so long as the provisional occupation of the country by English troops continues, be assured that the advice which, after full consideration of the views of the Egyptian Government, they may feel in their duty to tender to the Khedive, should be followed. It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of provinces, that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend, and that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow this course should cease to hold their offices." (Blue Book 1884, Vol. I. P. 176).

فالنصائح التى كان المستشار الانجليزى يبذلها للوزير المصرى كانت إذن أوامر لابد من تنفيذها ، وإلا تخلى الوزير عن منصبه . بل يتخلى عن منصبه رئيس الوزراء نفسه ، كما فعل شريف باشا عند ما رفض أن ينفذ " نصيحة " إخلاء السودان ، بل هى نصائح ترقى إلى أكبر مقام فى البلاد ، إلى الخديو ، فترغمه أن ينزل صاغرا عليها . فإذا أراد الخديو عباس الثانى أن يختار رئيس وزرائه ، كان عليه أن يصغى إلى " نصيحة " اللورد كرومر ، يبذلها له فى كثير من القسوة والغطرسة . وهذا ما يقوله Cocheris وصفا لهذا المشهد :

Lord Cromer se fit grossier et brutal. Il l'avertit (le Khédive) qu'en résistant à l'Angleterre, "il jouait son pouvoir et sa personne". Il lui adressa des menaces révoltantes et lui communique le texte d'une dépêche de Lord Rosebery ainsi conçue : "Vous devez informer le Khédive que, dans le cas où il se refuserait à se conformer à vos conseils, il devrait être préparé à subir les graves conséquences de ses actes." Il le quitta en lui assignant un délai de vingt-quatre heures pour réfléchir. (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p. 249).

وليس من أحد فسر طبيعة " هذه النصائح " خيرا مما فعل اللورد ملنر فى كتابه المعروف " انجلترا فى مصر " عند ما عرض لبرقية اللورد جرانفيل الأولى التى يرسم فيها سياسة النصائح ، وعقب عليها بما يأتى :

" It is worth while to look closely at this famous declaration. In it the Government of Great Britain announced its object : the establishment of an order of things possessing the elements of stability and progress ... ...But the British Government at the same time indicated the means which it meant to employ to attain that object. It was to be obtained by "giving advice" — charming euphemism of the best Granvillian brand. *For the advice of an armed man in possession of your property is apt to be something more than a mere recommendation ; it is an order.* (England in Egypt p. 27) .

من هنا كانت انجلترا هى المسئولة — طول مدة الاحتلال — عن حكم مصر وعن إدارتها . فإذا أردناها أن تقدم حسابا عن ذلك ، رأيناه فى غير صالحها . ولنبين هذا فى شىء من الإيجاز .

*
* *

يفخر الانجليز عادة بما يقولون أنهم قدموه لمصر من خدمات فى إصلاح ماليتها وإدارتها وتحسين حالتها الاقتصادية . ومهما يكن من أمر فى صحة هذه الدعوى ، فلاشك أن الانجليز لم يكونوا مدفوعين فى ذلك بالعمل على خير المصريين أنفسهم ، بل دفعهم إلى العمل على تسوية

حالة مصر المالية والقبض على زمام الأمن فيها مصالحهم التجارية فى هـذا البلد، بل وأهم من ذلك مصلحة إمبراطوريتهم السياسية . وهذا هو اللورد ملنر يقول ذلك فى وضوح :

"The question is often asked why, if we do not intend to keep the country, we should be at such pains to improve it. What call have we to play the rôle of philanthropists ? I have tried in the course of this book to supply an answer to such questionings. Let me briefly repeat that answer. On the one hand, our commercial interests in Egypt are so great and growing that her prosperity, which would be immediately wrecked by misgovernment, is a matter of concern to us. Secondly and chiefly, the geographical position of Egypt compels attention to her political condition. We have nothing to gain by owing the country ourselves, but we should have a great deal to fear from its falling in the possession of another Power. And the best means to provide against this — short of annexation — is to secure such tolerable conditions of life and administration in the Nile Valley as will prevent the recurrence of anarchy, necessitating foreign intervention. Therefore our efforts to endow Egypt with a decent native government are not philanthropy, they are business." (England in Egypt p. 377).

وقد لاتلام انجلترا على العمل لمصلحتها فى بلد أجنبى أخذت على عاتقها إصلاح شؤونه ، ولكن الذى تلام عليه إنها لم تعمل فى هذا البلد إلا لمصلحتها ، ولم تلق بالا ، فى كثير أو قليل، لمصلحة هذا البلد ، بل هى قد تعمدت الإضرار بهذه المصلحة . تقول إنها أصلحت مالية مصر وإدارتها وهذا إنما فعلته لمصلحتها التجارية كما قال اللورد ملنر نفسه ، ومصر كانت على كل حال قادرة على أن تتولى شؤونها المالية والإدارية بنفسها وقد ظهرت تباشير ذلك قبيل الاحتلال الانجليزى . وتقول انجلترا أيضا إنها حافظت على الأمن فى مصر فحمتها من التدخل الأجنبى . واضطراب الأمن فى مصر لم يأت إلا من تدخلها ثم إن مصر كانت تستطيع وحدها حفظ النظام والأمن دون معونة انجلترا ، وإنما أرادت انجلترا بحماية مصر من التدخل الأجنبى أن تستأثر هى وحدها فى هذا البلد بالنفوذ والسلطان . فانجلترا إذن لم تعمل فى كل هذا إلا لمصلحتها هى لا لمصلحة مصر .

أما الذى فى مصلحة مصر حقا من مقوماتها الوطنية — فقد عملت انجلترا عامدة على إضعافه حتى تستبق مصر فى قبضة يدها، ونجحت فى ذلك نجاحا كبيرا . وتتمثل هذه المقومات فى جيش وطنى، ونظم دمقراطية ، وتعليم قومى . فلننظر ماذا فعلت انجلترا فى كل ذلك .

أما الجيش، فمنذ دخل الانجليز مصر استصدروا مرسوما من الخديو توفيق، فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، بإلغائه . وعهد إلى ضابط انجليزى Sir Valentine Baker بتنظيم جيش مصرى جديد يكون خاضعا للسياسة البريطانية . ثم عين السر أفلن وود Sir Evelyn Wood قائدا لهذا الجيش ورئيسا لأركان حربه ، بعد أن استقال الجنرال استن باشا من رياسة أركان الحرب ، وهو القائد الأمريكى الكفء الذى كان يتولى هذا المنصب قبل الاحتلال . وأبدل معظم الضباط

المصريين بضباط من الانجليز. وانقص الجيش المصرى من خمسين ألفا الى ستة آلاف. وأدخل نظام البدل النقدى وهو النظام الذى أقصى عن الجيش خير شباب مصر. وهبط مستوى التعليم هبوطا شنيعا فى المدرسة الحربية الوحيدة التى بقيت. وأقفلت جميع المصانع الحربية اكتفاء بشراء الذخائر من انجلترا. وكان بالإسكندرية ترسانات ومدرسة بحرية فأقفلت جميعها. وبقيت مصر بجيش هزيل فى العدد والعدة والتدريب طوال الوقت الذى كانت مقاليد الجيش فيه بيد الإنجليز.

وأما النظم الدمقراطية، فقد كانت مصر متمتعة منها قبل الاحتلال بمجلس نيابى كامل السلطة وبوزارة مسئوله أمام هذا المجلس. فجاء اللورد دوفرين "Dufferirn" إلى مصر عقب الاحتلال مباشرة، وألغى هذا النظام النيابى الكامل، الذى كان من شأنه بطبيعة الحال أن يحول دون تغلغل النفوذ الانجليزى فى البلاد، واستبدل به نظاما ممسوخا يتمثل فى هيئة رأيها استشارى وأعضاؤها القليلون ينتخبون على درجتين أو على ثلاث درجات. فمهد بذلك للانجليز أن يستأثروا بالقبض على زمام الحكم والإدارة. ويصف "Cocheris" اللورد دوفرين، فى التقرير الذى وضعه فى هذا الشأن، وصفا بليغا فى العبارات الآتية:

"En termes enthousiastes et émouvants, il parlait de l'avenir de l'Egypte, des réformes nécessaires, des droits du fellah, des garanties constitutionnelles, du système représentatif. Le progrès, la justice, la civilisation étaient invoqués... puis, insensiblement, tandis que le public, ébloui par ce feu d'artifice, se frottait les yeux, le noble lord, énigmatique comme le Sphinx, amenait la question sur le terrain de la suprématie du protectorat tutélaire de la Grande-Bretagne, dont, avec un charme exquis, il plantait délicatement les premiers jalons." (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p. 173).

واللورد كرومر نفسه كان لا يؤمن بالحياة النيابية فى مصر وقد قال فى صدد النظام الذى وضعه اللورد دوفرين ما يأتى:

"It was without doubt, desirable to make some beginning in the way of founding liberal institutions, but no one with any knowledge of the East could for one moment suppose that the Legislative Council and Assembly, founded under Lord Dufferin's auspices, could at once become either important factors in the government of the country, or efficient instruments to help in administrative and fiscal form". (Modern Egypt 1908, I p. 343).

ولم تكن الجمعية التشريعية التى أنشئت قبل الحرب العالمية الأولى وكان أجلها قصيرا بسبب هذه الحرب، هى الأخرى، بالنظام النيابى الصحيح. ولم تتمتع مصر بنظام دمقراطى إلا بعد الغاء الحماية الانجليزية، وكانت مصر، لا انجلترا، هى التى تولت بنفسها وضع نظامها الدمقراطى، كما سبق لها أن فعلت ذلك قبل عهد الاحتلال.

بق التعليم ، ولعله هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر أشد نكبة فقد كانت البلاد قبل الاحتلال تشهد نهضة تعليمية قوية ، بدأها محمد على ، فأنشأ مدارس على الأسلوب الغربى ، وترك الكتاتيب والمعاهد الدينية للتعليم الشعبى . وأخذ اسماعيل من بعده فى التقريب ما بين التعليم الشعبى على النمط الغربى ، فأصدر قانونا أقره المجلس النيابى المصرى فى سنة ١٨٦٨ ، يرمى إلى زيادة عدد المدارس ، وإعلاء مستوى الكتاتيب ، والتقريب فيما بين النظامين حتى يتيسر جمعهما فى نظام تعليمى واحد . ويقول دربك "Dorr" عن هذا القانون ما يأتى :

"The forty articles of this project, which has required the force of law, mark one of the most decisive steps which Egypt has taken on the road of progress... Above all questions of detail and difficulties of execution which the new law presents, two principles have been irrevocably affirmed, and will remain an inalienable acquisiton for Egypt whatever modifications the educational system may have to undergo, namely : the solidarity of all schools and the equality of institutions of the same rank."

وبلغت النهضة التعليمية أوجها فى سنة ١٨٨٠ ، أى قبل الاحتلال بسنتين حين قدم على باشا ابراهيم وزير المعارف اذ ذاك مذكرة الى مجلس الوزراء ، طالب فيها بنشر التعليم فى جميع نواحى البلاد حتى يصل الى القرى السحيقة . فأقر مجلس الوزراء هذا المبدأ ، وقامت لجنة بدراسة التقرير فأوصت بما يأتى :

(١) إنشاء مدرسة ريفية فى كل قرية سكانها يبلغون الألفين (٢) إنشاء مدرسة ابتدائية فى كل بلد سكانه يبلغون عشرة الآلاف (٣) زيادة المدارس الثانوية زيادة تدريجية (٤) إنشاء مدرسة جديدة للعلمين (٥) إنشاء دراسات تكميلية فنية لمن يقف عند التعليم الابتدائى (٦) إنشاء مدرسة عالية للإدارة (٧) إصلاح المدارس الفنية المتوسطة والعالية (٨) إنشاء مجلس أعلى للتعليم (٩) فرض ضرائب محلية لنشر التعليم . وأقر مجلس الوزراء هذا البرنامج الضخم من الإصلاح التعليمى .

ولكن ما لبث الاحتلال الانجليزى أن دخل البلاد نقضى على هذه النهضة وبقى الانجليز يسيطرون على التعليم أربعين سنة ، فماذا فعلوا ؟ الأرقام وحدها تدل على ذلك :

(١) كان عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة فى مصر ، سنة ١٨٨٢ أى عند الاحتلال ، يبلغ ٨،٣ ٪ من عدد السكان ، ولم يزد هذا العدد على ٨،٧ ٪ فى سنة ١٩١٧ — وقد زاد هذا العدد اليوم على ٢٠ ٪ من عدد السكان . فالانجليز لم يعلموا من الشعب فى خمس وثلاثين سنة الا ٠،٤ ٪ من عدد السكان ومصر منذ تولت بنفسها شؤون التعليم ، أى منذ نحو خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب ما يزيد على ١٠ ٪ من عدد السكان . ومعنى ذلك أن مصر فى خمس وعشرين سنة ، علمت من الشعب عددا يبلغ خمسة وعشرين ضعفا من العدد الذى علمته انجلترا فى خمس وثلاثين سنة . ومعنى ذلك مرة أخرى أن مصر سارت فى تعليم الشعب بسرعة تبلغ خمسة وثلاثين ضعفا من السرعة التى سارت بها انجلترا ، ولم تقل مصر بعد أن هذا هو الحد الأقصى لسرعتها ، فهل يمكن أن يكون للارقام دلالة أبلغ من ذلك ؟

(٢) كان عدد التلاميذ فى المدارس فى سنة ١٨٨٢ قد وصل الى ١٦٢٢٣٧، ووصل عددهم فى سنة ١٩٢٠ الى ٢٩٨٠٢٧ . فتكون الزيادة فى ثمانية وثلاثين عاما من أعوام الاحتلال نحو مائة وأربعين ألفا . وقد وصل عدد التلاميذ فى سنة ١٩٤٥ الى ١٣٧٥٧٦٦ . فتكون الزيادة فى نحو خمسة وعشرين عاما من الأعوام التى تولت فيها مصر بنفسها شؤون التعليم قد بلغت أكثر من مليون .

(٣) بلغت ميزانية وزارة المعارف، فى سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، رقما قدره ١٠١٣٥٠٣ من الجنيهات ، وهذا الرقم يمثل ٢,٥ ٪ من الميزانية العامة . وبلغت هذه الميزانية فى سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ رقما قدره — ٩٩٩٤٠٢٠ ، وهذا الرقم يمثل ١١ ٪ من الميزانية العامة . وقد زادت هذه النسبة فى الميزانية التى تعرض اليوم (١٩٤٧ — ١٩٤٨) على البرلمان الى نحو ١٤ ٪ ، فانجلترا لم تصرف على التعليم أكثر من ٢,٥ ٪ من ميزانية الدولة ، أما مصر فقد تدرجت فى الصرف الى ١١ ٪ ثم الى ١٤ ٪ ، ولم تفكر مطلقا أن تقف عند هذه النسبة فى الأعوام المقبلة .

والواقع أن السياسة التى سارت عليها انجلترا فى التعليم كانت ترمى إلى جعل عدد قليل من الشعب يلمون بمبادئ القراءة والكتابة يتلقونها فى الكتاتيب وإلى تزويد عدد قليل آخر بتعليم لا يجعلهم صالحين لغير الوظائف الحكومية ، وهذا ما يقوله اللورد كرومر نفسه فى رسالته للحكومة البريطانية فى سنة ١٨٩٩ .

" Of late years the aim of the Government (in Egypt), has been two-fold. In the first place, it has wished to spread as widely as possible (sic), amongst both the male and female populations, a simple form of education consisting of an *elementary knowledge of the Arabic language and of arithmetic.* In the second place, it has wished to form a highly educated class *suitable for the requirements of the Government service.*" (Egypt No. 5. 1899).

ولا يجوز أن يقال إن الشعب المصرى كان فى ذلك الوقت لا يقبل على التعليم فإنه كان على العكس من ذلك متعطشا له متلهفا عليه . واللورد كرومر هو الذى يقول ذلك بنفسه ، فقد ذكر فى كتابه "مصر الحديثة" ما يأتى :

" In 1889, I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of a European is rarely seen. No request was more frequently made to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.

" ... The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for a national existence. They have learnt that they are ignorant. They wish to be taught". (Modern Egypt 1908, II, p. 532).

فالانجليز لم يستجيبوا إلى لهفـــة الشعب على التعليم ، ورجعت الحركة التعليمية الى الوراء في عهدهم ، بل إن وزارة المعارف نفسها لم تستكمل ذاتيتها كوزارة مستقلة إلا فى سنة ١٩٠٦ ، وكانت قبل ذلك فرعا من وزارة الأشغال (أنظر شارل رو . تاريخ الأمة المصرية ٧ ص ٢١٤) .

وإذا قورنت هذه السياسة الرجعية فى التعليم بالسياسة التى سارت عليها مصر قبل الاحتلال وبالسياسة التى تسير عليها الآن وضح الفرق الكبير بين إهمال الانجليز للتعليم وعناية مصر به ، وتبين صدق ما قدمنـاه من أن التعليم هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر أشد نكبة . ولا عجب أن يتلاقى فى الاعتراف بهذه الحقيقـة رجل من غلاة المحافظين كاللورد جورج لويد مع رجل من رجال الصحافة المتقدمين كالسير فالنتاين تشيرول ("Sir Valentine Chirol")

قال اللورد لويد ، وكان مندوبا ساميا فى مصر ، فى كتابه (Egypt since Cromer)

"It is hardly surprising therefore, that the State was miserably failing to supply even the legitimate demands made upon it, and that qualified aplicants were being turned away in large numbers from the higher specialised schools simply because no facilities could be provided for training them there. Elementary education was not expending, because utterly inadequate facilities were provided for training teachers".

وقال السير تشيرول فالنتاين فى كتابه (The Egyptian Question) فى الفصل الذى عقده للتعليم ما يأتى :

"By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control, it has tended not at all to the salvation of the State. *It is unquestionably the worst of our failures.* . . . We have barely yet approached the urgent question of popular education, beyond multiplying the old native Kuttabs and trying to extend their usefulness as far as the appalling death of teachers who can even read and write allows to something more than the mere learning of the Koran by heart".

ويمكن القول بوجه عام إن مصر كانت قبل الاحتلال فى فجر نهضة شملت النظم الديموقراطية والنظم التعليمية ، فباغت الاحتلال هذه النهضة وخنقها وهى فى المهد ، ولم تتمكن مصر من إحياء هذه النهضة إلا بعد إلغاء الحماية .

ومكن الاحتلال للانجليز فى مصر ، فبسطوا على البلاد حماية مقنعة لا سند لها من القانون ولا من الحق . واستطاعوا فى آخر الأمر أن يقصوا مصر عن الميدان الدولى ، وأن يسكتوا الدول التى تطالبهم بالجلاء وتذكرهم كل يوم أن مركزهم فى مصر غير شرعى ، وانتهوا فى ذلك

الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ التى عقدوها مع فرنسا ، والتى أطلقت يدهم فى مصر مقابل إطلاق يد الفرنسيين فى مراكش . وقد جاء فى هذه الاتفاقية ما يأتى :

" His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt. The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner."

ولم تكن جذوة الشعور القومى فى مصر قد خمدت ، وإذا كانت فى السنين الأولى من عهد الاحتلال قد غطاها الرماد ، فإنها لم تلبث أن توهجت واستعرت ينفخ فيها مصطفى كامل أحد أبطال الوطنية فى مصر ، ولم توهن اتفاقية سنة ١٩٠٤ من عزائم الوطنيين الذين كانوا يلحون فى مطالبة انجلترا بالجلاء ، بل زادتهم اعتمادا على قوتهم الذاتية وعلى الشعور الوطنى الذى رسخ فى القلوب . وحسبت انجلترا أنها باتفاقها مع فرنسا قد « سوت » المسألة المصرية ، ولكنها سرعان ما اضطرت أن تقابل الحركة الوطنية وجها لوجه . ويقول شارل رو فى ذلك :

" Un facteur intérieur qui... ne tire sa force que de lui-même, maintient ouverte une question d'Egypte, que la diplomatie croyait avoir close... Une (Jeune Egypte), qui rassemble les nationalistes des deux nuances, accélère le rythme de ses palpitations, voire de ses vibrations..."(Histoire de la Nation Egyptienne, Vol. VOO, p. 213).

على أن الأحداث الدولية لم تلبث أن تعاقبت ، ثم تفاقمت ، تنذر بنشوب حرب عالمية .

المرحلة الثالثة

انجلترا تعلن الحماية على مصر

(الحماية السافرة : ضرورة حربية مؤقتة)

(١٩١٤ – ١٩٢٢)

نشبت الحرب العالمية الأولى ، فوقفت مصر منذ البداية إلى جانب انجلترا ، وقرر مجلس الوزراء فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى دخلت فيه انجلترا الحرب ، معاملة البوارج الألمانية فى الموانى المصرية معاملة الأعداء . وعندما دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا اقتصرت انجلترا فى أول الأمر على أن تعلن الأحكام العرفية فى مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ثم تدبرت الموقف بعد ذلك ، وانتهت إلى أن يعلن وزير الخارجية البريطانية الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وظهر فى ذلك اليوم ، فى الجريدة الرسمية ، الإعلان الآتى :

"يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها" .

وفى اليوم التالى ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت انجلترا عزل الخديو عباس الثانى لانضمامه إلى أعدائها ، وتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا على مصر .

ويلاحظ فى شأن إعلان هذه الحماية ما يأتى :

(١) منذ دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا ، أصبح واجبا أن تنفصم صلة السيادة التى كانت تربط مصر بتركيا . فإن مصر قد انحازت إلى انجلترا كما قدمنا ، وهى لا تستطيع فى وقت واحد أن تحارب تركيا وأن تبقى تحت سيادتها .

(٢) كان أمام انجلترا أحد طرق ثلاثة للخروج من هذا المأزق ، فهى بين أن تجعل مصر تعلن استقلالها عن تركيا فتعترف انجلترا بذلك وتجعلها دولة حليفة ، أو تضم مصر إلى أملاكها ، أو تعلن عليها الحماية ، وفى كل هذه الأحوال كانت السيادة العثمانية تسقط عن مصر ، فآثرت انجلترا الطريق الثالث ، لأنها كرهت من جهة أن تكون مصر مستقلة ، وخشيت من جهة أخرى ما يجره الضم عليها من مسئولية الحكم المباشر واحتجاج الدول ومقاومة الشعب المصرى . ولو أن انجلترا احترمت وعودها المنكررة حين احتلت مصر ، لكان من الواجب عليها أن تختار الطريق الأول وأن تعترف باستقلال هذه البلاد .

(٣) كانت الحماية تستدعى موافقة الحكومة المصرية . وهذا ما يمكن افتراض حصوله عند تولية السلطان حسين كامل ، ولكن مصر لم تقبل الحماية إلا على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، اقتضتها الحرب ، وتزول بزوالها . يؤكد ذلك الرسالة التى وجهها ملك انجلترا إلى السلطان حسين وقت إعلان الحماية ، يقول له فيها :

" Your Highness has been called upon to undertake the responsabilities of yourhigh office at a grave crisis in the ntional life of Egypt, and I feel convinced that you will be able, with the cooperation of your ministers and the protection of Great Britain, *to successfully overcome* all the influences which are seeking the destroy the independence of *Egypt* and the wealth, liberty and happiness of the people."

فالحماية الانجليزية كانت إذن ، طبقا لهذه الرسالة ، وسيلة لحفظ استقلال مصر ، لا سببا لضياع هذا الاستقلال . ولن تكون الحماية كذلك إلا إذا كانت مؤقتة تزول بزوال الحرب . وهذا هو أيضا ما يقوله الأستاذ شارل رو :

" Quant au protectorat britannique, substitué à la suzeraineté turque abolie, il consacre par un état de droit l'état de fait qui était issu de l'expédition de 1882, et qui avait été se consolidant et se stabilisant depuis lors. Mais cet état de droit, inspiré par les nécessités d'une guerre générale, revêt dès le principe un caractère occasionnel, pour ne pas dire provisoire, dû aux circonstances mêmes qui l'ont déterminé. Il reste, malgrè les motifs qui l'ont justifié, contradictoire à la définition que l'Angleterre avait constamment donnée de son rôle en Egypte, ce rôle consistant à guider les egyptiens dans la voie du gouvernement de leur pays par eux-mêmes. Ceux-là mêmes des anglais qui ont proclamé le protectorat britannique sur l'Egypte n'ont pas exclu, en leur for intérieur, qu'il pût ne pas être définitif, irrévocable, et, avec leur honnêteté coutumière, ils n'ont pas entièrement dissimulé leur état d'esprit à cet égard. Télégraphiant au Sultan Hussein, à l'occasion de l'avènement de ce prince au trône, le roi Georges, après lui avoir garanti son entier concours pour sauvegarder l'intégrité de l'Egypte et assurer le bien-être et la prospérité du pays, signale la grave crise dans la vie nationale de l'Egypte, pendant laquelle le nouveau Sultan assumait la responsabilité du pouvoir, et exprime la confiance que sa Hautesse saurait tenir en échec tous les facteurs "qui cherchaient à détruire l'indépendance de l'Egypte, la richesse, la liberté et le bonheur de son peuple."

(Histoire de la Nation Egyptienne VII p. 239).

وهذا هو أخيرا ما يشير إليه اللورد ملنر فى تقريره المعروف فيقول :

« أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا ، وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير . ولكن لا ريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية ، وأن

الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت

عليه قبلها . مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة ، فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات : فى اليوم ... الخ الخ ... » .

فالحماية الإنجليزية إذن قبلها السلطان والحكومة المصرية والشعب المصرى على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، ينبغى أن ترتفع بانتهاء الحرب .

*
* *

وقد ساهمت مصر فى الحرب العالمية الأولى مساهمة كبيرة ، وأسدت إلى انجلترا والحلفاء خدمات جلّى . ودافعت الجيوش المصرية عن قناة السويس ، وردّت عنها الحملة التركية . وقاتل المصريون إلى جانب الحلفاء فى ميادين مختلفة ، فى فلسطين والعراق وبلغاريا واليونان وجاليبولى . وبلغ عدد المصريين الذين اشتركوا فى القتال أكثر من مليون جندى . وبحسبنا أن ننقل هنا ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى — جورج نوريس (George W. Norr's) فى هذا الصدد أمام المجلس :

" When war commenced... Egypt went into the war cn the side of the Allies... She fought that war through from the beginning to the very end... she relied upon the pledges, upon the promises made by England not only before the war but later on. After she got into the war she renewed her energies, because she relied on the pledges that were made during the war that it was being fought for the rights of the small nations. ...More than a million — about 1.200.000 — Egyptians took part in the war on the side of the Allies. Not all her men were engaged in the trenches — many of them were labourers — but they were on all of the fronts and in some cases bore the brunt of the major part of the fighting in the trenches... It was Egyptian solidiers, in the main, who prevented the capture of the Suez Canal. It was at the sacrifice of Egyptian blood and Egyptian lives that Turkey was driven off and defeated. Later on, the Egyptians fought on the other eastern fronts. A great many Egyptian soliders were under Allenby in Palestine, and in Mesopotemia, Bulgaria and Greece ; others, mostly as labourers, were in France and in Belgium. A writer in a London magazine, who was personally present, said that during the fighting on the Gallipoli Peninsula, which proved so disastrous for the allies, the Egyptian solidiers died like flies. General Allenby has officially stated that he was very materially assisted in his capture of the Turks by the Egyptian army. Thousands, and tens of thousands, and, indeed, hundreds of thousands of Egyptians died on the battle field." (Speech of Hon. George W. Norris of Nebraska in the Senate on the United States pp. 6-7).

وقد أعلنت انجلترا فى كثير من المناسبات بلسان ممثليها ، فى هذه الحرب العالمية الأولى ، أنها إنما تقاتل لتحرير الشعوب الصغيرة ، وأنها لن تضع السلاح قبل أن تستخلص لهذه الشعوب

حرياتها التى سلبتها القوة الغاشمة . فيقول السير ادوارد جراى أمام مجلس العموم فى اغسطس سنة ١٩١٤ ما يأتى :

"England stretches out her hand to any nation whose safety or independance may be threatened or compromised by any aggressor."

ويقول المستر أسكويث فى خطاب ألقاه فى جلد هول فى نوفمبر سنة ١٩١٥ :

"We shall not pause or falter until we have secured for the smaller states their charter of independence and for the world at large its final emancipation from the reign of force."

وقد اطمأنت مصر إلى هذه الأقوال ، وبقيت إلى جانب انجلترا حتى خرجت هذه من الحرب ظافرة .

*
* *

ولما وضعت الحرب أوزارها ، وانتصر الحلفاء ، حسبت مصر أن انجلترا عند وعدها ، وأنها ستسمح لها بدخول مؤتمر الصلح كدولة حاربت فى جانب الحلفاء ، وأنها لا تلبث أن تظفر باستقلالها الموعود . ولكن انجلترا تنكرت لها ، وأفهمتها أن الحماية باقية . ولما هب زعيم الوطنية المصرية سعد زغلول يطلب الترخيص بالسفر إلى مؤتمر الصلح ، اعتقلته انجلترا هو ورفاقه ونفتهم جميعا إلى مالطة . فثار الشعب المصرى عن بكرة أبيه فى وجه انجلترا ، واتحد المتطرفون والمعتدلون ، واتفقت الحكومة والشعب ، ولم يعد فى البلاد إلا صوت واحد يطالب انجلترا برفع الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وهذا ما يشهد به اللورد ملنر فى تقريره المعروف حيث يقول : « سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم إليها كلهم ، إما طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحفيين وطلبة المدارس ، وأخطر من هذا شأنا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش" .

وندع اللورد ملنر هو نفسه يروى فى تقريره كيف اشتعلت نار الثورة فى مصر . قال يبين كيف بدأت : « فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى ، وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر إلى لندن لعرض بيان «بالاستقلال الذاتى التام» لمصر . وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة فى شئون مصر . وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة ... فأبلغ السير ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها . فجاءه الجواب بألا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجئ إلى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن ... وعليه طلب من

الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما . فأفهم رشدى باشا المعتمد السامى أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالا تفسيرا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ، ولذلك قدم استعفاءه .. وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ، ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى ، وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنجليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب . وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ ، أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من أثنى عشر عضوا تحت رياسة زغلول باشا ، وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الأخرى . وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أوّلها الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة . فعد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه . فقر رأى السير ملن سيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى بعد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثه من أشد أنصاره إلى مالطه . فأفضى ذلك إلى تجدد التحريض والاحتجاج . وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى ، وتم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ، ووردت الأنباء من أماكن كثيره بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفى ١٦ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية بين القاهره والوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية وفى جملتهم الأقباط... ...".

* * *

وكانت انجلترا قد حصلت بعد الحرب على اعتراف الدول بالحماية . ولكنها لم تستطع أن تتجاهل هذه الثورة التى استعرت نارها فى مصر . فأوفدت لجنة ملنر ومهمتها « تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعا دائم التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الأجنبية » .

وواضح من هذه المهمة أن انجلترا لم تعدل عن الحماية السافرة ، بل كانت تريد استبقاءها وتعتمد فى إخماد الثورة على أن توسع قليلا فى نظام الحكم الذاتى . ولم يكن ذلك متفقا بطبيعة الحال مع الغايات الوطنية التى اشتعلت من أجلها الثورة . فمصر كانت تطالب بحقها الطبيعى فى الاستقلال وإلغاء الحماية ، وتلح فى مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر . لذلك قوطعت لجنة ملنر مقاطعة إجماعية

إزاء ذلك لم يسع لجنة ملنر أن تنصح باستبقاء الحماية السافرة ، وأشارت بالرجوع إلى الحماية المقنعة ، أى إلى الحالة التى كانت عليها مصر فى عهد الاحتلال قبل سنة ١٩١٤ . ولم يكن ذلك رجوعا كاملا إلى هذه الحالة ، فهناك فرق جوهرى بين العهدين : فى عهد الاحتلال كانت السيادة العثمانية مبسوطة على مصر فكانت حائلا دون أن يصبح مركز انجلترا فى مصر مشروعا ، أما الآن فقد سقطت هذه السيادة بإعلان سنة ١٩١٤ (وستعترف تركيا بسقوطها فى معاهدة لوزان) فيسهل إذن على انجلترا أن تصحح مركزها فى مصر بمعاهدة تعقدها مع مصر المستقلة . هذا هو الأساس الذى رسمته لجنة ملنر لسياسة انجلترا المقبلة فى مصر : عقد معاهدة تعترف بمقتضاها مصر لانجلترا بمركز خاص ، فتكلل بالنجاح جهود بدأت منذ سنة ١٨٨٢ . وثابرت انجلترا على هذه السياسة ، ولم تحد عنها قيد خطوة ، فى كل المفاوضات التى أجرتها مع مصر بعد ذلك . ولكن هناك شرطا جوهريا لنجاح هذه السياسة هو أن ترضى مصر طائعة مختارة بعقد هذه المعاهدة . وهذا ما سعت إليه انجلترا جاهدة ، وبذلت فى ذلك كل ما تملك من الوسائل . فلما أعياها الأمر ، واستعصى عليها أن تحصل على رضاء مصر الحر بالتقيد فى أغلال هذه المعاهدة ، لم يكن أمامها إلا أن تقتنص هذا الرضاء اقتناصا ، لا سيما بعد أن تخلت الدول عن مصر ، وتركتها وحدها فى قبضة يدها ، دون مرجع دولى تحتكم إليه . وهذا ما فعلته بعد أن مهدت له بتصريح ٢٨ فبراير على ما سنرى .

ولننظر الآن كيف سارت انجلترا على هذه السياسة . قلنا إن لجنة ملنر هى التى وضعت أساس السياسة البريطانية من إلغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وعقد معاهدة معها تعترف فيها مصر بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى . وهذا ما تمهد له اللجنة فى تقريرها عند ما تذكر رأى بعض الوطنيين المعتدلين ، فتقول : "واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر ، لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الاسترالية ، وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع . ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها ...... ألا تقضى مصر أغراض انجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الأمور ، هادئة الأحوال ، مصادقة لانجلترا ، متصلة بها اتصالا وثيق العرى ، لا تشكو ظلامة ، ولا تميل الى ثورة ...... وأن بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية ...... عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الأولى ، ونكثت عهدها . فإنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال . " ثم يقول التقرير تعقيبا على ذلك : "إن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين ... معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع

المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة "، ثم جاء فى خلاصة التقرير ما يأتى : "... ولكنهم (أى المعتدلون) يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر ،وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن ... وكل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر ، وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الأمبراطورية ، وتتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية ".

ووضعت اللجنة أساسا لمشروع معاهدة يحقق هذه الأغراض : يعلن استقلال مصر ، ثم يغلها فى قيود محالفة هى الحماية بالمعنى الذى يفهمه الانجليز . ثم قالت إنها أرادت بذلك أن تمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد ، إذا لقيت فكرة المعاهدة قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى.

وبدأت انجلترا تسير فى طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الرابعة

انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

(عود إلى الحماية المقنعة : الحماية السافرة علاقة غير مرضية)

(١٩٢١ — ١٩٢٢)

أبلغت الحكومة البريطانية مصر ، فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة . وقد جاء فى هذا التقرير ما يأتى : " أن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى ، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية ، وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى " .

فتألفت وزارة عدلى على أثر ذلك ، فى ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وشكل عدلى الوفد الرسمى للمفاوضة برياسته . وامتدت المفاوضات مع اللورد كيرزون إلى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، حيث سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها النهائى إلى الوفد الرسمى .

لم تقدم مصر على المفاوضة إقرارا منها بالمبدأ الذى وضعته لجنة ملنر . بل إن عدلى رسم ، فى الكتاب الذى عرض فيه تشكيل الوفد الرسمى ، السياسة التى اعتزمها ، فقال " فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين ، وأول همهم ، أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج ، وإلغاء الحماية إلغاء صريحا ، لافى علاقات مصر وبريطانيا وحدها ، بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضا " . ولكن إنجلترا لم تكن لتسلم بشىء من ذلك . وكل ما تريده هو أن تستبدل بحماية سافرة حماية مقنعة كما قدمنا ، وأن تقر لها مصر بذلك . لذلك جاء المشروع النهائى الذى قدمه اللورد كيرزون ممهدا لتحقيق هذه الأغراض : رفع اسمى للحماية واستقلال صورى ، يقترن بهما محالفة أبدية ، وخضوع مطلق للسياسة البريطانية ، وتدخل مكشوف فى شئون مصر الداخلية لحماية الأجانب والأقليات ، وقوات بريطانية تستقر فى مصر فى أى مكان ولأى زمان . وقد ذكر اللورد كيرزون فى مفاوضاته مع الوفد الرسمى أن هناك أغراضا ثلاثة لوجود هذه القوات البريطانية : حماية المواصلات الإمبراطورية ، والدفاع عن حدود مصر ، وحماية المصالح الأجنبية . وليس من المصادفة أن تكون هذه الأغراض هى نفس الأغراض التى كانت إنجلترا

تصرح بها تبريرا للاحتلال العسكرى الذى فرضته على البلاد فى سنة ١٨٨٢ ، وقد زادت عليها غرضا لم تكن تصرح به من قبل وهو حماية المواصلات الإمبراطورية .

لم يكن غريبا إذن أن يرفض الوفد الرسمى مشروع اللورد كيرزون رفضا باتا ، إذ ليس فيه — كما قال الوفد — "ما يبقى الأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر القومية" . بل هو مشروع يقصر عن مشروع ملنر نفسه فى تحقيق مطالب مصر . وقد اعترف بذلك مستر لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك ، فى حديث له مع عدلى إذ قال "ولا يفوتنى أن أذكر لك أن مشروع اللورد ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأى العام مستعدين لقبوله ، وكان اللورد كيرزون المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم أستطع أن أحمل الوزارة على قبولها ، فأخشى أن تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع" .

وقطعت المفاوضات بين انجلترا ومصر . ولكن انجلترا كانت تعتزم مواصلة السير فى طريق سياستها المرسومة . وكانت تبيت أمرا .

لقد عجزت من الحصول على رضاء مصر بقيود المعاهدة ، فلتؤجل هذا الأمر إلى ما بعد ، ولتكتف الآن بإعطاء مصر هذه الترضيات الصورية التى وردت فى مشروعى ملنر وكيرزون ، وهى ترضيات لا تقدم ولا تؤخر ، ولكنها على كل حال تخدر الأعصاب . ولترتب حالة مؤقتة على قواعد هذين المشروعين ، تستبدل فيها بالحماية السافرة حماية مقنعة ، وليكن ذلك بتصريح من جانبها وحدها ، كما كانت تركيا تفعل مع مصر قديما ، ولتتربص بمصر تداورها حتى تتمكن فى آخر الأمر من الحصول على رضاها فى التقيد بأغلال المعاهدة ، وفى وضع اتفاق نهائى يصحح مركزها فى مصر .

كانت هذه هى السياسة التى قام عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهى سياسة مبيتة كما قدمنا ، يمكن الصعود إلى أصل التفكير فيها فى المفاوضات التى جرت مع كيرزون ، فى حديث دار بينه وبين عدلى فى وزارة الخارجية البريطانية فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، إذ قال كيرزون لعدلى بعد أن رفض الوفد الرسمى المشروع : "إنى أبلغت الوزارة رد الوفد ، وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة . وكنت أشدهم أسفا ، إذ كنت صادق الرغبة فى الوصول إلى اتفاق . ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسعها أن تتنازل عن القيود التى وضعت فى المشروع . وكنت أعتقد دائما أنه إذا تعذر وضع اتفاق نهائى ، جاز أن ننتهى إلى ترتيب حالة موقتة على قواعد المشروع ، حتى إذا أخرجت إلى حيز الواقع ، وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر فى أثنائها أن تثبت كفايتها وقدرتها على إدارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الأمن ، واستقام النظام ، أمكن البحث فى وضع اتفاق نهائى" .

وفى انتظار وضع هذا الاتفاق النهائى — حيث تكبل مصر قيود المعاهدة — تعلن إنجلترا ، فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، بناء على طلب اللورد اللنبى الملح ، وبعد أن تتخذ حيطتها فتنفى سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية هو ورفاقه إلى سيشيل ، تصريحا من جانبها وحدها تقول فيه ما يأتى :

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى تتخذ باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

ولم تغفل انجلترا أن تعلن الدول بهذا التصريح ، فأبلغتهم إياه فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن على الوجه الآتى :

"إن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جريا على سياستها التقليدية ، قررت إنهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ ، إلى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض أمور وثيقة الاتصال بما للامبراطورية البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات . ومع ذلك فإنه لن يترتب على انتهاء الحماية البريطانية على مصر تغيير فى الحالة القائمة بالنسبة للدول الأخرى فى مصر ، لأن رخاء مصر وسلامة أراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الامبراطورية البريطانية وأمنها . لذلك ستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر — وهى العلاقات التى اعترفت بها الحكومات الأخرى من أمد بعيد — مصلحة بريطانية أساسية . وهذه العلاقات قد حددت فى التصريح الصادر بالاعتراف بمصر

دولة مستقلة ذات سيادة. وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الامبراطورية البريطانية ومصالحها الجوهرية، وأنها لاتسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع مناقشة من جانب أية دولة أخرى. وتطبيقا لهذا المبدأ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الأراضى المصرية عملا من واجبها أن تقاومه بكل ما لديه من الوسائل".

ولم تترك انجلترا مناسبة من المناسبات الدولية إلا وهى تبلغ الدول تحفظها بالذمة إلى مصر الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

فعلت ذلك عند ما وقعت فى سنة ١٩٢٤ بروتوكولا خاصا بتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية، فأبلغت الدول تحفظها، وكتبت إلى السكرتير العام لعصبة الأمم، فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ تقول".. وبناء على ذلك فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تسلم بأن البروتوكول المذكور إذا وقعته مصر سيبيح للحكومة المصرية أن تطالب بتدخل عصبة الأمم فى تسوية الأمور التى احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢".

وفعلت ذلك أيضا عند ما اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية وضع ميثاق ضد الحرب، فتضمن الجواب البريطانى على هذا الاقتراح فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٨، تحفظا يشمل مصر. وقد ذكرت فيه ما يأتى "إن نصوص الفقرة العاشرة من المادة الأولى من الميثاق المقترح، الخاص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه توجد فى العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام ولأمن بريطانيا العظمى. ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى بعض العناء لكى تبين أنها لا تسمح بأى تدخل فى هذه الأقطار، وأن حمايتها ضد أى اعتداء إنما هو تدبير ترمى به بريطانيا العظمى إلى الدفاع عن كيانها الذاتى. فينبغى إذن أن يكون مفهوما بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة إلا بشرط ألا تمس حريتها فى التصرف فى هذا الشأن".

هذا هو تصريح ٢٨ فبراير، أعلنته انجلترا لمصر، وقد اعترفت فيه باستقلالها، ورفعت عنها الحماية. ولكنها مع ذلك، بفضل ما احتفظت بتوليه من مسائل جوهرية، هى نفس المسائل التى كانت تدور حولها مفاوضات ملنروكيرزون، قد استبقت جميع آثار الحماية، ولم ترفع منها غير الاسم. وتكون بذلك قد استبدلت — كما قدمنا — بحماية سافرة حماية مقنعة.

وقد عنيت انجلترا أن تبلغ الدول هذه الحماية المقنعة. ولكن بقى أن تقبلها مصر.

وهذا ما ستحاول انجلترا الوصول إليه، فى مفاوضاتها المتعاقبة مع مصر، التى سننتقل إليها الآن. وهى فى كل ذلك تواصل دائما السير فى طريق سياستها المرسومة.

المرحلة الخامسة

انجلترا تفاوض مصر للتحالف معها
(التحالف الذى يفى بأغراض الحماية)
(١٩٢٢ — ١٩٣٦)

هذه المرحلة هى استئناف لسياسة المفاوضة التى بدأت منذ لجنة ملنر . وهى سياسة فهمتها مصر على وجه ، وفهمتها إنجلترا على وجه آخر . فهمتها مصر على أنها مجهود يبذل من إخلاص للتفاهم مع إنجلترا على أساس التوفيق ما بين استقلال مصر الكامل ومصالح إنجلترا المشروعة . وفهمتها إنجلترا على أنها سياسة ترمى إلى الحصول على رضاء مصر بمركز إنجلترا الخاص والاعتراف بمصالحها الأمبراطورية . فالمفاوضة فى نظر إنجلترا هى صلح على الاستقلال ، ومساومة فيه ، طوعا كان ذلك أو كرها .

وقد أجرت إنجلترا مع مصر ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سلسلة من المفاوضات ذات حلقات متعاقبة ، يستخلص منها الأمور الآتية :

(١) مجهود صادق من جانب مصر — بعد أن تخلت عنها الدول وأعوزها أن تجد هيئة دولية تحتكم إليها — فى أن تستخلص استقلالها الكامل عن طريق مفاوضات حرة تجريها مع إنجلترا ، دون أن تعترف لها بأى مركز خاص يتعارض مع هذا الاستقلال

(٢) مجهود مقابل من جانب إنجلترا ، تحاول به أن تحصل على رضاء مصر ، رضاء حرا مختارا ، بمركز خاص ممتاز لها ، حصلت عليه فعلا بإرادتها وحدها ، وتريد أن تحصل عليه قانونا بتوافق إرادة مصر مع إرادتها .

(٣) فشل انجلترا فى الحصول على رضاء حر مختار من مصر ، بعد أن حاولت ذلك مرات متعددة .

(٤) التجاء انجلترا فى النهاية — بعد أن عزلت مصر عن الميدان الدولى وانفردت بها — إلى القسر والإكراه لانتزاع رضائها جبرا . ووسيلتها إلى ذلك الإلحاح ، والضغط ، والتهديد ، ثم هذه القوات العسكرية الجاثمة على صدر مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، والتى لا تزال رابضة لا تتحول عنها . فانتهت انجلترا عن طريق الإكراه إلى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتظاهرت مرائية بأنها تستطيع الاطمئنان إليها .

هــذه هى الأمور الأربعة التى نستخلصها من مفاوضات متعاقبة ، أجراها سعد زغلول مع ماكدونالد ، ثم ثروت مع تشامبرلين ، ثم محمد محمود مع هندرسون ، ثم النحاس مع هندرسون ، وختمت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

فلننظر كيف فشلت انجلترا فى كل هذه المفاوضات ، قبل أن تلجأ إلى الإكراه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فى الحصول على رضاء حر مختار يصحح مركزها فى مصر .

مفاوضات سعد — ماكدونالد :

وصل سعد إلى لندرة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد. ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات ، ثم انقطعت . ذلك أن سعدا اختصر الطريق ، وعرف أين يبدأ . فهو يعلم أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة بسقوط السيادة العثمانية عنها . وقد سقطت هــذه السيادة منذ نشبت الحرب العالميــة الأولى على ما تقــدم . وجاءت معاهدة لوزان المعقودة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ تؤيد ذلك ، إذ نصت المــادة ١٦ من هذه المعاهدة على ما يأتى :

Turkey hereby renounces all rights and titles whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned.

ثم نصت المــادة ١٧ على ما يأتى :

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over the Sudan will take effect as from the 5th November 1914.

ثم هو يعلم أيضا أن انجلترا ليست لهــا حقوق مشروعة فى مصر ، وأن كل ما تعتد به من قوة وسلطان إنمــا هو آت من وجود جيوشها فى مصر دون سند من قانون أو حق . لذلك كان أول طلب تقدم به هو سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس. ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيا فى العلاقات الخارجية التى عرقلت بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل فى شؤون مصر عملا غير ودى .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أثر ذلك .

وهذه المفاوضة هى أقصر المفاوضات التى جرت بين مصر وانجلترا . ولعلها أصدقها جميعا ، وأدلها على الهوة السحيقة التى تفصل بين حق مصر الطبيعى فى الاستقلال ومطامع انجلترا غير المشروعة .

مفاوضات ثروت — تشامبرلن :

تحاول انجلترا فى هـذه المفاوضات ، كما تحاول فى كل مفاوضات تأتى بعدها ، أن تحصل على اعتراف من مصر بمركز خاص ممتاز ، كما سبق القول . وتبنى هذا المركز على دعامتين : محالفة أبدية ونقطة عسكرية .

وقد استطاعت ، بعـد مفاوضات طويلة ، بدأت منـذ شهر يوليه سنة ١٩٢٧ وانتهت فى مارس سنة ١٩٢٨ ، أن تحمل ثروت على قبول مشروع نهائى لمعاهدة تعقد بين مصر وانجلترا . ويقوم المشروع على هاتين الدعامتين بالذات .

أما المحالفة الأبدية فتدوضع مبدأها فى المادة الأولى من المشروع ، وتنص على أن "يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما" . ثم تستخلص النصوص التالية كل ما يترتب على هذه المحالفة الأبدية من نتائج .

فلا يجوز لمصر أن تتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة ، بل ولا أن تسلك فى هذه البلاد مسلك المعارضة للسياسة الإنجليزية ، أو تعقد أى اتفاق يكون مضرا بالمصالح البريطانية ، وتبادر إنجلترا إلى إنجاد مصر إذا اعتدى عليها ، كما تقدم مصر كل ما فى وسعها من تسهيلات ومساعدات ، فى حدود أراضيها ، لإنجلترا إذا وجدت فى حالة حرب أو تهددها وقوع حرب .

وأما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة السابعة من المشروع ، وهى تقضى بالترخيص لإنجلترا فى أن تبقى فى الأراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى ضرورة وجوده لحماية مواصلاتها الإمبراطورية . وبعد عشر سنوات يعاد النظر فى المكان الذى تستقر فيه هذه القوات ، وفى حالة عدم الاتفاق على حصره فى جهة معينة تحاكمت مصر إلى عصبة الأمم . ويجوز لمصر أن تطلب إعادة النظر فى هذه المسألة فى آخر كل خمس سنوات بالشروط نفسها .

ولا شك فى أن مصر أحسنت صنعا فى رفض هـذا المشروع الذى "لا يتفق فى أساسه ونصوصه — كما جاء فى التبليغ الرسمى لهذا الرفض — مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا" .

مفاوضات محمد محمود — هندرسون :

ثم استدرجت إنجلترا محمد محمود إلى مفاوضات أخرى ، بدأت فى يونيه سنة ١٩٢٩ وانتهت بمشروع نهائى قبله محمد محمود فى أغسطس سنة ١٩٢٩ . ثم استقال ليمكن حكومة من الأغلبية الوفدية أن ترجع للحكم لإبرام المعاهدة .

وقام هـذا المشروع أيضا كما قام المشروع السابق على دعامتين من محالفة أبدية ونقطة عسكرية .

فنصت المادة الثانية من المشروع على أن "تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات". ولم توقت هذه المحالفة بمدة معلومة، ولكن نصت المادة ١٦ من المشروع على أنه "يجوز بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنى على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما فى الظروف التى تكون جارية إذ ذاك ، وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين". فنقض المحالفة إذن غير جائز، ولا يمسها إلا تعديل ترضى به إنجلترا . وهذا ما يجعل المحالفة أبدية كما قدمنا . وقد رتب المشروع على هذه المحالفة من النتائج ما رتبه المشروع السابق .

أما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة التاسعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لإنجلترا فى أن تضع فى الأراضى المصرية ، فى الأماكن التى يتفق عليها بعد، فى جوار قناة السويس من الناحية الغربية ، من القوات المسلحة ما ترى إنجلترا ضرورته لحماية قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية . ونص المشروع فى إحدى مذكراته على أن الحكومة المصرية تقدم مجانا فى الأماكن التى سيتفق عليها فى جوار قناة السويس أراضى وثكنات تعادل الأراضى والثكنات التى تشغلها القوات البريطانية بمصر ، وبمجرد إتمام هذه المبانى الجديدة تنتقل إليها تلك القوات ، وتسلم الأراضى والثكنات التى أخلتها للحكومة المصرية . وأضاف المشروع نصا يقضى بأنه "لا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية".

ولا يوجد فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، إلا فى بعض مسائل ثانوية أو شكلية . فالمشروع السابق يبقى القوات البريطانية فى أماكنها عشر سنوات ، ثم يحدد لها مكانا آخرا ، يكون غالبا منطقة القناة ، بمقتضى اتفاق جديد أو تحكيم . ولكن المشروعين يتفقان فى مسألة جوهرية هى أن النقطة العسكرية دائمة ، ولا تجوز مطالبة إنجلترا بالجلاء إلا إذا رضيت بذلك . وأما المسألتان الشكليتان اللتان يمتاز بهما هـذا المشروع عن سابقه ، فنصه على ألا تكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال — ولا يترتب على هـذا الاعتبار أثر عملى ما دامت القوات ستبقى متمتعة بما لها من المزايا والامتيازات — ونصه على أن تكون القوات موجودة لحماية قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية — ولا يوجد فرق عملى بين أن تكون القوات لحماية قناة السويس أو لحماية المواصلات الإمبراطورية .

وقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا فى عدم قبولها لهـذا المشروع ، ومطالبتها للحكومة البريطانية فى أن تعيد المفاوضة بكتاب أرسلته إلى هندرسون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ .

مفاوضات النحاس — هندرسون :

وقد أجابت إنجلترا مصر إلى طلبها فى إعادة المفاوضة . وسافر الوفد الرسمى المصرى إلى لندن وبدأت المفاوضات الجديدة فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وانتهت إلى غير نتيجة فى ٨ مايو سنة ١٩٣٠ .

أما المشروع الذى قدمته إنجلترا لمصر ، نتيجة لهذه المفاوضات ، فيقوم هو أيضا على محالفة دائمة ونقطة عسكرية .

أما المحالفة الدائمة فقد قضت بها المادة الخامسة من المشروع بأن نصت على أن " تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما " . ولم تؤقت هذه المحالفة أيضا بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٤ من المشروع على "أنه فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم . ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه " . فنقض المحالفة هنا أيضا غير جائز ، ولا يمسها إلا تعديل يكون مبنيا على رضاء إنجلترا أو على التحكيم ، وهذا ما يجعل المحالفة دائمة . وقد رتب المشروع على هذه المحالفة ما رتبه المشروعان السابقان من النتائج تقريبا .

والنقطة العسكرية منصوص عليها فى المادة التاسعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لانجلترا فى أن تضع بجوار الإسماعيلية عددا محددا من القوات لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وعند انقضاء عشرين سنة ، إذا قام خلاف على ما إذا كان وجود هذه القوات لم يعد بعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم . ولا فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، إلا فى أمرين : تحديد عدد القوات التى ترابط بجوار الإسماعيلية (وقد حدد هذا العدد بثمانية آلاف) ، وجعل الجلاء عن مصر بعد عشرين سنة موضوعا للتحكيم .

ولم تنته هذه المفاوضات ، هى الأخرى ، إلى نتيجة لاختلاف الطرفين على مسألة السودان .

*
* *

محادثات إسماعيل صدقى — سيمون :

وآخر اتصال تم بين مصر وإنجلترا ، قبل مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، وقع بين اسماعيل صدقى وسيمون وزير الخارجية البريطانية فى ٣١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ — وأهم ما دار من الحديث بينهما هو ما جاء على لسان سيمون ، إذ قال : " إنى أعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفاق لسنتى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها ، كانتهاء الاحتلال البريطانى ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على إلغاء الامتيازات ، وقبول مصر فى عصبة الأمم . غير أنه يجدر بى إبداء تحفظين اثنين : الأول خاص بالنقط العسكرية ، والثانى بالسودان . ويلوح لى أن السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التى تتخذ لإقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ، ولكن أين تعسكر؟ وهذه المسألة ما زالت تحتاج إلى المناقشات . أما بخصوص السودان ، فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالإدارة الحالية القائمة فى السودان . فإذا ما سلم بهذا المبدأ ، فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان " .

ومن خلال هذين التحفظين اللذين أبداهما سيمون ، نرى منذ الآن معاهدة سنة ١٩٣٦ تطل برأسها .

*
* *

البداية

ووقفت المفاوضات عند هذا الحد . وهى حلقات متشابهة . وكلها ترمى إلى تصحيح مركز إنجلترا فى مصر ، بإبدال الحماية التى لم ترض بها مصر بمحالفة ترضاها ، ولكنها محالفة أبدية ، ترتكز على نقطة عسكرية . فتبق خصائص الحماية ، دون أن يذكر اسمها .

وقد عجزت انجلترا فى كل هذه الأدوار أن تحصل على رضاء مصر ، عن حرية واختيار ، بأن تضع فى يديها أغلال هذه المعاهدة .

فلم يبق أمام انجلترا — وقد أهابت بها الأحداث الدولية نذيرا بحرب عالمية أخرى قادمة — إلا أن تنتزع من مصر رضاءها ، وتم ذلك فى معاهدة ١٩٣٦ التى ننتقل اليها الآن .

وانجلترا فى كل ذلك ، كما قدمنا ، تواصل السير فى طريق سياستها المرسومة

القسم الثانى

معاهدة سنة ١٩٣٦

تمكنت انجلترا أخيرا ، بعد مفاوضات كثيرة متعاقبة ذكرناها فيما تقدم ، من عقد معاهدة تحالف مع مصر فى سنة ١٩٣٦ ، ونبين الظروف التى عقدت فيها هذه المعاهدة وكيف عقدت ، ثم نحلل ما اشتملت عليه من الأحكام .

١ — الظروف التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت ؟

حتى نتبين الظروف التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ينبغى أن ننظر إلى الحالة الداخلية فى مصر ، ثم إلى الحالة الخارجية فى العالم ، فى الوقت الذى عقدت فيه المعاهدة .

أما الحالة الداخلية فى مصر فقد كانت بالغة الدقة ، سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أى من ناحية استقرار الحكم واطمأنينة فى البلاد ، أو من ناحية الإصلاحات الواجبة للتغلب على العقبات التى كانت تحول دون رقى مصر وتقدمها .

فمن الناحية الدستورية كانت هناك أزمة وصلت إلى أوجها ، فإن صدقى باشا كان قد استبدل بدستور ١٩٢٣ دستورا آخر أقل اعترافا بسلطة الأمة فى سنة ١٩٣٠ . ولما ولى نسيم باشا الحكم فى سنة ١٩٣٤ ألغى دستور ١٩٣٠ ولم يعد دستور ١٩٢٣ . وبقيت الحياة النيابية معطلة ، وقلق الرأى العام ، وأخذ يتوجس شرا ، وزاد فى قلقه أن السير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ، صرح فى خطبة له بأن الحكومة البريطانية عندما استشيرت نصحت بألا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الآخر لا ينطبق على رغبات الأمة ، فهاج الرأى العام هياجا شديدا على أثر هذا التصريح .

والواقع أن انجلترا هى التى كانت دائما تحدث هذه الأزمات الدستورية ، فقد كانت ، عقب انقطاع كل مفاوضة من المفاوضات السابقة ، ترمى مصر بداهية من الدواهى ، وتصيبها فى رجالها الوطنيين وفى شؤونها الداخلية وفى دستورها بما تكون قد بيتته لها لتأديبها على عدم توقيعها المعاهدة التى تصحح مركزها ، فعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع كيرزون ، فنفت سعد زغلول إلى سيشل قبيل إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع ماكدونالد ، فأقصت سعد زغلول عن الحكم ، مستغلة فى ذلك مقتل السردار ، ثم أجرت

انقلابا دستوريا خطيرا ، وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع تشامبرلن ، فأقصت حكومة دستورية عن الحكم ، وعطلت الحياة البرلمانية ، وفعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع هندرسون فى سنة ١٩٣٠ ، وهنا أيضا أقصت الحكومة الدستورية عن الحكم ، واعتدت على الدستور القائم فأبدلته بدستور ضيق لا ينطبق على رغبات الأمة ، وها هى الآن تصرح بلسان وزير خارجيتها أنها تعارض فى عودة الدستور الأول ، وبذلك تقف حجر عثرة فى رجوع الحياة النيابية الصحيحة ، وهكذا كانت مصر كلما رفضت إمضاء المعاهدة التى تريدها انجلترا لتصحيح مركزها تضطرب حياتها النيابية ، وتبتلى فى دستورها ، وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد .

ثم إن انجلترا أبت إلا أن تضع يدها على كل الأمور الجوهرية التى تعنى مصر ، فعطلت بذلك كل أسباب تقدمها ، ووضعت العقبات الكأداء فى سبيل رقيها . فما دامت مصر لم توقع المعاهدة ، فإن الامتيازات الأجنبية باقية ، وهى الامتيازات التى تمس بسيادة مصر ، وتحول دون توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتعطل كثيراً من أعمال الإصلاح . كذلك تبقى الإدارة الأوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية ، وتحرم البلاد من أن يكون لها جيش يذود عنها ، وتمنع من الاشتراك فى الحياة الدولية إشتراكا كاملا ومن دخولها عضواً فى عصبة الأمم .

هذه كانت الحالة الداخلية لمصر قبيل عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أما الحالة الخارجية فقد كانت مفعمة بالخطر . ففى أكتوبر سنة ١٩٣٥ غزت إيطاليا الحبشة عن طريق الاريتريا والصومال . ولم يجد عهد عصبة الأمم إذ ذاك فى رد هذا الاعتداء الفاضح على استقلال أمة وادعة فى بلادها . واشتد اليقين بألا ضمان للسلام فى ظل عصبة الأمم ، وأن عهد هذه العصبة ليس فيه الكفالة الضرورية لحفظ الأمن الدولى ، وأن سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والمعاهدات الثنائية لا تزال هى السياسة المتغلبة . ثم ساد الاعتقاد بأن هناك من نذر العدوان ما ينبئ بقرب وقوع حرب عالمية أخرى . وساعد على ذلك ما كان يجرى فى أسبانيا فى ذلك الوقت من حرب أهلية هى صراع عنيف بين النازية والسوفييتية ، وهى دقة الناقوس التى كانت تؤذن باقتراب الخطر .

واشتركت مصر مع سائر الدول فى التأثر بهذه الاعتبارات العامة ، وانفردت باعتبارات خاصة أتت من أن إيطاليا بعد أن غزت الحبشة أصبحت تهدد مصر من ناحيتين : ناحية الصحراء الغربية وناحية السودان . هذا إلى أن إيطاليا إذا استولت على الحبشة ، فقد وضعت يدها على أحد منابع النيل ، فتهدد مصر بذلك تهديدا خطيرا ، ثم إن الحملة الإيطالية على الحبشة كانت سببا فى توتر العلاقات بين انجلترا وإيطاليا توترا جعل مصر تتوقع أن حربا تنشب بين الدولتين ، تصبح هى ميدانا لها ، فتصطلى بنارها ، وقد اشتركت مصر فعلا فى الجزاءات التى وقعتها عصبة الأمم على إيطاليا قبل أن تدخل مصر عضوا فى هذه الهيئة .

هذه الحالة الخارجية المنـذرة بقرب انقضاض العاصفة وصفها شارل رو وصفا دقيقـا في العبارات الآتية :

" Les intérets égyptiens mis en jeu (par la campagne italienne) sont d'ordre économique et d'ordre politique, les uns et les autres de première importance. L'on a dit de l'Ethiopie qu'elle était le château d'eau de la vallée du Nil ; et en effet là sont les sources du fleuve nourricier de l'Egypte, là ce lac Tana, qui alimente le Nil Bleu. L'installation de l'Italie en Abyssinie fait donc passer entre ses mains le réservoir et le régulateur des eaux dont vit l'Egypte. En tout état de cause, un voisinage italien se substitue au voisinage éthiopien sur toute l'étendue d'une très longue frontière entre l'Abyssinie et le Soudan anglo-égyptien : la sécurité du Soudan en est affectée et les conditions de sa défense en sont modifiées. Or l'entreprise africaine de l'Italie a provoqué une tension aiguê entre elle et l'Angleterre, une tension qui risque plus d'une fois d'aboutir à la guerre. Cela suffit déjà pour mettre l'Egypte en état d'alerte et, dans le cas où la guerre éclaterait entre anglais et italiens, il est de toute évidence qu'elle y sera entraînée et que son territoire, égyptien et soudanais, sera englobé dans les opérations militaires. Enfin, la guerre même serait-elle évitée, ce n'est pas chose indifférente pour l'Egypte et le Soudan que d'être désormais flanqués de deux côtés, l Ouest et le Sud-Est, par la Libye et l'Afrique Orientale italienne..." (Histoire de la Nation Egyptienne VII p. 320).

وقد رأت مصر أن انجلترا إذا دخلت في حرب مع إيطاليا، وأصبحت الأراضي المصرية ميدانا لهذه الحرب الطاحنة، في وقت لم تستقر فيه العلاقات ما بين مصر وانجلترا، فإن انجلترا لا تلبث أن تضع يدها على جميع المرافق المصرية، فتتصرف فيها بمحض سلطانها كما فعلت في الحرب العالمية الأولى، بل لعلها تعود إلى إعلان الحماية عليها. لذلك لم يكن هناك بد من أن تسعى مصر سعيا حثيثا إلى إعادة فتح باب المفاوضات، علها تستطيع أن تقر علاقتها مع انجلترا على أساس يحفظ لها ذاتيتها في الحرب القادمة. ولم يكن أمامها غير المفاوضة سبيلا إلى ذلك، إذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تحتكم إليها لتنصفها وترد لها حقوقها، وهذه عصبة الأمم، قد بلغت الغاية من الضعف والهزال، وهذه الدول، التي كانت قد أعلنت في الحرب العالمية الأولى حق الأمم في تقرير المصير، قد تخلت عن هذا المبدأ السامي، ورجعت إلى سياسة الأخذ والعطاء، وكان من ذلك أن اعترفت بالحماية على مصر، ثم لما رفعت الحماية حرصت انجلترا على تبليغها التحفظات التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير في كل مناسبة ممكنة على النحو الذي قدمناه.

وقد صورت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب المصري، التي أحيل عليها مشروع القانون بالموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٦، ذلك تصويرا بليغا في التقرير الذي رفعته عن هذه المعاهدة، فقالت: "لقد كان من الطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تقاس المعاهدة به لتقريرها ولها هو آمال الأمة التي أبدتها عند ما وضعت الحرب أوزارها، إذ هبت تطلب إلغاء الحماية وإنهاء

الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة ، ووكلت من أجل ذلك الوفد المصرى فى السعى إلى استقلالها استقلالا تاما حيثما وجد إلى السعى سبيلا . من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ومن أجله ثارت ثورتها سنة ١٩١٩ ، معتمدة فى بلوغ آمالها على حقها الطبيعى وعلى ذلك المبدأ الذى أعلنه الانجليز وحلفاؤهم وهو "حرية كل أمة فى تقرير مصيرها" غير أن هذا المبدأ لم يلبث أن تضاءل شأنه وأهمل حكمه ، ولم يلق نفاذا أمام معاوضة المنافع والمجاملات الدولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين متجهة إلى المفاوضة مع انجلترا لعقد معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وعلى هذا الأساس توالت المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعها ، لأنها لم تصل إلى نتيجة ترضى الطرفين . وفى خلال ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ... غير أن هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد كان مصدر قلق مستمر فى نفوس المصريين المتطلعة دائما إلى مفاوضات حرة خالية من كل قيد لتقضى على التحفظات الأربعة ، كما كان مثارا للتدخل فى أنظمة الحكم ومبعثا للحد من حرية الإدارة المصرية فى العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضا . ضجت الأمة من هذه الحال غير المستقرة ، وضجت من التدخل الأجنبى فى إدارة شؤونها تذرعا بالتحفظات الأربعة ..." : (أنظر مجموعة مجلس الشيوخ الخاصة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٤) .

ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، التى أحيل عليها المشروع نفسه ، بأقل إفصاحا عن هذه المعانى من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب . وهذا بعض ما قالته فى تقريرها : "لبثت مصر إلى سنة ١٩١٤ ، التى أعلنت فيها الحرب العظمى ، محتلة احتلالا مفروضا عليها ، معتدى على حقوقها الطبيعية فى جميع مرافقها ، وإدارة شؤونها فى الداخل ، وإبراز وجودها فى الخارج . وزاد مركزها سوءا إعلان انجلترا الحماية عليها التى فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ، ولو أنها لطفتها بوصفها بضرورة حربية . ولما خمدت الحرب ، اتجهت أفكار بريطانيا العظمى إلى أن تكون الحماية حماية بمعناها الكامل . وقد أخذت إقرارا من ألمانيا بهذه الحماية فى معاهدة فرساى . وقطعت الطريق على مصر ، إذ حذرت باقى الدول بألا تتعرض واحدة منهن إلى شؤون مصر ولا لمركزها . وقد كان الحلفاء ومنهم انجلترا قالوا بالمبدأ الطبيعى وهو حرية الأمم فى تقرير مصيرها . ولكن لاختلاف النيات ودافع المنافع والمعاوضات والاعتزاز بالظفر ، هدم هذا الأساس الإنسانى الطبيعى ، وحرمت مصر من الاستفادة من هذا المبدأ ، مع أنها قامت بقسط عظيم فى مساعدة الحلفاء فى الحرب العظمى ... وكان من الطبيعى أن الخطة التى يجب اتباعها هى الاتفاق مع انجلترا على تحقيق استقلال مصر ومايصون مصالح بريطانيا المصالح التى لا تتعارض والاستقلال . فجرت محادثات وحصلت مفاوضات ، فأخفقت جميعها ذلك الاخفاق الذى كان

دليلا على أن الأمة لم تصل بها إلى آمالها ولم تبلغ أمانيها . وكان أهم ما اشترطته انجلترا فيها أن يعسكر جنودها داخل البلاد أينما شاءت ولأى زمن تريد . فنفرت مصر وصمدت للحادثات ، وتمسكت بحقوقها ، وبقيت قلوبها تغلى آونة بين ضلوعها وآونة بين ربوعها . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ... فكان هـذا التصريح بقيوده مصدرا للنازعات ، ومثارا للمصادمات ، وسببا للاضطرابات ، ولم يمنع حدوث انقلابات ... بعد هذا فى سنة ١٩٢٣ صدر الدستور ، وجرى ما جرى مما تعرفونه ، فقد أوقف وصار تعطى له الصورة التى يقتضيها الظرف . وكانت الأمة فى هذا الميدان تتجرع الصبر وتنزف الدم ... هذه حال مصر يلخصها : حرمان من حقوقها ، ومنع من إدارة شؤونها ، وعدم تمثيل سياسى كامل فى الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها ، وإخراج من السودان ، وتحكم فى مستقبل مصر ، وعوق فى رقيها ، وحظر عليها فى التعاهد مع أى دولة أخرى للانتفاع بها فى أمر حيوى نافع لها " .

هذه هى الحالة الداخلية فى مصر والحالة الخارجية فى العالم وقت دخول مصر من جديد فى مفاوضات مع انجلترا سنة ١٩٣٦ ، وهذه هى الظروف التى دارت فى ظلها هذه المفاوضات . ولم تكن انجلترا يعنيها ، والجو الدولى مدلهم ، أن تقر علاقتها مع مصر فى هذه الظروف إلا بالثمن الباهظ الذى ستفرضه عليها ، وإلا فهى مرابطة فى مصر ، ممسكة بزمامها ، مترقبة للأحداث . أما مصر فهى التى كانت يعنيها أن تقر علاقتها مع انجلترا لما قدمناه من الاعتبارات .

لذلك لما تثاقلت انجلترا فى التقدم إلى مصر لتسوية المسائل المعلقة بينهما ، وصرح السير صمويل هور بأن المفاوضات مع مصر ستجرى فى الوقت المناسب وأراد بذلك التسويف والمماطلة ، وكانت الحالة الدولية تزداد تفاقما ، خطب النحاس باشا فى ١٣ نوفبر سنة ١٩٣٥ ، عيد الجهاد الوطنى ، ينبه إلى وجوب المبادرة لتسوية هـذه المسائل فقال : " تفاقمت المشكلة الحبشية ، وتعقدت الحالة الدولية ، ووالت إيطاليا إرسال الجنود الى مستعمراتها الإفريقية ، وعرض الأمر على عصبة الأمم ، وبدا شبح الحرب فى الأفق ، وهى إذا وقعت دارت حول حدود مصر وعند منابع النيل ، بل ربما كانت مصر ميدانا لها : برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف إلى ناحية أعظم خطرا ، فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الأمة تسيير أمورها فى هـذا الجو العاصف ، وأصبح تحديد المركز تحديدا دقيقا ضروريا ... وأصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستورى ، بل يستلزم أيضا تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ، ويصون مصالح الانجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال " . وعلق على تصريح هور بأن المفاوضات ستجرى فى الوقت المناسب بما يأتى : " إن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق بعدم ملاءمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، بأن يضع الانجليز أيديهم باسم التعاون الودى الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومسالكنا ومواردنا ، يتولوا أمرنا ، ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شئ فى ذلك من حرية أو اختيار " .

وثار الاضطراب فى مصر ، وهاج الرأى العام ، وضغط على الاحزاب ، فتألفت جبهة وطنية من مختلف الهيئات والأحزاب السياسية ، وأرسلت كتابا إلى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بينت فيه الأسباب الداخلية والخارجية التى تجبر مصر على الرجوع إلى المفاوضة لحل المسائل المعلقة فقالت : " ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فإن عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين ، ولا شئ أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ، ويضع العقبات فى سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك : (ا) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها و بين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا مع أن حريتها فى هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عدلا . (ب) وجود إدارة أوروبية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية . (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها . (د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة . وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها . وفضلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر ، وتحد من استقلالها وحريتها ، فإن بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التى أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى ذلك فى كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء . ومنذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن نزاع إيطاليا والحبشة فى هذا العام ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف ". ثم انتهت الجبهة الوطنية فى كتابها إلى أن تطلب من المندوب السامى أن يبلغ الحكومة البريطانية رضاءها بإبرام معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ "على أن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات".

وقد تباطأت انجلترا فى الرد طويلا ، ثم وافقت على التفاوض بمذكرة وتبليغ شفوى .

أما المذكرة فتاريخها ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء فيها ما يأتى : أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة فى الكتاب الذى بعثوا به إلى سعادة المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥

عن رغبتهم فى أن تصرح حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التى وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن — النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التى لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التى سادت تلك المفاوضات . فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ، ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لاتتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى ، وأن تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق".

وأما التبليغ الشفوى فهذا نصه : "إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى محادثات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريها العسكريين ، بصفة سرية ، وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل" .

إذن لا تقبل انجلترا حتى مشروع سنة ١٩٣٠ كما هو ، بل لا بد من انتقاصه وتعديل نصوصه العسكرية لمصلحتها . وقد كانت بوادر ذلك قد بدت فى محادثات سيمون — صدقى كما رأينا . وهى الآن تستغل الظروف الدولية واضطرار مصر إلى حل المسائل المعلقة للاعتبارات التى قدمناها لتملى ما تفرضه من الشروط .

ورأت ، إمعانا فى استغلال الظروف ، أن تقرن كل ذلك بتهديد صريح توجهه إلى مصر عند قيام المندوب السامى بالتبليغ الشفوى سالف الذكر ، فتقول : "إن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر".

ونقتطف هنا من مكاتبات رسمية ما يثبت صدور هذا التهديد .

قبيل بدء المفاوضات ، فى أوائل سنة ١٩٣٦ ، تولى على ماهر باشا الحكم . فكتب للمندوب السامى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ يرد على التبليغ الشفوى بالموافقة ، ويخبره بأنه استصدر مرسوما بتعيين هيئة الوفد الرسمى الذى سيتولى المفاوضات عن مصر ، ثم يضيف ما يأتى : "ولا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار اليه إلا أن ألاحظ أنكم عند قيامكم بالتبليغ الشفوى سالف الذكر ، قد نوهتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل

الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات فى الرأى العام المصرى من القلق الشديد . حقا إنكم حرصتم على الإشارة إلى أنها لا تنطوى على شئ من التهديد أو الإرهاب ، وأنها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الإشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم ابداءها بصفة خاصة ، لا يسع الشعب المصرى ، وحكومته ومندوبوه ناطقون بلسانه . أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة . لذلك ومراعاة للمصلحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأى الأشئ يمكن أن يحد من حرية ممثلى مصر فى المناقشة والعمل ، وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة" .

وفى نفس اليوم أجاب المندوب السامى بما يأتى : "أتشرف باحاطة دولتكم أنى تسلمت مذكرتكم المؤرخة فى ١٣ فبراير ، والتى لفتم بها دولتكم النظر إلى تصريح صدر منى ، وفقا للتعليمات فى التبليغ الشفوى الذى تشرفت بتوجيهه الى سلف دولتكم فى ٣٠ يناير ، ذلك التصريح الخاص بالنتائج المحتملة لعدم الوصول الى الاتفاق فى المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة . وتطلبون دولتكم الآن تأكيدا بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تعلم بأنه لن يحد شئ من حرية مندوبى مصر فى المناقشة أو التصرف ، وأن استعمال تلك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين . فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم بناء على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل بل إنها فى الواقع موقنة ، أن كلا الفريقين سيبذل قصارى جهده كى لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير فى العلاقات الودية بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وبينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة إلى مستقبل مجهول المدى ، شأنها فى ذلك شأن كل الحكومات ، فإنها ترى — إذا كان هناك ثمت فشل فى الوصول الى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة — أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التى لا تحرص الحكومة البريطانية على استدامتها فحسب ، بل على زيادتها قوة ."

فالمندوب السامى لم ينكر إذن التهديد الذى صدر منه ، بل أثبته وذكر أنه جاء مطابقا للتعليمات التى تلقاها فى التبليغ الشفوى ، ثم أكده بعد ذلك فى عبارات ، مهما كانت ملفوفة ، لا تدع شكا فيما تنطوى عليه من المعنى .

*
* *

فى هذا الجو الذى تسوده الرهبة ، وتكتنفه الأخطار ، ويتسلط فيه التهديد ، جرت المفاوضات بين مصر وانجلترا .

وفى ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة الافتتاح. وفى ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل. واتفق الطرفان بادئ ذى بدء على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لايتجزأ، وأن كل اقتراح يعرض و يوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقط، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة إذا لم يصلا الى الاتفاق على الجزء الباقى .

وتناولت المحادثات المسألة العسكرية أولا ، واستمرت وقتا طويلا ، بل وعرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامى إلى لندن، فسافر إليها فى ٢ يونيه سنة١٩٣٦، ثم عاد فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٦ . وتم الاتفاق أخيرا على النصوص الخاصة بهذه المسألة . ثم انتقلت المحادثات إلى مسألة السودان فتم الاتفاق عليها هى الأخرى، ثم إلى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الباقية فتم الاتفاق عليها كذلك . وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بلندن .

*
* *

٢ — تحليل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦

تتصل معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع هندرسون — النحاس الذى وضع فى سنة ١٩٣٠ اتصالا وثيقا . وقد تقدم أن الجبهة الوطنية طلبت التفاوض فى سنة ١٩٣٦ على أساس رضائها بإبرام معاهدة بالنصوص التى انتهى اليها هذا المشروع . ولم تنشر محاضر المفاوضات التى دارت فى سنة ١٩٣٦ — وقد يكون ذلك لما أحاط هذه المفاوضات من السرية وبخاصة فى النصوص العسكرية التى كانت تعالج أمور حرب وشيكة الوقوع — واكتفى بالأحالة إلى محاضر مشروع سنة ١٩٣٠ فى النصوص المتماثلة .

من أجل ذلك تكون المقارنة ما بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع سنة ١٩٣٠ ، لمعرفة ما إذا كان أحدهما يفضل الآخر ، من الأمور الطبيعية .

ونحن إذا تركنا جانبا مسألة الامتيازات الأجنبية — إذا أن أمرها لا يعنينا هنا — ومسألة السودان وسنعالجها فى مكان آخر ، نرى أن المسألتين الهامتين اللتين تقوم عليهما معاهدة سنة ١٩٣٦ هما — كما كان الأمر دائما فى المشروعات التى سبقت المعاهدة — المحالفة الأبدية والنقطة العسكرية ، فنقصر الكلام عليهما .

*
* *

١ — المحالفة الأبدية :

تقوم هذه المحالفة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على نصوص المواد ٤ إلى ٧ وعلى نص المادة ١٦ فقرة ٢ . ونورد هنا هذه النصوص لأهميتها :

مادة ٤ — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

مادة ٦ — إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

مادة ٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها ، وهى تنص على أنه "ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والأمبراطور ، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانية ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية و إقامة رقابة وافية على الأنباء ، لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة

مادة ١٦ فقرة ٢ — ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ .

وقد ورد فى محضر متفق عليه ، تفسير لهذه النصوص ، ما يأتى :

(١) من المفهوم طبعا أن التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابقة التى تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والأمبراطور تشمل إرسال قوات أو إمدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة .

(٢) من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات . وعليه ففى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور نفسه .

(٣) تشمل "طرق المواصلات" المشار إليها فى الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإخبارية (الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى) .

(٤) تشمل الاجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها فى الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التى بموجبها تراعى الحكومة المصرية فى استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهربائية مستلزمات محطات التلغراف واللاسلكى التابعة للقوات البريطانية فى مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلغراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية ، كما تشمل الإجراءات التى تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها فى تلك المادة .

*
* *

ويتبين من هذه النصوص أن معاهدة سنة ١٩٣٦ فرضت على مصر تحالفا أبديا مع إنجلترا . وهذا التحالف يقيدها بالتزامات خطيرة فى حالتى السلم والحرب .

أما فى حالة السلم ، فمصر لاتستطيع أن تبرم معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هى لاتستطيع أن تتخذ موقفا — مجرد موقف — فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية يتعارض مع المحالفة . فهى لاتستطيع إذن أن تنحرف عن الفلك الذى تدور فيه إنجلترا ، وذلك إلى الأبد . وقد يقال إن هذا هو شأن معاهدات التحالف بوجه عام . ولكن معاهدات التحالف توقت دائما بمدة معلومة ، فيهون احتمالها إلى انقضاء هذه المدة ، ثم يتحلل كل حليف من التزاماته ، ويستفيد حريته فى العمل والتصرف . أما مصر فتبقى مشدودة إلى عجلة الامبراطورية البريطانية على الدوام . وهذه هى التبعية بعينها . والواقع من الأمر أنه لا توجد محالفة أبدية إلا بين أجزاء الدولة الواحدة ، كما هو الحال فى الدولة العهدية Federal State والدولة التعاهدية Confederation — وهذا ليس شأن مصر مع انجلترا — أو بين التابع والمتبوع — وهذا ما انجرت اليه مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ثم إذا تركنا حالة السلم إلى حالة الحرب ، وجدنا ارتباط مصر بانجلترا يزداد توثقا وخطورة فإن انجلترا إذا اشتبكت فى حرب مع دولة أخرى ، وجب على مصر أن تنجدها بصفتها حليفة لها ، وتضع موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها — بما فى ذلك الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكى — تحت تصرف انجلترا تستخدمها فى الأغراض الحربية على النحو الذى تريد . ولانجلترا أن ترسل إلى مصر من القوات والامدادات ما تشاء ، وقد يصل عدد هذه القوات إلى ملايين كما وقع فعلا فى الحرب الأخيرة ، مع ما يستلزم كل هذا من اعفاءات وميزات وتموين وتمويل وما إلى ذلك .

والأدهى من كل هذا أن هذه الالتزامات مفروضة على مصر لا فى حالة الحرب وحدها إذا وقعت فعلا ، بل أيضا فى حالة خطر الحرب الداهم ، بل وعند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . فلانجلترا أن تأتى فى أى وقت بما تشاء من القوات العسكرية ، وتحتل موانى مصر ومطاراتها وطرق موصلاتها ، لا لأن حربا وقعت بالفعل أوهى على وشك الوقوع ؛ بل لمجرد أن الحالة الدولية تنذر بالخطر . ولا شك فى أن هذا معناه أن مصر قد أصبحت بمقتضى هذه المحالفة داخلة فى الدائرة التى تملك فيها انجلترا حرية العمل ، فهى منطقة نفوذ انجليزية ، وهذا ينطوى دون ريب على معنى التبعية ، ويخل بالسيادة .

* *
*

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما قدمناه أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ ، وذلك من وجهين على الأقل : (الوجه الأول) تأبيد المحالفة بنص صريح على النحو الذى رأيناه . وقد كان مشروع سنة ١٩٣٠ ينطوى على شئ من الإبهام فى ذلك ، فإن المادة ١٤ من المشروع تنص على جواز إعادة النظر فى نصوص المعاهدة بعد انقضاء عشرين سنة بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك ، وتكون عصبة الأمم حكما عند عدم الاتفاق . وهذا يدع مجالا للقول بأن إعادة النظر فى نصوص المعاهدة بعد عشرين سنة قد يؤدى إلى تقييد المحالفة فى مدتها فلا تكون دائمة . وهذا التفسير المعقول لمشروع سنة ١٩٣٠ قال به فعلا أحد النواب (محمد بهى الدين بركات باشا) عند نظر المعاهدة فى مجلس النواب ، إذ ذكر معترضا على تأبيد المحالفة ما يأتى : "لقد كان المفاوض المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل إلى حذف النص الخاص بجعل المعاهدة أبدية ، وتوصل إلى النص على أن عصبة الأمم تنظر فى كل خلاف ينشأ بين الطرفين فى أى نص من النصوص . ولكننا رأيناه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا إلى الوراء ، فيقر أبدية النصوص الواردة فى المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧". (مجموعة مجلس الشيوخ عن المعاهدة ص ٩٣) .

(والوجه الثانى) أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت سببا جديدا لالتزام مصر بمعاونة انجلترا وتقديمها لها جميع التسهيلات والمساعدة بما فى ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات

المصرية . وهذا السبب هو "قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها" ولم يكن موجودا فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، فإن هذا المشروع قد اقتصر على سببين هما الحرب وخطر الحرب الداهم . ويقول النحاس باشا أمام مجلس النواب فى هذا الصدد ما يأتى : " وهذه المساعدة تقدم فى ثلاث حالات ، اثنتان منهما نص عليهما فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب . وزيدت الثالثة فى هذه المعاهدة وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . وهذه الحالة الجديدة هى عين الحالة الثانية فى مشروع سنة ١٩٣٠ أى حالة خطر الحرب ؛ مع فارق واحد . فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها . أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهى حالة خطر الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة . وفى هذا حكمة هى عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها إلى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءا للخطر". (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٣٦) وهذا التهوين من شأن هذه الحالة الجديدة لا يشترك فيه كل أعضاء الجبهة الوطنية التى قامت بالمفاوضة ، فإن محمد محمود باشا ذكر فى مجلس النواب بشأن هذه المسألة ما يأتى : "على أن ما تنطوى عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز أن ينسينا أنها تنطوى كذلك فى مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر . من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لانجلترا ، إذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها أن تقدمه فى حالتى الحرب وخطر الحرب من التسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية . والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم حيثما تشتبك مصالح الامبراطورية البريطانية " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) . ويوضح نائب آخر هذه المسألة بأمثلة يستخلصها من الحالة الدولية التى كانت قائمة إذ ذاك فيقول : "فما هو المقصود بهذه العبارة يا حضرات النواب المحترمين ؟ إن المقصود منها الحالة التى عهدناها فى السنوات الأخيرة . فإذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك ، خشى من قيام مفاجأة دولية . وإذا قام موسولينى وصرح أن لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للنضال عن بلادهم ، خشى من قيام مفاجأة دولية . أو إذا قامت ألمانيا وأعلنت الحرب على البلشفيك وحالفتها فرنسا ، خشيت مفاجأة دولية " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٩٣) .

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث المحالفة هى إذن أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ فى هاتين المسألتين الهامتين وفى غيرهما مما لا يتسع المقام لذكره . وقد كان المظنون ألا تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ إلا فى النصوص العسكرية ، وهى المسألة التى تحفظت فيها انجلترا صراحة عند بدء المفاوضة . ولكن الظاهر أن انجلترا استغلت الظروف التى وجدت فيها مصر ، وهى الظروف التى سبقت الإشارة اليها ، ففرضت عليها شروطا تنطوى على كثير من التعسف ، ولا يبررها حتى الحالة الدولية التى كانت قائمة إذ ذاك . وسنرى عند الكلام فى النقطة العسكرية أن التعسف بلغ أقصاه .

*
* *

ولكن قبل أن ننتقل إلى النقطة العسكرية ، يجدر بنا أن نشير إلى أن المادة السابعة التى تلزم كلا من الطرفين بإنجاد الطرف الآخر تنص صراحة على وجوب مراعاة أحكام المادة العاشرة ، وهى التى تقضى بوجوب احترام عهد عصبة الأمم وميثاق منع الحرب . ومعنى ذلك أن المحالفة ، وإن كانت أبدية ، إلا أنها فى نظر واضعيها يجب أن تكون خاضعة للنظام الدولى الذى يحكم السلم العالمى . ولما كان هذا النظام وقت عقد المعاهدة هو الذى رسمه عهد العصبة وميثاق كيلوج ، فمن المحتمل أن يقال إنه لا يوجد تعارض بينه وبين أحكام المعاهدة . فعهد عصبة الأمم لم ينظم الدفاع الجماعى عن السلم والأمن العالمى ، ولم ينص العهد على وضع قوات عسكرية تحت تصرف العصبة لمنع الحروب ورد الاعتداء غير المشروع . لذلك لم يكن النظام الدولى الذى يحكم السلم العالمى يتعارض إذ ذاك مع أساليب الدفاع الفردى التى كانت مألوفة إلى ذلك العهد ، فهو لا يأبى محالفات الدفاع الثنائية ، ولا يستعصى على فكرة التوازن الدولى ومناطق النفوذ . ومن هناك لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض فى جوهرها مع هذا النظام .

*
* *

٢ — النقطة العسكرية :

ذكرت النقطة العسكرية فى المادة الثامنة من المعاهدة ، ونصها ما يأتى :

”بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية ، بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة ، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان“ .

ويلى هذا النص ملحق يشتمل على تسع عشرة فقرة . وتكملة المادة التاسعة من المعاهدة جزء من المحضر المتفق عليه (من فقرة ٥ إلى ١٠) ومذكرتان واتفاق بشأن الاعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر .

وتتلخص هذه الوثائق فيما يأتى :

١ — تعيين الحد الأقصى لعدد القوات البريطانية بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيارة من القوات الجوية ، وذلك فى وقت السلم ، وتحديد الأمكنة التى توزع فيها هذه القوات بقرب القنال ، والتزام الحكومة المصرية بإعداد ما تحتاج إليه هذه القوات من الأراضى والثكنات والمستلزمات الفنية ووسائل الراحة ، وبيان الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر إلى الجهات الواقعة فى منطقة القنال .

٢ — إعداد مناطق محددة لتدريب الجنود البريطانية طول السنة أو أثناء المناورات (فبراير ومارس) وتقديم وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية ، والإذن للقوات الجوية البريطانية فى الطيران فى جو مصر جميعه حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وتهيئة المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات والإذن فى استخدامها ومنح التسهيلات اللازمة للمرور من وإلى هذه المنازل والمراسى .

٣ — الإعفاءات والميزات التى تمنح للقوات البريطانية . وقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه "يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء وميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والإمبراطور التى تكون فى مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة". وقد ألحق بالمعاهدة نص هذا الاتفاق بين الحكومتين ، وهو يتلخص فيما يأتى :

(أ) عدم جواز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية .

(ب) حرية الانتقال والمرور بين المعسكرات البريطانية والمداخل العادية إلى الأراضى المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء ، ويشمل هذا المخابرات واستعمال السكك الحديدية والطرق والكبارى والترع الخ .

(ج) خضوع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية والمدنية المصرية فى أى أمر ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية ، وكيفية تسليم وتسلم السلطات البريطانية والمصرية الأفراد التابعين للجهة الأخرى والإجراءات التى تتبع عند القبض على أفراد القوات البريطانية بواسطة السلطات المصرية وضمان حضور الأشخاص التابعين للقضاء المصرى بصفة شهود أمام المحاكم العسكرية البريطانية .

(د) الضرائب والرسوم التى يدفعها أفراد القوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من العقارات وأجهزة اللاسلكى والسيارات والطائرات والناقلات المائية والاتفاق على الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات الخاصة بالقوات البريطانية مع إعفائهم فيما عدا ذلك من جميع الضرائب غير عوائد البلدية .

(هـ) تقديم كل مساعدة للطائرات البريطانية التى يحدق بها الخطر .

٤ — أعمال أخرى مختلفة أهمها ما يأتى :

(ا) بيان الطرق والكبارى والسكك الحديدية التى تتولى الحكومة المصرية إنشاءها وصيانتها .

(ب) إرسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس المدنية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرض ورسم الخطط الحربية .

(ج) منع الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبى قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلو مترا إلا بشروط معينة .

*
* *

ويستخلص مما تقدم من النصوص أن النقطة العسكرية بالغة الشطط فى مداها وفى مدتها وفى الغرض الذى جعلت من أجله .

أما فى المدى فذلك واضح من انتشار القوات البريطانية فى رقعة واسعة من أرض مصر قدرت بنحو مليونين وربع من الأفدنة . فالقوات البريطانية ، حتى بعد الجلاء عن القاهرة وعن الاسكندرية تبقى فى مساحات واسعة غربى القنال ، ولها حق التدريب غربى القنال وشرقيه فى مسافات بعيدة ، ولها حق الطيران فى جو مصر جميعه ، وهى تتمتع بكثير من الاعفاءات والامتيازات . ولا يخفف من ذلك النص على أنها ليست لها صفة الاحتلال وأنها لا تمس بسيادة مصر ، فالواقع أن اللفظ وحده هو الذى ارتفع أما معنى الاحتلال والمساس بالسيادة فباق بكل قوته .

أما من حيث المدة ، فقد حددت بأنها المدة اللازمة لوصول الجيش المصرى إلى الحد الذى يستطيع فيه بمفرده أن يدافع عن سلامة القنال وحرية المرور فيه . ولكن هذا الحد غامض يصعب تحديده ، وقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الأسلحة مما تعجز موارد مصر أن تتسع لإنشائه إلا فى مدة طويلة . ولا يصح التأكيد أن عشرة آلاف من الجنود المصريين ، يحلون محل مثل هذا العدد من الجنود البريطانيين ، يكفون للوصول إلى الحد المطلوب ، والقول بذلك — وقد قيل فعلا فى مجلس النواب — يتعارض مع نص المعاهدة ، وهو نص صريح فى أن الجيش المصرى يجب أن يصل إلى حالة يستطيع معها أن يتكفل بمفرده حماية القنال . ولم يرض النص أن يحدد من هذا الإطلاق ، فيجعل كفالة الجيش المصرى لحماية القنال مقيدة بوصول نجدة الحليف ، فإن شيئا من ذلك لم يرد فى النص . ومهما يكن من أمر فإن هذا الاحتلال — وإن عرى عن اسمه — فرضته المعاهدة على مصر عشرين سنة كاملة ، لا يمكن الجلاء فى أثنائها إلا برضاء الحكومة البريطانية . وبعد انقضاء هذه المدة يبقى أيضا ، ولا يزول إلا إذا قضى التحكيم بذلك .

بقى الغرض من وجود هذه النقطة العسكرية . وقد ذكرت المعاهدة أنه حماية القناة باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات الأمبراطورية . وقناة السويس تخضع لنظام دولى وضعته اتفاقية الآستانة فى سنة ١٨٨٨ . ولا تعرف هذه الاتفاقية للقناة إلا اعتبارين اثنين : الاعتبار الأول أنها إقليم مصرى و بمقتضى هذا الاعتبار مصر وحدها هى التى تحمى حياده . والاعتبار الثانى أنها طريق عالمى للمواصلات ، وهذا هو الذى قضى بحرية المرور فى القناة للجميع ، وبحياد هذا الممر العالمى ، وبمنع أية دولة من الاستئثار بامتياز فيه . أما المعاهدة فتضيف إلى هذين الاعتبارين اعتبارا ثالثا لا وجود له فى النظام الدولى للقناة ، فتصفها بأنها طريق أساسى للمواصلات الأمبراطورية . وفى هذا استحداث لاعتبار جديد يمنعه نظام القناة ، بل فيه تمييز لإحدى الدول على الباقين والتمييز تحرّمه اتفاقية سنة ١٨٨٨ . على أن الحيطة التى اتخذتها انجلترا لنفسها باشتراطها هذه النقطة العسكرية ، بل هذه النقط العسكرية المتعددة ، تجاوز الغرض الذى أعلنته ، وهو حماية القناة ، إلى ما هو أبعد من ذلك ، فإن المتتبع لما اشترطته المعاهدة من طرق وسكك حديدية ومطارات وما إلى ذلك يوقن أن الأمر ليس حماية القناة وحدها ، بل هو أمر السيطرة على مصر ، أرضها وسمائها . وننقل هنا ما قاله أحد النواب فى هذا المعنى عند نظر المعاهدة : "يكون لقوات الطيران البريطانى الحق بأن تطير فى جميع الأجواء المصرية حيث شاءت ومتى شاءت . وتقوم مصر بإنشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات فى جميع الأوقات برية كانت أو مائية ، لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف للقبض على عنق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال برى ... وستكون كل نواحى القطر المصرى تحت هيمنة القوة الانجليزية جوية كانت أو برية ... إن الخط الذاهب من الاسماعيلية إلى التل الكبير إلى الزقازيق إلى طنطا إلى الاسكندرية يشطر الوجه البحرى شطرين ، ويمكن الجيش الانجليزى من التوغل فى البلاد ، ويقطع اتصال بعضها ببعضها الآخر . أما الخط من الأسماعيلية إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء فيفصل الوجه البحرى عن الوجه القبلى . وكذلك الخط الممتد من القاهرة محاذيا للنيل إلى قنا وقرص سيجعلنا تحت كنف الحليفة المحترمة إذ بواسطته تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلى . ونظرة واحدة إلى الخريطة تكفى للحكم بأن الحكومة البريطانية ستهيمن على الطرق الرئيسية بين منطقة القنال والحدود الغربية ، فهم سيستولون على مراكز السكة الحديدية فى الزقازيق وطنطا وكوبرى زفتى وما فى هذه المنطقة من مجاميع المياه ، ويضعون أيديهم على قلب الوجه البحرى . وبما أنهم سيحتلون شبه جزيرة سينا ، ويهيمنون بأسطولهم على السواحل الشمالية ، بينما هم فى السودان مقيمون ، فسيكون القطر المصرى ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الإنجليزية". (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٨٢/٨١) .

*
* *

ولا شك فى أن المنطقة العسكرية فى معاهدة ١٩٣٦ أسوأ بكثير منها فى مشروع سنة ١٩٣٠ ، بل ومن مشروع سنة ١٩٢٩ . وقد كان هذا منتظرا منذ أعلن الانجليز أنهم لا يتقيدون بمشروع

سنة ١٩٣٠ فى المسائل العسكرية . ولكن لم يخطر بالبال وقتئذ أنهم يصلون فى مطالبهم إلى هذا الحد . وقد رضخت مصر لهذه المطالب الجائرة كارهة مضطرة . وهذا بالذات هو ما يقوله رجلان من رجال الجبهة الوطنية التى تولت المفاوضة .

قال محمد محمود باشا أمام مجلس النواب (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) : "وتفرض المعاهدة على مصر إنشاء طرق حربية كما أنها تبيح جو مصر كله للطيران الحربى البريطانى . وفى هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الأستقلال . وفيه ما ربما يشعر المصرى بأنه قصد به إلى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به إلى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها فى الدفاع عنها ... ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٢٩ ، ولم أعثر على أثر لها فى مفاوضات سنة ١٩٣٠ هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا لنفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى" .

وقال أحمد ماهر باشا أمام المجلس نفسه (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٠٩) : "نعم إن بالمعاهدة عيوبا ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب لوضع الأمر فى نصابه أن يضع الإنسان نفسه فى مركز المفاوضين ، وأن يقدر كل الظروف التى أحاطت بالمفاوضة . . . نظرا لما رآه الانجليز من نقص فى جيشنا وحاجته إلى معاونتهم ، فقد اعترضوا على حصر قواتهم فى نقطة صغيرة لا تمكنهم من إجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق الغرض من وجودها . فدافعنا وقاومنا مطالبهم خوفا من سوء نيتهم — وأنا فى قولى هذا أعبر عما كان يجول بخاطرى — غير أننا كنا محرجين أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات إلى مساحات واسعة للتدريب فيها ... تقول بعض الجرائد ، لم قبلتم هذه النصوص على ما بها من عيوب ، ولم يرغمكم أحد على قبولها ؟ وردى عليها أن هذا القبول قد اضطررت إليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد" .

*
* *

والحق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بما فرضته على مصر من محالفة أبدية تستند إلى نقطة عسكرية ، لم يقصد منها الإنجليز إلا تصحيح مركزهم فى مصر وجعل الاحتلال مشروعا . وقد صار مركزهم فى مصر بهذه المعاهدة أقوى منه بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . فهم ، سواء بالمعاهدة أو بالتصريح ، قد ضمنوا مصالحهم وكفلوا رعايتها . ولكنهم بالمعاهدة أقوى سندا ، إذ يتمسكون برضاء مصر ولو كان هذا الرضاء منتزعا . أما بالتصريح فليس لهم إلا السند الذى صنعوه لأنفسهم ، وهو سند صادر منهم وحدهم ولم تشترك فيه مصر .

وفى هذا المعنى يقول حسن صبرى باشا أمام مجلس الشيوخ عند نظر المعاهدة : "فكل ما كانت تستطيع (إنجلترا) أن تعمله ارتكانا على هذه التحفظات (تحفظات ٢٨ فبراير) تستطيع أن تعمله بأحكام المحالفة ، ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهى محتفظة بتحفظاتها

بمالها وحدها تحت مسئوليتها وحدها أما بأحكام المحالفة ، فمصر هى التى تبنى لها ثكناتها وتمهد لها طرقها وسبلها ، وتعد لها منازل طائراتها الجوية ومراسى طائراتها البحرية بمالها" . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٠) .

وإذا كانت مصر قد اضطرت إلى قبول هذه المعاهدة ، فهى لم تقبلها على أنها تحقق استقلالها ، بل قبلتها تحت ضغط الظروف ، وتوقيا لما يلحقها من الأذى لو أن المفاوضات قد انقطعت . يقول بذلك صراحة فى مجلس الشيوخ عضوان من هذا المجلس . فيقول محمد حسين هيكل باشا (مجموعة الشيوخ ص ١٨٨) : "إن كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها . وإن كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هـذه الحقوق فارفضوها . وإن كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر" . ويقول إبراهيم الهلباوى بك (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٨) : "إن زعماءنا الذين اشتركوا فى المفاوضات . لا ننسى لهم تلك المواقف القاسية . قاسوا الظروف — وكانت قاسية حقا — وقدروا ماذا ينتج عن الرفض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذاك وبين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما يترتب على حبوط المفاوضات وقطعها من الأضرار التى عانتها البلد فى سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المقياس لقطع المفاوضات . إن كان فى هذا مصلحة فيقابله — من الجهة الأخرى — إذا انقطعت المفاوضات ما يلحق البلد من الأذى على غرار ما جرى فى الماضى" .

*
* *

وبعد فإننا نستطيع أن نستخلص مما قدمناه نتائج ثلاثا :

(١) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتقص من استقلال مصر وسيادتها إنتقاصا خطيرا . فهى تفرض على مصر تبعية دائمة ، سياسية وعسكرية .

(٢) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ وضعت لمواجهة ظروف معينة . فهى تحصن مصر ضد هجوم إيطاليا فى حرب كانت منتظرة ، وقد وقعت فعلا . يدل على ذلك كل النصوص العسكرية فى المعاهدة والملابسات التى عقدت فيها .

(٣) إن معاهدة سنة ١٩٣٦ أريد بها مع ذلك أن تخضع لنظام الأمن العالمى ، وأن تتطور بتطوره . وقد بينا كيف خضعت لهذا النظام كما كان موجودا وقت عقدها فى عهد عصبة الأمم وفى ميثاق كيلوج ، أى للظروف الدولية التى كانت سائدة وقت إبرامها . وقد أريد بها أيضا أن تخضع للظروف الدولية التى ستسود فى المستقبل ، فقضت المادة ١٦ بإعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنين ، ثم بعد انقضاء عشرين سنة ، "بما يلائم الظروف السائدة حينذاك" .

القسم الثالث

الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

لم يكد يمضى على عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ثلاث سنوات حتى وقع الخطر المنتظر ، واندلعت نار الحرب العالمية الثانية التى لم تبرم المعاهدة إلا لمواجهتها كما سبق القول . فحاربت مصر فى صفوف الديموقراطية حتى كتب الله لها النصر ، وقام ميثاق الأمم المتحدة . (وكان هذا أنسب وقت تطالب فيه مصر بإعادة النظر فى علاقتها بانجلترا ، وقد دارت مفاوضات بين البلدين ، لم تفض إلى نتيجة .

ونستعرض :

(ا) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة .

(ب) المفاوضات الأخيرة .

***

(ا) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الأمم المتحدة

انقسم العالم فى الحرب العالمية إلى معسكرين : معسكر الحلفاء ومعسكر المحور . ولم تتردد مصر منذ بدء الحرب فى الانضمام إلى معسكر الحلفاء . ولم يكن ذلك لأن معاهدة سنة ١٩٣٦ تلزمها به . فإن انجلترا لم تكن لتعتمد على إخلاص مصر لولا أن هناك شيئا آخر — غير الوثيقة المكتوبة — يدفع مصر إلى معونة الحلفاء عن إخلاص ، وذلك هو إيمانها بقضية الديمقراطية ومصلحتها فى أن تدفع عن نفسها اعتداء المحور .

وقد أخلصت مصر ، طوال مدة الحرب ، لانجلترا ولقضية الحلفاء . وكانت أكثر من انجلترا أمانة فى تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . فإن انجلترا ، بالرغم من هذه المعاهدة ، لم تكف عن التدخل فى شؤون مصر الداخلية ، سواء كان ذلك قبل الحرب أو فى أثنائها أو بعدها . ونأتى هنا ببعض أمثلة لهذا التدخل :

(١) فى سنة ١٩٣٨ طلبت السفارة البريطانية ألا تقدم تشريعات الضرائب الجديدة للبرلمان إلا بعد أن يتصل السفير بحكومته فى لندن .

(٢) تدخلت انجلترا فى شؤون الوزارات المصرية . فكانت سببا فى إسقاط إحدى الوزارات فى سنة ١٩٤٠ . وأقامت فى سنة ١٩٤٢ وزارة أخرى عن طريق التهديد بالقوة المسلحة .

(٣) اعترضت السفارة البريطانية على قانون مكافحة الأمية لأنه يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب .

(٤) طلبت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٤٤ أن يعزل رئيس إحدى الجمعيات بدعوى أن القيادة الجوية العليا البريطانية والقيادة العامة فى الشرق الأوسط طلبتا ذلك .

(٥) طلبت الحكومة البريطانية أثناء إجراء انتخابات نيابية منع بعض المرشحين من ترشيح أنفسهم .

(٦) طلبت السفارة البريطانية فى سنة ١٩٤٥ تكليف إحدى شركتين تنفيذ أحد المشروعات .

بالرغم من كل ذلك أخلصت مصر لقضية الحلفاء ، وأدت لهذه القضية خدمات جليلة . ونحن نشير هنا إلى بعض هذه الخدمات ، ثم نعرض لقيام ميثاق الأمم المتحدة بعد انتصار الحلفاء وما كان لهذا الميثاق من أثر حاسم فى تغيير وجه السياسة العالمية .

*
* *

١ — الخدمات التى قدمتها مصر لانجلترا فى غضون الحرب العالمية الأخيرة :

لا تريد مصر أن تفخر بما قدمت من خدمات لقضية الدمقراطية فى غضون الحرب العالمية الأخيرة ، ولا بما بذلت من جهود لنجاح هذه القضية المشتركة ، فقد كان هذا واجبا دليها قامت به دون أن تمن على أحد . ولكنها ، وهى تعرض اليوم قضيتها على مجلس الأمن تختصم فيها انجلترا ، لا يسعها إلا أن تذكر هذه الدولة ، على مسمع من العالم ، لا بما أدته لها من خدمات كانت من العوامل الحاسمة لإحرازها النصر فى الشرق الأوسط فحسب ، بل تذكرها أيضا بما هو أجل من ذلك : بالإخلاص والتعاون القلبى اللذين انطوت عليهما مصر فى علاقتها بانجلترا وبسائر الحلفاء طوال مدة الحرب .

وقفت مصر إلى جانب انجلترا والحلفاء منذ أعلنت الحرب فى سنة ١٩٣٩ . ووضعت جميع قواها ومواردها فى خدمة المبادئ الدمقراطية .

فاستخدمت الجيوش المتحالفة جميع طرق المواصلات فى مصر ، من سكك حديدية وموان وطرق وكبارى ومطارات .

وقد قطعت مصر علاقاتها السياسية مع دول المحور وإذا كانت لم تعلن الحرب رسميا إلا فى أوائل سنة ١٩٤٥ متبعة فى ذلك مشورة انجلترا التى أرادت بتأجيل إعلان الحرب ضمان مواصلاتها ، فقد كانت منذ البداية فى حالة حرب فعلية مع هذه الدول ، واتخذت الإجراءات اللازمة لاعتقال رعاياها ووضع أموالهم تحت الحراسة وكانت بلادنا موئلا لحكومات الدول التى احتلتها ألمانيا وآوت عددا كبيرا من اللاجئين من رعايا هذه الدول .

وتحمل الجيش المصرى صدمات الحرب الأولى فى الحدود الغربية ، وانفردت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية والألغام ، وقامت بأعمال المدفعية المضادة للطيران ، وكفلت حماية المواصلات وحراسة المنشآت العامة . وتعاون سلاح الطيران الملكى المصرى مع الطيران البريطانى فى أعمال الدفاع وحماية القوافل واكتشاف الغواصات ، واشتركت السلطات البحرية المصرية فى أعمال الرقابة على جميع الموانى والسواحل المصرية . وتكبدت مصر خسائر هائلة فى الأرواح بسبب الحرب وبسبب الأمراض الناشئة بطريق مباشر عن الحرب . وبلغت هذه الخسائر ، من جراء الأعمال الحربية والغارات الجوية والملاريا (بعوضة الجامبيا) والحمى الراجعة والطاعون ، ٢٧٥٥٠ . أما الإصابات فقد بلغت ٣٨٥٢٦١ إصابة . ومجموع هذه الخسائر — إذا قيس إلى عدد السكان — يزيد على خسائر الولايات المتحدة الأمريكية فى جميع ميادين الحرب . وساعد على انتشار الأمراض هذا الانتشار الوبيل ممانعة السلطات الحربية فى فرض رقابة صحية دقيقة ، إذ اعتبرت هذه الرقابة عائقا لجهود الحرب ، وذلك بعد أن كفلت هى وقاية الجيوش المحاربة من فتك هذه الأوبئة . وعندما اشتد الخطر فى معركة العلمين ، وقف الشعب المصرى برمته إلى جانب انجلترا ، وحمى ظهور الجيوش المتراجعة . وقد نوه مستر الكسندر وزير البحرية الإنجليزية بجهود مصر الحربية فى مؤتمر الصلح بباريس فى جلسة ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٦ عند عرض طلب مصر الاشتراك فى مناقشة معاهده الصلح مع إيطاليا ، فقال :

" In that respect I would say that from time to time we have over-looked the fact that Egypt was fighting with the Allies against Italy, that from 20th June 1940, her territory contiguous to the Italian colonies, was over run to a considerable extent in the early years of the war and that she provided a very considerable war effort in the use of her troops, her aircraft forces and her terrain as a base and a very important base for Allied operations."

*
* *

وكانت مصر قاعدة لجيوش الحلفاء فى مدة الحرب ، فقامت بتموين هذه الجيوش فى وقت نضبت فيه وارداتها . فعانت مشقة الحرمان حتى تمكن جيوش الحلفاء من الحصول على حاجاتها . وساهم العمال المصريون مساهمة كبيرة فى الانتاج الحربى ، وامتلأت بهم المصانع التى أنشأتها

الجيوش المتحالفة . وتعاونت مصر تعاونا فعالا مع مركز تموين الشرق الأوسط وأمدت بلاد الشرق الأوسط بكثير من المواد اللازمة للأغراض الحربية وبكثير من الأغذية والمؤن .

واتبعت مصر بدقة الترتيبات التى تقررت فى منطقة الاسترلينى فسلمت إلى السلطات البريطانية كل ما حصلت عليه من عملات أجنبية غير استرلينية . واستطاعت بريطانيا أن تحصل على جميع ما يلزمها من بضائع وخدمات فى مصر مقابل أرصدة استرلينية ، فبلغت جملة الديون التى تجمدت فى ذمة انجلترا عن طريق هذه الأرصدة نحو أربعمائة وخمسين مليونا من الجنيهات .

وتمتعت السلطات البريطانية بإعفاءات وامتيازات متعددة ، حتى بلغت قيمة الاعفاءات الجمركية وحدها نحو ٧٢ مليونا من الجنيهات (نحو ٣٠٠ مليون من الدولارات) .

*
* *

وليس هذا كله إلا بعض ما قدمت مصر من الخدمات ، ولا يتسع المجال لحصرها جميعا ، على أن أقطاب الإنجليز أنفسهم لا ينكرون على مصر جهودها وخدماتها الحربية والسياسية والاقتصادية والمالية . من ذلك ما قاله مستر ايدن أثناء زيارته مصر فى السنين الأولى من الحرب فى تصريح له لرجال الصحافة .

"...It has been a great pleasure for me to see for myself the effort which Egypt is making for the furtherance of the Allied a ms and to note the cordiality of her collaboration with my own cuntry in every measure necessary for the prosecution of the war.

" ...Great Britain is deeeply grateful to Egypt for her friendship and for her loyalty to the engagements upon which we tave both entered. Together we can face the future without fear."

وقال مستر تشرشل فى مجلس العموم البريطانى فى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ :

" ...During the war the Egyptian troops played an important part. It was they who maintained order throughout the Del a, who guarded numerous fortified points and stores and who in every respect assisted our war effort, which succeeded in victoriously defending the fertile land of the Delta from the attacks of the foreign invader. Its successive prime ministers and their governements have afforded us their suport in a manner we co..sidered most effectual... "

وقال مستر بيفن فى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى جلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ :

" I think that all the Allied are indebted 'o Egypt for the great service it ren'ered during the war in placing its territory and communications, which prevented the enemy joining hands through the Middle East and probably making the war much longer and much more disastrous."

٢ — قيام ميثاق الأمم المتحدة والتغير الجوهرى فى السياسة العالمية :

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ، وفازت بانتصارهم قضية الدمقراطية ، وحرية الشعوب وحقها فى الاستقلال والمساواة فى السيادة ، وسجلت هذه المبادئ فى ميثاق الإطلانطيق .

وأعقب ذلك أن قام ميثاق الأمم المتحدة ، يردد هذه المبادئ ويثبتها ، ويقيمها دستورا مجيدا لعالم جديد . ولما كان الميثاق قد آذن بسياسة عالمية جديدة ، فينبغى أن نتبين بوضوح ما طرأ على العالم من تغير جوهرى بقيام هذا الميثاق .

كان الأمن العالمى يقوم على فكرة الدفاع الفردى ، إذ لم يكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تقر الدول حقوقها وتلزمها بواجباتها . فلم يكن هناك بد من أن تعتمد كل دولة على نفسها ، وأن تتولى بقوتها الدفاع عن سلامتها . ولكل ظروف مقتضياتها . ومقتضيات هذه الظروف أن تعتمد الدول على القوة لا على الحق ، وأن تستعين فى تعزيز قوتها بمبدأ توازن القوى وبالمحالفات فينقسم العالم إلى معسكرين أو أكثر ، يتربص كل منهما بالآخر ، ويعتمد كل منهما على القوة المسلحة ، وإن ظل يتغنى بمبادئ الحق والعدل . وكانت الدول القوية تجد فى هذا الجو مجالا رحيبا لإرضاء أطماعها فى التوسع والاستعمار ، سعيا وراء غايات اقتصادية ، أو إشباعا لشهوة المجد والنفوذ ، أو لكل هذه الغايات مجتمعة .

ومن هنا نهضت سياسة الاستعمار ، وتنوعت أساليبها . فمن استعمار لا تتكلف له المعاذير ، فهو محض اعتداء على حقوق الشعوب الضعيفة واستعباد لها ، إلى استعمار تختلق له المعاذير من اعتبارات إنسانية أو أدبية أو اقتصادية مزعومة ، إلى استعمار مقنع تعددت أشكاله وأسماؤه وبقيت حقيقته واحدة . وأقوى الدوافع لسياسة الاستعمار هذه كانت دوافع اقتصادية ، للسعى وراء الموارد الأولية للصناعة والبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الصناعية . ومتى استكملت الدولة القوية أسباب توسعها ، وبلغت عنفوان مجدها ، وأقامت إمبراطوريتها الاستعمارية على دعائم متماسكة ، لم تلبث أن تجد نفسها مسوقة للدفاع عن هذه الامبراطورية لتحميها من جشع الدول القوية الأخرى التى تنافسها . فتنشأ لهذه الدولة المستعمرة ما تسميه بسياسة الدفاع أو السياسة الامبراطورية ، وترتكز هذه السياسة على المحالفات تعقدها مع أندادها فى القوة ، وعلى السيطرة تبسطها على الشعوب المستضعفة فتجعل منها مناطق لنفوذها وقواعد لجيوشها .

وهذه السياسة الدولية كانت تدور فى حلقة مفرغة . فالدفاع الفردى يستدعى توازن القوى ، وتوازن القوى يقود إلى انقسام الدول شيعا متعادية ، وانقسام الدول يدفع إلى التنافس ، والتنافس يقتضى الدفاع الفردى ، وهكذا دواليك . وكان لا بد لهذه السياسة الدولية أن تؤدى إلى اصطدام عام ، فانفجار عالمى ، وهكذا وقعت الكارثة العالمية الأولى فى سنة ١٩١٤ .

*
* *

ولم تكن هـذه الكارثة كافية لدفع العالم إلى توقى ما تنطوى عليه السياسة الدولية القديمة من ويلات وأخطار. ولم يرسم عهد عصبة الأمم إلّا خطوطا ناقصة لنظام عالمى جديد. فلا هو حرّم الحرب، ولا هو حدّد الحقوق والواجبات على وجه يكفل للدول الاطمئنان والاستقرار، ولا هو أقام هيئة دولية ذات سلطان كامل تتولى الدفاع عن الأمن العالمى حتى يحل الدفاع الجماعى محل الدفاع الفردى. فرجع العالم إلى نظام المحالفات القديم، وإلى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ، وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ إحدى ثمار هذه السياسة.

ولم يلبث العالم أن انقسم إلى معسكرين من جديد. ولم يلبث الاصطدام أن وقع، وأعقبه الانفجار. وكان انفجارا قويا عنيفا، هز العالم هزة أيقظه من غفلته. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اعتزم أن يهجر السياسة القديمة، وأن ينهج النهج القويم. فقام ميثاق الأمم المتحدة، وهذا هو العهد الجديد.

*
* *

ويؤذن هذا العهد بتغيير جوهرى فى سياسة العالم. وهو يقوم على فكرة الدفاع الجماعى لا على فكرة الدفاع الفردى. ويحدد للدول حقوقها وواجباتها. فلكل شعب حق تقرير مصيره. وكل عضو فى هيئة الأمم المتحدة يتمتع باستقلاله الكامل. ولا يجوز لدولة أن تنتقص من سيادة دولة أخرى، فإن مبدأ المساواة فى السيادة هو أحد المبادئ الأساسية التى قام عليها الميثاق. ويجب على أعضاء الهيئة جميعا أن يمتنعوا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة، أى على أى وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. أما السلام والأمن العالمى فزمامه فى يد هيئة دولية، هى مجلس الأمن، تزود بقوات مسلحة تستطيع بها أن تصد أى اعتداء يقع، وأن تقر الأمن والسلام فى العالم.

واحتاط الميثاق للفترة التى لابد أن تمضى قبل أن يتوافر لمجلس الأمن القوات المسلحة الواجب وضعها تحت تصرفه. فنصت المادة ١٠٦ بأن تتشاور، فى هذه الفترة، الدول الخمس فيما بينها ومع أعضاء الأمم المتحدة الأخرى، كلما اقتضت الحال، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى.

ومعنى ذلك أن الدفاع الجماعى قد قام منذ قيام الميثاق، تتولاه الدول الخمس بقوتها العسكرية نيابة عن الأمم المتحدة، حتى إذا زوّد مجلس الأمن بما ينبغى أن يزوّد به من قوات مسلحة تولاه عند ذلك بنفسه.

وقد أحست مصر — منذ دخلت عضوا مؤسسا فى هيئة الأمم المتحدة وأصبح لها من الحقوق ما لسائر الأعضاء وعليها ما عليهم من الواجبات — أنها تتنفس فى جو جديد، وأن تلك

الصلات التى عقدت فى ظل السياسة القديمة — سياسة الدفاع الفردى وتوازن القوى ومناطق النفوذ — ينبغى أن تراجع، فما كان منها متفقا مع الميثاق ظل باقيا، وما تعارض منها مع أحكام الميثاق وجب تعديله أو الغاؤه. ولعل مستر بيفن كان يقصد إلى تأكيد هذه الحقائق عندما تحدث عن وجوب تعديل بعض المعاهدات التى أبرمت قبل الميثاق، فقال :

"We agree that we must get rid of the out of date features of the treaty which was made before the United Nations Organisation came into exi.et ence."

وفى ضوء هذه الحقائق راجعت مصر صلاتها السياسية مع إنجلترا، فوجدتها ثمرة من ثمار السياسة العالمية القديمة كما سبق القول، إذ هى تقوم على مبدأ المحالفات الثنائية ومناطق النفوذ، وتتعارض تعارضا جوهريا مع أحكام الميثاق، وإن بقاءها على هـذا الوضع من شأنه أن يولد الاحتكاك، وأن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر. فلم يسعها، وقد رأت الشعب المصرى قد قام عن بكرة أبيه يطالب باستكمال حريته واستقلاله، وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار بسبب بقاء القوات البريطانية فى البلاد، إلا أن تطلب من الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات لإعادة النظر فى هذه العلاقات، وإقامتها على المبادئ الجديدة التى تضمنها الميثاق.

وفى هذا الجو بدأت المفاوضات الأخيرة بين مصر وانجلترا.

*
* *

(ب) المفاوضات الأخيرة

(١)

قلنا إن مصر، منذ دخلت عضوا فى هيئة الأمم المتحدة، وقبلت أن تأخذ على عاتقها كل التبعات التى يلقيها الميثاق على أعضاء هـذه الهيئة، أصبح فى استطاعتها أن تطالب بجميع الحقوق التى تتمتع بها كل دولة دخلت عضوا فى الهيئة. وأخص هـذه الحقوق المساواة فى السيادة، مع زوال كل القيود التى تخل بهذه المساواة، أو تنتقص من استقلال مصر الكامل.

والذى يجب أن يزول بمجرد قيام الميثاق قيدان فرضتهما معاهدة سنة ١٩٣٦. القيد الأول هو النقطة العسكرية، فإن الواجب هو جلاء القوات البريطانية فى الحال عن مصر والسودان.

والقيد الثانى هو المحالفة الأبدية، وقد أصبحت غير قائمة لتعارضها مع الميثاق.

ولو تمشينا مع المنطق الذى يمليه موقف مصر بعد أن دخلت عضوا فى هيئة الأمم المتحدة، لكانت مصر على حق فى أن تعلن عقب دخولها فى هذه الهيئة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها للميثاق، وأن تطالب بجلاء القوات البريطانية عن جميع أراضيها فى الحال. وكان يترتب

على ذلك نتيجة لازمة هى أن تستعاد وحدة وادى النيل . ولكان من الواجب على انجلترا أن تسلم لمصر بعدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسحب قواتها من وادى النيل دون إبطاء ، فيعود وادى النيل إلى وحدته الأولى .

وبعد أن يتم الجلاء ، ويتم الاعتراف بوحدة وادى النيل ، عند ذلك تعيد مصر النظر فى علاقتها بانجلترا ، فتقيمها على أسس يتفق مع أحكام الميثاق . أما أن تفاوض فى عقد محالفة مع انجلترا والقوات البريطانية لا تزال مرابطة فى أرض وادى النيل ، فإن أول ما يعيب هذه المحالفة أنها تعقد فى ظل جيوش أجنبية مرابطة فى البلاد ، فلا تعتبر معقودة عن حرية واختيار . والحرية والاختيار هما لب كل تحالف . وبيفن نفسه هو الذى يقول فى هذا المعنى :

" It was inadmissible to negociate, attemp to negociate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that cuntry by armed forces. "

هذا هو الذى كان حقا لمصر ، وواجبا على انجلترا . فما الذى حدث ؟

*
* *

(٢)

حدث أن طلبت مصر فتح باب المفاوضة مع انجلترا . وقد أبرزت المذكرة التى وجهتها الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلى الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ما يأتى :

(١) أن مصر قبلت معاهدة سنة ١٩٤٦ تحت ضغط الظروف الملحة .

(٢) أن ظروفا وأحداثا وقتية هى التى أملت هذه المعاهده ، وقد استنفدت الحرب الأخيرة أهم أغراضها .

(٣) أن انتصار الحلفاء ، وتغير الضرورات الحربية ، وإبرام المواثيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة نافلة لا مبرر لها .

(٤) أن وجود قوات أجنبية زمن السلم فى مصر ، حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية ويدل على ريبة لا مبرر لها . ومصر على أتم الاستعداد لتقوية جيشها بحيث يصبح قادرا على رد الاعتداء حتى تصل إليه الإمددات من الحلفاء والأمم المتحدة

(٥) أن الشعب المصرى قد هب عن بكرة أبيه ، وهو يرغب رغبة حارة أن يرى علاقاته مع انجلترا محررة من شوائب ريب الماضى ، طليقة من أسر مبادئ قد انقضى زمانها .

(٦) أن الحكومة المصرية تقترح — من أجل كل ذلك — فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

(٧) أن المفاوضات المقترحة يجب أن تتناول طبعا مسألة السودان على أساس يتفق مع مصالح السودانيين وأمانيهم .

*
* *

وأضافت المذكرة إلى كل ذلك — وأرادت مصر بهذا أن تدلل على حسن نيتها وعلى إخلاصها لحليفتها القديمة — أن يعاد النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ لكى تستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متمشية مع الحالة الدولية الجديدة .

قد تكون الحكومة المصرية استعجلت الكلام عن إبرام معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة القديمة ، وقد قدمنا أن هذا يجئ وقته بعد الجلاء والاعتراف بوحدة وادى النيل ، حتى إذا عقدت محالفة جديدة بين مصر وانجلترا لم تكن معقودة فى ظلال القوات البريطانية المرابطة فى مصر ، بل عن رضا واختيار بعد أن تكون مصر قد استكملت أسباب حريتها واستقلالها .

ولكن الحكومة المصرية أرادت بالكلام فى عقد معاهدة جديدة أن تقيم الدليل القاطع — كما قدمنا — على إخلاص مصر لحليفتها القديمة ، وأنها إذا طالبت بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فليس ذلك لأنها تريد أن تنقض العلاقات الودية التى تقوم بين مصر وانجلترا ، بل هى تعتزم أن تستبقى هذه العلاقات بعد إلغاء المعاهدة . وخير دليل على ذلك أنها تعرض منذ الآن أن تعقد معاهدة تؤكد هذه العلاقات فى حدود ميثاق الأمم المتحدة .

ولم يخطر فى بال الحكومة المصرية وقت أن عرضت عقد معاهدة جديدة أن تنتقص هذه المعاهدة من حقوقها الكاملة فى الجلاء والوحدة الدائمة لوادى النيل ، ولم ترد أن تعلق استخلاصها لحقوقها على عقد هذه المعاهدة . وهى مادامت قد اعتزمت أن تستخلص حقوقها كاملة ، فسواء عقدت المعاهدة الجديدة وقت ذلك أو بعده ، فإن هذا لا تأثير له فى استخلاصها لحقوقها . بل لعلها إذا عرضت منذ البداية عقد هذه المعاهدة ، يكون لهذا العرض من الأثر الطيب فى الحكومة البريطانية ما يجعل المفاوضات تسير سيرا حسنا ، وتنتهى سريعا إلى نتيجة مرضية .

هذا ما أرادته الحكومة المصرية عندما عرضت عقد معاهدة جديدة . فهى قد دخلت المفاوضات مع انجلترا حرة طليقة من كل قيد ، مصممة كل التصميم على تحقيق مطلبها الأسمى ، وهو الجلاء ووحدة وادى النيل . يؤكد ذلك أن رئيس الحكومة المصرية ، وقت تأليف وفد المفاوضة المصرى فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، رفع إلى جلالة الملك كتابا فى هذا الشأن جاء فيه :
" ولم يعد خافيا يا مولاى ما انعقد الإجماع عليه فى هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذى اتفقت

عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها، على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم، وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادى النيل، لاتعرف مصر أحدا ينشد سواه، ولا جماعة ترجو منه بديلا ". وجاء فى هذا الكتاب أيضا : "وقد آن الأوان يامولاى لتأليف الوفد الرسمى الذى سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليفتنا بريطانيا العظمى، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد، لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا، إجابة لإرادة الأمة، وتحقيقا لمطلبها الاسمى".

هذه هى نيات مصر واضحة سافرة، يقوم دليلا عليها ما أوردناه من الوثائق الرسمية والقرائن القاطعة. فماذا كانت نيات انجلترا ؟

***

(٣)

لم تكن هذه النيات فى مبدأ الأمر واضحة وضوحا كافيا. فقد كانت من جهة تدعو إلى الحذر، ومن جهة أخرى لا تبعث على اليأس. فكان لزاما على مصر أن تستنفد باب المفاوضة، لاسيما أن هذا التزام يفرضه عليها الميثاق فى نزاعها الخطير مع انجلترا لاستكمال أسباب حريتها واستقلالها.

أما أن نيات انجلترا كانت تدعو الى الحذر، فيدل على ذلك أمران :

(الأمر الاول) الرد الذى استجابت به انجلترا إلى فتح باب المفاوضات. فبعد تسويف دام أكثر من شهر، أرسلت الحكومة البريطانية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردها بالاستجابة إلى فتح باب المفاوضات، وجاء فى هذا الرد مايأتى :

(١) أن أحد الدروس التى علمتها إياها الحرب الأخيرة هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها : ومصر إنما تكافح هذه المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة والتى تزعم الحكومة البريطانية أنها سليمة فى جوهرها.

(٢) أن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب : نقرنت مصر هنا بمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية، مع أن مكانها الحقيقى هو بين دول الحلفاء عامة لابين مجموعة الأمم البريطانية على وجه التخصيص.

(٣) أن سياسة الحكومة البريطانية هى أيضا أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما : والفاظ "المشاركة" و "المصالح المتبادلة" تعودت مصر فى علاقتها مع انجلترا أن تفهم لها مدلولا خاصا

إزاء هذه النذر لم يسع مصر إلا أن تعلن — كما قدمنا — أنها تدخل المفاوضات حرة طليقة من كل قيد لتعديل المعاهدة تعديلا أساسيا وشاملا ، إجابة لإرادة الأمة وتحقيقا لمطالبها الأسمى . هذا إلى ان الرد البريطانى أكد وجوب المراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وجعل النظر فى تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ آتيا لا من أحكام المعاهدة ذاتها — فإن ميعاد إعادة النظر فى المعاهدة وفقا للمادة ١٦ لم يكن قد حل — بل بالرغم من هذه الأحكام ؛ مما دل على أن انجلترا لا تتقيد منذ الآن بأحكام هذه المعاهدة .

(الأمر الثانى) المحادثات التى سبقت المفاوضة ، فإنها زادت فى حذر مصر من نوايا انجلترا . وقد جرت هذه المحادثات بين صدقى باشا من جهة و بين اللورد ستانسجيت والسير رونالد كامبل من جهة أخرى ، ودامت أكثر من شهر . وتبين فى خلالها أن انجلترا كانت تريد استبقاء قوة عسكرية فى مصر باسم أو بآخر . فقد بدأ الجانب البريطانى يعرض الجلاء على أن تستبق قاعدة حربية فى جوار قناة السويس . وهذه القاعدة تقتضى إبقاء منشأة عسكرية فى منطقة القناة لتكون بمثابة نواة للجيوش التى تأتى لمعونة مصر من الخارج . وعرض أن تؤجر مصر لانجلترا قطعة من الأرض فى منطقة القناة تكون مركزا لهذه القاعدة الحربية ، كما فعلت انجلترا نفسها عندما أجرت للولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية فى بعض الجزر كبرمودا وترينيداد .

فإذا لم ترض مصر بالإيجار ، أمكن التفكير فى استبقاء هذه القاعدة الحربية فى منطقة القناة بمقتضى اتفاق إقليمى تشترك فيه دول الشرق الأوسط صاحبة الشأن . وقد رفض الجانب المصرى هذا العرض بشقيه . فقد رأى بحق أنه مهما كان الوصف القانونى الذى يمكن أن يسبغ على هذه الحالة ، فإن وجود قوات أجنبية فى أرض دولة وقت السلم إنما هو رمز للسيطرة ، وأن تنازل مصر لانجلترا بطريق الإجارة عن جزء من أراضيها ، أو منحها قواعد فى داخل حدودها ، أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأى العام المصرى . و إذا كانت الحكومة البريطانية قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية فى جزر نائية بعيدة عن أرض الوطن الأصلى ، فإن هذا أمر يختلف عما نحن بصدده . ولو أن اتفاقا من هذا القبيل عقد بين مصر وانجلترا ، وشمل جزءا من أرض الوطن الأصلى ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف ، أما منح القاعدة الحربية بمقتضى اتفاق إقليمى تشترك فيه دول الشرق الأوسط فأمر يتعارض مع الخطة التى رسمتها مصر فى تسوية علاقاتها بانجلترا ، فإن رأى الجانب المصرى كان ينصب دائما على تسوية هذه العلاقات من طريق اتفاق ثنائى بين مصر وانجلترا .

ولما لم يظفر الجانب البريطانى بموافقة الجانب المصرى استبقاء قوة بريطانية فى مصر باسم القاعدة الحربية ، سلك طريقا آخر ، وطلب استبقاء قاعدة إدارية . وذكر أن الغرض من هذه القاعدة هو الاحتفاظ بمخازن ومهمات احتياطية ، و إعداد مصانع للآلات والأسلحة وما شابه ذلك لتجهيز الإمدادات التى تأتى من الخارج لرد الاعتداء عن مصر .

ويقترن بهذه القاعدة الإدارية تسهيلات بحرية ، ودفاع جوى يشمل مطارات وشبكة من الإشارات ومنشآت للرادار ، وهيئة من الاخصائيين الفنيين والإداريين الموظفين ، ومركز قيادة فى منطقة القناة لتنسيق تدابير الأمن فى الشرق الأوسط . فكان رد الجانب المصرى حاسما فى بيان أن هذه محاولة أخرى لاستبقاء قوات بريطانية فى مصر تحت ستار "قاعدة إدارية" وإن الرد أن من شأن التدبير المقترح أن يجعل من التحالف بين البلدين وصاية عسكرية تقوم بها دولة كبيرة على أخرى أصغر منها ، وستتمخض سريعا عن سيطرة سياسية كما وقع ذلك من قبل . وذكر أنه "بعد زوال الأسباب التى دعت الى ما اتخذته معاهدة سنة ١٩٣٦ من الاحتياطات ، فإن دولة كمصر لا تستطيع أن تقبل بقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتجدد بين آونة وأخرى ، ولا يعجز معجم السياسة عن اكتشافها ، وأن على الدولة المستقلة أن تلجأ إلى كفالة أمنها بوسائلها الخاصة". فلم يسع الجانب البريطانى بعد ذلك إلا أن يعرض إتمام الجلاء فى مدى خمس سنوات ، ولكنه طلب "بيان مدى التسهيلات الكفيلة بتمكين انجلترا من أداء التزاماتها فى حالة الطوارئ ، تلك التسهيلات التى ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها ، مع المعونة الفنية البريطانية ، بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر" . فرد الجانب المصرى (فى ٨ مايو سنة ١٩٤٦) ذاكرا أن مصر تنوى "أن تنشئ بوسائلها الخاصة ، وكذلك باستخدام القواعد البريطانية الموجودة فى أرضها ، قواعد إدارية تشمل مطارات ومنشآت للاشارات والدفاع الجوى ، ومستودعات للمهمات والوقود ومصانع ، كما تعتزم إنشاء طرق المواصلات اللازمة للدفاع عن أراضيها . وان تكون هذه القواعد مقصورة على الوفاء بحاجات الجيش المصرى فحسب ، بل أنها ستعد لتكون صالحة لاستقبال الإمدادات البريطانية عند الضرورة ، وكذلك القوات التى يقرر مجلس الأمن إرسالها إلى مصر فى حالة وقوع اعتداء ... على أنه إذا رأت الحكومة المصرية أن هناك حاجة إلى فنيين من البريطانيين لإعداد الفنيين العسكريين المصريين وتعليمهم، فإنها لا تتردد فى الاستعانة بهم ، وذلك بإلحاقهم كموظفين مدنيين من الأجانب وفقا للتشريع المصرى المعمول به ... ومن جانب آخر يرى الوفد المصرى، استنادا إلى رأى خبرائه العسكريين... أن فترة الخمس السنوات المحددة لجلاء القوات البريطانية ، مع اعتبارها حدا أقصى ، هى فترة طويلة جدا ... وفى رأيه أن عملية الجلاء يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين كما جاء فى المذكرة البريطانية... ويقدر أنه يمكن إنجاز المرحلتين الأولين فى ظرف اثنى عشر شهرا، أما الوقت اللازم لتنفيذ المرحلة الثالثة فسيترك أمر تحديده إلى خبراء الوفدين العسكريين .. أما فيما يتعلق بالاقتراح الذى أبداه الوفد البريطانى، فيوافق الوفد المصرى على أن يعهد بهذا العمل إلى الخبراء العسكريين بشرط أن تحدد مهمتهم على الوجه الآتى: تحديد المنشآت العسكرية البريطانية الموجودة فى مصر والتى ستنظر الحكومة البريطانية فى الاحتفاظ بها، بعد جلاء القوات البريطانية، لحاجة الجيش المصرى ولاستقبال القوات البريطانية وقوات مجلس الأمن فى أحوال الاعتداء".

كانت هـذه المحاولات من الجانب البريطانى قد نشرت جوا من الريبة والشكوك حول المفاوضات ، وكانت المحادثات الفردية بين صدقى باشا واللورد ستانسجت والسير رونالد كامبل قد طالت ، فأريد انهاؤها والبدء فى المفاوضات الرسمية فى جوصاف . وتمهيدا لذلك وافق السفير البريطانى على إصدار تصريح فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتى :

" نظرا للتكهنات التى تضاربت بشأن مفاوضات المعاهدة ، قرر وفد المملكة المتحدة بموافقة دولة صدقى باشا إصدار البيان التالى : إن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة . وتطبيقا لهـذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية . وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة إجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضى المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء ، وموعد إتمامه ، والتدابير التى ستتخذها الحكومة لتحقيق تبادل المعونة فى زمن الحرب أو فى حالة توقع التهديد الوشيك بها طبقا للتحالف "

وقد أزال هذا التصريح من طريق المفاوضات ما كان قبلا يبعث على اليأس ، وفتح بابا جديدا للأمل .

* * *

يخلص من كل ذلك أمران :

(١) أن انجلترا لم تكن فى البداية خالصة النية فى الاعتراف بحقوق مصر ، بل كانت تتلمس ، بقدر ماوسعها من جهد ، استبقاء سيطرتها على هذه البلاد ، من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فى أرضها . والواقع من الأمر أن أمام انجلترا إزاء مصر سياستين متعارضتين ، فهى إما أن تؤثر استبقاء مصر ضعيفة حتى تتولى هى الدفاع عنها فتمسك بزمام الأمور فيها ، وإما أن تعدل عن هذه السياسة القصيرة النظر فتعاون مصر عن إخلاص فى تقوية جيشها حتى تمكنها من الدفاع عن نفسها بنفسها ، وبذلك يتحقق الغنم لمصر وانجلترا على السواء .

(٢) أن مصر لم تذعن أمام إصرار انجلترا على احتفاظها بقاعدة عسكرية فى أرضها ، بل ثبتت على رفض هذا الطلب فى جميع الصور التى قدم بها ، ولم تتزحزح عن موقفها . فلما ظفرت من انجلترا بتصريح الجلاء سالف الذكر ، كان هذا مشجعا على البدء فى المفاوضات .

* * *

(٤)

بدأت المفاوضات فى جو من التفاؤل ، وعقدت جلسة الافتتاح يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، أى بعد يومين من تصريح الجلاء . ولكن المعارضة فى مجلس العموم البريطانى ما لبثت أن شنت الغارة على هـذا التصريح ، وحملت عليه حملة عنيفة ، وعاونها فى ذلك العسكريون فى بريطانيا وحكومات الدومنيون . وقامت الصحافة والإذاعة البريطانيتان بحملة شعواء على مبدأ إجلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية . كل هذا حمل مستر آتلى رئيس الوزارة البريطانية أن يصرح فى مجلس العموم أنه إذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة تحالف جديدة ، فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تظل نافذة .

وهنا يتجلى الفرق واضحا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية . فالنظرية البريطانية تذهب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وإن كان من المرغوب فيه أن تعدل ، فإذا لم يتفق الطرفان على هذا التعديل فانها تبقى كما هى . أما النظرية المصرية فتعتبر معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها لأحكام الميثاق ولاستنفادها لأغراضها ، وإذا كانت مصر تفاوض انجلترا فلتقرير سقوط هذه المعاهدة ولعقد معاهدة جديدة إذا أمكن ذلك ، فإذا لم يتم الاتفاق على عقد معاهدة جديدة فإن هذا لا يمنع من أن يتقرر سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتصبح علاقة مصر بانجلترا هى علاقة أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأى عضو آخر .

ولم يقتصر تأثير حملة المعارضة على الرأى العام فى لندن ، بل كان له أيضا صدى كبير فى المفاوضات التى كانت تدور بالقاهرة . فإن الجانب البريطانى ، فى خطاب تكميلى للورد ستانسجت ، اقترح إنشاء لجنة مشتركة من أركان الحرب تكون أداة دائمة لتسوية المسائل المتعلقة بالدفاع المشترك ، ويكون إلى جانبها مجلس دفاع مشترك فى مستوى وزارى للنظر فى المسائل التى ترفعها إليه اللجنة المشتركة . فرد الوفد المصرى مبينا أن المعاهدة الجديدة لا يجوز أن تكون إلا معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء ، وذلك استعمالا لحق الطبيعى فى الدفاع الشرعى المعترف به للدول الأعضاء بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد البريطانى يتقدم باقتراحات ثلاثة هى :

(١) وضع مخازن للعتاد الحربى البريطانى فى مصر تحت المراقبة المصرية ولكن يقوم على حراستها عدد وفير من الموظفين البريطانيين .

(٢) إنشاء لجنة مشتركة من هيئتى أركان الحرب يكون لها طابع الدوام ويعهد إليها بتقرير التدابير التى يقتضيها تنفيذ المحالفة .

(٣) إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات اختصاصات وزارية يعهد إليها بحث المسائل التى ترفعها إليها اللجنة الدائمة لأركان الحرب . ثم قال تعقيبا على ذلك : "بيد أن هذه الاقتراحات

الثلاثة ، أو سلم بها وتحققت ، لأدت فى الواقع إلى إنشاء قاعدة بريطانية فى الأراضى المصرية ،
وهذا ما يتعارض مع المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه المفاوضات الحالية ، والذى اعترف به
مستر بيفن نفسه منذ البداية ، وهو أن المعاهدة الانجليزية المصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقا
بين دولتين متساويتين فى السيادة معقودا فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، والاحتفاظ فى مصر
بعتاد حربى بريطانى ، يجب وضعه فى المخازن المصرية ليكون معدا لاستعمال القوات البريطانية ،
وما يستتبع ذلك من بقاء فصائل بريطانية معسكرة فيها وقت السلم لحراسة هذا العتاد ، كل ذلك
فيه إخلال بسيادة البلاد ... وكذلك فإن فى إنشاء هيئة أركان حرب مشتركة دائمة ، ولجنة وزارية
للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب ، خروجا على الإجراءات المألوفة فى معاهدات
التحالف التى تبرمها دولتان متساويتان فى الاستقلال لتسوية المسائل الفنية ذات الصبغة العسكرية ،
فإن معاهدات تبادل المعونة تنطوى عادة على قيام تعاون بين هيئتى أركان حرب الدولتين
المتعاقدتين عن طريق الاتصالات والمحادثات . وزيادة على ذلك فإن الوفد المصرى يرى أنه
ليست هناك ضرورة يقتضيها واقع الحال مما يسوغ الشروط الاستثنائية التى اقترحها الوفد
البريطانى ، وهو يرى أن ما تضمنته مذكرته المؤرخة ٨ مايو الجارى من تأكيدات عن تعاون أركان
الحرب ، ومن تصريحات عن تعيين فنيين بريطانيين ، من شأنه أن يبعث على أتم الاطمئنان" .

*
* *

وتقدم الوفد البريطانى ، فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ، بمشروع معاهدة تحالف تعقد بين
الدولتين وبمشروع لمعاهدة عسكرية تلحق بمعاهدة التحالف ، أما معاهدة التحالف فتكاد تكون
صورة أخرى لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، إلا فى المنطقة العسكرية ، وإلا فى أن مدة التحالف حددت
بخمس وعشرين سنة . وجاء فى مشروع المعاهدة العسكرية نص يقضى بأن "يظل الموقف
الدولى محل استعراض مشترك من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين ، ويساعدها عند
الضرورة الممثلون السياسيون الذين قد تعينهم الحكومتان ، وتتشاور هذه السلطات فى كل
الحوادث التى قد تهدد أمن إحدى الحكومتين وعلى الأخص أمن الشرق الأوسط بما فى ذلك
الأراضى المتاخمة لمصر" ، ونص ثان يقضى بأن "تحتفظ الحكومة المصرية كذلك فى زمن السلم
بعتاد ومهمات حربية تظل ملكا لحكومة المملكة المتحدة فى حالة يتسنى معها للقوات البريطانية
استعمالها على الفور وقت الطوارئ ، وتكون حكومة المملكة المتحدة هى المسئولة عن تجديد هذا
العتاد والمهمات وجعله مسايرا لأحدث طراز ، وتقدم لها التسهيلات اللازمة لهذا الغرض"
ونص ثالث يقرر أن الحكومة المصرية ترغب "فى استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من
الرعايا البريطانيين للمساعدة فى الإشراف على هذه المنشئات والعتاد والتسهيلات واستخدامها
وصيانتها ، وكذلك فى تدريب الموظفين المصريين عليها ، وسيلحق الموظفون الفنيون البريطانيون
بخدمة الحكومة المصرية التى ستعمل أيضا على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين

فى الورش التجارية التى تخصص لتحويلها لأغراض الحرب ، وتتشاور السلطات فى الحكومتين لكى تشير على الحكومة بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم ، وتقدم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمرور موظفى القوات البريطانية عبر الأراضى المصرية".

ولما رفض الوفد المصرى الموافقة على هذين المشروعين لأنهما لا يختلفان كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تأزمت المفاوضات ، وتوسطت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمر ، فسلم وزيرها المفوض فى مصر لصدقى باشا فى ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ رسالة موجهة من هذه الحكومة إلى جلالة ملك مصر ، ورد فيها أنه نظرا للصداقة التى تشعر بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الأوسط ، فهى تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومة الولايات المتحدة ، وهى تعبر عن رغبتها فى نجاح هذه المفاوضات ، تأمل أنه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط ، أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ، ضد اعتداء محتمل الوقوع". وأضافت الرسالة ما يأتى : "هذا وقد أبلغتنى حكومتى فى هذا الشأن أن أوضح بجلاء أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الأوسط كله مسألة ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى أمنها الخاص . وفى الختام كلفت أن أنهى إلى دولتكم أن حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية الحالية ترغب رغبة صادقة فى الوصول إلى حل لمسألة أمن الشرق الأوسط حلاً يمكن البلاد الواقعة فى تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استقلال لا يفضى — فى نفس الوقت — إلى خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج".

وقد رد رئيس الوزارة المصرية على هذه المذكرة ، وجاء فى الرد ما يأتى : "فمصر — باعتبارها من بلاد الشرق الأوسط — تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة ، ولكن مصر تود أن توضح أن حرصها على هذا الأمر مرتبط لديها بضرورة استعادة حريتها كاملة غير منقوصة ، وهى تدرك تماما أنه يجدر ألا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع إلى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها إلا أن تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا إلا باحترام استقلال مصر ، وبهذا الشرط وحده — وهو شرط مستمد أيضا من أحكام ميثاق الأمم المتحدة وكانت مصر فى طليعة الدول التى انضمت إليه — يتسنى لمصر أن تساهم مساهمة جدية فى توطيد السلم العالمى ، وهى ستفعل ذلك بفضل مواردها الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التى تقع على عاتقها كدولة مستقلة . وإن تجاهل هذه الحالة والتسويف فى علاجها لمما يخلق جوا من التوتر — فيه إضرار بالغرض المنشود — ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم فى الشرق الأوسط استقرارا نهائيا . وإن مصر

تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها ، فتطلب من حكومة الولايات المتحدة أن تضم جهودها القوية إلى كافة الجهود الأخرى المبذولة لتهيئة ذلك الانسجام " . وقد وردت برقية بعد ذلك من وزير مصر المفوض بواشنجتون ، فى ٤ يونية سنة ١٩٤٦ ، يقول فيها إنه اتصل بالمسئولين عن السياسة فى الشرق الأوسط ، وفهم منهم أن الغرض من الرسالة الأمريكية لم يكن تعضيد المطالب البريطانية ، وأن الحكومة الأمريكية لن تتوانى عن إيضاح موقفها للانجليز . (هذا وقد علمت شخصيا عندما كنت فى نيويورك فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن الحكومة الأمريكية اتصلت فعلا بالانجليز فى هذا الشأن ، وكان من رأيها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ أنها (démodé) .

وبقيت أزمة المفاوضات قائمة . وقد علمت الحكومة المصرية فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ أن ٣٥٠٠ من الجنود البريطانيين أرسلوا من فلسطين إلى الاسماعيلية ، وهم من الجنود المدربين على فض الثورات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية فى حالة حدوث أى اعتداء عليها من الشعب المصرى . كما أن القوات البريطانية الموجودة بمعسكرات الاسماعيلية والتل الكبير توالى التدرب على قمع الاضطرابات تحت إشراف ضباطهم .

وأدت هذه الأزمة إلى وقف المفاوضات ، وغادر اللورد ستانسجيت ومعه بعض أعضاء الوفد البريطانى القاهرة إلى لندن فى آخر شهر مايو سنة ١٩٤٦ .

***

ثم بذلت مساع دبلوماسية لاستئناف المفاوضات ، فاشترط الجانب البريطانى لذلك فى ١٨ يونيه سنة ١٩٤٦ أن تقبل مصر ، بدلا من الاتفاق العسكرى ، " وضع مادة جديدة ترمى إلى إنشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وتبين اختصاصاتها بصفة عامة ، وستكون هذه اللجنة مماثلة للجنة المتفق عليها بين كندا والولايات المتحدة " . " وقال فى تبرير ذلك : " إنه إذا لم يرد ذكر فى المعاهدة لتحديد طبيعة ومدى المعونة التى تقدمها مصر لبريطانيا العظمى لتمكن لها إذا اقتضى الحال أن تكون معونتها فعالة ، فيجب أن ينص فى المعاهدة على إنشاء الأداة التى تمكننا نحن الاثنين من التشاور لتنسيق المساعدة المتبادلة ضد الاعتداء . وستكون اختصاصات هذه اللجنة ، وكذلك تفصيلات المعاهدة الأخرى ، محل مناقشات مقبلة " .

وعلى أثر ذلك تقرر استئناف المفاوضات ، وعاد اللورد ستانسجيت إلى مصر .

وفى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ سلم الجانب المصرى للجانب البريطانى مشروع معاهدة تحالف ومشروع بروتوكول خاصا بالسودان . أما مشروع المعاهدة ، فقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتى : " فى حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح ، أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى

عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه" وتناولت المادة الثالثة من هذا المشروع موضوع لجنة الدفاع المشتركة على النحو الآتى : "رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ولكى يتاح بصفة خاصة إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان . ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال، وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما ، والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء . وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — إذا اقتضى الحال — الآثار العسكرية للموقف الدولى ، وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن". أما مشروع البروتوكول الخاص بالسودان فنصه ما يأتى : "يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر" .

وبعد انتظار غير قصير أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت التعديلات التى تقدم بها . ثم اقترح الوفد البريطانى فى ١٧ يولية سنة ١٩٤٦ صيغا جديدة للمادة الثانية من المشروع المصرى لم يوافق عليها الوفد المصرى . ولم يوافق أيضا على أن تكون مدة الجلاء خمس سنوات ، وعرض صدقى باشا من جانبه ألا تزيد المدة على سنتين . ثم أرسل الوفد المصرى إلى الوفد البريطانى فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦ مذكرة سياسية مستفيضة تبرز مركز مصر إزاء انجلترا . وقد جاء فى هذه المذكرة ما يأتى : "لقد صرحت الحكومة البريطانية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أيدت تصريحها ، بأن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد معاهدة على أسس جديدة من شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك طبقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع ذلك فقد اضطر الوفد المصرى إلى أن يلاحظ من البداية ميلا من الجانب البريطانى إلى عدم الاكتفاء بمعاهدة من طراز المعاهدات التى تبرم بين الدول المستقلة ، بل اضطر أن يلاحظ أن الجانب البريطانى يميل على العكس إلى الاحتفاظ بشكل أو بآخر بالشروط الاستثنائية المأخوذة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمستوحاة من روح ظلت سائدة خلال سنوات طويلة . ولقد اقترح الجانب البريطانى على التوالى ، النزول ، بطريق الإيجار طويل الأجل ، عن جزء من الأراضى المصرية ، واستبقاء التشكيلات الجوية فى منطقة القنال على وجه مستديم ، وإنشاء قواعد عسكرية إدارية فى مصر تحت الإشراف البريطانى ، ووضع مركز قيادة عامة

(متحالفة) فى منطقة القنال لتنفيذ تدابير الأمن التى تتصل بالشرق الأوسط كله ، واستخدام فنيين عسكريين بريطانيين لمدة غير محدودة ، وأخيرا ، تكوين لجنتين مختلطتين ليستا استشاريتين لتنفيذ بنود المعاهدة ، واحدة لأركان الحرب والأخرى فى مستوى الوزارات . وفضلا عن ذلك ، طلب الوفد البريطانى أن تتمكن الجيوش البريطانية من الدخول بحرية فى مصر ، وأن تتمتع فيها بكل التسهيلات فى حالة مجرد التهديد بالحرب أو فى حالة طارئ دولى يخشى أمره . وأخيرا قدم الوفد البريطانى مشروع اتفاق عسكرى لم يكن سوى طبعة معادة من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولم يكف الوفد المصرى خلال المناقشات أن يبين بوضوح أن هذه المقترحات ، التى تستوحى الروح التى كانت سائدة فى سنة ١٩٣٦ ، تتعارض تعارضا صريحا مع المبادئ التى ينبغى أن تكون أساسا للمعاهدة ، وهى المبادئ التى قبلتها الحكومة البريطانية ذاتها ، وذلك فضلا عن كونها لا تطابق مبادئ ميثاق الامم المتحدة . ولقد حارب الوفد المصرى هذه المقترحات التى نزل عنها الجانب البريطانى أخيرا . . . . وبعد تبادل وجهات النظر مرارا عدة ، قدم الوفد المصرى فى النهاية إلى الوفد البريطانى مشروع معاهدة روعيت فيه أوفى رعاية التعديلات البريطانية الأخيرة فى الحدود الدقيقة لاستقلال مصر . ومع ذلك فقد حرص الوفد المصرى بالنسبة الى المادة الأساسية من مشروع المعاهدة وهى المادة الثانية على أن ينص فيها بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق إلا فى حالة حرب بدون استفزاز من أحد الطرفين المتعاقدين. وتمسك الوفد المصرى بعبارة "البلاد المتاخمة لمصر" بدلا من عبارة "البلاد المجاورة" وهى عبارة أكثر اتساعا تشمل بلادا تبعد عن مصر كثيرا أو قليلا، ولا يتأتى لمصر أن تتدخل فيها عسكريا . وحرص أخيرا على أن ينص صراحة على وجوب إجراء مشاورة بين الحليفين تسبق العمل المشترك الواجب عليهما اتخاذه . . . . وبعد انتظار أكثر من أسبوعين ، أبلغ الوفد المصرى أن الحكومة البريطانية قد رفضت تعديلاته . . . . وعلى أثر ذلك ، وبعد أن اجتمع الوفد المصرى لدراسة الموقف البريطانى الأخير ، اقترح الوفد البريطانى صيغا جديدة للمادة الثانية ، فاستبدل بالتعبير "البلاد المجاورة" التعبير "بالأراضى المجاورة" . واستبدلت بعبارة "تعرض سلامتها للخطر" التعبير الأدق والأكثر ملاءمة وهو "تؤدى إلى أعمال عدائية" . وأخيرا أومئ إلى المشاورات المنصوص عليها فى المادة ٣ . وهذه الصيغ البريطانية الجديدة إذن لا ترضى الوفد المصرى فيما يختص بمطالبه المتعلقة بالحرب بغير استفزاز و بالأراضى المتاخمة . وفضلا عن ذلك ، فإن المشاورات التى تنص عليها تلك الصيغ هى المشاورات التمهيدية للجنة المشتركة ، فى حين أن الجانب المصرى يطالب أن تتشاور الحكومتان فى الوقت الذى ينبغى فيه اتخاذ قرار خاص بالعمل المشترك الذى يجب القيام به . ومن ناحية أخرى فقد أعلن الشعب المصرى بالإجماع ، قبل بدء المفاوضات ، عن أمنيتيه الأساسيتين ، وهما الجلاء عن بلاده ووحدة وادى النيل باتحاد مصر والسودان تحت تاج مصر ، هاتين الأمنيتين اللتين تولى الوفد المصرى عرضهما و إيضاح مبرراتهما فى مذكرته التمهيدية للمفاوضات . . . . . . صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت

أن قواتها ستجلو عن مصر ، ولكن حين جاء دور التنفيذ يطالب الوفد البريطاني بمهلة أقصاها خمس سنوات لإتمام هذا الجلاء . فإذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تزال نافذة، لما جاز إلا لكتائب بريطانية ضئيلة العدد أن تبقى فى منطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات لا أكثر . وهكذا يكون كل ما قد تحصل عليه مصر فى شأن هذا الطلب الأساسى ليس إلا تقصير المهلة المنصوص عليها فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمس سنوات . . . . وفيما يختص بالسودان فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التى ستدور من أجل تسوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحدة وادى النيل تحت تاج مصر . . . . ولا يسع الوفد المصرى ، بعد أربعة أشهر فى مفاوضات مضنية ، إلا أن يعرب عن خيبة أمله إزاء النتائج التى أسفرت عنها هذه الحادثات ، مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب فى أن يعقد فى أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى" .

* * *

وصلت المفاوضات على أثر ذلك إلى حد من الجمود يهدد بالانقطاع . واتصل السفير المصرى بلندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بمستر بيفن ، واتفق معه على صيغ جديدة للمسائل المختلف عليها . ولما وصلا إلى مدة الجلاء قال مستر بيفن "إنه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات ، لا خمسا كما طلب أول الأمر ، ولا أربعا كما قال مستر آتلى" . ثم قال "لا تظن أن الغرض من هذا كله كسب سنة . إن المسألة أهم من ذلك كثيرا . إننا فى الواقع نجتاز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسى تهديدا شديدا . فالمسألة مسألة حياة أو موت لنا ولكم معا . فليس من مصلحة مصر مطلقا فى هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التى تدافع عنها وعن أنفسنا . وهذا ما قصدت إليه حين قلت إننا لا نستطيع أن نترك وراءنا فراغا Vacuum . ثم قال إن هذه المسألة على أقصى درجات الأهمية ، وقد سمعت أنكم تريدون الذهاب إلى مجلس الأمن ، ولا مانع عندى إذا اخترتم هذا الطريق ، ولا أشعر بالخجل مطلقا أن أذهب بهذه القضية إلى مجلس الأمن ، فإن عندى حججا قوية أستطيع الإدلاء بها" .

وسافر سفير مصر إلى القاهرة يحمل معه المقترحات الجديدة . وفى يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٦ قابل اللورد ستانسجت والسفير البريطانى رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغاه هذه المقترحات . ففى الجلاء قصرت المدة إلى ثلاث سنوات كما سبق القول . واقترح أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى : "اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — فى حالة ما إذا أصبحت مصر أو البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح — على أن يقوما ، بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه" .

"واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان — فى حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر — على أن يتشاوروا بقصد القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه . " وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى :
"اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الغرض الأول من إدارتهما للسودان هو رفاهية السودانيين وإعدادهم للحكم الذاتى ، وأنه حالما يتم الوصول إلى هذا الغرض الأخير ، يكون الشعب السودانى حرا فى تقرير علاقاته المستقبلة مع الطرفين الساميين المتعاقدين . ويعتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعوب السودانية . وإلى أن يتم إبرام اتفاق آخر بين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقتا بالمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ و ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية" .

وفى اليوم التالى ، ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، أصدر الوفد المصرى قرارا بالإجماع برفض المقترحات البريطانية . وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى : "إن هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاءتها من الجانب البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة فى أول أغسطس سنة ١٩٤٦ وما صاحبها من النصوص". وتوقيا لقطع المفاوضات أضاف صدقى باشا — عند تبليغ هذا الرفض الإجماعى للجانب البريطانى — ما خفف به من حدة هذا الرفض ، مبينا أنه ينتظر من جانب الحكومة البريطانية أنها ، بعد إعادة النظر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشرعية لمصر ثم قال : "وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى إلى نتيجة تعاون على أنماء العلاقات بيننا نموا مطردا" .

* * *

وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تقدم الوفد البريطانى بمقترحات جديدة ، مع استبقاء مدة الجلاء مقصورة على ثلاث سنوات . فعرض أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى :

"اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب مع البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ، وفى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول المجاورة لمصر ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاوروا معا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك

إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه ".

وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى :

(١) " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية فى السودان ستظل منصرفة إلى رفاهية السودانيين والعمل الجاد على إعدادهم للحكم الذاتى .

(٢) وحالما يتحقق الغرض الأخير فإن الشعب السودانى يكون حرا فى تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه إذا قرر قرار السودانيين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقات اللازمة بشأن الاستزادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى فى وادى النيل .

(٣) وإلى أن يتم ذلك تظل إدارة السودان تجرى طبقا لنظام الحكم الثنائى بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وطبقا للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ .

(٤) وتصرح الحكومة المصرية بأن ليس فى أحكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه فى أن يكون ملكا على السودان . وحكومة المملكة المتحدة مع تبيانها أن الأمر موكول إلى الشعب السودانى لتقرير مصيره طبقا للفقرة الثانية السالفة الذكر ، ومع تنحيها عن الإدلاء بأى رأى فى شأن مسألة السيادة ، تصرح بأن ليس فى البروتوكول السالف الذكر مساس بهذه المسألة .

(٥) سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان العام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السودانى نحو الحكم الذاتى المنشود .

وفى الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريرا عما إذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتى الكامل ، وأصبحوا فى حالة تمكنهم من تقرير مستقبل السودان ، وتوصى إن كان الأمر كذلك بالتدابير المناسبة للتحقق من رغبات الشعب السودانى والعمل على تنفيذها ".

وقد أدلى السفير ، فى شأن هذه المقترحات الجديدة ، ببيانات جاء فيها ما يأتى : " لما اعترضت هيئة المفاوضات المصرية على الفقرة الأولى من نص المادة الثانية التى وضعها مستر بيفن ونصها : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، فى حالة ما إذا أصبحت مصر أو البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح ، على أن يقوما بالتعاون الوثيق ..." ووجه الاعتراض أن النص لا يدل على التكافؤ ، فجاء الآن مستر بيفن وعدل الفقرة الأولى بما يحقق رغبة حضراتكم أصبح نص هذه الفقرة كما يأتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب فى البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق ..." أما الفقرة الثانية التى اعترضتم عليها ، فإن مستر بيفن ما زال عند رأيه فيها ... مسألة

السودان : قد بين اللورد ستانسجت المبادئ التي تقوم عليها سياستنا الحديثة وهي احترام استقلال الشعوب ، والعمل هنا على رفاهية السودانيين كغرض أسمى وكتمهيد للحكم الذاتي . ولهذا رأينا أنه لا يجوز أن نعمل ما من شأنه أن يتعارض مع هذا المبدأ وقد لا يتفق مع رغبات السودانيين . ومع ذلك فقد وضع مستر بيفن صيغة جديدة تبرز هذا المعنى وهـذا المبدأ إبرازا تاما ، وليس فيها فيما نعتقد ما يتعارض مع مطالبة مصر بالسيادة ، وللسودان فيما يختص بتقرير مصيره . . . . إن مسألة السيادة قد دخلت في عداد النظريات العلمية أو النظريات التاريخية التي انتهت . وواجب بريطانيا ومصر إزاء السودانيين هو معاملتهم معاملة عملية لا نظريه ، وعلى طريقة تفتح أمام السودانيين أبواب المستقبل . . . على أنه لعلمنا بما تعلقه هيئة المفاوضات المصريه على مسأله السيادة من الأهميـة الكبرى ، قد وضعنا الصيغة الجديدة التي سبق ذكرها . فإذا كانت لديكم ملاحظات عليهـا أو على فقرات فيها فنحن مستعدون لبحثها معكم والتفاهم على ما ينبغي عمله في هذه الحدود . ويتضح لكم من هذا كله أن لمصر أن تطالب بمسألة السيادة على السودان وتتمسك بها ، ولبريطانيا ألا تبدى رأيا فيها لا بالموافقة ولا بالمعارضة . أما مسألة وحدة وادى النيل ، فاسمحوا لى أن أقول إنها تعبير يصعب فهمه ، لأن وادى النيل يتناول بلادا غير مصر والسودان . ومنابع النيل والنيل الأزرق موجودة في بلاد أخرى . فوحدة وادى النيل هذه عبارة غير مفهومة . على أننـا لا ننكر أن لمصر مصالح حيوية في ماء النيل ومسائل أخرى مادية مهمة جدا ، يجب أن نعمل لضمانها لمصر عند ما يأتى الوقت الذى يتولى فيه السودانيون إدارة شئون بلادهم ، فلا يجوز لمصر أن تشعر بأى قلق من هذه الناحية ". أما اللورد ستانسجت فقد سبق السفير البريطاني ببيان ذى صبغة عامة . ومما جاء في هذا البيان : "وأحب أن ألاحظ لحضراتكم أن السياسة الانجليزية كانت في القرن التاسع عشر تقوم على تأييـد تركيا والمحافظة على سلامتها ، فقد ناهضنا الروس في حرب القرم وغيرها محافظة على تركيا ، وناهضنا المصريين أمام محمد على باشا عند ما أوشكوا أن يحطموا تركيا . ولكنه منذ سنة ١٩١٥ تغيرت السياسة وقامت على أساس آخر ، كما يتضح ذلك من مكاتبات ماكماهون والشريف حسين ، وهو الاعتماد على الأمم العربية في الشرق الأوسط . وعند ما نذكر الشرق الأوسط والأمم العربيـة تبرز مصر على رأسها جميعا . فنحن وأنتم في أشد الحاجة إلى عقد معاهدة تعاون ومساعدة ، وحاجتنا اليها مشتركة متبادلة ... المسألة الثانية هى مسألة السودان ... وكأن هـذه الحرب قد أيقظت جميع الشعوب من سباتها العميق ، وحركت فيها الأماني القومية ، والمطالب السياسية . وقد دبت هـذه الروح في السودان نفسه ... إنى أعرف أن حقوق مصر ومصالحها في السودان حيوية جدا ... وإذا سألتمونى ما هو المستقبل المنتظر للسودان بعـد عشرين أو خمسين عاما ، فإن أغلب الظن عندى أن السودان سيكون مرتبطا بمصر ارتباطا وثيقا ، وذلك لوجود لغة واحدة ودين واحد وجنس واحد . هذا ماسيكون فلا تخشوا شيئا ، وكل ما أرجو ألا نفترق إلا ونحن على اتفاق " .

ودرس الوفد المصرى المقترحات البريطانية الجديدة ، فلم يسعه قبولها . وأرسل فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى الوفد البريطانى مذكرة بالرفض . وهذا بعض ما جاء فى هذه المذكرة : "المادة الثانية من مشروع المعاهدة — إن المادة الثانية من المشروع البريطانى ... إذ تذكر بريطانيا العظمى صراحة ... قد قررت من جديد مبدأ المعاملة بالمثل ... ومع ذلك فقد حذف من النص التشاور الذى يجب أن يسبق العمل المشترك . وقد حرص الوفد المصرى فى مذكرة سابقة على أن يبين على وجه التخصيص أن هذا التشاور الطبيعى جدا بين حلفاء ليس من شأنه أن يعيق أو حتى أن يؤخر العمل المشترك . وتناولت الفقرة الثانية من المادة الثانية حالة مختلفة كل الاختلاف ، وهى حالة تهديد سلامة الدول المجاورة لمصر . هذا مع أن الوفد المصرى ، منذ بدء المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسعه أن يقبل — كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ — أن تهديد السلامة قد يفضى إلى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن أن يؤدى بصفة خاصة إلى عودة القوات البريطانية إلى الأراضى المصرية فى وقت السلم . ومن جهة أخرى فإن عبارة "تهديد السلامة" عبارة واسعة المدى تحتمل تأويلات متباينة . فمنذ سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الأخيرة كان لمعظم الدول الأوربية أن تعتبر نفسها بحق واقعة على الدوام تحت خطر هذا التهديد . بل إن جانبا من الرأى العام فى دول كثيرة يؤمن حتى فى الوقت الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة : وعلى أى حال فقد سلم الوفد البريطانى تمام التسليم بوجهة النظر هذه ، ولم تتعرض النصوص المختلفة التى قدمها فى نهاية الأمر ، وعلى الأخص الصيغ الثلاث المختلفة للمادة الثانية التى قدمها يوم ١٧ يوليه إلا لحالة الحرب . فبناء على ذلك لا يسع الوفد المصرى قبول النص الجديد الذى يقترحه الوفد البريطانى للفقرة الثانية من المادة الثانية . بروتوكول الجلاء . يرى الوفد المصرى أنه لا يسعه أن يقبل للجلاء أجلا متطاولا هو ثلاث سنوات ، وخاصة أن سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف الأعمال العدائية كما حدث فى البلاد الأخرى . ومن رأيه أيضا أنه يجب أن يقتصر البروتوكول على تعيين الخطوط الرئيسية للجلاء ، أما التفصيلات فيمكن تسويتها فيما بعد . بروتوكول خاص بالسودان : ... اتضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى اليه الوفد البريطانى هو تسوية نظام الحكم فى السودان تسوية نهائية طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية فى السودان ... ولهذا فإن البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، إذ أن نظام الحكم فى السودان قد سوى فى البروتوكول لسنين عدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصرى قبولها . وفوق ذلك ينص البروتوكول على أن غاية الطرفين الساميين المتعاقدين هى إعداد السودانيين إعدادا جادا لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك فى الواقع ، هى رغبة مصر الصادقة . بيد أن الوفد المصرى يرغب فى ألا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشترك الحكومة المصرية فى تنفيذه . بل ينبغى — على العكس من ذلك — أن تتدخل بصفة فعالة فى إعداد النظام الدمقراطى الذى يجب أن يسير نحوه السودانيون ، هذا مع أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والمادة ١١

من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعا الآن — والتى يحرص البروتوكول على توكيدها وإبقائها نافذة المفعول — لا تتيح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك فى هذه المهمة . وبمقتضى النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده بإعداد النظام الجديد للحكم فى السودان طبقا للتوجيهات التى تأتيه من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو أن تحاط علما بين حين وآخر عن طريق تقارير من الحاكم العام بتقدم السودانيين نحو الحكم الذاتى . يضاف إلى هذا أن تقوم الحكومتان فى زمن غير محدد — ويبدو أنه بعيد — بتعيين لجنة مشتركة لتضع تقريرا لتعرف ما إذا كان السودانيون أهلا لإدارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة . . . . ومن ناحية أخرى فإن الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى فى مسألة السيادة . . . . وهذا الموقف لا يمكن أن يطول كثيرا فى الوقت الذى تود فيه الدولتان أن تسلكا سبلا جديدة إلى اتفاق يعقد عن رضاء حر . فإما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر فى السيادة ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، وإما أن تنازع فيه ، وفى هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك ، حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لا تزال تربطه بالسودان فى نفس الوقت الذى يطلب منه فيه أن يصبح حليفا لها ، وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التى تنجم عن المحالفة . لهذه الاعتبارات جميعها لا يسع الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى » .

وبقى الوفد المصرى عند مشروعه الذى قدمه فى يوليه سنة ١٩٤٦ .

وعلى أثر ذلك اشتدت الأزمة ، ووقفت المفاوضات مرة أخرى . وسافر اللورد ستانسجت والسفير البريطانى معا إلى لندن .

لم تيأس مصر رغم كل ما بدا من الجانب البريطانى من إصرار على فصل السودان عن مصر . وعرض صدقى باشا أن يذهب بنفسه إلى لندن ليتحدث إلى مستر بيفن شخصيا . وإذا كانت مصر فى حاجة إلى تقديم دليل على أنها لم تأل جهدا فى الوصول بالمفاوضات إلى غايتها ، وأنها تلمست كل السبل لإنجاحها ، إيثارا للحلول الودية ، وحرصا على استبقاء علاقات الصداقة التى تربطها بانجلترا ، فهذا هو الدليل .

وتحدث صدقى باشا فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ إلى مستر بوكر (نائب السفير البريطانى) فى أمر شخوصه إلى لندن وابلاغ ذلك للسفير البريطانى ، فقال : « ترغب حكومتى رغبة ملحة فى أن تصل إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى فى جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر أن الالتزامات التى يجب أن تتحملها من جراء المحالفة والأخطار التى تتعرض لها تعطيها الحق فى أن تعتبر أنها يجب

أن تعامل على أساس الصداقة والثقة . ويود صدقى باشا أن يؤكد للسفير بإخلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل ما رمزية لمصر والسودان تتمثل فى تاج واحد
Unité en quelque sorte symbolique de l'Egypte et du Soudan représenté par une couronne unique.
وفى نطاق مصالح السودانيين أنفسهم ، يؤدى حتما إلى خيبة أمل ومرارة يترك صدقى باشا للسفير أمر تقدير نتائجها . وإنه لظاهر أن رغبة البلدين فى أن يبنيا علاقاتهما على أسس ترضى كلا منهما تفوق كثيرا الاعتبارات التى أشار اليها الجانب البريطانى والتى ظهر أنها غير مقبولة من الجانب المصرى . وإذا دعا الأمر فسيتوجه صدقى باشا ومعه رئيسا الحزبين اللذين على رأس النظام الحاضر إلى لندن لشرح وجهة نظر مصر المجمعة على مطالبها " . فنقل له مستر بوكر من السفير البريطانى فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ الرد الآتى : "يشكر سير رونالد كامبل شكرا جزيلا دولة صدقى باشا على رسالته ، التى بحثها مع مستر بيفن بحثا مستفيضا . وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح صدقى باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لابد أن يكون من المستطاع الوصول سريعا إلى اتفاق على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء . . . . . إن مشروع البروتوكول الخاص بالسودان الذى يتمسك به الوفد المصرى الآن يثير صعوبات كبيرة لا يجد مستر بيفن أن فى وسعه تذليلها وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمى إلى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة "رمزية" مع تأكيدات لاستمرار النظام الحالى للإدارة بغير انقطاع . فبأية صيغة يرى صدقى باشا الإعراب عن اعترافنا بسيادة "رمزية" وعن تأكيدات بشأن استمرار إدارتنا ؟ إنه من المفيد لمستر بيفن قبل أن يتقابل مع صدقى باشا فى لندن أن يعلم ، على وجه أكثر دقة ، ما يراه صدقى باشا فى هذه النقط . ويمكن لدولته أن يكون على ثقة من أن مستر بيفن سيكون مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها ، وتعبر تعبيرا حقيقيا وعمليا عن طلبات المصريين بالشكل الذى وضعها فيه صدقى باشا ".

والظاهر أن صدقى باشا ، وقت أن أبلغه مستر بوكر رد السفير البريطانى ، عرض عليه مشروعا لبروتوكول بشأن السودان هذا نصه : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الدخول فورا فى مفاوضات لتسوية مسألة السودان فى نطاق سيادة مصر وتحت تاجها ، متخذين هدفا لهما مصالح السودانيين وإعدادهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شؤونهم الخاصة . ويجوز للطرفين الساميين أن يرسلا للأراضى السودانية بعثات مشتركة (أو بعثة لكل منهما) بقصد جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة . وإلى أن يعقد اتفاق بشأن السودان بعد الأبحاث المشار إليها، تبقى المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرتان ١٤ و ١٥ من المذكرات المرافقة للمعاهدة المذكورة نافذة مؤقتا استثناء من المادة الأولى من المعاهدة الحالية".

وقد رؤى ألا يذهب مع صدقى باشا رئيسا حزبى الأغلبية ، وأن يذهب هو إلى لندن باعتباره رئيس الحكومة ويستصحب معه وزير خارجيته . وقد صدر فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ بيان من رياسة مجلس الوزراء يشعر بذلك ، إذ جاء فيه ما يأتى : "وأما فيما يتعلق باختصاص هيئة المفاوضات فليس للرحلة مساس به ، لأن الرحلة إن تمت فلن تكون لأجل المفاوضة ، بل لتبيان اعتبارات تكون قد فاتت ذوى الشأن فى لندن . ومن حق رئيس الحكومة وواجبه أيضا أن يحرص على أن يطرح كل مستند فى القضية على الفريق الآخر ، إذ ربما لا يكون الفريق الآخر قد تبين على وجه الدقة حقيقة الحالة فى مصر وحقيقة مطالبها وأسانيدها ومبلغ تمسك الأمة بها ، فطرح كل هذا لن يكون فيه إلا الخير والفائدة . وإذا ما صادف التوفيق هذه الرحلة فإن رئيس هيئة المفاوضات يكون عليه أن يدلى بنتائجها لهذه الهيئة لتتمكن من إبداء رأيها ، وعلى رئيس الحكومة — وهو فى الوقت ذاته رئيس هيئة المفاوضة — أن يعد كل المعدات التى تكفل لها إبداء رأيها فيما هو من اختصاصها" .

وسافر صدقى باشا إلى لندن مستصحبا معه وزير الخارجية ، بعد أن رأى رئيسا حزبى الأغلبية أن فى سفر الاثنين الضمان الكافى لبيان وجهة النظر المصرية كما اجتمعت عليها كلمة هيئة المفاوضة .

* * *

اجتمع الجانبان المصرى والبريطانى لأول مرة فى لندن ، يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وعقدوا خمس جلسات آخرها فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكانت المسائل الرئيسية التى تناولوها بالبحث ، فاتفقوا عليها هى :

(١) المادة الثانية من المعاهدة .

(٢) بروتوكول الجلاء .

(٣) بروتوكول السودان .

أما المادة الثانية من المعاهدة ، فقد اتفق الجانبان بعد مناقشة طويلة ، على أن تقتصر على حالة وقوع حرب فعلية ، وفى هذه الحالة تلتزم الدولتان المتعاقدتان أن تتخذا بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذى قد يعترف بضرورته . ونقلت الفقرة الثانية من المادة الثانية — وهى الخاصة بحالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر — إلى آخر المادة الثالثة ، ونص فيها على أن الحكومتين فى هذه الحالة تتشاوران بقصد أن تتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يعترف بضرورتها .

واتفق فى بروتوكول الجلاء على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية (مصر) فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

بقى بروتوكول السودان ، وهذا هو الذى استغرق الجزء الأكبر من المناقشات . وهو الذى ستنجم عنه الصعوبات الكبرى فيما بعد ، وسيكون السبب فى فشل المفاوضات . ولذلك نتعقبه فى محادثات صدقى — بيفن بلندن فى شىء من التفصيل .

إن من يطلع على محاضر هذه المحادثات ، ليستخلص منها ما الذى كان صدقى باشا يقصده حقيقة فى شأن السودان ، لا يستطيع إلا أن يجزم بأنه كان يقصد قيام الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ، وأنه كان يعلق أكبر الأهمية على هذه الوحدة الدائمة ، حتى ليعدها الصميم فى المعاهدة ، ولولاها لما قبل التحالف مع انجلترا وما يجره هذا التحالف من تكاليف وأعباء جسام . ونقيم الأدلة القاطعة على ذلك من نفس المحاضر التى وضعها الجانب البريطانى ليسجل فيها ما دار من المحادثات بين صدقى باشا ومستر بيفن فى لندن .

بيّن صدقى باشا منذ الجلسة الأولى أنه يقصد من السيادة "الرمزية" على السودان ألا تفهم السيادة بمعناها اللفظى بل بمعناها الرمزى ، فلا تكون السيادة سيطرة واستغلالا ، بل هى وحدة موجودة على الدوام تربط السودان بمصر . وننقل ما ورد فى محضر الجلسة الأولى (ص ١٤) فى هذا الصدد :

Sedky Pasha explained that the word " symbolic ' was designed to show the attitude of the Egyptian Government towards the question of the sovereignty of the Sudan. *The Egyptians did not seek supremacy to exploit the country*, nor did they look for material and moral profit. There was, howɩver, unity with the cr wn of Egypt and *a unity of bond which had always existed between the two countries.*

ويقول صدقى باشا قبل ذلك ، فى مستهل الجلسة الأولى ، إن السيادة هى رمز الوحدة ، وإنه لا يستطيع أن يتصور فصل السودان عن مصر ، وإن المقصود بالرابطة الرمزية هو أن يبقى السودان مواليا لمصر على الدوام ، فإن مصر بلد يكمل السودان :

But by the present use of the word "sover·ignty" they did not mean the bond of the conqueror. Egyptians would be the first to say that any domination was bad. " *Sovereignty ' was an emblem of unity. Egypt and the Sudan had such common interests that the separation of the two could not be envisaged... If Mr. Bevin asked why this bond between the two countries should be symbolic only, he (Sedky Pasha) would reply that the Sudan must remain loyal in order to preserve the c mmon interests of the two countries. Egypt was the cont nuation of the Sudan.* There must never be hostility between the two, and they must work harmoniously together. (pp. 2—3).

ونظرية صدقى باشا فى الوحدة ما بين مصر والسودان — وسنراه يكرر هذه النظرية فى أكثر مناقشاته مع مستر بيفن — أنها وحدة يستلزمها وجوب موالاة السودان لمصر تحقيقا لمصلحتهما المشتركة ، فالسودان يجب أن يكون مواليا لمصر على الدوام ، وعلى هذا الولاء الدائم تقوم الوحدة الدائمة . ومتى قام هذا الولاء الدائم وقامت معه هذه الوحدة الدائمة ، فإن السودان يكون بعد ذلك حرا تمام الحرية فى اختيار الحكم الذاتى الذى يرضاه .

وفى المذكرة التى قدمها صدقى باشا لمستر بيفن فى لندن عن السودان ، نراه يؤكد فيها أن مصر لن تقبل فصم العرى التى تربطها بالسودان ، ولن تقبل أن يقع السودان ، ومنه تستمد مصدر حياتها ، تحت سلطة أجنبية قد تصبح معادية لمصر :

Egypt will never be able to accept that this bond sould be broken and that the Sudan, whence come the sources of life of Egypt, sould be able to fall one day under a foreign domination which could prove hostile. (p.26).

وصدقى باشا عنـد ما يتمسك بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، يعتبر أن تأكيد هذه الوحدة هو الأساس الذى تقوم عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، وأن مصر إذا كانت قد قبلت محالفة انجلترا مع ما يجر ذلك عليها من تضحيات جسام ، فليس بالكثير على انجلترا أن تقبل وجهة نظر مصر فى هذه الوحدة الدائمة :

Sedky Pasha said that the question of the Sudan was the synthesis of the whole treaty. If Egypt undertook great responsibilities in war in Egypt or in neighbouring countries, thus making great sacrifi es and freeing British troops, it was not a great thing to ask in return that their point of view on the Sudan sluld be accepted. (p. 32).

كل هذا قاطع فى أن صدقى باشا تقدم لمفاوضة مستر بيفن وقد رسخت عقيدته فى أن الوحدة التى تقوم ما بين مصر والسودان يجب أن تكون وحدة دائمة ، وأن هذه الوحدة الدائمة هى الأساس الذى بنيت عليه المعاهدة ما بين مصر وانجلترا ، ولولاها لما قبل التحالف مع الإنجليز . فلننظر الآن هل نزل عن شيء من هذه الآراء فى محادثاته مع مستر بيفن ؟ سنرى فيما سنقتطعه من المحاضر أن صدقى باشا لم يتزعزع عن آرائه هذه ، ولم يسلم مطلقا بأن يكون للسودان حق الاستقلال عن مصر ، بالرغم مما بذله مستر بيفن نفسه من جهود لحمله على هذا التسليم . وإذا أمعن مستر بيفن نفسه فى الإلحاح عليه أن يعترف بهـذا الحق للسودان ، تراه يتخلص من كل ذلك تارة بقصر هذا الحق على العلاقة فيما بين مصر والسودان مما لا يعنى انجلترا فى كثير ولا قليل ، وطورا بتعليق الحق على رضاء مصر مما يجعله حقا صوريا لا غناء فيه .

أما مستر بيفن فقـد كان يعنيه أولا — فى اعترافه بالوحدة ما بين مصر والسودان — ألا يكون هذا الاعتراف سببا فى أى تغيير يقع فى النظام الإدارى القائم فى السودان ، فلا تتخذ منه

مصر ذريعة لمطالبة بحق فى الإدارة أكبر ، وألا يكون مهيدا للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . هذان الأمران كان مستر بيفن يعنى بهما كل العناية ، ويطلب فيهما من صدقى باشا — أكثر من مرة — بيانات صريحة . فكان صدقى باشا يجيبه إلى ما طلب ، ويقطع له أن وحدة مصر والسودان لا تعنى تغييرا فى الإدارة — إلا إذا وقع اتفاق على هذا التغيير بين مصر وانجلترا — ولا تعنى أن يكون لمصر حق المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . حتى إذا اطمأن مستر بيفن على هذين الغرضين . انتقل إلى غرض ثالث هو ألا تكون الوحدة ما بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان فى أن يستقل عن مصر . يدخل مستر بيفن إلى هذا الغرض تدرجا ، وكأنه قلق يخشى ألا يقر له صدقى باشا به ، فإذا ما تحققت مخاوفه وأنكر صدقى باشا على السودان حق الاستقلال عن مصر ، لجأ مستر بيفن إلى الإلحاح ليحمله على العدول عن هذا الإنكار ، وكلما زاد إلحاحا زاد صدقى باشا تخلصا من الجواب . ولا يستطيع مستر بيفن أن يأخذ على صدقى باشا عبارة واحدة يعترف فيها بحق السودان فى الاستقلال عن مصر دون أن يكون ذلك برضاء من مصر ، أو دون أن يكون مقصورا على العلاقة فيما بين مصر والسودان من غير أن يجاوزها إلى العلاقة ما بين انجلترا ومصر . وها نحن ننقل شيئا من هذا الحوار :

بدأ مستر بيفن يسأل صدقى باشا عما إذا كانت الوحدة التى يتمسك بها بين مصر والسودان تتعارض مع بقاء النظام القائم فى السودان . فأجاب صدقى باشا . "إلى أن تتفق بريطانيا العظمى ومصر على نظام الحكم الذاتى الذى يتخذه السودان ، يبقى النظام الحالى للإدارة" (ص ١٦) .

ثم يسأل مستر بيفن هل إذا اعترف لملك مصر بالسيادة على السودان ، ألا يعطى هذا لمصر حقا أكبر للدخول فى الإدارة . فيجيب صدقى باشا بالنفى (ص ١٧ — ص ١٨) .

ويسأل مستر بيفن بعد ذلك ، هل تتأثر قوة الدفاع السودانية بهذا الاعتراف . فيقول صدقى باشا لا يحدث أى تغيير فى السودان (ص ١٩) .

هذا هو ما يعنى مستر بيفن فى المقام الأول ، قد اطمأن عليه : ألا يحدث أى تغيير فى النظام الإدارى ، وألا تكون هناك مطالبة بجلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

والآن هو ينتقل إلى الأمر الثالث — ألا تكون الوحدة مانعة من حق السودان فى طلب الاستقلال عن مصر — فيقرب منه فى كثير من الحذر ، بل هو يؤثر عندما يضع السؤال لأول مرة أن يفرضه محلولا ، حتى يستعين فى هذا الأمر بشىء من الإيحاء ، فيقول : إذا اختار السودانيون الاستقلال فالأمر واضح . أما إذا لم يختاروا إلا الحكم الذاتى ، فذلك هو الذى يجعل

مركز الحكومة البريطانية بالغ الصعوبة . وأنه ليشعر أن هـذا هو الموقف الذى تحاول مصر أن تجره إليه :

Mr. Bevin sai l that *if the Sudanese opted for independence the issue was clear* ; if only for self-government the situation for His Majesty's Government would be very difficult. He had the impression that that was the position in which Egypt was trying to put h m.(p. 19).

فلا يعلق صدقى باشا فى إجابته بشئ على "وضوح الأمر" فيما إذا اختار السودانيون الاستقلال بل يكتفى بأن يقول : إن الحكومة البريطانية هى البادئة فى الكلام عن الحكم الذاتى للسودان . ثم يواصل الكلام فى هذا الفرض الآخر — فرض اختيار السودانيين للحكم الذاتى — وهو الفرض الذى تظاهر مستر بيفن باعتقاده أنه أصعب الفرضين . ولا يقول كلمة واحدة عن الفرض الأول — فرض اختيار السودانيين للاستقلال — وهو الفرض الذى يقول عنه مستر بيفن إنه فرض "واضح" .

لم تجد إذن هـذه المحاولة فى استخلاص جواب صريح من صدقى باشا عن حق السودان فى طلب الاستقلال . وليس الأمر من " الوضوح " بالقدر الذى يريد مستر بيفن أن يصوره . فلا بد من وضع السؤال بطريق مباشر ، وفى صراحة تامة . وهذا ما فعله مستر بيفن بعد قليل ، إذ قال : إذا اختار السودانيون الاستقلال ، فإن سيادة مصر تنتهى حتما . أليس مطلب مصر أن تبقى السيادة عند قيام الحكم الذاتى ، ثم أليس المعترف به أن يكون للسودانيين حق البت فى الأمر ؟

Mr. Bevin pointed out that, *sould the Sudanese decide on independence, Egyptian sovereignty must necessarily go.* Was it the Egyptian claim, he asked, that sovereignty would remain after self-government has been arranged, and was it recognised that the right of decision would rest with the Sudanese - (p. 20).

وإذا كان صدقى باشا يرى أن يكون للسودانيين حق الاستقلال عن مصر ، فإن هـذا هو الوقت الذى كان يجب أن يفصح فيه عن هذا الرأى ، فقد دعاه مستر بيفن الى الافصاح عن رأيه ووضع السؤال واضحا صريحا . ولكن صدقى باشـا لا يقول شيئا من ذلك . بل هو يشير الى أن هناك سنين طويلة لابد أن تنقضى قبل أن يدرك السودانيون الحكم الذاتى . ثم لا يكتفى بهذه الاجابة ، بل يضيف فى صراحة تامة . "إن مصر لا تستطع أن تتصور وجود بلد معاد على حدودها . ويجب أن يبقى السودان دائما الجار الموالى" .

Sedky Pasha replied that he thought it would be many years before self-government was attained. *Egypt could not envisage a hostile country on her borders, and the Sudan must always remoin a freindly neighbour.* (p.20).

وقد قدمنا أن نظرية صدقى باشا فى الوحدة ما بين مصر والسودان أنها وحدة تقوم على وجوب مولاة السودان لمصر. وهو عندما يتكلم عن ولاء السودان الدائم، إنما يقصد الوحدة الدائمة. وهذا ما فهمه مستر بيفن من إجابة صدقى باشا. أيقن أن صدقى باشا لا يسلم للسودانيين بالحق فى طلب الاستقلال عن مصر. وهذا هو الذى كان يخشاه. فلم يبق إذن الا المحاجة والإلحاح فى أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر. وسرعان ما يعمد مستر بيفن إلى هذا الأسلوب فيقول لصدقى باشا وهو يحاوره: "ولكننا فى بريطانيا العظمى نشدد فى أن يكون للشعب التابع، الذى بلغ مرتبة الحكم الذاتى، حق الانفصال إذا أراد". وضرب الهند مثلا حديثا على هذا الأمر. فيجيب صدقى باشا أنه يوافق على ذلك، ولكن حق الانفصال يكون فى هذه الحالة مبنيا على رضاء مصر.

Sedky Pasha agreed, but he pointed out that the right of secession would be a *voluntary action on the part of Egypt.* (p. 20).

ثم يضيف صدقى باشا لتخفيف وقع الإجابة على مستر بيفن: "على أن مناقشة هذه الشؤون سابقة لأوانها كثيرا، ولا يستطيع الإنسان أن يتنبأ عن مستقبل بعيد".

وهذه الإجابة لاتشفى غليلا. ولذلك يطلب مستر بيفن أن يكون الموقف واضحا تماما، فيسأل صدقى باشا عما إذا كان للسودانيين حق طلب الانفصال عن مصر، ويقول إنه من الواجب أن يعطوا هذا الحق فى صراحة تامة. فلا يسلم صدقى باشا لمستر بيفن بذلك، بل يقول إن هذه مسألة لم يحن وقت حلها، وأن أولادنا هم الذين سيقع على عاتقهم عبء هذا الحل. هذا إلى أن هيئة الأمم المتحدة آخذة فى بحث هذه المسائل تتلمس لها الحلول. فيقول مستر بيفن إنه لايريد منذ الآن أن يغل أيدى هؤلاء الأولاد عندما يحين الوقت الذى يتلمسون فيه حل هذه المسألة. وأنه يريد أن يتلقى تأكيدا فى أن المعاهدة لم تقفل باب الاستقلال فى وجه السودانيين إلى الأبد. وأنه يوجه نظر صدقى باشا إلى أن مصر وانجلترا تتعاقدان الآن على مستقبل شعب ثالث. وأنه يريد أن يكون واضحا للشعب البريطانى أن قرارا لم يتخذ يخل بحق تقرير المصير. فيجيب صدقى باشا — وقد نقل الموضوع من دائرة العلاقة فيما بين مصر وانجلترا إلى دائرة العلاقة فيما بين مصر والسودان — أنه لا يشك فى أن السودان يستقل إذا وصل إلى درجة معينة من التقدم. وأن الشعب الذى يريد الاستقلال لايرتبط بما يكتب فى المعاهدات، ولا يحول دون بغيته مايسجل فى الأوراق. وهذا مبدأ انعقد عليه الإجماع، فلا يصح أن يسجل فى معاهدة. ثم إن مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا قائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة، والميثاق يقرر مبدأ استقلال الشعوب، فما الحاجة إذن أن تكرر المعاهدة ماهو مكتوب فى الميثاق؟ فيطلب مستر بيفن وقتا للتفكير...

وصدقى باشا فى إجابته هذه يميز، فى شأن استقلال السودان، بين علاقة مصر بانجلترا وعلاقتها بالسودان . ففى علاقة مصر بانجلترا لايكون للسودان حق طلب الانفصال عن مصر، ولاتستطيع انجلترا أن تنصب نفسها إزاء مصر تدافع عن هذا الحق للسودان . أما فى علاقة مصر بالسودان فالأمر يختلف، ولا شئ يمنع السودانيين من أن يطلبوا الانفصال عن مصر إذا أرادوا ذلك، على أن تكون هذه المسألة داخلية بين مصر والسودان ؛ لاتعنى انجلترا فى كثير أو فى قليل ، وإذن لايصح أن تكون محلا للتعاقد فى معاهدة بين مصر وانجلترا :

ونورد هنا — منقولا بالنص عن المحاضر التى سجلها الجانب البريطانى (ص ٢١ — ص ٢٢) مالخصناه من الحديث فيما تقدم لأهميته .

Mr. Bevin insisted that the situation should be made perfectly clear. He saked Sedky Pasha to say if the Sudanese were being given a chance to be free, or if the Egyptians were seeking a lasting settlement of sovereignty. It must be quite clear that the Sudanese were free to renounce the sovereingty of Egypt if they so wished. Great Brit in has held a position in the Sudan which she was being asked to surrender, and before she did so he must be perfectly clear on this particular point.

Sedky Pasha replied that nothing in the Sudan would be changed vis-à-vis England. On the question of sovereignty he felt it was immossible to speak now. No one knew what developments would be taking place over the next half-century, and he felt that the question Mr. Bevin had asked him was a matter for our children to decide. Furthermore, the United Nations Organisation was discussing all these things and seeking their solution, There was a forward movement of ideas and in his opinion it was not possible to look so far ahead.

Mr. Bevin asked for provision for these difficulties to be made now, and said he sought to avoid handicapping our children when the time came to seek a solution to this problem. He said frankly he must have an assurance that asituation was not created where the Sudanese could never be independent. He pointed out to Sedky Pasha that the Egyptians had sought to embody in a protocol between two Powers the future of a third party to which Great Britain and Egypt would feel committed in the future. He repeated that the position must not be brought about in which the Sudan, struggling for independence, would forever be under Egypt. He wanted to make it quite clear to the British people that nothing was being done to prejudice the right of self-determination.

Sedky Pasha replied that if the Sudanese reached a certain point of development they would surely become independent. Nothing on paper could prejudice the right of independence not could it bind a people in search of liberty. It was a universal principle and not a m tter of incorporation in a treaty. He went on to say that as the proposed treaty was based on

the United Nations Charter, which affirms the independence of nations, he felt it unnecessary in any new agreement to repeat what had already been specified in the United Nations Charter.

Mr. Bevin felt that the reference to the spirit of the Atlantic Charter should be inc rporated in the treaty.

Sedky Pasha felt that this was already covered in the preamble.

Mr. Bevin asked for time to study the matter further.

والذى يؤكد أن مستر بيفن لم يطمئن إلى أنه قد حصل على جواب مرض من صدقى باشا بشأن حق السودانيين فى أن يطلبوا الانفصال عن مصر ، أنه عاد فى الجلسة الثالثة إلى هذا الموضوع ، فسأل صدقى باشا عما إذا كان يقصد أن يكون للسودانيين حق المطالبة بالاستقلال ، فرجع صدقى باشا إلى إجابته المعهودة من أن السودان حيوى لمصر وأنه يجب أن يكون مواليا لها وزاد على ذلك أن قال إن المصريين ، فى مطالبتهم بالوحدة ، لا يطلبون أن يعترف لهم بحق جديد ، بل كل ما يطلبون هو عدم الإخلال بالحق الموجود .

Mr. Bevin asked whether Sedky Pasha meant that when it came to the question of self-government or independence, then the Sudanesse would also be free to determine their own sovereignty as well ? S dky Pasha replied that as explained is his note there was no doubt that the Sudan was vital to Egypt, and must be friendly to Egypt. (p. 30). The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new. They only asked that something already existing should be disturbed. (p. 31).

ولما رجع مستر بيفن للموضوع مرة أخرى فى الجلسة التالية ، وطلب أن يضيف عبارة "بعد التشاور مع السودانيين" مراعاة لمبدأ حق تقرير المصير ، احتاط صدقى باشا للأمر ، وسأل مستر بيفن هل التشاور مع السودانيين من شأنه أن يخل بما أعطاه مشروع المعاهدة للطرفين المتعاقدين (مصر وانجلترا) فى أن يكون لهما وحدهما ، بمقتضى اتفاق بينهما ، حق البت فى الأمر . فأجاب مستر بيفن أن لهما وحدهما ، حق البت فى الأمر ، ولكن بعد استشارة السودانيين . فعلم صدقى باشا من ذلك أن أمر انفصال السودان عن مصر مرهون برضاء مصر نفسها ، فاطمأن وسجل ما سمعه ، ووافق بعد ذلك على الإضافة التى اقترحها مستر بيفن :

Sedky Pasha asked whether this affected the intention of the draft that the objective shoudl be realised in full common agreement between the two Contracting Parties, which meant that the decison lay with these two parties. Mr. Bevin said that this w s not the intention, but there should be consultation of the Sudanese before the two contracting parties reacl ed their agreement. Sedky Pasha took note of this, and agreed to the proposed insertion with the substitution of " after consultation " for "in consultation". This would make the point clear. Mr. Bevin agreed. (p. 36-37).

هذه هى المحادثات التى دارت بين مستر بيفن وصدقى باشا فى لندن بشأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ، نرى منها أن صدقى باشا لم يسلم مطلقا — فى العلاقة مابين الدولتين المتفاوضتين — بأن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، ولم يرض أن يكون هذا الحق محلا للتعاقد بين مصر وانجلترا . وإذا كان قد تكلم عن استقلال السودان واحتمال وقوعه ، فإنه لم يتكلم عن هذه المسألة إلا باعتبار أنها مسألة داخلية بين السودان ومصر ، لاشأن لانجلترا بها ، فلا يجوز أن يتعاقد عليها مع انجلترا ، وهو نفسه يذكر ذلك فى صراحة ووضوح فى الرد الذى أرسله للحكومة البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ — وسيأتى ذكره فيما يلى — فيقول :

”ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الأخوة التى تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى إلا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق فى إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به“ .

لذلك يكون صدقى باشا على حق ، عندما رجع إلى مصر ووضع مذكرة فى موضوع المعاهدة ، أن يكتب فى شأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ما يأتى : ”لقد بينت فى وضوح فى مناسبات متعددة أننا نرغب فى أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم بأنفسهم ، وأنه ليس فى ذلك ما يتنافى مع ما لمصر من حق السيادة على السودان . ولكن مما كان يشغل بال مستر بيفن على الخصوص احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى فى بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ، ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تنفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل فى المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال . وقد نص فى أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطانى على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا فى هذا المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالا كاملا وفقا لأحكام ميثاق الاطلنطى . ولكننى حذفت هذا النص ، ورفضت رفضا باتا أن ترد فى البروتوكول أية إشارة تفيد التنازل ، ولو بطريق الفرض ، عن سيادة مصر على السودان . لقد بينت لمستر بيفن أنه لا يتصور أن يطلب السودانيون يوما ما بانفصالهم عن مصر ، وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع إلا فى المستقبل البعيد ، بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى محدد له مدة عشرين سنة ، بانتهائها يسترد كل بلد حريته ، كما أوضحت له من جهة أخرى أنه إذا أثيرت هذه المسألة فإن مصر على استعداد لحلها مع السودان بروح تسوده الصداقة الكاملة طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . غير أن مستر بيفن مع استبعاده فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية كان يريد أن يعطى السودانيين تأكيدات عن مصيرهم ، لذلك أصر على أن يضمن البروتوكول إشارة

عن النظام المقبل للسودان . إن كلمة نظام Statut ليس لها تعريف قانونى يحددها كعبارة Self-Government بل هى كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للمناسبة التى تستعمل فيها . وتلافيا للعيوب التى قد تنشأ عن عدم وجود تعريف لكلمة نظام Statut انتهى الجانب المصرى بعد بحث مختلف الصيغ إلى اختيار الصيغة الواردة فى البروتوكول ، وهى الصيغة التى وافق مستر بيفن فى نهاية الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتى الحق للسودانيين فى أن يختاروا نظام الحكم فى المستقبل . وإذن فإن هذا النص لا يمنح السودانيين بادئ الأمر الحكم الذاتى ثم يمنحهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم الذاتى، وهو حق اختيار نظام سياسى دولى قد يتضمن الانفصال عن مصر ، بل على العكس إن هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم فى المستقبل إنما يأتى كنتيجة تبعية لتطبيق الحكم الذاتى . ولما كان الحكم الذاتى لا يعدو أن يكون استقلالا إداريا ، فإن النظام المقبل لا يمكن أن يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتى، ولا يمكن أن يكون سوى مجرد نظام إدارى أو استقلال داخلى . هذا إلى جانب أنه إذا أريد الادعاء بأن نظام الحكم المقبل Statut futur المنصوص عليه فى البروتوكول هو نظام سياسى دولى ، فإن فى ذلك ما يتعارض مع صريح نصوص البروتوكول نفسه . فإن البروتوكول يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقدتين "ستجرى فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج واحد هو التاج المصرى" ، وإذن تكون هذه السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر .

وعلى ذلك لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة ، أو تخرج عن نطاق وحدة البلدين تحت تاج واحد ، وفى ذلك ما ينفى حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطع رابطة السيادة التى لمصر عليهم . وزيادة على ما تقدم ، فإن الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت أن نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين . فإذا كان حق اختيار نظام الحكم فى السودان المتفرع عن الحكم الذاتى يشمل حق السودانيين فى الانفصال عن مصر ، فإنه من الواضح أن نظام الاستقلال التام إذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بدون تدخل مصر ، لا أن يكون بموافقة الطرفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين . ومهما يكن وجه التفسير الذى يراد أن يعطى للنصوص الحالية، فإن سيادة مصر على السودان لا يمكن أن تزول إلا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر فى المستقبل ، وذلك إما عقب ثورة يقوم بها الشعب السودانى أو انفصال بالقوة ترضخ له مصر ، وإما بتنازل اختيارى وذلك فى حالة التسليم جدلا بأن للسودانيين حق إعلان رغبتهم فى الاستقلال على ما فى ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول . فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال . يضاف إلى هذا أن النص على التنازل عن سيادة مصر أو إنهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه فى بروتوكول

من هذا القبيل يلحق بمعاهدة ثنائية . إن إحداث مثل هذا التغيير الخطير فى علاقة مصر بالسودان لا يمكن أن يتم إلا بإعلان صريح ورسمى يعلن أولا للشعب السودانى ويجوز قبوله ، ثم يعلن بعد ذلك إلى جميع الأمم المتحدة . إن سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك بالنسبة لجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق بها ، فهو لم ينشىء هذه السيادة ".

* * *

تم الاتفاق إذن بين مستر بيفن وصدقى باشا على مشروع معاهدة وبروتوكولين أحدهما للجلاء والآخر للسودان ، ولم يوقع الجانب المصرى على هذه الوثائق إلا وهو على أتم اليقين أنه لم يسلم بجواز انفصال السودان عن مصر ، بل على العكس من ذلك قد أيقن أن الجانب البريطانى هو الذى اعترف بالوحدة الدائمة التى تقوم بين مصر والسودان .

وألحق بمشروع المعاهدة والبروتوكولين مشروع محضر متفق عليه خاص بالجلاء ، يشتمل على ست فقرات : تقضى الفقرة الأولى بتقديم مصر المعونة والتسهيلات التى تحتاج إليها بريطانيا فى تنفيذ أحكام بروتوكول الجلاء . وتقضى الفقرة الثانية بأن الموظفين البريطانيين لمحطات اللاسلكية فى العباسية والمعادى وهليوبوليس يبقون فى محطاتهم حتى يعثر على مكان آخر لهذه المحطات ، على أن يتم ذلك فى أسرع وقت ممكن . وتقضى الفقرة الثالثة بأن العتاد الحربى الذى تتركه إنجلترا فى مصر يتفق عليه فيما بين الحكومتين بعد استشارة كل حكومة لخبرائها . وتقضى الفقرة الرابعة بأن الشروط المالية التى تحصل فى مقابلها الحكومة المصرية على شىء من الأجهزة أو المخازن أو المعدات أو وسائل المخابرات تكون محلا لمناقشات مقبلة فيما بين الحكومتين . وتقضى الفقرة الخامسة بأنه حتى يتم الجلاء طبقا لأحكام البروتوكول تبقى القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية فى المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أن الحكومتين بعد توقيع معاهدة التحالف سيتفاوضان بغرض الوصول إلى اتفاق على حق المرور الذى ستتمتع به الطائرات البريطانية فى جو مصر بعد إتمام الجلاء . وستعامل بالمثل الطائرات المصرية فتتمتع بحق المرور فى جو بريطانيا . وتقضى الفقرة السادسة بأن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يؤثر فى مركز كل من الطرفين من حيث حقوقهما وواجباتهما الحالية بمقتضى هذه المعاهدة الجديدة التى ألغتها .

وقد وقع كل من الجانب المصرى والجانب البريطانى على هذه الوثائق بالأحرف الأولى من أسمائهما ، فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن تقدم للحكومة المصرية لتنظر فى الموافقة عليها . وصدرت الوثائق بالعبارة الآتية : " اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، وعلى أنه إذ قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فإن مستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية ".

ونورد هنا للتسجيل، نصوص هذه الوثائق ، أى نصوص مشروع صدقى — بيفن ، مقارنة بنصوص المشروع الذى قدمته هيئة المفاوضة المصرية فى ٨ يوليه سنة ١٩٤٦ .

مشروع صدقى — بيفن	مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يوليه سنة ١٩٤٦)
(المادة الأولى)	المادة الأولى
ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، وكذلك المحضر المتفق عليه والمذكرات والاتفاق الموقع فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاء والميزات المتعلقة بها، وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية .	(نص مطابق)
(المادة الثانية)	المادة الثانية
اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح ، أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لإعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور ، العمل الذى قد يعترف بضرورته ، وذلك إلى أن تتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم .	فى حالة ما إذا وقع على مصر اعتداء مسلح أو فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى فى البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .
(المادة الثالثة)	(المادة الثالثة)
رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، وتمكينا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .	رغبة فى كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكى يتاح بصفة خاصة إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

مشروع صدقى — بيفن

وهذه اللجنة هى هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة . وللجنة ، إذا ما دعت الحاجة ، أن تبحث أيضا ، بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التى قد تنشأ عن الموقف الدولى ، وبخاصة الآثار التى قد تنشأ عن الأحداث التى قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، ويتعلق بالحكومتين فى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا بقصد أن تتخذا ، بالاتفاق بينهما ، التدابير التى قد يعترف بضرورتها .

(المادة الرابعة)

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بألا يبرما تحالفا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما .

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يوليه سنة ١٩٤٦)

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس — بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها — المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل العتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكى يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث — إذا اقتضى الحال — الآثار العسكرية للموقف الدولى ، وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

(نص مطابق)

مشروع صدقى – بيفن	مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يوليه سنة ١٩٤٦)
(المادة الخامسة)	(المادة الخامسة)
ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .	(نص مطابق)
(المادة السادسة)	(المادة السادسة)
اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوّى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك مع عدم الإخلال بالتصريحات التى أعلنها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية .	اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوّى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .
(المادة السابعة)	(المادة السابعة)
يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للآخر بانهائها بالطرق الدبلوماسية .	(نص مطابق)

مشروع صدقى — بفن

(بروتوكول الجلاء)

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن جلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية (مصر) يجب أن يكون قد تم تماما فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

ويجب أن يتم الجلاء عن مدينتى القاهرة والاسكندرية وكذلك عن الدلتا قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ . ويجب أن يسير الجلاء بصفة مطردة مستمرة عن بقية الأراضى المصرية خلال المدة التى تنتهى فى التاريخ المحدد فى الفقرة الأولى من هذا البروتوكول .

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالاعفاءات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية فى خلال مدة انسحابها من مصر .

وكل تعديل فى هذا الاتفاق قد تدعو اليه الضرورة بسبب وجوب انسحاب الجيوش البريطانية من الدلتا والمدينتين المذكورتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يسوى باتفاق آخر بين الحكومتين تجرى المناوضة بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

مشروع هيئة المفاوضات المصرية
(٨ يوليه سنة ١٩٤٦)

(بروتوكول الجلاء)

(لم يوضع نص لبروتوكول الجلاء ، ولكن المفهوم أن هيئة المفاوضات المصرية تقبل نص بروتوكول صدقى — بيفن على أن تكون مدة الجلاء النهائى سنتين لا أكثر)

مشروع صدقى — بيفن	مشروع هيئة المفاوضات المصرية (٨ يوليه سنة ١٩٤٦)
(بروتوكول السودان)	(بروتوكول السودان)
إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .	يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

ورجع صدقى باشا إلى القاهرة ، وبدأ يعرض مشروعه على مجلس الوزراء على الوجه الذى فهم به بروتوكول السودان . فأقره المجلس . ثم عرضه على هيئة المفاوضة المصرية ، فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثها بحثا مبدئيا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الأعضاء . ثم عقدت الهيئة اجتماعا آخر استأنفت فيه البحث فى ضوء المذكرة التى أعدها صدقى باشا للرد على الاعتراضات التى أبديت فى الجلسة الأولى . وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة — وهم أغلبية — لا يرون إقرار المقترحات على صورتها المعروضة وقد بنوا رأيهم على الأسباب الآتية (كما نشرت فى الصحف) :

(١) الفقرة الثانية من المادة الثانية (وهى الخاصة بحالة تهديد سلامة دولة مجاورة) من المشروع البريطانى — وهى الفقرة التى رفضتها الهيئة بالإجماع — أضيفت فى مشروع صدقى— بيفن إلى آخر المادة الثالثة بما يحقق كل معناها .

(٢) تقدير مدة الجلاء بأجل نهايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقدير مبالغ فيه ، إذ الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الأجل .

(٣) فى بروتوكول السودان كما جاء فى مشروع صدقى — بيفن تقرر الفقرة الأولى وحدة مصر والسودان ولكن الفقرات التالية تجرد الوحدة من كل خصائصها ، فهى تحتفظ بالنظام القائم دون وعد بإجراء أية مفاوضات لتعديله بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين ، بل إن هناك نصا على تخويل السودان حق اختيار نظامه المستقبل وهو نص يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر . وختمت الأغلبية بيانها بالعبارة الآتية : "وغنى عن البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع أو الاستعمار ، ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معا فى إقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه" .

وقد رد صدقى باشا على هذا البيان يفند الأسباب التى تذرعت بها الأغلبية لرفض المشروع . ويتلخص رده فيما يأتى :

(١) إن الفقرة التى أضيفت إلى المادة الثالثة تجعل من اللجنة المشتركة مجرد لجنة استشارية لا تستطيع أن تقرر عودة الانجليز إلى مصر بغير قبول الحكومة المصرية نفسها و بغير موافقة المصريين من أعضائها وهم النصف . وقد قبلت هيئة المفاوضات النص على خطر الحرب فى الشرق الأدنى ، فأولى بها أن تقبله بالنسبة إلى الأقطار المجاورة ، فإن هذه ما هى إلا قسم من الشرق الأدنى ، بل هى ذلك القسم الداخلى فى نطاق الدول العربية التى بيننا وبينها ميثاق يقضى علينا بالاهتمام بشؤونها إذا وقعت فى خطر .

(٢) لا مبالغة فى الأجل الأقصى المحدد لإتمام الجلاء ، فقد قدر الخبراء العسكريون المصريون الحد الأدنى لاستطاعة الجلاء بسنتين ، فإذا زيد هذا الأجل أشهرا لم تطلب عبثا ، وإذا روعى أن النص المعروض يحدد للجلاء تاريخا معينا لا أجلا يبدأ من التصديق على المعاهدة، ضاقت الشقة بين الأجلين إلى حد يجعل الاعتراض مجردا من أية أهمية عملية .

(٣) بروتوكول السودان يرسم خطة العمل المقبلة بين مصر وبريطانيا ، و بينهما و بين أهل السودان رسما دقيقا ، إذ يقضى بتشاور الدولتين و بمشاورتهما لأهل السودان بحيث لا يمنع مصر مانع بمجرد إبرام المعاهدة من بدء المشاورات المذكورة والشروع فى تنفيذ تعهداتها قبل أهل السودان ،

هـذا ويقرر البروتوكول المبدأ الأساسى وهو الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصرى المشترك . والتفسيرات التى تقدم بها فى هذا الشأن ماهى فى الواقع إلا إيضاحات لنصوص كان ينبغى أن تعتبر واضحة . فمتى اقتنع الجانب المصرى بوجاهة هذه التفسيرات ورجاحتها لا تبقى حاجة إلى الإنجليز لكى يؤمنوا عليها .

وكان صدقى باشا استصدر مرسوما فى هذه الأثناء بحل هيئة المفاوضة . ثم تقدم إلى مجلس النواب للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، فأدلى هو ووزير الخارجية ببيانات عن الخطوات التى تمت . وعلى أثر سماع البيانات أصدر المجلس فى ٢٦ نوفبر سنة ١٩٤٦ القرار الآتى :

"بعد سماع البيانات التى أدلى بها رئيس الحكومة ومعالى وزير الخارجية عن الخطوات التى تمت حتى الآن فى المفاوضات ، وبعد المناقشة فى وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب إليها المضى فى جهودها المؤدية إلى تحقيق الأهداف القومية بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وعرض النتيجة على البرلمان" .

إلى هنا رأى صدقى باشا أنه حقق الشرط الذى طلبه الجانب البريطانى من عرض المشروع على الحكومة المصرية ، فقد عرضه على مجلس الوزراء وأقره المجلس كما قدمنا . وفى ٢٧ نوفبر سنة ١٩٤٦ أرسل وزير الخارجية برقية لسفير مصر فى لندن جاء فيها ما يأتى : "تقدمت الوزارة أمس إلى البرلمان للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، والمحادثات التى جرت بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية من جانب ومستر بيفن من جانب آخر . ورأت الحكومة من الأوفق طلب سرية الجلسة لتتفادى مناورات المعارضة لعرقلة المفاوضات وخصوصا لتحفظ السرية التى اتفق عليها فى هذا الدور . إنك تعلم أن المعارضة استغلت تكتم الحكومة وحرصها على السرية المتفق عليها ، وقد نشرت المعارضة أخيرا نصوصا مختلفة فسرتها تفسيرا مشوها . . . . لهذه الأسباب جميعها ومصلحة البلدين القصوى فى إتمام المفاوضات أرى من الأوفق ألا يطول تكتمنا ، ولن يكون هذا إلا بالإسراع بإمضاء النصوص بين الحكومتين وعرضها على البرلمان المصرى والبريطانى ، وأنا فى انتظار ردكم لتحديد موعد سفرنا" .

وأبطأ رد الحكومة البريطانية . . . . .

وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أرسل صدقى باشا إلى سفير مصر بلندن برقية أخرى جاء فيها ما يأتى : "أرجو أن توضح لوزارة الخارجية بجلاء أن التأخير فى الإجابة بشأن سفر المفوضين المصريين فوراً يحدث ضجرا متزايدا ، ويشجع العناصر التى تعمل على نشر الاضطرابات ، وبهذا يضيع شيئا فشيئا ما غنمناه من تقدم محسوس فى الرأى العام الذى يميل اليوم إلى المعاهدة . وإنى مضطر إلى رفض تحمل مسئولية النتائج الناجمة عن هذا التأخير الذى ليس له ما يبرره ، وذلك على حين أن الجانب المصرى يراعى اللياقة والتكتم ، وعلى حين أنكم أبلغتمونا من قبل أن وزارة الخارجية

مستعدة للقاء مندوبينا . وإذا كانت الأنباء المغرضة تصور مصر فى صورة بلد تعمه الاضطرابات ، ويسوده التذمر ، فنرجوكم تكذيبها بصفة قاطعة ، لأن البلاد هادئة وتنتظر عقد المعاهدة ، وذلك باستثناء الوفد الذى يلعب ورقته الأخيرة . وإذا طال تأخر وصول رد مرض فقد يضيع كل شئ ، ونرجوكم الإبراق بنتيجة مقابلاتكم اليوم "

***

ونقف الآن قليلا ، لنستخلص بعض الحقائق مما تقدم :

(١) كان الانجليز منذ البداية يريدون استبقاء مصر تحت سيطرتهم من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية . ولم يسلموا باستبدال لجنة الدفاع المشترك بالقاعدة العسكرية إلا بعد ثبات مصر وإصرارها على رفض الاحتلال فى أية صورة كانت . وهم على كل حال لم يسلموا بالجلاء إلا مؤجلا إلى أواخر سنة ١٩٤٩ ، ولم يتخلوا عن مطامعهم فى السودان ، وأصروا على تحالف يلقى على مصر كثيرا من الأعباء . فلهم كل الغنم ، وعلى مصر كل الغرم .

(٢) أمام هذا التعارض البين بين مطالب مصر العادلة ومطامع انجلترا الجائرة ، تخلل المفاوضات كثير من الشد والجذب ، وكاد يستحيل التوفيق . وظهر أثر ذلك فى العقبات التى اعترضت طريق المفاوضات ، فقد وقفت مرتين ، وتأزمت عدة مرات ، واقتضى الأمر أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ودعت الضرورة إلى سفر صدقى باشا ووزير خارجيته إلى لندن . ولمستر بيفن فى محادثاته مع صدقى باشا فى لندن كلام ذو معنى فى هذا الشأن . فقد قال صدقى باشا ذات مرة إنه يعرف ما تريد مصر ، فأجاب مستر بيفن : وأنا أيضا أعرف ما تريد بريطانيا ، ولكن الصعب هو التوفيق بين الأمرين (ص٣٢) .

(٣) وسط هذه المحاولات العنيفة للتوفيق ، كانت مصر تقوم بدور نبيل ، وتبذل أقصى الجهود للوصول بالمفاوضات إلى غايتها . فلم تدخر فى ذلك وسعا . وكانت خالصة النية فى الوصول إلى اتفاق .

(٤) أمكن بعد كل هذه الجهود العنيفة أن يتفق المتفاوضان ، وتمت المعجزة . ولكن القوة البشرية لها حدود تقف عندها . ومن هذه الحدود عدم إمكان المستحيل . وقد كان مستحيلا أن تجاب مصر إلى مطالبها العادلة وأن يتحقق فى الوقت ذاته لانجلترا أطماعها فى السودان . وإذا كان الاتفاق قد تم ، فإنما تم على الألفاظ والعبارات أكثر مما تم على الحقائق والمعانى وكانت هبة ريح واحدة كافية أن تعصف بكل ما تم من اتفاق .

***

(٥)

ولم تلبث الريح أن هبت ، فعصفت بمشروع المعاهدة .

كان صدقى باشا يعتقد بإخلاص ، كما قدمنا ، أنه اتفق مع مستر بيفن على أن يبقى السودان فى نطاق الوحدة الدائمة مع مصر ، تحت تاج مشترك هو التاج المصرى . فأدلى بحديث فى هذا المعنى إلى إحدى المجلات المصرية . فلم يلبث وزير الخارجية أن وافته برقية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من سفير مصر بلندن ، يقول فيها : "سلمنى مستر هاو ... كتابا ورد إليه من وكيل وزارة الخارجية البريطانية يحتج فيها بشدة على الحديث الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى إحسان عبد القدوس ونشرته مجلة روزاليوسف . وقد بعثت بالكتاب المشار إليه فى الحال بالبريد إلى معاليكم" .

ما الذى جرى منذ غادر صدقى باشا لندن إلى القاهرة ، وغادر مستر بيفن لندن إلى نيويورك ، والاثنان على أتم اتفاق ؟ كان الحاكم العام للسودان — وهو الحاكم العام السابق — فى لندن ، وقد خلا له الجو بعد سفر مستر بيفن ، فاستطاع الوصول إلى مستر آتلى على ما سنرى . وكانت المعارضة فى القاهرة والمعارضة فى لندن يعملان لغرض واحد ، وكأنهما يتعاونان .

ومهما يكن من أمر ، فإن دهشة صدقى باشا كانت لا بد شديدة عند ما تلقى من لندن الرد الذى طال انتظاره إياه . وكان الرد فى صورة مفكرة أرسلتها الحكومة البريطانية إلى سفير مصر بلندن فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وألحق بالمفكرة كتاب اقترح على صدقى باشا أن يوقعه .

أما المفكرة فنصها ما يأتى :

(١) "تود حكومة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدقى باشا بالنقط المتفاهم عليها فى لندن . فإن حكومة جلالة الملك تجد نفسها الآن فى موقف حرج جدا من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقى باشا من جانب واحد . إذ أن لديها مجلس عموم ورأيا عاما لا يمكن أن يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه إلى طريق الحكم الذاتى ، يؤخر إلى الوراء مرحلة ، ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السودانيين . لذلك تطلب حكومة جلالة الملك خطابات تفسيرية لا تمس مركز مصر بأى حال ، ولا تتعدى بأى حال ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهمه حكومة جلالة الملك . ولقد حاول مستر بيفن أن يمهد لصدقى باشا الصعوبة حول الخطاب ، فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه . ونصها مرافق لهذا .

(٢) يود مستر بيفن أن يعلم عمرو باشا و يوضح لصدقى باشا أنه إذا لم تحصل حكومة جلالة الملك على الخطابات التفسيرية فسيضطر إلى إلقاء بيان شامل فى مجلس العموم عند التصديق على

المعاهدة يشير فيه إلى جميع ما اتفق عليه صدقى باشا فى لندن وإلى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول ، وإذا اضطر مستر بيفن إلى إلقاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدقى باشا من خطاب تفسيرى على غرار المشروع المرافق .

(٣) وسيوضح بان مستر بيفن فى المجلس ماوراء بروتوكول السودان أى أولا إعداد السودان للحكم الذاتى وثانيا استعمال حقهم عند ما ينضجون للحكم الذاتى فى اختيار وضع حكومتهم فى المستقبل ويشمل الاستقلال . وسيحاط المجلس علما كيف ضمنت جمله "تحت تاج مشترك" فى البروتوكول فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم قصد منها بتاتا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودا بين نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا فى هذا العصر ومع استرشادها بروح ميثاق الأمم المتحدة فى سياستها الخارجية أن تقبل فكرة أن البروتوكول يفرض على السودان بطريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته فى المستقبل .

(٤) أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فسيقول مستر بيفن فى المجلس إن البرتوكول لا يتضمن أى تغيير ولم يزد على كونه مجرد توكيد للحالة القائمة ، وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول فى تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات " .

وأما الكتاب الذى يقترح مستر بيفن على صدقى باشا أن يوقعه فنصه ما يأتى : " يسرنى فى اللحظة التى توقع فيها المعاهدة اليوم أن أسجل إدراكى لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة فى بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقنا على أن نصوص بروتوكول السودان لا تتضمن تغيرا فى حالة السودان فى الوقت الحاضر وأن البروتوكول لا يزيد على كونه توكيدا للحالة القائمة ، وعلى ذلك فلن يكون ثمة أية تغيرات فى الإدارة الحالية إلا فيما هو ضرورى لإعداد السودانيين للحكم الذاتى .

أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فإن البرتوكل ينص على أن يكون للسودانيين عندما ينضجون للحكم الذاتى الحرية فى احتياز وضع حكومة السودان فى المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدومنيون المستقلة مع التاج البريطانى ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصرى ، أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقنا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين .

كذلك اتفقنا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة فى تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقنا على أنه إلى حين إتمام الجلاء وفق نصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية فى المرور بمصر والطيران فوقها . ومن المفهوم أيضا أن تدخل

الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف فى مباحثات للوصول إلى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور التى ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد إتمام الجلاء عن مصر .

وستمنح القوات المصرية الجوية كذلك المعاملة بالمثل فى الأراضى البريطانية .

وأخيرا اتفقنا على أن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يمس مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والتبعات التى نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التى تلغيها "

*
* *

لقد انهدم مشروع المعاهدة بهذا الكتاب . والذى هدمه هم الإنجليز . وهم البادئون بنقض ما تمّ الاتفاق عليه ، وهذه حقيقة يدركها من اطّلع على ما قد مناه من الوثائق . إن نقطة الخلاف الجوهرية بين صدقى باشا ومستر بيفن هى مسألة الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . ولكن ألم يتناقشا فى هذه المسألة طويلا ، وفى عدة مناسبات ، وعرف كل منهما رأى صاحبه فيها ، وقد رأينا كيف أن صدقى باشا لم يتزحزح عن موقفه من أن الوحدة دائمة . فإذا كان مستر بيفن قد وقع مع ذلك مشروع المعاهدة ، فإنه يكون بذلك سلّم لصدقى باشا بوجهة نظره . ورجوعه الآن فيما سلّم به ، وإصراره على أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، هو نقض للاتفاق فى أهم مسألة من مسائله . ولما كان صدقى باشا قد بيّن فى وضوح تام ، فى خلال محادثاته مع مستر بيفن فى لندن ، أنه يعتبر هذه الوحدة الدائمة هى الأساس الذى تقوم عليه المعاهدة ، وأن مصر إذا كانت قد قبلت محالفة انجلترا وما تلقيه المحالفة عليها من أعباء ، فمن أجل السودان قد فعلت ذلك ، فإن من حق صدقى باشا أن يعتبر أن مشروع المعاهدة كله قد سقط ، وأن الانجليز هم الذين أسقطوه ، ورجعوا فيما سبق لهم أن التزموه

ولم يسع صدقى باشا ، قبل أن يقدم استقالته ، إلاّ أن يرد على الحكومة البريطانية بإسهاب وقد وصلها الرد عن طريق السفارة المصرية فى لندن فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

ومما جاء فى هذا الرد : "... ففيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الكتاب الذى أعده مستر بيفن ... على أن بروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق فى الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق فى الانفصال بتاتا عن مصر ... والواقع أن فى مشروع للبروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لما قد يؤول للسودانيين من حق فى إعلان استقلالهم ، فرفض المفاوضون المصريون هذا النص ، واقتنع الجانب البريطانى بهذا الرفض . أما النص النهائى للبروتوكول فإنه — على العكس — لا يهدف إلا إلى نظام الحكومة الذاتية (Self - government) ... وقد عنى البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانيين

فى اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغى له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلى (autonomy) ولا ينبغى له أن يشمل الانفصال السياسى عن مصر . وعلاوة على ذلك فإن سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين فى السودان ينبغى أن تسير فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وهذا مما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا العظمى بحق السودانيين فى فصم الروابط التى تجمع بينهم وبين مصر وتاجها . فلا يسع الحكومة الملكية المصرية إلا أن تبدى دهشتها لهذه المعانى التى تفسر بها الحكومة البريطانية نصوص البروتوكول ، وهو تفسير يجرده من كل معانيه ومراميه . وتحرص الحكومة الملكية المصرية على أن تخص بالذكر مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعا وبحكم التاريخ ، وفى غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها ، فهذا الاعتراف لا ينشىء حادثا جديدا يغير من نظام السودان ، بل ماهو إلا تقرير لحالة قائمة لا ينازعها فيها منازع فى أى مجمع دولى .

ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الأخوة التى تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى إلا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق فى إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به . . . . ويطلب مستر بيفن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر فى السودان سيظل مصونا . وقد وافق المفاوضون المصريون فى لندن على استمرار سريان النظام الإدارى الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ فى حدود التعديلات التى جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن قبول استمرار نظام معين للإدارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغى له أن يظل معمولا به فى المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل إن البروتوكول ذاته يرمى — على العكس — إلى أن يكون الهدف الرئيسى لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين هو رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق فى اختيار النظام القادم للسودان . . . هذا على أن الوفد البريطانى كان قد قدم فى القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضى بإنشاء لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بشأن مستقبل السودان ، وتتولى كذلك الإلمام برغبات الشعب السودانى والعمل على تحقيقها . وكذلك اقترح مستر بيفن فى لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطور السودانيين ورقيهم ، فاحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم فى هذه المسألة إلى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخل مصر فى السودان فى هذا الصدد .

ويتضمن مشروع الكتاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى فى تأمين الدفاع عن السودان بما يلزم له من قوات وتسهيلات ، فيلوح من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، فى حين أن لمصر حقا فى هذا الصدد معادلا

— على الأقل — لحق بريطانيا العظمى . . ويتداول مشروع الخطاب مسألتين أخريين (حق المرور الجوى والتبعات المالية) وقد تم التفاهم فى لندن على أن مسألة المرور الجوى بعد الجلاء ستكون موضع مناقشات لاحقة لتوقيع المعاهدة . . أما تصفية الحقوق والتبعات المالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهى لاتحدث إلا بعد أن توضع المعاهدة موضع التنفيذ . . وتحرص الحكومة المصرية من جهة أخرى على أن تلفت النظر إلى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى فى لندن تشير إلى أنها ستعرض على الحكومة المصرية ، حتى إذا نالت موافقتها قدم مستر بيفن إلى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها . وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصرى إذ وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب بل إن مجلس النواب أقر السياسة التى اتبعتها الحكومة . فكان يجب أن تدخل المفاوضات فى طورها الأخير بإعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديق عليها . ولكن الحكومة البريطانية تريد — فيما يبدو — استئناف المفاوضة حتى تدخل بذلك فى طور جديد لايعتزم المفاوضون المصريون مسايرتها فيه ، لأن الحكومة الملكية المصرية لايسعها إلا التمسك بالنصوص التى وافقت هى عليها والتى ارتضاها مستر بيفن ... »

ثم استقال صدقى باشا من رياسة الحكومة بعد ذلك . وخلفه فيها النقراشى باشا .

*
* *

(٦)

وحاول النقراشى باشا أن يصفى الجو ، وأن ينقذ المفاوضات من الفشل للمرة الأخيرة . فبذل فى ذلك جهود متواصلة . ولقد كان أمامه أن يكتفى بما قام به صدقى باشا فى هذا السبيل ، وأن يعتبر الرد الذى أرسله صدقى باشا على كتاب الحكومة البريطانية عن طريق السفارة المصرية هو رد الحكومة الجديدة . وقد تساءلت الحكومة البريطانية فعلا ، عندما وصلها رد صدقى باشا عما إذا كان هذا الرد يمثل رأى خلفه . فكتبت إلى سفير مصر فى لندن ، فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ تقول إنها تحتفظ برأيها فى رد صدقى باشا (وإن كانت تعترض حالا على ماجاء فيه من أن تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق فى الاستقلال التام) ، وتريد أن تعرف هل هذا الرد يمثل رأى الحكومة الحاضرة التى خلفت حكومة صدقى باشا .

وخطت الحكومة البريطانية فى الوقت ذاته خطوة فى سبيل التفاهم مع الحكومة الجديدة . فأرسلت تبليغا للنقراشى باشا عن طريق السفارة البريطانية فى مصر ، فى نفس اليوم أى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، تعرب فيه عن أملها فى أن تقبل الحكومة الجديدة ما جاء فى الكتاب الذى أرسل لصدقى باشا . وهذا هو نص التبليغ : « يسر حكومة صاحب الجلالة الملك أن تتاح لها الفرصة مرة أخرى للتعاون مع النقراشى باشا فى تنمية العلاقات الانجليزية المصرية . وقد تقلد

النقراشى باشا الحكم فى وقت عاق فيه سوء التفاهم الانتهاء إلى عقد محالفة عمل لها الطرفان عملا شاقا طويلا . والخطوة التالية على مصر ، وهى أن تجيب على المذكرة التى سلمت لعمرو باشا فى لندن فى ٦ ديسمبر . ويود مستر بيفن أن يؤكد للنقراشى باشا شخصيا أنه لا يحاول أن ينسب للحكومة المصرية القول بأنها وافقت على منح الاستقلال للسودان ، ويدرك مستر بيفن كل الإدراك أن صدقى باشا لم يرتبط بذلك فى محادثاتهما بلندن . ولكننا كذلك لا نستطيع أن ندع الحكومة المصرية تستنتج أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك قد قيدت فى بروتوكول السودان حرية السودانيين فى اختيار الاستقلال إذا كان هذا مايقر عليه قرارهم عندما يحين الوقت . والواقع أن البروتوكول لايربط لاحكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ولا الحكومة المصرية بشكل وضع السودان فى المستقبل ، ويقرر أن هذا من حق السودانيين أنفسهم عندما يحين الوقت . وقد دونا هذه الآراء فى الخطابات التى نود تبادلها . ويود مستر بيفن أن يشير إلى أنه لا يستطيع أن يوضع فى مركز يمكن أن يتهم فيه بالعمل ضد مبادئ هيئة الأمم المتحدة ، ويمكن أن يقال فيه أن أمتين كبيرتين قد أساءتا فى معاهدة بينهما إلى مستقبل أمة صغيرة لم يؤخذ رأيها فى المعاهدة " .

فكان على النقراشى باشا أن يبذل مجهودا أخيرا فى سبيل إنجاح المفاوضات ، وألا يتسرع فى قطعها . ولكنه رأى واجبا عليه فى الوقت ذاته أن يعلن أنه لن يتزحزح عن مطالب مصر الحقة وهى الجلاء ووحدة وادى النيل ، وأنه سيسلك للوصول إلى تحقيقها كل سبيل ، فلا يقتصر على المفاوضة ، وهذا ما أعلنه فى كتاب تشكيل وزارته وفى البيان الذى ألقاه فى مجلس النواب فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، إذ جاء فيه : " ولقد جعلت هذه الوزارة أمر تحقيق المطالب الوطنية مطلع عهدها ، ورأس برنامجها فى كتاب تشكيلها الذى تشرفت برفعه إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ، تلك المطالب التى تمشت على قلب كل مصرى ، وهى الجلاء ووحدة وادى النيل . وبفضل ثقتكم وعون الأمة سنمضى فى كل طريق يوصل البلاد إلى هدفها الحق . ولعلنا لم نهمل بالفعل طريقا يؤيد حقنا إلا سلكناه .

... إننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر إلا عن مشيئة أهل هذا الوادى ورغبته ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى هى أقدم وأقوى من أن تنفصم أو تنال . ولن ندخر جهدا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى وتهيئة أهله لتولى شؤونه والعمل على إسعادهم وتوفير رفاهيتهم . " ثم زاد النقراشى باشا صراحة فى تعقيبين له أمام المجلس ، قال فى أولهما : " وأرجو أن يعلم العالم أجمع أننى عند ما أقول إن وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر إنما هى وحدة دائمة ... إنما أعبر عن رأى جميع المصريين والسودانيين " . وقال فى التعقيب الثانى : " أما فيما يتعلق بالوسائل فقد قلت بصريح العبارة إننى سأسلك كل طريق ... وإننا نعالج الموقف بكل الوسائل ، ومنها المفاوضة ومنها الالتجاء إلى مجلس الأمن " .

بعد أن حدد النقراشي باشا موقفه نحو بلده، بقى عليه أن يعالج الموقف مع الحكومة البريطانية وكانت الخطة التي اتبعها الحاكم العام للسودان منذ عهد غير قصير والتصريحات التي أدلى بها — وسيأتي ذكر كل هذا فيما يلي — قد أقلقت الرأى العام المصرى وأزعجته إزعاجا شديدا. فاقترح النقراشي باشا — منذ قابل مستر بوكر فى ١٢ ديسمبر والأنورابل سيسل كامبل فى ١٤ ديسمبر — أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يكون من شأنه تصفية الجو تمهيدا لاستئناف المفاوضات. ورأى أن يكون هذا العمل تصريحا يصدر من مستر بيفن لتهدئة الرأى العام المصرى يكون فى المعنى الآتى : إن الحكومة البريطانية، بسياستها التى أعلنتها من حق السودانيين فى الاستقلال، لم تقصد أن تعارض فى استمرار الوحدة ما بين مصر والسودان، أو أن تشجع السودانيين على الانفصال عن مصر، بل إذا رأى السودانيون أن يبقوا فى وحدة مع مصر، فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة بهذا الحل. وطلب النقراشي باشا فوق ذلك ألا يدلى الحاكم العام بتصريحات أو يأتى بأعمال من شأنها أن تشجع السودانيين على طلب الانفصال عن مصر، ما دامت الحكومة البريطانية بعيدة عن تشجيع أية حركة للانفصال.

ثم تحدث إلى السفير البريطانى — وكان قد عاد إلى مصر — فى هذا المعنى. وأشار فى هذا الحديث الذى دار بينهما فى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ إلى أمر جوهرى، هو ربط التحالف مع انجلترا بالوحدة الدائمة مع السودان، وجعل قبول مصر عن رضا واختيار بالمسألة الأولى معلقا على تسليم انجلترا بالمسألة الثانية، إذ قال للسفير. "إنى لا أتكلم الآن عن تقرير المصير، وإنما أقول إن مصر إذا نادت بالوحدة واستمرارها، فإنها تقول ذلك نتيجة شعورها بمشيئة أهل السودان. ومن حقنا أن نعرف سياسة بريطانيا فى هذا الصدد، هل هى تشجع الانفصال أم ترحب باستمرار الوحدة. إن مصر ليست مبالغة فى هذا السؤال، فإننا حلفاء، وسنكون حلفاء بإذنه تعالى، وسنحارب جنبا إلى جنب دفاعا عن مبادئ الديمقراطية، ومن حقنا أن نعرف ماذا ستكون سياسة بريطانيا مع حليفتها، هل هى ستعمل على انفصال ما هو أكثر من خط الحياة لنا عنا، أو ستشجع على اتصاله بنا. هل تريدون أن نحارب جنبا إلى جنب دفاعا عن الديمقراطية ضد الطغيان على أننا حلفاء شركاء فى المبادئ، أم كأجورين مسخرين ؟" ثم قال النقراشي باشا بعد ذلك إنه يرى أن بروتوكول صدقى — بيفن الخاص بالسودان أصبح، بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين، غير صالح، فيجب البحث إذن عن صيغة أخرى.

وفى جلسات متعاقبة أخذ النقراشي باشا والسفير البريطانى يبحثان عن هذه الصيغة، وبدأ السفير بأن عرض، نيابة عن مستر بيفن، اقتراحين للأخذ بأحدهما. وكان فحوى الاقتراح الأول هو ما يأتى : إن حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة التعاون المشترك بما فى ذلك بروتوكول الجلاء الموقع عليهما من صدقى باشا بالأحرف الأولى، ولكن باستثناء بروتوكول

السودان ، على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولا بهما وأن تدخل بعد ذلك فى مباحثات عن السودان تمثل فيها المملكة المتحدة ومصر والسودان". أما الاقتراح الثانى فهو : "إن حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان ، ولكن على أن يكون مفهوما : (١) أن حق السودانيين فى اختيار وضعهم المستقبل غير مقيد (٢) إنه مهما يكن اختيارهم تعطى حكومة جلالة الملك عهدا وثيقا على نفسها بتقديم جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة ، وبمعنى آخر يوضح فيما يتعلق بالفقرة (١) أن مستر بيفن لن يضيع لأى اعتبار حقوق شعب ، وهو، سواء وقعت المعاهدة أو لم توقع ، على غير استعداد لفعل ذلك ، وخاصة إذا كانت هذه الحقوق قد تمارس على حد قول صدقى باشا فى ظروف لا يمكن التكهن بها الآن"

فاعترض النقراشى باشا على كلا الاقتراحين ، أما الاقتراح الأول فلأنه لا يذكر شيئا عن الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان وهى مسألة لا يجوز إغفالها ، وأما الاقتراح الثانى فلأنه هو نفس الاقتراح الذى رفضه صدقى باشا لأسباب وجيهة ولأنه فوق ذلك لا يدع ضمانا لمصر لعدم التشجيع على حركة الانفصال .

ثم عرض النقراشى باشا على السفير أن يقتصر بروتوكول صدقى — بيفن على الجزء الأول منه (لغاية عبارة إعدادهم للحكم الذاتى) دون ذكر لممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان. فاعترض السفير على ذلك بأن حذف الجزء الأخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا قد سلمت بأن ليس للسودانيين حق فى اختيار نظامهم فى المستقبل .

وبعد مناقشة وبحث وقف الجانبان — دون ارتباط منهما — عند النص الآتى : "اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على إعدادهم للحكم الذاتى ، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على الدخول فورا فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانيون. وإلى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية ١٨٩٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولا بها ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية". ووعد السفير أن يتصل بمستر بيفن ليعرض عليه هذه الصيغة .

وفى الوقت ذاته كان رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، هيكل باشا ، قد طلب إلى النقراشى باشا أن يقترح إضافة جملة فى نهاية المادة الثالثة من المعاهدة على الوجه الآتى : "حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة إقرار السلام" ، وإضافة الفقرة الآتية على المادة السابعة : "وعلاوة على هذا فلكل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يطلب إلى الطرف الآخر إعادة النظر

فى المعاهدة الحالية عندما يأخذ مجلس الأمن فى ممارسة سلطاته العسكرية والتنفيذية المنصوص عليها فى ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وبعد إذ يعقد مجلس الأمن اتفاقا مع مصر يتمشى مع الميثاق والغرض من إعادة النظر هو أن يوفق بين هذه المعاهدة و بين إجراءات الاتفاق المعقود بين مصر ومجلس الأمن ". وقد أشار النقراشى باشا ، فى حديثه مع السفير ، إلى هذه الاقتراحات ، وطلب إدماج عبارة فى مشروع المعاهدة مؤداها وجوب تنسيق المعاهدة مع توصيات مجلس الأمن العسكرية عند ما ينتهى المجلس إلى قرار فيها .

وفى يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ أبلغ السفير النقراشى باشا أن مستر بيفن يجد صعوبة فى قبول الصيغة التى أرسلت إليه ، وهى الصيغة التى اقترحها النقراشى باشا وتقدم ذكرها ، لأنها خلو من الإشارة الى حرية الاختيار عند السودانيين ، ولأن حذف العبارة التى تؤدى هذا المعنى يشعر بأن حرية السودانيين فى الاختيار قد قيدت . ولذلك هو يقترح نص البروتوكول الأصلى (صدقى — بيفن) على أن يرفق ببيان مشترك من الجانبين المصرى والبريطانى فى مثل المعنى الآتى : نظرا لأن الاختيار سيحصل فى ظروف غير معروفة ، فقد رأى الطرفان تأجيل البت فى هذه المسألة، ورأيا أيضا أن يدونا وجهة نظر كل منهما ، فالجانب المصرى يرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، ويرى الجانب البريطانى أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال فإذا رأوا أن يستمروا فى وحدة مع مصر فبريطانيا لا تعارض ، وعلى أى حال هى تضمن أن المصالح المصرية الدائمة فى السودان تكون مصونة . فأجاب النقراشى باشا أن هذه الصورة غير عادلة بالنسبة لمصر لأنها تصور المصريين كأنهم يغمطون السودانيين حقهم فى تقرير مصيرهم مع أنه أكد أن الوحدة مستمدة من مشيئة أهل البلدين مصر والسودان على السواء . وأضاف إلى ذلك أن فكرة البيان المشترك فكرة غير منتجة من الناحية البسيكولوجية لأنها تشعر بعدم التفاهم على النص ومحاولة كل من الجانبين إبراز وجهة نظره ، والبيان المشترك على كل حال يسجل وجهتى نظر مختلفتين فهو لا ينطوى على اشتراك بل ينطوى على اخلاف، ثم إن وراء كل هذه الاقتراحات فكرة مؤلمة للمصريين هى أن البريطانيين ينصبون أنفسهم حراسا على المصالح السودانية التى يحاول المصريون العدوان عليها .

وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ سلم السفير للنقراشى باشا صيغة جديدة اقترحها مستر بيفن ، وهذا هو نصها : " إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى . وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الإجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم :

(١) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانيين من وقت لآخر فى مسائل السياسة المتعلقة بالسودان و برفاهية السودانيين و إعدادهم للحكم الذاتى .

(ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الإجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية، رطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها .

(ج) وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية .

(د) وفى كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما" .

وفى الوقت ذاته كان سفير مصر فى لندن نقل إلى النقراشى باشا أنه فى حالة قبوله للصيغة المقترحة يلقى مستر بيفن بيانا فى مجلس العموم البريطانى يقول فيه : "إذا اختار السودانيون فى النهاية أن يظلوا فى وحدة مع مصر تحت تاج مصر المشترك، أو أن يؤلفوا اتحادا أوثق مع مصر فإن حكومة جلالة الملك لن تقيم عراقيل فى هذا السبيل" . وقد نقل السفير البريطانى صيغة لهذا البيان تختلف عن الصيغة المتقدمة على النحو الآتى : "إن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة تقرر أن حرية اختيار السودانيين لنظامهم المستقبل لا يمكن تقييدها ، على أنه إذا اختار السودانيون فى النهاية أن يظلوا فى نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فإن حكومة جلالة الملك لن تضع عراقيل فى هذا السبيل" . واشترط على كل حال ألا يلقى هذا البيان إلا بعد الاتفاق على صيغة لبروتوكول السودان .

وقد اعترض النقراشى باشا على الصيغة الأخيرة التى اقترحها مستر بيفن لبروتوكول السودان لأنها تعطى صراحة للسودانيين حق الانفصال عن مصر . وسأل السفير عن المقصود بما ورد فى الفقرة الرابعة من هذه الصيغة — وهى التى تتكلم عن المصالح الخاصة لمصر وبريطانيا فى السودان — فأجاب السفير أنها تتضمن صيانة المصالح التى طالما أعربت عنها مصر ، فسأل النقراشى باشا وما هى المصالح البريطانية فى السودان فأجاب السفير أننا مادمنا حلفاء فمصلحتنا واحدة . وجواب السفير هذا فيه مغالطة مكشوفة ، فإن سفير مصر فى لندن قد تحدث فى هذه الفقرة مع مستر بيفن وعلم أن المقصود بالمصالح البريطانية فى السودان هو أن الانجليز يعتبرون السودان واقعا هو أيضا فى خطوط المواصلات الأمبراطورية، فطلب حذف هذه الفقرة فأجيب إلى طلبه . وقد كان جرأة أن يتكلم الانجليز عن مصالحهم الخاصة فى السودان ، وهذه هى المرة الأولى التى يتقدمون فيها بهذه الدعوى منذ زمن طويل .

وقد كان منتظرا أن يرفض النقراشي باشا الصيغة الأخيرة التي اقترحها مستر بيفن ، فهي دون الصيغة التي اقترحها هو بدرجة كبيرة . وإذا قورنت الصيغتان إحداهما بالأخرى برز في الحال أن صيغة النقراشي باشا ، فوق أنها لا تعطي السودانيين حق الانفصال عن مصر ، تحدد لأول مرة نهاية لاتفاقية سنة ١٨٩٩ وهي بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتي . أما صيغة مستر بيفن فهي ، فوق أنها تثبت للسودانيين حق الانفصال عن مصر — تتكلم لأول مرة عن المصالح البريطانية في السودان .

على أن الأمر الجوهري الذي كان الصراع واقعا عليه في كل هذه المحادثات هو أن انجلترا تريد أن تعطي للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، ومصر تأبى إلا الوحدة الدائمة وتريد من انجلترا أن تقر لها بذلك . هذا هو الخلاف الجوهري بين مصر وانجلترا في مسألة السودان . وهو خلاف يرجع إلى اتجاه السياسة الانجليزية في السودان وتشجيعها للحركة الانفصالية . وكثيرا ما نعى النقراشي باشا هذه السياسة في أحاديثه مع السفير البريطاني ، وبين أنه لا مصلحة للسودان في تشجيع الانجليز لعناصر لا يعملون إلا لتحقيق أطماعهم ، وفي حملهم على تكوين ما يسمى بالجبهة الانفصالية .

والدليل على أن هذه هي سياسة الانجليز في السودان ليس فحسب ما رأيناه فيما تقدم من محاولتهم في كل صيغة يقترحونها أن يثبتوا للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بل هو أيضا وبنوع خاص فيما كان يقوم به الحاكم العام في السودان في هذه الاثناء من تصريحات ومن أعمال ترمي كلها إلى هدف واحد ، هو تشجيع السودانيين على أن يعتنقوا فكرة الانفصال عن مصر . وهذه هي الظاهرة التي سادت السودان منذ بدأت المفاوضات مع صدقي باشا ، ولكنها زادت قوة وعنفا أثناء محادثات النقراشي باشا مع السفير البريطاني ، وكانت هي السبب الجوهري في انقطاع هذه المحادثات . فلننتقل الآن إليها .

*
* *

يرجع نشاط الحاكم العام للسودان ، السير هادلستون ، إلى المرحلة الأولى من مفاوضات صدقي باشا . ففي ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ ألقى خطبة الافتتاح لدورة المجلس الاستشاري الخامسة ، وقال فيها ما يأتي : ” إن الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة السودان مناقشة رسمية ، وأن الحكومتين قد أعلنتا استعدادهما لبحث المعاهدة ، وعينتا ممثليهما لهذا الغرض . وقد بدأت المحادثات التمهيدية منذ حين . وأؤكد لكم مرة ثانية أن مسألة مستقبلكم لن يبت فيها قبل أخذ رأيكم ... وأن الحكومة تهدف إلى سودان حر مستقل ، يستطيع حينما يصل إلى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر . وإني على تمام الثقة أنه بعد مدة عشرين سنة سوف يحكم السودانيون بلادهم بأنفسهم يعاونهم عدد من الخبراء والفنيين من غير السودانيين . وأن الحكومة ستواصل العمل فيما تكفلت به من مجهودات لإبراز سودان مستقل إلى حيز الوجود “ .

وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ أذاع رويتر أن فى النية إنشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان. فأرسل صدقى باشا كتابا للحاكم العام فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتى : " جاء فى برقية لرويتر واردة من لندن بتاريخ ٢٠ مايو الحالى نشرتها الجرائد المصرية فى اليوم التالى أن حكومة السودان تبحث الآن فى إنشاء مجلس تشريعى ومجلس وزراء فى السودان . ونظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم فى السودان ، فإن الحكومة المصرية ترى ، فيما لو صح الخبر ، ألا يتخذ أى إجراء فى هذا الشأن قبل الاتصال بها و إعلان موافقتها على هذه التدابير " .

وفى اليوم نفسه ، ٣٠ مايو ، أرسل للسفير البريطانى كتابا يحتج فيه على تصرفات الحاكم العام ، ويشير إلى حادث سابق وقع فى سنة ١٩٤٤ هو نبأ انتواء حكومة السودان إعلان قانون عن الجنسية السودانية واحتجاج الحكومة المصرية على هذا العمل . وقد جاء فى كتاب صدقى باشا للسفير البريطانى ما يأتى : " نشرت وكالة رويتر التلغرافية أخيرا أن حكومة السودان تنوى إنشاء جمعية تشريعية ومجلس وزراء للسودان . ومما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن اتخاذ تدابير من هذا القبيل ، بل لا يصح مجرد النظر فيها ، قبل استشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها . وأن أى تصرف غير هذا يعد بالفعل اعتداء على حقوق سيادة مصر على السودان و إخلالا بروح اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ونصها . وأرى من واجبى أن أذكر سعادتكم أنه فى سنة ١٩١٠ فى ظرف مماثل للظرف الحالى ، ولكنه دونه أهمية إذ تعلق الأمر إذ ذاك بمجلس الحاكم العام ، ورد فى مقدمة الأمر الخاص بتشكيل هذا المجلس نص صريح على موافقة الحكومتين بالعبارة الآتية : " حيث إن الحكومتين اتفقتا على أنه يجب تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام فى مباشرة السلطات التنفيذية والتشريعية المخولة له . وكذلك عندما نشرت الصحف سنة ١٩٤٤ نبأ انتواء حكومة السودان إعلان قانون عن الجنسية السودانية ، طلب رئيس مجلس وزراء مصر فى ذلك الحين إلى حاكم السودان العام ألا يتخذ أى تدبير فى هذا الشأن قبل الاتفاق مع الحكومة المصرية . فأجاب الحاكم العام مصرحا أن إعلان قانون الجنسية السودانية ليس محل نظر ، وأن اتفاق الحكومتين قبل إعلان مثل هذا التشريع يعد أمرا أساسيا . ومن جهة أخرى ، فإنى أحرص على أن أبين لسعادتكم أنه لو صح النبأ الذى أشارت إليه وكالة رويتر ، فالإجراء الذى اتخذه الحاكم العام بأن يضع موضع الدرس ، أو يقدم تعديلا فى نظام الحكم الحالى فى السودان ، أمر غير جائز فى الوقت الحاضر ، إذ أن الوضع المستقبل للسودان يجب أن يكون أحد الأغراض التى ينتظر بين آونة وأخرى أن تجرى بشأنها المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية " .

وقد نفت الحكومة السودانية هذا الخبر ، كما نفت خبر قانون الجنسية السودانية ، ولكنها عادت فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسلت للحكومة المصرية توصيات بشأن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى فى السودان قالت إنها صادرة من لجان فرعية لمؤتمر يبحث هذا الأمر ثم أبلغت الحكومة المصرية بعد ذلك ، فى مايو سنة ١٩٤٧ ، توصيات المؤتمر نفسه . فأرسلت الحكومة

المصرية كتابين للسفير وللحاكم العام فى مثل المعنى الذى تقدم . ووردت الأنباء أخيرا أن حكومة السودان عرضت على المجلس الاستشارى مشروع قانون للجنسية السودانية ، تحت ستار عنوان آخر (تفسير وتحديد من هو السودانى) ، فأرسلت الحكومة المصرية كتابا للحاكم العام تطلب منه إبلاغها صورة من هذا المشروع ، بعد أن كانت قد احتجت على هذا الأمر فى كتابين سابقين أرسلتهما فى سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وبينت فيهما ضرورة موافقتها عليه مقدما . ولفتت الحكومة المصرية نظر الحاكم العام فى كتابها الأخير إلى ما سبق أن كتبته فى هذا الشأن .

وحدث بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقى — بيفن ، أن صرح صدقى باشا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أنه نجح فى تثبيت الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وقال إنه فى ستة أيام من اتصال مباشر بمستر بيفن خطا خطوات أوسع مما خطاه فى ستة أشهر صرفها فى كتابة التقارير والمذكرات . فسرعان ما رد عليه مستر آتلى فى مجلس العموم البريطانى ، فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، يقول إن ما دار بين صدقى باشا ومستر بيفن إنما هى محادثات لا مفاوضات وهى لا تقيد أيا من الحكومتين ، وقد اتفق على سريتها لما لها من صبغة شخصية ، وأن ما أدلى به صدقى باشا من تصريحات يورد الحقائق غير كاملة وعلى وجه يؤدى إلى التضليل . وأضاف مستر آتلى أن هذه المحادثات لم تمس حق السودانيين فى المستقبل أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

no impairment of the right of the sudanese people ultimately to decide their own future.

ولا شك فى أن تصريح مستر آتلى يناقض ما تم عليه الاتفاق فى مشروع صدقى — بيفن من قيام الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، على ما بينا فيما تقدم . ومن السهل أن نلمح يد الحاكم العام للسودان فى كل ذلك ، فقد كان وقت ذاك فى لندن ، واتصل بمستر آتلى بعد أن غادر مستر بيفن لندن إلى نيويورك . ثم رجع إلى السودان مزودا بتفويض مكتوب من مستر آتلى فى بيان أصدره للصحف فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يقول فيه : "لقد عدت توا من لندن والقاهرة حيث قضيت قرابة الشهر فى صدد مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولم تزل هذه المفاوضات دائرة . ولكن مهما تكن النتيجة ، فإن مستر آتلى رئيس وزراء بريطانيا قد فوضنى كتابة أن أعلن للسودانيين التأكيد الآتى : إن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك مصممة من جانبها على ألا تسمح بأى شئ يؤدى إلى أن تحيد حكومة السودان — التى يظل نظامها وسلطاتها قائمة لا يعتريها تغيير بالمحادثات الأخيرة — عن المهمة التى أخذت على عاتقها القيام بها ، وهى إعداد السودانيين للحكم الذاتى ، وحرية اختيارهم للوضع الذى يكونون عليه فى المستقبل . . . ولا يمكن بغير

خلوص النية فيما بينكم وتعاونكم مع الحكومة أن تبلغوا الحكم الذاتى الذى تنشده جميع الطبقات والأحزاب . لذلك أنا شدكم أن تنبذوا خلافاتكم الداخلية وأن تتحدوا فى العمل جاهدين لبلوغ أهدافكم . . . وفى الختام أكرر دعوتى إلى التعاون والاتحاد وبذل الجهد المتصل لاستمرار العمل الذى بدأناه . فإنه لا يمكن أن تقوم حكومة سودانية فى القريب بغير عملنا عملا متصلا لا تعثر فيه وبغير الاتحاد ، وبذلك تستطيعون أن تقرروا بحرية وضع حكومة بلادكم". وقد ذكر الحاكم العام أيضا فى هذا البيان تفسيرا لبروتوكول صدقى — بيفن الخاص بالسودان من شأنه أن يجعل للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، مما دعا صدقى باشا أن يصدر فى اليوم التالى ، ٨ ديسمبر ، بيانا رسميا يكذب فيه ما جاء فى بيان الحاكم العام .

وكان المهدى باشا — زعيم الحزب الموالى للحركة الانفصالية بتشجيع من حكومة السودان والحكومة البريطانية — قد سافر إلى لندن بإيعاز من حكومة السودان ، وأصدر عند عودته فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا جاء فيه : "قبل أن أسافر إلى لندن قد أوضحت لكم الأسس التى أعمل عليها والتى لا أزال متمسكا بها ، وأبنت لكم أن غرض الرحلة هو عرض وجهة نظرنا بعد أن أبدت الحكومة البريطانية استعدادا للاستماع إليها . تحقيقا لهذا الغرض قد قمت بعدة اتصالات . . . . وقد وضح أثر تلك الجهود مع جهود المواطنين الذين سبقونى من أعضاء حزب الأمة والجبهة الاستقلالية على الرأى العام البريطانى . ورغم أن الظرف الحاضر لا يسمح لى بأن أفضى بكل ما دار بينى وبين رئيس الوزارة البريطانية من حديث وافق عليه وزير الخارجية البريطانية بعد عودته من أمريكا ، إلا أننى أستطيع أن أنشر بعض توكيدات مستر آتلى الآتية : إننا نعترف بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره . وفى رأينا أن البروتوكول لا يمكن أن يمس حقوق السودانيين لنيل استقلالهم إذا هم قرروا ذلك عند ما يحين الوقت . . . . " .

وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عقد الحاكم العام فى الأبيض اجتماعا حضره كبار الموظفين السودانيين ونظار القبائل وممثلو الهيئات السياسية والأدبية ، وألقى بيانا جاء فيه (نقلا عن الأهرام) "إن مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصرى تحت سيادة فعلية ، وهو ما لم توافق عليه حكومة السودان ولا السودانيون الذين يريدون سودانا حرا مستقلا بغير سيادة تسيطر عليهم ، وهو المطلب نفسه الذى ترمى إليه حكومة السودان برياستى . وسوف تسير حكومة السودان سيرا حثيثا إلى أن ينال السودان استقلاله بعد استكمال رشده ، ويحق للسودانيين آنذاك أن يقرروا مصيرهم مع مصر وغيرها . وسيكون السودان فى فترة الحكم الثنائى التى تنتهى بالحكم الذاتى تحت السيادة المصرية الرمزية التى لا تؤثر على الحكم القائم لا فى قليل ولا كثير وذكر الحاكم العام أنه لو كان فى مقدوره أن يتخلص من السيادة الرمزية لفعل ، ولكن القوانين أثبتت لمصر هذه السيادة من عهد محمد على .

ولم يقتصر الحاكم العام على هذه التصريحات ، بل عمد إلى قطع الصلة الدينية بين مصر والسودان بإنهاء خدمة قاضى القضاة — وهو المصرى الوحيد الذى يشغل وظيفة عالية فى حكومة السودان — إمعانا منه فى سياسة فصل السودان عن مصر ، وكتب فى هذا الشأن لرئيس الحكومة المصرية كتابا رسميا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فاحتج النقراشى باشا على هـذا العمل غير المناسب ، واستغرق اعتراضه جزءا غير صغير من محادثاته مع السفير البريطانى .

ولما تعددت المظاهر التى لجأ إليها الحاكم العام فى تنفيذ سياسته الانفصالية ، وتواترت الأدلة على إمعانه فى السير على هذه السياسة المرسومة ، ألقى النقراشى باشا فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا فى مجلس النواب جاء فيه ما يأتى : " . . . ولكن الموقف جعل يتحول من سيء إلى أسوأ ، فقد أرسل إلى الحاكم العام خطابا يقول فيه إن مدة خدمة الشيخ حسن مأمون فى حكومة السودان تنتهى فى يناير سنة ١٩٤٧ . . . فلما وصلنى هـذا الخطاب تحدثت إلى السفير البريطانى عن أهمية هـذا المنصب ، وعن أنه رباط روحى ودينى بين مصر والسودان لا يصح فصمه .... وبعد ذلك استمرت الأنباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ . وكان آخر الأنباء ما روته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام فى ٢٢ ديسمبر وهى التى ظهرت فى جرائد الأمس .... وقد جعلت فى هذه المدة أبين للسفير ، كما جعل سفيرنا يبين لوزارة الخارجية ، ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية فى السودان إزاء مصر ، هل هى تشجع السودانيين على الانفصال أم لا ، وألححت فى ضرورة بيان مرامى السياسة الانجليزية فى هذه الناحية ، وأن تصريح الحاكم العام فى ٧ ديسمبر المعزز بتفويض رسمى من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر . . . إن السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة ، بل هو أكثر ، وإن أهمية مصر للسودان لا تقل شأنا عن ذلك ، والسودان فى وحدة مع مصر مستمدة من رغبة الشعب فى كل من شقى الوادى ، فالسياسة التى ترمى إلى فصم هذه الوحدة ، أو تعمل عملا من شأنه إضعاف هذه الصلة ، تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر " .

***

لا يمكن إذن أن يتهم النقراشى باشا أنه قصر فى اتخاذ أية وسيلة للوصول بالمفاوضات إلى غايتها ، على أساس تحقيق المطالب القومية ، وأنه لم يبذل كل ما فى وسعه لتنقية الجو تمهيدا للاتفاق مع الحكومة البريطانية . ولم تخط هذه الحكومة خطوة واحدة لمقابلته ، لقد طلب إلى السفير البريطانى أن تصدر الحكومة البريطانية تصريحا لتهدئة الرأى العام فى مصر ، فلم يجب إلى طلبه . وتقدم إلى السفير فى أن يكف الحاكم العام للسودان عن تصرفاته التى تسمم الجو وتشيع القلق فى النفوس ، فكانت النتيجة أن أمعن الحاكم العام فى هذه التصرفات . وبين للسفير أن محالفة حرة مختارة تعقد بين مصر وبريطانيا مرهونة باعتراف بريطانيا بالوحدة الدائمة التى تقوم ما بين مصر والسودان ، فكان جواب بريطانيا أن تصر فى جميع الصيغ التى عرضتها لبروتوكول السودان أن ينص على حق السودان فى الانفصال عن مصر !!!

وهو فى أثناء كل ذلك يتدرع بالصبر، ويوصى به ، ليهدئ من ثائرة الرأى العام . ولما أحس أن قلق مجلس النواب قد بلغ غايته ، تقدم إليه فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ ببيان قال فيه : "إنى أعلم وأقدر قلق المجلس ورغبته الأكيدة فى الوصول إلى نتيجة لهذه المباحثات تطمئن إليها البلاد ، وحضراتكم تذكرون ولا شك ما سبق أن صرحت به فى هذا المجلس فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من أن الحكومة ستمضى فى كل طريق يوصل البلاد إلى هدفها الحق ، فإذا لم تسفر المباحثات الحالية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهى جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادى النيل ، فإنى أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب ، والله المستعان" .

وأفضت المحادثات التى دارت بين النقراشى باشا والسفير البريطانى إلى النتيجة التى بيناها فيما تقدم ، ولم يستطع الجانبان أن يصلا إلى صيغة يتم عليها الاتفاق . فعرض النقراشى باشا الأمر على مجلس الوزراء ، فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتى : "لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن ، ورغم ذلك لم تجد فى الاقتراحات والعروض التى جاء بها الجانب البريطانى ما يرضى حقوقنا الوطنية . لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن" .

وفى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ تقدم إلى مجلس النواب ببيان يعلن فيه هذا القرار، وقد جاء فيه ما يأتى: "أعلنت فى جلسة الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه إذا لم تسفر المباحثات التى كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهى جلاء الجنود الاجنبية ووحدة وادى النيل ، فإنى أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب. ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ما وصلت إليه المباحثات بينى وبين سعادة السفير البريطانى ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه القرار الآتى نصه.... ولقد بذلت كل ما فى وسعى من صبر وأناة ودأب وصدق رغبة تقريب وجهات النظر، ولكن ذلك لم يثمر ... إن مصر حين تتحدث عن رفاهية السودان لا تزخرف القول، ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهده قائمة ناطقة ، فليس فى نواحى العمران والرقى فى السودان أثر إلا ومصر التى بذلت تكاليفه وحملت أعباءه . لم تؤده عن فائض وفر ، ولكنها أدته فى أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والعاطفة التى تؤدى به واجب الاصلاح فى أية بقعة من بقاع الوجهين البحرى والقبلى ، ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا وإخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم .

فنداؤنا اليوم بأن مصر لا تبغى من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر إلا ازدهار السودان ورفاهية أهله نداء مسبوق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤيد صدقه . إن وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادى وسلامته ، ورفاهية أهل السودان لا تتحقق إلا بدوام هذه الصلة وتنميتها . وإن رغبة أهل السودان ومشيئتهم فى الوحدة مع مصر

تحت تاجها . . لا تلبث أن يبدو كالشمس إذا خلى بينها و بين القهور . . . إن السياسة التى تتجه إلى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا . فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقات مطردة السير . . . إن قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها".

وطرح النقراشى باشا الثقة بوزارته على المجلس ، فنالها بأغلبية عظيمة . ولا يعدل قرار الثقة بوزارة صدقى باشا بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقى — بيفن إلا قرار الثقة بوزارة النقراشى باشا يوم أعلنت الالتجاء إلى مجلس الأمن : فى الحالتين كان مجلس النواب أمينا فى التعبير عن إرادة البلاد . فلما ظن أن المفاوضات لم تحقق مطالب البلاد ، قرر الثقة بالوزارة التى قطعتها . فقراران بالثقة يتقابلان عند غاية واحدة هى تحقيق مطالب مصر الحقة . وقد ارتفع مجلس النواب بقراريه هذين إلى المستوى العالى الذى يتطلبه تحمل التبعات الخطيرة التى ألقتها على عاتقه الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد .

وفى نفس الليلة التى ألقى فيها النقراشى باشا بيانه فى مجلس النواب ، أدلى بتصريح للصحف فى أنه ينتوى أن يتمسك أمام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة .

*
* *

(٧)

على أثر انقطاع المفاوضات ألقى مستر بيفن بيانا فى مجلس العموم البريطانى ، فى ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، أى فى نفس اليوم الذى ألقى فيه النقراشى باشا بيانه فى مجلس النواب .

ونورد فيما يلى بيان مستر بيفن :

" أبلغتنى الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية التى أبرمت سنة ١٩٣٦ ولا يجهل المجلس أنها كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية فتح هذه المفاوضات فأجابتها إلى طلبها عن طيبة خاطر، مع أن نصوص المعاهدة لم تكن لتحتم على الحكومة البريطانية تلبية هذه الدعوة".

" وفى مايو الماضى اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع قواتها من مصر ، على أن تتفاوض مع الحكومة المصرية لتحديد المراحل التى يتم عليها الجلاء والاتفاق على نظام لدفاع مشترك يحل محل النظام الذى تنص عليه معاهدة ١٩٣٦ . وقد حرصت الحكومة البريطانية على مصارحة الحكومة المصرية بأنه إذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة ، بقيت معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذة" .

"ومارت المفاوضات فى القاهرة سيرا بطيئا ، إلى أن انتصف شهر اكتوبر فجاء رئيس الوزارة المصرية فى ذلك العهد إلى انجلترا يحاول إزالة العقبات الكبرى التى قامت فى سبيل الاتفاق" .

"وكانت هذه العقبات تتعلق بما يلتزمه كل من الفريقين ، فيما لو وقع عليهما عدوان ، أو أنذرت الحال بنشوب حرب فى منطقة الشرق الأوسط ، ثم بالمدة التى يجب أن يتم فى خلالها جلاء القوات البريطانية عن مصر ونقل المنشآت العسكرية منها ، وأخيرا بمسألة السودان ."

"وأسفرت مباحثاتى مع صدقى باشا عن انتهائنا إلى اتفاق تام على نصوص معاهدة لتبادل المعونة بين البلدين ، تشمل بروتوكولا للجلاء وآخر للسودان ، على أن تقر هذا الاتفاق الهيئة الدستورية المختصة فى كل من الدولتين لأنه كان اتفاقا شخصيا ."

"وتعهد صدقى باشا أن يوصى حكومته بقبول هذا الاتفاق كما تعهدت أن أوصى الوزارة بقبوله إذا أقرته مصر وعرضته على رسميا ."

"وكانت مسألة السودان أعقد المسائل المتنازع عليها ، وكنت قد وعدت المجلس فى ٢٦ مارس الماضى بألا ينتاب نظام السودان أى تغيير ناشىء عن تعديل المعاهدة إلا إذا استفتى السودانيون فى شأنه بالطرق الدستورية ."

"وبعد أن استشرت أكبر الثقات فى علم القانون رأيت من الخير تمهيد السبيل إلى الاتفاق ، اعتقادا منى أنه يصون مصالح السودان على قدر ما يصون مصالح الطرفين المتعاقدين بالإشارة فى بروتوكول السودان إلى قيام الوحدة الرمزية بينه وبين مصر ، ممثلة فى الأسرة المالكة ، ولكن على شرط ألا يتغير النظام الحالى لإدارة السودان الموكولة إلى حاكمه العام ، وهو النظام السارى عليه اليوم بمقتضى الاتفاق الذى عقد سنة ١٨٩٩ ، فيبقى كما فسرته معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد تأييده ، ثم على شرط أن تظل التدابير المتفق عليها لتحقيق الدفاع عن السودان فلا يطرأ عليها أى تغيير . وفيما يلى النص الذى اتفقت عليه مع صدقى باشا :

... ...

"وأود توجيه النظر على الخصوص إلى ما كفلنا للسودانيين من الحق فى اختيار الوضع المقبل لنظام السودان ."

"فقد تناولت محاولاتنا هذه المسألة المرة بعد المرة . وأبرزت أنه يجب الامتناع عن كل مسعى يهدر حق السودانيين فى اختيار مصيرهم وضمان نموهم بعد ممارستهم حكما ذاتيا يدل على كفايتهم وإن يكن ذلك يستغرق بعض الزمن ، وفى وسعى التوكيد للشعب البريطانى أنه لم يبذل أى مسعى يهدر هذا الحق" .

"ووافقنى صدقى باشا على أنه لا يسوغ التعاقد على إهدار الحق فى الاستقلال ولا تقييد الشعب الذى ينشد الحرية ."

"وكان من إجماع الرأى فى العالم على هذا المبدأ ما يغنى عن إدراجه فى المعاهدة وعلى ذلك كان لدى على ما أعتقد ، من الأسباب القوية ما يدعونى إلى الظن أننا متفقان على أنه إذا آن الأوان ليختار السودانيون الوضع المقبل لنظام السودان فلن ينكر عليهم الحق فى اختيار الاستقلال التام كما أنهم يكون لهم الحرية فى اختيار نوع من أنواع الاشتراك مع مصر بل الاتحاد التام معها" .

"وما أن غادر صدقى باشا انجلترا حتى جاءت الأنباء بأن الحكومة البريطانية قد سلمت بوحدة مصر والسودان دون الحق للسودانيين فى تقرير مصيرهم بعد ردح من الزمن" .

"وكان فى نشر هذه الأنباء ما حفزنى مسترآتلى إلى إلقاء البيان الذى أدلى به فى ٢٨ أكتوبر الماضى، وتلت هذه الأنباء تصريحات أخرى ثم أحاديث رسمية ظهرت بجلاء أن تطور السودان السياسى يجب فى نظر المصريين أن يقف عند حد الحكم الذاتى تحت تاج مصر وأنه لا يجول بخاطرهم أن ينال السودان الاستقلال" .

"فلما ولى النقراشى باشا الحكم صرح فى مجلس النواب بقوله : حين أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى أعنى الوحدة الدائمة" .

"وكان أول أثر لذلك أن نشأت فى السودان حالة على أعظم جانب من التوتر ، ففى السودان أحزاب قوية بعدد أعضائها تنشد الاستقلال فاتهمت الحكومة البريطانية من التهمة بنقض العهد وبيع السودان لمصر" .

"وقد حدث بعض الاضطراب ، على أن الحاكم العام استخدم ما اكتسب من كبير الود والثقة فوفق الى تهدئة خواطر السودانيين و إعادة الثقة بالإدارة واقناع حزب الاستقلال السودانى بعد أن كان قد قرر المقاطعة السياسية بالعود إلى التعاون مع أعضاء الحكومة السودانية" .

"وقد استهدف الحاكم العام لنقد مر فى مصر أعده لا مبرر له ، ولكن كان من الواضح أن تهدئة الخواطر فى السودان لم تصل بذاتها الى الحد الكافى" .

"ولم يكن فى وسعى بعد ما حدث، أن أوصى الوزارة أو البرلمان بقبول البروتوكول الخاص بالسودان دون الحصول على تفسير متفق عليه لنصوص هذا البروتوكول لا يتعارض مع ما يعده أهل هذا البلد موافقا لطبيعة الأشياء وهو أن يكون للشعب الذى مارس الحكم الذاتى الحق فى طلب الاستقلال إذا آثره" .

"ويؤسفني أن نشلت جميع ما بذلت من الجهود للوصول إلى شيء يعد تفسيرا متفقا عليه سواء في صورة بيانات يفضي بها متحدث بلسان حكومته في كلا البلدين أو حتى في صورة بيانات يقر بها صاحبها في صراحة بأين الفريقين من خلاف على أمل أن يسوى الخلاف فيما بعد ، ما دامت المسألة التي يتناولها البحث لن تنشأ إلا بعد بضع سنوات" .

"ثم إني عرضت إذا قر القرار على أحد هذه المقترحات أن ألقي أنا نفسي بيانا عاما يطمئن مصر فيما يتعلق بمقاصد السياسة البريطانية بشأن السودان وقد عرضت كل ضمان يصون المصالح المصرية في السودان ، فلا أحد أعلم من الحكومة البريطانية بما لمصر من المصالح الحيوية في مياه النيل مثلا ؛ وعرضت توقيع معاهدة لتبادل المعونة مع بروتوكول خاص بالجلاء تحقيقا هكذا أمنية من أغلى الأماني المصرية ، على أن نعود إلى بحث المسألة السودانية في مؤتمر يتألف منا ومن المصريين والسودانيين" .

"فكان ما تلقيته من الردود على هذه المقترحات إما ردا سلبيا يفسح المجال لحل وسط ، وإما مقترحات تقتضيني فتح مفاوضات جديدة وتقوم على أساس أن يرتبط حق السودانيين في تقرير مصيرهم بشرط الاتحاد الدائم بين مصر والسودان" .

"بل وجدتني متهما بأني أملك سياسة أحاول بها اختلاس السودان من مصر" .

"وأملي أن يتغلب في القاهرة رأى أوسع أفقا وأقل عنادا . فمن الجلي أن مصالح البلدين تقتضي عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول إلى اتفاق يهيىء للفريقين التعاون على صون مصالحهم والدفاع عن بلديهم" .

"ومما يؤسف له أنه كان على الحكومة البريطانية التفاوض مع حكومة من الأقلية على أنني قد صارحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم .

"ولكن إذا استطعنا أن نعالج الأمر مع حكومة مصرية أكمل تمثيلا وتجنبت مفاوضاتنا تأثير السياسة الحزبية المصرية فإن احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قوية ، يزداد أيما زيادة" .

"أما خلال ذلك فإننا سنتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦" .

ويلفت النظر في بيان مستر بيفن أمور ثلاثة :

(١) هو لا يجزم بأن صدقي باشا تعاقد معه على إعطاء السودانيين الحق في الانفصال عن مصر ، وكل ما يقوله في هذا الصدد أن صدقي باشا وافقه "على أنه لا يسوغ التعاقد على إهدار الحق في الاستقلال ، ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية" ، وأن في إجماع "العالم على هذا

المبدأ ما يغنى عن إدراجه فى المعاهدة ". وقد تقدمنا أن صدقى باشا أراد بهذا القول ألا ينكر على السودانيين حقهم فى طلب الاستقلال إذا أرادوا ذلك ، على أن يكون هذا أمرا داخليا بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ولا يجوز التعاقد معها عليه. ومستر بيفن نفسه لا ينسب إلى صدقى باشا أكثر مما قاله فى هذا الشأن ، ولا يجزم بأنهما كانا متفقين على معنى واحد ، ولكنه يعتقد أنه كان لديه من الأسباب القوية ما يدعوه إلى الظن أنهما كانا متفقين. ولا شك فى أن مستر بيفن أراد أن يكون أمينا فى تصويره للواقع — وهى أمانة يشكر عليها — فهو لا يقول إنه اتفق فعلا مع صدقى باشا ، بل يقول إن أسبابا قوية كانت تدعوه إلى الظن أنه اتفق معه. فاتفاق صدقى باشا مع مستر بيفن أمر مشكوك فيه ، ومستر بيفن لا يستخلصه إلا من القرائن. فإذا جاء صدقى باشا بعد كل هذا وأكد أنه اتفق مع مستر بيفن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، ألا يحق لنا أن نقرر أن صدقى باشا يستطيع فى هذه الظروف أن يقول على أقل تقدير ما يقوله مستر بيفن من أن هناك أسبابا قوية كانت تدعو صدقى باشا إلى الاعتقاد بأنه اتفق مع مستر بيفن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ؟

(٢) يقرر مستر بيفن النظرية البريطانية فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وقد قدمنا أن هناك خلافا جوهريا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية فى شأن هذه المعاهدة. فالنظرية البريطانية تعتبرها صحيحة نافذة ، وقد يكون هناك من الأسباب ما يجعل تعديلها مرغوبا فيه ، ولكن إذا لم يتم الاتفاق على التعديل بقيت نافذة. أما النظرية المصرية فتعتبرها غير قائمة لأنها استنفدت أغراضها ولأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وسواء تم الاتفاق على تعديلها أو لم يتم فإنها لا تكون نافذة على أى حال. ومما تحسن الإشارة إليه فى هذا الصدد أن مستر بيفن اعترف فى كثير من المناسبات أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنقصها "الروح العصرية". صرح بذلك فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فقال : "وفى رأينا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أنقذت مصر ، بل أنقذت الحلفاء ، وجنبتنا جميعا كارثة لا كارثة بعدها. ولكننا نود أن نبث فيها روحا عصرية فنستبدل بالاحتلال صداقة تحالفية". وكرر هذا المعنى فى نفس المجلس فى بيان ألقاه فى ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ فقال : "وكان سعيي يتجه إلى وضع العلاقات بين بريطانيا ومصر على أساس يختلف عن الأساس الذى كانت عليه ، ويكون عصريا أكثر منه ، فتقوم العلاقات بين البلدين على أساس محالفة الند للند لا على أساس الاحتلال". ثم ألم يتم الاتفاق على هذا المعنى فى الديباجة التى صدر بها مشروع صدقى — بيفن ، فأشير إلى الرغبة فى إقامة العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أسس أكثر صلاحية ، وإلى التعاون على حفظ الأمن الدولى طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وترتب على ذلك أن نص فى أول مادة فى المشروع على إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

(٣) يتنصل مستر بيفن من التدخل فى شئون مصر الداخلية فيقول "إننى قد صارحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم" . ولكن ذلك لم يمنعه من التدخل فى صميم الشؤون الداخلية لمصر ، فوصف الحكومة التى كان يتفاوض معها بأنها حكومة من الأقلية ، مجازفا فى ذلك مجازفة لا مبرر لها . بل هو قد ذهب فى التدخل إلى حد أبعد ، فطالب أن يعالج الأمر مع "حكومة مصرية أكمل تمثيلا" .

* * *

وفى ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أدلى النقراشى باشا ببيان إلى الصحافة هذا نصه :

"بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى فى أبريل سنة ١٩٤٦ واستمرت عشرة أشهر بذل فيها الجانب المصرى جهودا جدية متوسلا بكل الوسائل للوصول إلى اتفاق . وليس أدل على ذلك من الرحلة التى قام بها رئيس وزراء مصر إلى لندن بغية الاتصال بمستر بيفن اتصالا شخصيا" .

"وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية بالقطع ، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تجد ما يرضيها بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصرى على المطالبة بهما" .

"وهاتان النقطتان هما :

أولا — جلاء الجنود البريطانية عن مصر .

ويجب أن يكون هذا الجلاء جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة .

ثانيا — الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان وقيام الحكم الذاتى للسودانيين واسترداد حقوق مصر فى إدارة السودان لتيسير إعداد السودانيين للحكم الذاتى" .

"إن وحدة مصر والسودان هى مشيئة المصريين والسودانيين على السواء ، على حين أن السياسة البريطانية ترمى إلى تحريض السودانيين على الانفصال عن مصر" .

"أما فيما يتعلق بالحكم الذاتى فلو لم تكن مصر قد حرمت على الرغم منها من حقوقها فى إدارة السودان ، لما تأخر إعداد السودانيين للحكم الذاتى" .

"إن مصر فى مركز أكثر ملاءمة من بريطانيا العظمى ، وهى أشد حرصا منها على إعداد السودانيين للحكم الذاتى ، وهم شعب يتحد المصريون وإياه فى الجنس واللغة والدين ، ويعتمد كل منهما فى وجوده على نيل واحد" .

"ومصر تريد أن يتمكن السودانيون فى أقرب فرصة من التعبير عن آرائهم بحرية ، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد جلاء الجنود البريطانية عن السودان" .

" وليست القطعتان السابقتان إلا تطبيقا عادلا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة " .

" ولهذا قررت الحكومة المصرية — بعد مفاوضات استطال أمدها وبعد أن أيقنت وهى آسفة، أن المباحثات المباشرة لاتنطوى على أى أمل فى النجاح — أن ترفع الأمر إلى مجلس الأمن . وقد أيد الشعب المصرى بأجمعه هذا القرار تأييدا حماسيا حارا " .

" وإن مصر لتؤمن إيمانا ثابتا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة فى أن العدل سيكون فى جانب أمة صغيرة آمنت وستظل تؤمن دائما بمبادئ وسلطان القانون الدولى " .

وظاهر من هذا البيان الصريح أن مصر تطالب بجلاء الجنود البريطانية جلاء ناجزا تاما غير مشروط بمعاهدة . فالخلاف بينها وبين بريطانيا ليس مقصورا على مسألة السودان، بل يمتد إلى التحالف نفسه فلا تريد مصر أن تجعل الجلاء مشروطا به . ولا ترضى أن يكون التحالف ثمنا له .

وقد رد مستر آتلى على هذا البيان فى مجلس العموم البريطانى فى ١١ مارس سنة ١٩٤٧ ، فقال فى مقام الرد على سؤال وجهه إليه مستر إيدن :

جاء فى بيان رئيس الوزارة المصرية بشأن المفاوضات أن قطعها النهائى يرجع إلى عجز مصر عن الفوز بمطلبها فى المسألتين الأساسيتين التاليتين : أولا : جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا كاملا غير مشروط بمعاهدة . وثانيا : الإبقاء على وحدة مصر والسودان ، وتخويل السودانيين الحق فى الحكم الذاتى ، واسترداد مصر لحقوقها فى إدارة السودان كيما تتعجل إعداده لذلك الحكم . وأقوم سبيل إلى القطع برأى فى هذا البيان بحثه على ضوء الاتفاق الذى تم بين صدقى باشا ومستر بيفن فى شهر أكتوبر الماضى وهو ينص على بعض أحكام تتعلق بالدفاع والجلاء والسودان ، فقد وقعا هذه الأحكام بالأحرف الأولى من اسميهما وعرضت الحكومة المصرية هذا الاتفاق على مجلس النواب المصرى ففازت بالثقة . ومن ثم أبلغت الحكومة البريطانية فى أول ديسمبر الماضى أنها على استعداد لامضاء معاهدة مع ملحقين يتعلقان بالجلاء والسودان .

ومضى مستر آتلى يقول : أوضح مستر بيفن كل الإيضاح ، فى البيان الذى ألقاه يوم ٢٧ يناير الماضى ، السبب الوحيد الذى حال دون امضاء المعاهدة ، وهو أن الحكومة المصرية حاولت تفسير عبارة فى بروتوكول السودان بمعنى أنه من حق مصر أن تستند إلى تأييد الحكومة البريطانية لتنكر على السودانيين الحرية التامة فى تقرير مصيرهم متى حان وقت الاختيار .

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت جلاء قواتها عن مصر جلاء تاما فى سنة ١٩٤٩ ، على أن يكون هذا القبول جزءا من الاتفاق السالف الذكر . وليست هذه المهلة بمديدة إذا قيست بما يقتضيه تدبير الشؤون المتعلقة بأعباء الجيش البريطانى فى مصر ، وهى أعباء فادحة ، ومصر كانت قاعدة هذا الجيش الرئيسية ، وهو الجيش الذى درأ عنها خطر الغزو الألمانى .

وكذلك تؤيد الحكومة البريطانية تخويل السودانيين الحق فى الحكم الذاتى بعد حين ، على ماجاء فى بيان وزير الخارجية . فإذا حان الوقت الملائم لم يحرموا من الاستقلال التام عن مصر ، أو نوع من أنواع الاشتراك مع مصر ، أو الاتحاد التام معها ، وفقا لرغبتهم .

فليس بصحيح القول أن السياسة البريطانية تهدف إلى حمل السودانيين على الانفصال عن مصر .

وجاء أيضا فى البيان المصرى أن السودانيين شعب تجمعه بالمصريين وحدة الجنس واللغة والدين . غير أن السودانيين على أجناس عدة ، منها الميلوتيكية ، والهاميتكية ، والزنجية ، فضلا عن العرب .

هذا ومن السودانيين ، ويناهز عددهم سبعة ملايين نسمة ، مليونان ونصف مليون غير مسلمين وليست لغتهم العربية .

وجاء أيضا أن السودانيين لا يستطيعون الإعراب عن رغبتهم إعرابا حرا إلا إذا جلت القوات البريطانية عن السودان . على أن القوات البريطانية والقوات المصرية تقيم فى السودان تحت إمرة الحاكم العام للدفاع عن هـذا القطر . وليس من الصواب القول أن وجود القوات البريطانية أو وجود القوات المصرية يجعل من المحال على السودانيين الإعراب عن آرائهم إعرابا حراً .

والنقطة البارزة فى بيان مستر آتلى قوله إن السبب الوحيد الذى حال دون إمضاء المعاهدة هو خلاف على تفسير عبارة فى بروتوكول السودان . وهذا تهوين من شأن الخلاف مما لا يتفق مع الواقع . وسنعود إلى ذلك فيما يلى :

وينكر مستر آتلى على شعب وادى النيل وحدته ولم يقدم لهذا الإنكار إلا سببا واحدا، هو أن هناك مليونين ونصفا غير مسلمين وليست لغتهم العربيـة . ونحن إذا سلمنا بالإحصاء الذى أورده مستر آتلى لبلغ شعب وادى النيل ستة وعشرين مليونا . فإذا لم يكن بينهم إلا مليونان ونصف أقلية دينية وجنسية ولغوية ، فلشعب وادى النيل أن يغتبط بأن نسبة الأقليات فيه أصغر من نسبتها فى البلاد الأخرى . ومن المعروف أن عدد الزنوج فى الولايات المتحدة الأمريكية يناهز أربعة عشر مليونا فى شعب يبلغ عدده مائة وعشرين من الملايين . ولم ينكر أحد على الولايات المتحدة الأمريكية وحدتها القومية .

* * *

وفى ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ أدلى مستر بيفن ببيان أمام مجلس العموم كرر فيه نظريته من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية مادام الاتفاق لم يتم على تعديلها . وقال إنه لم يحاول فى المفاوضات

السابقة تهدئة مصر على حساب السودان . وكان سعيه يتجه إلى إقرار العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أساس أحدث ، فيستبدل بالاحتلال محالفة الند للند . ثم قال إن الحكومة البريطانية لاتستطيع أن تتقدم أبعد مما فعلت ، فى سبيل مقابلة المصريين والسودانيين .

وقد أدلى النقراشى باشا للصحف فى ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ تعليقا على هذا البيان ، بتصريح هذا نصه :

" إن بقاء الجنود البريطانية فى أراضينا يخل بسيادة أمتنا الحرة المستقلة . وإن الحكومة البريطانية لتعلم علم اليقين أن وجود قواتها فى بلادنا هو ضد مشيئة الامة . فإننا نطالب مجمعين بجلاء هذه القوات عن البلاد جلاء تاما ناجزا وأن لا يكون هذا الجلاء معلقا على إعادة النظر فى معاهدة قديمة أو على إبرام معاهدة جديدة " .

" يقول البريطانيون أنهم على استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة معينة يريدونها ويقولون إنه إذا لم توقع تلك المعاهدة فإن معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول . وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية فى مصر " .

" لقد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ فى ظروف خاصة زالت ولم يبق لها وجود الآن . فإن الحرب التى كانت على الأبواب قد انتهت من زمن بعيد . وقد استنفدت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها فى هذه الناحية وفى نواح أخرى . ولن نستطيع أن نقبل استمرار سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . وإنى لواثق أنه لا توجد دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ترضى بإرغامنا على قبول جنود أجنبية فى أراضينا " .

" لقد انتهجت بريطانيا فى السودن سياسة ترمى إلى تشجيع السودانيين على الانفصال عن مصر ، وهى سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء " .

" إن وحدة مصر والسودان هى مشيئة أهل وادى النيل " .

" وإن حرية السودانيين لم تضرولن تضار يوما من هذه الوحدة . إذ هى أساسية لأمن السودان وتنمية مصالح السودانيين الحيوية . فإن الوحدة ستمكن السودانيين من إدارة شئونهم على الوجه الذى يرتضونه لأنفسهم " .

" إن وجود الجنود البريطانية فى السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس لهذه الجنود حق للبقاء فى السودان أكثر مما لها فى مصر " .

" إننا ذاهبون إلى هيئة الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة للنزاع القائم بيننا وبين بريطانيا ولا يخامرنا شك فى أن مبدأ المساواة فى السيادة لجميع الأمم الأعضاء وهو المبدأ الذى قامت عليه هيئة الأمم سوف يكفل لمصر حقوقها كاملة غير منقوصة " .

وأهم مسألة تلفت النظر فى هذا البيان أنه يصرح بوجوب جلاء الجنود البريطانية من السودان . فيقول " إن وجود الجنود البريطانية فى السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر ، وليس لهذه الجنود حق للبقاء فى السودان أكثر مما لها فى مصر " .

وهكذا تبين من مجموعة التصريحات والبيانات التى أدلى بها النقراشى باشا أنه سيطالب أمام مجلس الأمن بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان معا ، جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة .

*
* *

وقد حاولت سورية ولبنان بذل وساطتهما فى هذا الخلاف . ولكنهما لم تلبثا أن وجدتا أنه خلاف جوهرى لا تجدى فيه الوساطة . وهذا هو نص المذكرة التى وجهتها الحكومة السورية إلى الحكومتين المصرية والبريطانية :

" تتبعت الحكومتان السورية واللبنانية باهتمام زائد تطور المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر بشأن إعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ — ولما كانت تحدوهما عواطف الصداقة الخالصة التى تتصف بها علاقاتهما ببريطانيا العظمى وكذلك عواطف الأخوة التى تربطهما بمصر فى نطاق جامعة الدول العربية ، فإنهما ترجوان أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج مرضية . ولذلك فقد كان لإعلان قطع المفاوضات أثر عميق فى سورية ولبنان . ولهذا اتفقت الحكومتان على الإعراب عن رجائهما فى أن تجدد الحكومتان البريطانية والمصرية مساعيهما لإعادة النظر فى الموقف الحالى — والحكومتان السورية واللبنانية على استعداد — بالاتفاق فيما بينهما — لعرض وساطتهما لاستئناف المفاوضات ويسعدهما قبول هذا العرض " .

وأرسلت الحكومة اللبنانية هى أيضا مذكرة فى هذا المعنى للحكومتين المصرية والبريطانية فردت الحكومة البريطانية على الحكومتين السورية واللبنانية تطلب منهما أن يتقدما بأية مقترحات ، تكون مقبولة من الحكومة المصرية لتنظر فيها . وهذا هو نص المذكرة التى أرسلتها فى هذا المعنى :

" يهم حكومة صاحب الجلالة الملك أن لا يعمل أى عمل يكدر صفو الصداقة التقليدية المتوطدة بين بريطانيا العظمى والعالم العربى . ومسألة بروتوكول السودان هى المسألة الوحيدة الباقية دون حل بين حكومة صاحب الجلالة الملك والحكومة المصرية والأمر فيها يتعلق على الأكثر بمسألة تفسير يشعر الشعب البريطانى والبرلمان نحوها شعورا قويا . وقد صرح وزير خارجية جلالة الملك فى مجلس العموم يوم ٢٧ يناير بعد أن تقدم بعدة اقتراحات للتغلب على الصعوبات التى تلقاها مصر فى هذا الموضوع أن مصالح كل من البلدين تدعو إلى عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول إلى اتفاق . لذلك فإن حكومة جلالة الملك ترحب بعرض

الحكومتين اللبنانية والسورية خدمتهما الودية بغية الوصول إلى حل ودى . كما ترحب باقتراحهما أن يكونا تحت تصرف الحكومتين صاحبتى الشأن للبحث عن أى إجراء حبى يرضى عنه الطرفان .

ويسر حكومة جلالة الملك أن تنظر فى أية اقتراحات تراها الحكومتان اللبنانية والسورية تنفيذا للإجراء المذكور وأن تعلم إذا كان هذا الاقتراح مقبولا لدى الحكومة المصرية و إذا كانت للحكومة الأخيرة أية اقتراحات جديدة فإن حكومة جلالة الملك يسرها أن تنظر فيها " .

ثم ردت الحكومة المصرية على الحكومتين السورية واللبنانية بمذكرة هذا نصها :

" تتشرف الحكومة الملكية المصرية بتقديم تحياتها الطيبة إلى حكومتى سوريا ولبنان وهى إذ تشكرلها حسن مسعاهما الذى حفزهما عليه عواطف الأخوة التى تربطهما بمصر فى نطاق جامعة الدول العربية و إيمانهما المكين بمبادئ العدل والحرية التى قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وحرصهما على أن يسود الأمن والسلم منطقة الشرق الأوسط ، تتشرف بإبلاغهما ما يأتى :

(١) على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت الحكومة الملكية المصرية مع حكومة المملكة المتحدة فى مفاوضات بقصد تحقيق المطالب التى أجمعت عليها البلاد والتى تتلخص فى الجلاء ووحدة وادى النيل . و بالرغم من وضوح هذه الحقوق ومن قيام الأسباب التى تهيب بالمملكة المتحدة إلى المبادرة بالتسليم بها بعد إذ أصبحت معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة لتعارضها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة تباطأت المفاوضات نحو عشر أشهر دون أن تفضى إلى اتفاق .

(٢) وقد ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة فى مجلس العموم بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ أن انقطاع المفاوضات يرجع إلى الخلاف على تفسير بروتوكول السودان، وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس فى الواقع من الأمر خلافا ثانويا مقصورا على تباين وجهات النظر فى تفسير أو صياغة بل هو خلاف جوهرى يتناول القضية المصرية كاملة ، ذلك أن مصر لم تلق من جانب المملكة المتحدة ما كانت تتوقع من استجابة لمطالبها الحقة ، بل تبين لها على النقيض من ذلك أنها تقوم بأعمال تعتبرها مصر غير ودية ، لا بعد قطع المفاوضات فحسب بل وفى أثناء قيامها أيضا .

(٣) وإلى جانب ذلك فقد عملت بريطانيا على اتباع سياسة خطيرة ترمى إلى إشاعة روح الانفصال بين أهالى السودان والحض عليه بمختلف الأساليب ، وهذا يؤدى حتما إلى إيجاد حالة من شأنها إذا استمرت أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر . ولا ريب فى أن هذا الموقف الذى تتخذه حكومة المملكة المتحدة يجافى روح الصداقة التى كانت مصر تنتظر أن بريطانيا تقدرها بعد ما أدت مصر من خدمات ووفاء بالتزامات . وأن الوحدة القائمة بين مصر والسودان والصلات التى تربط ما بين المصريين والسودانيين لكفيلة بأن تجعل الحكومة المصرية أولى من غيرها بأن تعلن الترحيب بتمتع السودانيين بالحكم الذاتى فى أقرب وقت .

(٤) بسبب هذا كله رسخ اليقين لدى الحكومة الملكية المصرية والشعب المصرى بأسره أن حكومة المملكة المتحدة لم تعمل على إجابة مطالبنا ، وأنها على النقيض من ذلك تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف فى ذاته مانعة من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين ، وأن ما أبدته الحكومة الملكية المصرية من الرغبة الصادقة فى التفاهم أثناء المفاوضات التى استمرت مدة طويلة بعد أن انقطعت أكثر من مرة ، حرصا منها على إيثار الوسائل الودية قد أصبح دون جدوى . وقد صرح رئيس الوزارة المصرية فعلا فى مجلس النواب فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأن السياسة التى ترمى إلى فصم وحدة وادى النيل ، أو تعمل عملا من شأنه إضعاف الصلة بين مصر والسودان تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر ، وكان أن قررت الحكومة المصرية فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات وعرض قضية البلاد برمتها على مجلس الأمن .

(٥) وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها تلتجىء إلى مجلس الأمن دون ما قيد يقيدها غير مرتبطة بأية مفاوضات سابقة ، لأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى بحثها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى . وقد سبق أن تمسكت بذلك حكومة المملكة المتحدة ذاتها فى مذكرة وجهتها إلى مصر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ .

(٦) لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتى سورية ولبنان حتى إذا حصلتا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها واعتزمت أن تنهض لإجابة حقوق مصر كاملة ، كان فى ذلك ما يبشر بنجاح المسعى ، وإلا فالحكومتان مشكورتان على كل حال ".

ويعنينا أن نقف من رد الحكومة المصرية على العبارات الثلاث الآتية :

(١) " تود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس فى الواقع من الأمر خلافا ثانويا ... بل هو خلاف جوهرى يتناول القضية المصرية كاملة ".

وهنا نجد الحكومة المصرية تضع نظريتها بوضوح ، فتنكر على الحكومة البريطانية دعواها بأن الخلاف محصور فى تفسير على عبارة وردت فى بروتوكول السودان .

(٢) " بسبب هذا كله رسخ اليقين ... أن حكومة المملكة المتحدة ... تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف فى ذاته ، مانعة من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين ".

ويتبين من هذه العبارة السبب الحقيقى الذى قطعت من أجله المفاوضات . فإن مصر إذا كانت قد قبلت التحالف مع انجلترا فذلك عن إخلاص وصداقة . فإذا تبينت بعد ذلك أن حليفتها تتبع نحوها سياسة عدائية ترمى إلى فصل السودان عن مصر ، كان من حقها أن ترجع فى التحالف ، وهذا ما فعلته .

(٣) "لذلك تتشرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سورية ولبنان، حتى إذا حصلنا على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها، واعتزمت أن تنهض لإجابة حقوق مصر كاملة، كان فى ذلك ما يبشر بنجاح المسعى، وإلا فالحكومتان مشكورتان على كل حال". وهذه العبارة معناها أن مصر لا تقبل المساومة فى حقوقها، فهى تعتبر مطلبيها فى الجلاء والوحدة مما لا يجوز الأخذ والرد فيه. ومن هنا لم تمض الحكومتان السورية واللبنانية فى بذل وساطتهما.

*
* *

وقد أيد مصر فى موقفها جامعة الدول العربية، كما أيدتها الحكومات العربية، كل حكومة بمفردها. وحسبنا هنا أن نورد قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة التى تؤيد مصر كل التأييد.

صدر أول قرار فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦، فى أول مرحلة للمفاوضات، ونصه كما يأتى:

"ينتهز المجلس فرصة أول اجتماع له فى دورته الثالثة ليعلن تأييده مصر فى مطالبها القومية. وهو ينتظر تحقيق هذه المطالب وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فى وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسباب لدوام العلاقات الحسنة والصداقة بين الدول العربية وبريطانيا العظمى".

ثم صدر بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم فى زهراء أنشاص، وكان ذلك فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦. وقد جاء فى هذا البيان بخصوص المسألة المصرية ما يأتى:

"ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور فى المسألة المصرية، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لابد منه، وأن قضية مصر قضية عامة لهم. وهم يؤيدون مطالبها الحقة ويسندونها بكل ما فى استطاعتهم. وقد سرهم ما سارعت اليه الحكومة البريطانية فى تصريحها الذى ألقاه مستر آتلى رئيس وزارتها فى مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذى أعلن فيه عزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضى المصرية مما كان له أحسن الأثر فى نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذى يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهداً جديداً فى علاقاتها مع مصر الشقيقة، تلك العلاقات التى يرون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين. وهم يعلمون أن فى هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام فى هذه الناحية من العالم"

وصدر بعد ذلك قرار من مجلس الجامعة فى بلودان فى الدورة الرابعة غير العادية بجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٤٦، هذا نصه:

"إن الدول العربية الممثلة فى مجلس الجامعة العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية من وحدة وادى النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاما، وتبدى قلقها من وقف

المفاوضات المصرية البريطانية ، وترى أن الصداقة القائمة بينها وبين بريطانيا العظمى لا يمكن أن تستمر إلا إذا حققت مطالب مصر تحقيقا كاملا يصون لها وللبلاد العربية المركز الدولى الجدير بها " .

" وتقرر تبليغ هذا القرار إلى الحكومتين المصرية والبريطانية " .

وصدر أخيرا قرار من المجلس فى القاهرة فى الدورة السادسة العادية بجلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ . وهذا نصه :

" لما كانت الدول العربية قد أعربت فى مناسبات مختلفة عن تأييدها التام لمصر فى قضيتها الوطنية ومطالبها القومية ، وأكدت هذا التأييد فى اجتماع رؤساء دولها فى زهراء أنشاص فى ٢٨ و٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ، كما أكدته فى الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة التى انعقدت فى بلودان من ٨ إلى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ " .

" ولما كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لم تؤد إلى اتفاق وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت اعتزامها عرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة " .

" فإن مجلس الجامعة ينتهز فرصة انعقاده فى دورته الحالية ليقرر مرة أخرى تأييد الدول العربية المطلق لمصر فى مطالبها القومية بالجلاء الناجز التام ووحدة وادى النيل الدائمة تحت تاج مصر " .

*
* *

(٨)

هذه هى قصة المفاوضات الأخيرة وما تلاها من حوادث ، أسهبنا فى سردها حتى نكشف عن مغالطات أذاعها الجانب البريطانى عن هذه المفاوضات ، وأمعن فى إذاعتها .

فقد نشرت الحكومة البريطانية على العالم كله أن الحكومة المصرية هى المسئولة عن قطع المفاوضات ، بعد أن تم الاتفاق أو كاد ، إيثارا للخاصمة وعدولا عن التفاوض .

والآن نستطيع أن نتبين وجه الحق فى هذه المزاعم الثلاثة :

(١) فأما أن الحكومة المصرية هى المسئولة عن قطع المفاوضات ، فإن هذا غير صحيح . بل المسئول عن ذلك هى الحكومة البريطانية ، حقا إن الحكومة المصرية هى التى بدأت رسميا بقطع المفاوضات ، ولكنها لم تقدم على ذلك إلا بعد أن نفد الصبر وضاقت السبل . وقد رأينا كيف أن صدقى باشا ومن بعده النقراشى باشا لم يتركا وسيلة إلا وتذرعا بها ، ولا سبيلا إلا وسلكاه ، عساهما يزحزحان الحكومة البريطانية عن مطامعها فى مصر والسودان ، فلم يستطيعا ذلك . وقد سارت المفاوضات تتعثر من خطوة إلى خطوة ، وبعد جهود شاقة مضنية ظنت الحكومة المصرية أن الاتفاق قد تم ، فإذا بها تفاجأ بمذكرة بريطانية يتبين منها أن الانجليز لا يرضون إلا بفصل

السودان عن مصر ، ويستندون فى ذلك إلى سياسة عدائية منظمة رسمها الحاكم العام للسودان ، ومضى فى تنفيذها دون تراخ أو توان. فالحكومة المصرية اضطرت اضطرارا إلى قطع المفاوضات. وعلى الحكومة البريطانية وحدها تقع المسئولية كاملة فى قطعها .

(٢) وأما أن الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كان قد تم أو كاد ، فهذا وهم آخر . فقد رأينا أن الخلاف بين مصر وانجلترا كان فى أمور جوهرية ، وأن الاتفاق بينهما كان فى الألفاظ والعبارات لا فى الحقائق والمعانى . إن مشروع صدقى — بيفن — وهو المشروع الذى قيل إن الاتفاق قد تم عليه — لم يلبث الجانبان أن اختلفا على تفسيره . والاختلاف جد خطير . فإنه يقع على أهم مسألة فى القضية ، وفى أهم جانب من جوانب هذه المسألة . فلا يجدى إذن التهوين من شأن هذا الخلاف ، والزعم بأنه خلاف على تفسير عبارة واحدة فى بروتوكول السودان ، فهذه العبارة الواحدة هى الصميم من مسألة السودان : أيبقى فى وحدة مع مصر أو ينفصل عنها؟ وهل الوحدة هى وحدة حقيقية دائمة تنتج كل آثارها ، أم هى وحدة رمزية مؤقتة تتجرد عن كل خصائصها ؟ وهل يجوز للانجليز وقد انفردوا بإدارة السودان ، وأبوا أن يدخلوا أى تعديل على النظام الإدارى القائم ، وأصروا أن يبقوا قواتهم العسكرية فيه بل صرحوا أن فى نيتهم أن يزيدوها ، هل يجوز لهم بعد ذلك أن يصوغوا نظرية يجعلونها تكأة لهم فى تشجيع الحركة الانفصالية ، باسم حق السودان فى تقرير مصيره ، فتكون فى أيديهم كل الوسائل العملية ، ويكون إلى جانبهم القانون ؟ ثم إذا كان الجانب البريطانى قد سلّم بوحدة مصر والسودان تحت تاج مشترك هو التاج المصرى ، فكيف يصح مع هذا التسليم أن يتعاقد مع مصر على حق السودان فى الانفصال ، وقد أصبح هذا الحق — ما دام قد اعترف بالوحدة — مسألة داخلية بين السودان ومصر لا شأن له فيها ، ولا صفة له فى التعاقد عليها ! على أنه إذا سلّمنا جدلا أن السودان ليس جزءا من مصر وأنه شعب لا يحكم نفسه فى لغة الميثاق ، فإصرار الإنجليز على أن يكون للسودان حق الاستقلال التام عن مصر يتعارض مع نصوص هذا الميثاق التى لا تذهب مع الشعوب المحكومة بغيرها إلا إلى حد الحكم الذاتى ، ولا تعترف بحق الاستقلال التام إلا للشعوب التى توضع تحت الوصاية ! وهل الإنجليز ، فى مطالبتهم للسودان بحق الاستقلال التام عن مصر ، مدفوعون حقا بالغيرة على مصلحة السودانيين وهم يعلمون أن مصلحة السودان الحقيقية هى فى الانضمام الى مصر ! وهل هم مدفوعون إلى ذلك بمبادئ الميثاق فى حريات الشعوب وحق تقرير المصير ، وهم يعلمون ألّا شئ من هذه المبادئ يتعارض مع بقاء الوحدة الدائمة ما بين شطرى الجسم الواحد ! أم هم مدفوعون إلى المطالبة بحق السودان فى الانفصال عن مصر بهذه النية المبيّتة ، التى تواترت عليها الأدلة ، فى أن يعلنوا عند سنوح الفرصة المواتية استقلال السودان ، على أن يربطوه بخيط دقيق من هذه الخيوط التى تعودوا أن يربطوا بها أجزاء أمبراطوريتهم المتفرقة ! فتكون المسألة إذن ليست هى : أيبقى السودان فى وحدة مع مصر أو يكون مستقلا . بل هى : أيستبقى السودان قوميته وكيانه بالبقاء مع مواطنيه

وأبناء جنسه ، أو يفقد هذه القومية وهذا الكيان بالانضمام إلى الامبراطورية البريطانية حيث لاتزيد مرتبته فى وسط أجزاء هذه الأمبراطورية على مرتبة المستعمرات ! هذا هو الخلاف الحقيقى بين مصر وبريطانيا . لذلك لا يمكن أن يقال إنه خلاف يسير .

وإذا كان مستر بيفن يقول إنه اتفق مع صدقى باشا على حق السودان فى الانفصال ، وكان صدقى باشا يقول بل إنه اتفق مع مستر بيفن على الوحدة الدائمة ، فإن هذا دليل على أنهما مختلفان لا على أنهما متفقان . وإذا قال كل منهما إن المسألة لا تزيد على أن تكون مسألة أكاديمية مرهون حلها بمستقبل مجهول ، فإنهما يتظاهران كلاهما بالخفض من شأن مسألة خطيرة ، حتى يهوّن كل منهما على الآخر أن يتفق معه فيها على وجهة نظره وإلا فإنهما فى قرارة نفسيهما يعلمان خطر المسألة ، وهذا وحده هو الذى يفسر كيف أصر كل منهما على موقفه منها ولم يتزحزح وذهب فى ذلك إلى حد قطع المفاوضات . فالخلاف إذن ، فى شأن السودان ، بين مصر وبريطانيا هو كما قلنا جد خطير . هو خلاف على السودان نفسه : أيبقى أم يضيع ؟

واذا كانت مصر تختلف مع إنجلترا إلى هذا الحد فى شأن السودان ، فإنها ليست أقل اختلافا معها فى شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ . مصر ترى — كما قلنا — أنها معاهدة غير قائمة وأن حقها فى جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها هو إذن حق طبيعى لا يحول دونه حائل . فلا يجوز أن تشترى هذا الحق بالمحالفة مع بريطانيا . ولا يجوز أن يكون الجلاء معلقا على شرط التحالف . بل يجب أن يكون جلاء ناجزا تاما عن مصر والسودان . أما إنجلترا فتذهب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وأن هذه المعاهدة تجعل لها الحق فى احتلال مصر عشر سنوات أخرى على الأقل ، وفى التحالف معها إلى الأبد . فهى إذا لم تتفق مع مصر على تحالف آخر محل التحالف الأول ، فإنها تتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . فالجلاء عن مصر يجب إذن أن يكون مسبوقا بمعاهدة جديدة ومعلقا على شرط تحالف جديد .

فكيف يقال بعد كل ذلك إن الخلاف بين مصر وإنجلترا خلاف يسير ، وإن الاتفاق بينهما قد تم أو كاد !!!

(٣) بقى الزعم الثالث وهو أن مصر قد آثرت المخاصمة وعدلت عن التفاوض . ومصر لم تؤثر المخاصمة حبا فى المخاصمة ، ولم تعدل عن التفاوض زهدا فيه ، بل هى قد دلتها تجاربها القاسية — وتاريخ المفاوضات الأخيرة والمفاوضات الكثيرة المتعاقبة التى سبقتها ماثل أمام عينيها — على أن محاولة الحلول الودية مع بريطانيا لا تجدى . وقد كان من الحزم لمصر منذ البداية أن تسلك الطريق المنطقى ، فتقتصر فى مفاوضتها مع إنجلترا على المطالبة بالجلاء وبوحدة وادى النيل ، دون أن تربط هذه المطالب بمحالفة تعقدها معها . ذلك أن ربط الجلاء بالمحالفة يسئ إلى كل من الجلاء والمحالفة . فهو يخرج الجلاء عن أن يكون حقا طبيعيا لمصر ينبغى الاعتراف لها به دون أى

مقابل ، إلى أن يكون منحة من إنجلترا تتقاضى فى نظيره عوضا هو المحالفة . وهو فى الوقت ذاته يسئ إلى المحالفة بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر فى نظير الجلاء ، فيخرجها عن الوضع الطبيعى لكل المحالفات التى تقوم على الرضاء والاختيار والإخلاص للأغراض التى عقد الحلف من أجلها ، إلى أن تكون ضربا من ضروب التبعية تشد به بريطانيا مصر فى عجلة إمبراطوريتها الضخمة .

لذلك كان من الطبيعى أن تعيد مصر النظر فى المحالفة نفسها ، بل وفى مبدأ المفاوضة كوسيلة لاستخلاص حقوقها الطبيعية . فرأت أن تقلع عن سياسة المفاوضة كطريق عملى لحمل إنجلترا على الاعتراف بهذه الحقوق ، بعد أن رأت من تجارب الماضى القريب والبعيد ، كما قدمنا ، ما يجعلها تجزم بأن التفاوض مع إنجلترا عقيم إذا أرادت أن تستخلص حقوقها كاملة . فالمفاوضة فى نظر إنجلترا ضرب من المساومة . ومصر لا تستطيع أن تساوم لا فى استقلالها ولا فى وحدتها .

فلم يبق إذن أمام مصر إلا أن تلجأ إلى مجلس الأمن لاستخلاص حقوقها كاملة .

القسم الرابع

أمام مجلس الأمن

تمهيد

عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن ، وقد طلبت الجلاء التام الناجز غير المشروط بمعاهدة .

وقبل أن نبين الأسانيد التى ترتكن إليها مصر فى هذا الطلب العادل أمام مجلس الأمن ، يحسن أن نرد على بعض الدفوع التى تجوز إثارتها .

فقد يقال هل الخصومة القائمة بين مصر وانجلترا تعتبر — من ناحية نصوص الميثاق — نزاعا أو موقفا ؟ ثم إذا كانت الخصومة نزاعا ، فهل هو نزاع من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر ، حتى يكون مجلس الأمن مختصا بنظر هذا النزاع ؟ ثم ألا يجوز ، بعد أن سارت المفاوضات بين مصر وانجلترا هذا الشوط البعيد ، أن يوصى مجلس الأمن الفريقين المتنازعين بالعودة إلى المناوضة لاستكمال الاتفاق على المسألة الوحيدة التى لم يتم الاتفاق عليها ، فإن عجزا عن الاتفاق عليها ، جاز التفكير فى إحالتها على محكمة العدل الدولية ؟

هذه هى الدفوع التى يحسن منذ الآن الرد عليها .

(١) هل الخصومة نزاع أو موقف ؟

أهمية هذه المسألة تظهر عند الرجوع إلى نصوص الميثاق . فقد قضت المادة السابعة والعشرون بأن قرارات مجلس الأمن ، فى حل المنازعات حلا سلميا ، تصدر بموافقة سبعة من أعضائه يكون من بينهما أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أن يمتنع من كان طرفا فى النزاع عن التصويت . وبريطانيا عضو دائم فى مجلس الأمن ، فإذا قلنا إن الخصومة القائمة بين مصر وبينها هى نزاع ، وجب عليها أن تمتنع عن التصويت طبقا للنص المتقدم . أما إذا قلنا إن الخصومة موقف لا نزاع ، فإنه يترتب على ذلك نتيجة خطيرة : أن يكون لانجلترا حق التصويت ، بل ويكون صوتها ضروريا فى أى قرار يصدر من مجلس الأمن فى هذه الخصومة . ومعنى ذلك أن مصر لن تكسب قضيتها فى مجلس الأمن ، لأن خصمها فيه هو الحكم .

ونبادر إلى القول إنه ليس من شك فى أن الخصومة بين مصر وبريطانيا هى نزاع لاموقف، ونبيّن ذلك فيما يلى :

يمكن القول باديء ذى بدء أن كل نزاع ينطوى على موقف، وليس كل موقف ينطوى على نزاع. فالنزاع إحدى صور الموقف. وتتخصص هذه الصورة بأن الموقف فيها يقوم بين طرفين، إذ لايتصور النزاع إلا بين متنازعين. فكل خلاف يقوم بين دولتين على مسائل محددة تمس هاتين الدولتين بالذات وبطريق مباشر يعتبر نزاعا. وهناك رأى يذهب إلى أن النزاع هو كل خلاف بين دولتين بلغ المرحلة التى يقدم فيها كل جانب طلبات محدّدة، تصلح للعرض على محكمة دولية أو أية هيئة أخرى معدة للتسوية السلمية. أما الموقف فهو أن تسوء العلاقات بين دولتين، ويتبين من سلوك كل منهما أن هناك تعارضا فى الأغراض والمصالح دون أن يبلغ الأمر حد تقديم طلبات محدّدة كما هو الحال فى النزاع.

وهناك رأى قال به مستر بيفن عندما عرضت مسألة سورية ولبنان على مجلس الأمن. فقد ذكر أنه إذا وجهت دولة اتهامات إلى دولة أخرى، وأنكرتها هذه الدولة، فهناك نزاع. ومعنى ذلك أن العبرة هى بإنكار الدولة للتهم الموجهة إليها أو باعترافها بها. فإذا اعترفت بالتهم كان هناك موقف لا نزاع، أما إذا أنكرتها فالخلاف نزاع لا موقف.

وقال مسيو فيشنسكى، فى صدد مسألة سورية ولبنان، إن شكوى هاتين الدولتين ورد فيها ثلاث مسائل :

(أولا) إن وجود القوات البريطانية والفرنسية هو اعتداء على سيادة البلدين.

(ثانيا) إنه تبين من الماضى أن وجود هذه القوات كان اعتداء على سيادة البلدين.

(ثالثا) إن وجود هذه القوات مما قد يثير منازعات جدية. وخاتمة هذه الطلبات هى سحب القوات البريطانية والفرنسية. وقال إن الواجب هو أن تحدد وصف هذه التصريحات الثلاثة. وشبهها بالدعاوى بين الأفراد. وأشار إلى فرض يقتحم فيه شخص مسكن شخص آخر، فيطالبه هذا بالإخلاء، فيرفض، فيتوجه صاحب المسكن إلى المحكمة ويطلب منها حكما بالإخلاء. وانتهى إلى القول بأن المعروض على المجلس، مسألة سورية ولبنان، هو نزاع لاموقف.

وأيا كان الرأى الذى نأخذ به، فلا شك فى أن بقاء قوات مسلحة لبلد فى أرض بلد آخر يولد نزاعا بين البلدين إذا أنكر هذا البلد على هذه القوات حقها فى البقاء فى أرضه، وأصرت القوات على البقاء. ففى هذه الحالة يوجد خلاف بين دولتين بلغ مرحلة التقدم بطلبات محددة من كل جانب وفقا للرأى الأول. ويوجد اتهام أنكرته الدولة التى وجه إليها هذا الإتهام وفقا للرأى الثانى. ويوجد اقتحام من جيوش دولة لأرض دولة أخرى، وفقا للرأى الثالث.

فلا شك إذن فى أن الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان هو نزاع لا موقف . بل هو نزاع خطير من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى ، ونتقل الآن الى هذه المسألة .

(٢) النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى للخطر :

وجود قوات عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى ، دون رضاء باق مستمر من هذه الدولة، هو أمر ينطوى فى ذاته على خطر محقق . فأول احتمال يتبادر إلى الذهن هو أن يقع احتكاك بين القوات الأجنبية وأهل البلد الذى ترابط فى أرضه ، والاحتكاك يثير الخواطر ، وإذا ثارت الخواطر فإن العاقبة لا تؤمن . وقد يقال إن هذا أمر يتعلق بالأمن الداخلى لا بالأمن الدولى . وهذا صحيح لو كان من المحقق أن الأمر يقف عند هذا الحد . ولكن إذا كانت الدولة التى ترابط القوات الأجنبية فى موقع جغرافى من أشد المواقع حساسية فى العالم ، بحيث تتنافر فيها مصالح الدول المتضاربة ، وتتصادم التيارات السياسية المتعارضة ، فلا شك فى أن النزاع الذى يقوم بشأن جلاء هذه القوات يكون من شأنه لو استمر أن يعرّض السلم والأمن الدولى للخطر.

وهذه هى حالتنا بالذات . فإن قوات بريطانية ترابط فى مصر . وتزعم بريطانيا أن هناك معاهدة بينها وبين مصر تبرر هذا الوضع . وتنكر مصر عليها ذلك ، وتقول إن هذه المعاهدة أصبحت غير قائمة ، فلا سند إذن لبقاء القوات البريطانية فى مصر ، وإن الجلاء التام واجب فى الحال . أليس هذا الوضع مفعما بالأخطار ؟ مليئا بالاحتمالات ؟ وليس من المصلحة فى شىء ، لا من مصلحة مصر ولا من مصلحة بريطانيا ولا من مصلحة الأمن الدولى ، أن يبقى هذا النزاع دون حل . يقطع فى ذلك الماضى القريب ، والحاضر القائم ، ومركز مصر من العالم، ومركزها من جامعة الدول العربية ، والسوابق الدولية التى عرضت حتى اليوم على مجلس الأمن .

أما عن الماضى القريب، فلا يزال ماثلا فى الأذهان ما قام من اضطرابات، وما نشب من معارك بين الجنود البريطانية والأهالى فى عام ١٩٤٦ . فقد هبّ الشعب المصرى عن بكرة أبيه يطالب بالجلاء ، وينادى بوحدة وادى النيل . وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار . وكان ذلك قبل بدء المفاوضات الأخيرة . واصطدمت الأهالى بالجنود البريطانية ، وانجلى الاصطدام عن قتلى وجرحى من الجانبين . ولا تزال النفوس متوترة إلى اليوم من جراء هذه الحوادث . ولا تزال السلطات البريطانية تطالب بالتعويض عن خسائرها . ولا تزال الضحايا من الأهالى تترك فى كل منزل مأساة وفجيعة ، وفى كل نفس حنقا ومرارة . وهذه الاضطرابات والمعارك هى بنت الأمس لم تبرح بعد عن الذاكرة . وإذا احتاجت إلى دليل، فهذه الوثائق الرسمية من مطالبات وتحقيقات ، بل هذه هى مطالبة السلطات البريطانية بالتعويض لا تزال قائمة حتى

اليوم . وهذه هى صيحة الإنجليز عند ما يلمحون قرب حدوث اضطراب ، فينادون بالخطر على أرواح الأجانب وأموالهم ، وقد رأيناهم يعززون جيوشهم ، فيستدعون قوات مدربة من فلسطين استعدادا لقمع الثورة المنتظرة !.

وأما الحاضر القائم فهو يجرى أمام أعيننا كل يوم . فمنذ انسحبت الجنود البريطانية إلى منطقة القنال والمنازعات قائمة بينها وبين السلطات المصرية . هل يجوز لأفراد هذه الجنود أن تعود إلى القاهرة والاسكندرية ، وقد حاول بعضها العودة فعلا فمنعته السلطات المصرية بجهد ومشقة ! وهل يجوز رغم تحديد منطقة خاصة بجوار القنال لإقامة القوات البريطانية أن تتسرب هذه القوات إلى المدن المصرية كما تسربت فعلا إلى بور سعيد والسويس وبور فؤاد دون أى مبرر ! وهل يجوز بقاء مداخل البلاد مفتوحة للقوات البريطانية تغدو منها وتروح ، ومصر تتمسك بانقضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتحرص على ألا تطبق منها حكما ! وهل تبقى الاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية والتى نص عليها الاتفاق الملحق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومصر تعتبر أن وجود هذه القوات حتى فى منطقة القنال أمر غير مشروع ! وهل يجوز أن تستفيد السلطات البريطانية من التوسع فى نطاق امتيازاتها أثناء الحرب فى إنشاء محطات لاسلكية ، ثم تحاول التمسك بعد انتهاء الحرب بأن لمثل هذه المنشآت صفة دائمة ! وما الحكم لو وقع خلاف بين أفراد القوات البريطانية والأهالى ، وإلى أية جهة يكون التقاضى !. إلى غير ذلك من المشاكل التى تتجدد كل يوم دون انقطاع ! تقول بريطانيا إن هذه المسائل ينبغى أن تحل جميعها بمقتضى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتقول مصر إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد قائمة ، فلا يجوز تطبيقها .

ولا يعلم إلا الله إلى أين ستجرنا هذه المشاكل والمنازعات ، والأهالى لا يهدأ لها بال حتى ترى آخر جندى بريطانى يغادر مصر . لقد شغلت المفاوضات الرأى العام . ولما انقطعت تطلع الشعب المصرى إلى مجلس الأمن وهو لا يكاد يكظم غيظه . والله وحده يعلم عاقبة الأمور إذا لم نبادر إلى معالجتها قبل أن تستفحل . وليس ما نقوله جديدا ، بل قاله قبلنا الرئيسان اللذان توليا المفاوضات ، واحدا بعد الآخر ، وصارحا به ممثلى الحكومة البريطانية . وقد ترك لهؤلاء الممثلين "أن ينقلوا لحكومتهم الأثر الذى يشعرون به هم أنفسهم من جراء بطء الوصول إلى نتيجة، ونفاد صبر الرأى العام من جراء الوقت الطويل الذى استغرقته المفاوضات" وعلموا "أن البلاد الآن فى حالة غليان فكرى . وإذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد إلى حالة من العنف الواضح ، فالفضل للإجراءات والتدابير والمساعى التى تقوم بها الحكومة لتطمئن الناس . (وفى) البلاد الآن هيئات متعددة لها صبغات متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هذه الهيئات ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ... ومنها هيئات اشتراكية واجتماعية ... ومنها الهيئات السرية ... كل هذا ينذر بانفجار إذا لم تستجب مطالب البلد" !!

وأما مركز مصر من العالم فمعروف . وهذه معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها تشهد أن مصر والقنال طريق عالمى للمواصلات . ولا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الاستراتيجية التى لمصر ، وأن هذا البلد هو الميدان الذى تتعارض فيه المصالح الدولية ، والمجال الذى تتصارع فيه الأطماع السياسية .

ومركز مصر من الجامعة العربية — أى من الشرق الأوسط — واضح بيّن . فمصر أكبر دولة عربية . وشقيقاتها الدول العربية الأخرى تناصرها وتؤازرها . وهذه هى قرارات الجامعة العربية المتعاقبة تشهد بذلك . فقضية مصر هى قضية الدول العربية جمعاء ، بل هى قضية الشرق الأوسط . ولا يخفى ما للشرق الأوسط فى الوقت الحاضر من أهمية بالغة فى مجال السلم والأمن الدولى .

وسوابق مجلس الأمن هى أيضا تقطع فى ذلك . فما من شكوى تقدمت بها دولة تطالب فيها جلاء قوات أجنبية عن أرضها ، أو عن أرض غيرها من البلاد ، إلا ورفعتها إلى مجلس الأمن على اعتبار أن وجود القوات الأجنبية من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولى . وقد قبل مجلس الأمن أن ينظر فى هذه الشكاوى جميعها على هـذا الأساس . فنظر فى شكوى الدولتين السورية واللبنانية عندما طلبتا جلاء القوات الفرنسية عن بلادهما . ونظر فى شكوى الدولة الإيرانيـة عندما طلبت جلاء القوات السوفييتية عن أرضها . ونظر فى شكوى الاتحاد السوفييتى عندما طلب جلاء القوات البريطانية عن اليونان . ونظر فى شكوى الدولة الأوكرانية عندما طلبت جلاء الجيوش البريطانية عن أندونيسيا . ولا يجوز أن يقال اعتراضا على ذلك إن الحالات المتقدمة لم تكن فيها معاهدات تبيح بقاء القوات الأجنبية بخلاف قضيتنا هذه حيث تتمسك بريطانيا فيها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فقد قدمنا أن هذه المعاهدة تنكر مصر قيامها وتعتبر أنها غير موجودة . وهى إذا لم تتول إلغاءها بعمل منفرد من جانبها قبل أن تأتى إلى مجلس الأمن ، فلأنها تؤثر احتراما للحياة الدولية أن تحتفظ بإعلان هـذا الالغاء فى مجلس الأمن نفسه . وفيما يتعلق بتهديد السلم والأمن الدولى ، لافرق بين أن تكون الجنود الأجنبية مرابطة دون سند من معاهدة ، أو أن ترابط على زعم وجود معاهدة تنكرها عليها الدولة صاحبة الشأن . فالنزاع فى الحالتين لا يختلف من حيث تهديده للسلم والأمن الدولى . ذلك لأن الدولة التى ترابط القوات الأجنبية فى أرضها وهى تنكر أن هناك معاهدة تبرر وجود هذه القوات ستتصرف دون شك نحو هؤلاء الجنود كما لو لم تكن هناك أية معاهدة . ومن هنا يأتى الخطر على الأمن الدولى .

بل إن مجلس الأمن اعتبر الأمن الدولى مهددا فى حالات هى دون الحالات السابقة شأنا ، وأقل منها خطرا . من ذلك شكوى اليونان من العصابات اليوجوسلافية التى تغير على حدودها ، فقد رفعت الأمر الى مجلس الأمن . ومن ذلك نزاع رفعته بريطانيا ضد ألبانيا إلى مجلس الأمن ، فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، تشكو فيه من أن سفينتين بريطانيتين اصطدمتا بألغام فى قناة كورفو . وقد اعترض ممثل الاتحاد السوفييتى أمام المجلس على اختصاصه بنظر هـذا النزاع على اعتبار أنه

لا يهدد السلم والامن الدولى ، فأجاب الممثل البريطانى أنه من الصعب وضع تعريف للنزاع الذى من شأنه تهديد السلم الدولى ، ولكنه يشير الى ما وقع فى الحادث الذى تشكو منه بريطانيا حيث قتل أربعة وأربعون بحارا ، ويجوز أن تتكرر حوادث من هذا القبيل ، فكلما أسرع مجلس الأمن فى نظر المسألة بحذافيرها كان ذلك أوفق سبيلا . وقد أخذ مجلس الأمن بوجهة نظر بريطانيا ، وأقر بالإجماع وضع شكواها ضد ألبانيا فى جدول أعماله

يتبين من كل ذلك أن النزاع القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية هو دون شك نزاع من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

ونلاحظ أخيرا أن الشرط المطلوب توافره فى النزاع ليس هو أن يهدد الأمن الدولى فعلا ، فإن محل اشتراط ذلك إنما يكون فى حالة نص النزاع بقوات مجلس الأمن المسلحة . أما عند فض النزاع بحل سلمى ، فلا يشترط أن يكون الأمن الدولى قد هدد فعلا ، بل يكفى أن يكون النزاع من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولى . وهذه حالتنا على أقل تقدير .

(٣) لا محل للتوصية بالرجوع إلى المفاوضة أو لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية

كثر اللغط عن المفاوضات الأخيرة ، وعن أن بريطانيا ستتمسك بها أمام مجلس الأمن . وقد أفضنا فى سرد حوادث هذه المفاوضات فيما تقدم ، حتى نحدد وقائعها تحديدا دقيقا ، وحتى لا يكون هناك مجال لسوء التأويل أو لسوء الفهم .

وبعد فعلى أى وجه يمكن أن يحتج بهذه المفاوضات على مصر ؟ قد يكون من المفيد أن نستعرض هنا كل الفروض المحتملة :

١ — تقضى المادة ٣٣ فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذى بدء بطريق المفاوضات . . فهل يمكن أن يقال إن مصر عرضت نزاعها على مجلس الأمن قبل أن تستنفد طريق المفاوضة ؟ لقد فتحت بابها الوزارة الأولى ، وسارت فيها الوزارة الثانية ، وقطعتها الوزارة الثالثة (وهى نفس الوزارة الأولى التى فتحت بابها) ، وفيما رويناه من العقبات التى قامت فى سبيل هذه المفاوضات ، وكيف بذلت مصر كل ما فى وسعها لتذليل هذه العقبات ، وكيف وقفت المفاوضات أكثر من مرة ، وكيف كانت الحكومة المصرية صادقة الرغبة فى المضى بها إلى غايتها ، فلم تدخر فى ذلك جهدا ، ولم تقف عند حد ، إن فيما رويناه من كل ذلك مالا يدع مجالا للشك فى أن مصر قد سارت فى طريق المفاوضة إلى النهاية ، وأنها إذا كانت قد رجعت عن هذا الطريق فلأنها وجدته مغلقا : أغلقته بريطانيا وأحكمت إغلاقه . وقد بينا فيما تقدم أن

الحكومة المصرية إذا كانت هى التى أعلنت الالتجاء إلى مجلس الأمن ، فليست هى المسئولة عن قطع المفاوضات ، بل إن المسئولية فى ذلك تقع على عاتق الحكومة البريطانية وحدها ، فإنها بتأثير الحاكم العام للسودان ، وخشية من المعارضة ، نكصت إلى الوراء ، وفسرت مشروع صدقى — بيفن تفسيرا لا يتفق مع روحه ولا مع نصوصه ، وجعلت المفاوضة مستحيلة بإصرارها على إعطاء السودان حق الانفصال عن مصر ؛ فكيف يمكن أن يقال بعد كل ذلك أن مصر ، فى نزاعها مع بريطانيا ، لم تتلمس حل هذا النزاع بادئ ذى بدء بطريق المفاوضة !

٢ — وتقضى المادة ٣٣ فقرة ثانية من الميثاق بأن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بالطرق الودية (كالمفاوضة) إذا رأى ضرورة لذلك ، وهذا النص معناه أن الدولتين المتنازعتين إذا لم تكونا قد التمستا بادئ ذى بدء حل النزاع بالطرق الودية كما تقضى بذلك المادة ٣٣ فقرة أولى ، بل لجأتا مباشرة إلى مجلس الأمن ، فإن هذا المجلس يدعوهما إلى أن يتداركا مافاتهما وأن يحاولا أولا تسوية النزاع بالطرق الودية .

وهذه ليست حالة مصر فى نزاعها مع بريطانيا ، فإن مصر لم يفتها قبل أن تلجأ إلى مجلس الأمن أن تلتمس حل النزاع بطريق المفاوضة ، وقد سارت فى هذا الطريق إلى النهاية كما قدمنا . فلا محل إذن لأن يدعوها مجلس الأمن إلى أن تعود إلى المفاوضة بعد أن فرغت منها

على أنه إذا فسّر نص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ على وجه أوسع ، وقيل إن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع إلى تسوية نزاعهم بالطرق الودية ، ولو كانوا قد حاولوا ذلك بادئ ذى بدء وقبل الالتجاء إلى مجلس الأمن ، فإن هذا التفسير — على أنه غير ظاهر الوجاهة — ليس من شأنه أن يجعل مجلس الأمن يدعو مصر إلى أن تعود لمفاوضة بريطانيا ، فإن محل ذلك أن يكون الرجوع إلى المفاوضة ينطوى على احتمال فى تسوية النزاع ، ولذلك يشترط النص ، فى دعوة مجلس الأمن لأطراف النزاع إلى الالتجاء لهذه الطرق ، وتعين عليه أن يوصى هو بما يراه ملائما لحل النزاع . وغنى عن البيان أن رجوع مصر إلى مفاوضة بريطانيا لا ينطوى على أى احتمال لتسوية النزاع فيما بينهما ، فقد قدمنا أن مصر سارت فى طريق المفاوضة إلى نهايتها فوجدت الطريق مسدودا ، وذلك لأن هوّة سحيقة تفصل ما بين مصر و بريطانيا فى شأن السودان كما بيّنا ، ولا تستطيع المفاوضة بأى حال أن تقيم جسرا يصل ما بين البلدين فوق هذه الهوّة السحيقة .

ويتبين من ذلك أنه لا محل مطلقا إلى أن يدعو مجلس الأمن الحكومة المصرية إلى الرجوع لمفاوضة بريطانيا ، وأن هذه الدعوة عن طريق تطبيق المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق ممتنعة ، سواء أريد تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة أو الفقرة الثانية .

٣ — ولا يمكن أن يقال إنه لا حاجة للرجوع إلى المفاوضات فإنها قد انتهت ، وأفضت إلى معاهدة وقع عليها بالحروف الأولى ، فهى ملزمة لمصر . إن هذا القول من الناحية القانونية

غير جدى ولا يستحق المناقشة . ولكننا مع ذلك نناقشه فى جميع فروضه واحتمالاته ، فإنه مع ما فيه من مغالطة ظاهرة قد كان له حظ من الرواج ، وانتشر انتشارا كان من شأنه أن يضلل الرأى العام فى مصر .

وينبغى تحديد مصدر الإلزام إذا كان مشروع صدقى — بيفن ملزما حتما :

(ا) ألأن الجانب المصرى وقعه فى لندن بالحروف الأولى من الأسماء ؟ إن الجانب المصرى لم يوقعه إلا على اعتبار أن بروتوكول السودان لا يعطى السودانيين حق الانفصال عن مصر ، وله فى ذلك حجج قوية مقنعة قد استعرضناها فيما تقدم ، مما يرجح أن الجانب البريطانى هو الذى نكل بتأثير الحاكم العام للسودان وتحت ضغط المعارضة على ما بيّنا . وسواء كان الجانب البريطانى قد نكل بعد أن رضى بالوحدة الدائمة ، أو كان وقت أن وقع المشروع يعتقد خطأ أنه يعطى السودان حق الانفصال عن مصر ، فإن الثابت فى الحالتين أن الجانب المصرى وقت أن وقع المشروع كان يعتقد هو الآخر ، ولأسباب على أكبر جانب من الوجاهة ، أن المشروع الذى وقعه لا يقصد به التعاقد مع الجانب البريطانى على حق السودان فى الانفصال عن مصر . فلا يجوز بعد كل ذلك أن يحتج على الجانب المصرى ، لا بكل المشروع على الوجه الذى فسره به الجانب البريطانى ، ولا بالجزء الذى ارتضاه منه ، فإنه لم يرض بالمحالفة وبتأجيل الجلاء إلا فى نظير اعتراف الجانب البريطانى بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . وقد بين صدقى باشا فى محادثاته مع مستر بيفن بوضوح تام أنه لم يقبل المحالفة على ما فيها من تكاليف وأعباء إلا من أجل السودان ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . فالمشروع إذن وحدة لا تتجزأ ، إذا انهدم ركن منه انهدمت الأركان الأخرى وما دامت المفاوضات لم تفض إلى اتفاق حقيقى على جميع نصوص المشروع ، فإن المبدأ المعمول به هو "أن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض إلى اتفاق نهائى". وهذا مبدأ كانت بريطانيا هى السابقة إلى تذكير مصر به عند افتتاح المفاوضات فى سنة ١٩٣٦ كما قدمنا ، وقد احتجت به حتى لا تتقيد بمشروع سنة ١٩٣٠ بالرغم من أنها أعلنت ، بعد انقطاع المفاوضات فى تلك السنة ، أنها تستبقى هذا المشروع معروضا على مصر ، وتركت الباب مفتوحا لقبله .

ويتبين مما تقدم أن مشروع صدقى — بيفن لا يلزم الجانب المصرى الذى وقعه ، لا فى مجموعه ولا فى جزء منه .

(ب) على أننا لو فرضنا جدلا أن المشروع ملزم للجانب المصرى ، فبماذا يلزمه ؟ إن ديباجة المشروع نفسها تتكفل بالرد على هذا السؤال ، فقد رأينا أن هذه الديباجة تنص على ما يأتى :

"اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد، على أنه إذا ندبت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير، فإن مستر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية" فكل الذى تعهد به الجانب المصرى بتوقيعه المشروع هو أن يزكيه لدى الحكومة المصرية حتى تقبله دون أى تغيير. ولم يكن من المستطاع الاتفاق فى لندن على أكثر من ذلك، فإن صدقى باشا هو ووزير خارجيته قد سافرا إلى لندن لا كهيئة، ولا كممثلين لهذه الهيئة، بل ذهبا دون تفويض من الهيئة للاتصال مباشرة بمستر بيفن علهما يستطيعان تذليل العقبات التى قامت فى طريق المفاوضة فأدت إلى وقفها، فإذا وفقا فى ذلك، لم تكن لهما سلطة البت فى الموضوع، بل رجعا إلى هيئة المفاوضة يحملان لها ما وصلا إليه من النتائج، فإما أن تقبلها وإما أن ترفضها. ومستر بيفن نفسه كان يعلم ذلك حق العلم، ولذلك تراه فى محادثاته مع صدقى باشا يقول، ويكرر القول إلى حد يلفت النظر، إنه يريد أن يستوثق من أن الآراء التى يبديها صدقى باشا تمثل حقيقة آراء هيئة المفاوضة. ثم ينتهى الى أن يقرر فى صراحة تامة أنه لا هو ولا صدقى باشا بمستطيعين أن يقبلا نهائيا أى مشروع، لأنهما لا يحملان تفويضا فى ذلك، وأنه من الواجب أن يعرض المشروع على الحكومة المصرية.

Mr. Bevin said that neither he nor Sedky Pasha was in a position to accept any draft finally as they were not plenipotentiaries. Drafts would have to be put before the Egyptian Government. (p. 32).

ثم يقول فى مناسبة أخرى إن كل هذه المحادثات ليست إلا محادثات تمهيدية، وإنه من الصعب التقدم فى المفاوضة ما لم ترد مقترحات من مصر تكون قد حصلت على تأييد هيئة المفاوضة المصرية.

Mr. Bevin said so far the discussions had only been exploratory. It was difficult to make progress until proposals came from Egypt, which were known to have the Egyptian Delegation behind them, (p. 33).

(ج) ولما رجع صدقى باشا إلى هيئة المفاوضة، رفضت أغلبية هذه الهيئة المشروع حتى على الوجه الذى فسر به صدقى باشا بروتوكول السودان. وكان صدقى باشا قد عرض المشروع على مجلس الوزراء مفسرا إياه بأنه يقرر الوحدة الدائمة بين مصر والسودان، فأقره مجلس الوزراء على هذا الأساس. ولما تقدم صدقى باشا إلى مجلس النواب ليرد على استجواب فى شأن المشروع، أدلى ببيانات للمجلس تؤكد أن المشروع يقرر الوحدة الدائمة بين شطرى الوادى، وعلى أثر ذلك أصدر المجلس كما قدمنا قرارا يقول فيه "بعد سماع البيانات التى أدلى بها رئيس الحكومة ومعالى وزير الخارجية عن

الخطوات التى تمت حتى الآن فى المفاوضات ، وبعد المناقشة فى وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب إليها المضى فى جهودها المؤدية إلى تحقيق الأهداف القومية بالجلاء ووحدة وادى النيل وعرض النتيجة على البرلمان".

وهو قرار فى منتهى الحيطة كما نرى ، ويعلق إقرار المجلس للمشروع على مطابقته لمطالب البلاد .

فإذا قيل إن المشروع ، بالرغم من أن الأغلبية فى هيئة المفاوضة قد رفضته ، قد أقره مجلس الوزراء ، ونال صدقى باشا ثقة مجلس النواب على أساس البيانات التى قدمها عنه ، فيجب ألا يغيب عن النظر أن كلا من مجلس الوزراء ومجلس النواب لم يصدر قراره إلا على اعتبار أن المشروع يؤكد الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان .

(د) وعلى هذا الأساس وحده عرض صدقى باشا على الحكومة البريطانية أن توافق هى الأخرى على المشروع . وكانت هذه الحكومة قد أرسلت تبليغا لصدقى باشا تبين له فيه ، كما سبق القول ، تفسيرها لبروتوكول السودان ، وأن هذا بروتوكول يجعل للسودان حق الانفصال من مصر . فاعترض صدقى باشا على هذا التفسير ، وعزز اعتراضه بحجج لا شك فى وجاهتها . وإلى هنا وقف المشروع ، فلا الحكومة البريطانية قبلته على الوجه الذى فسره به صدقى باشا ، ولا الحكومة المصرية قبلته على التفسير الذى ذهبت اليه الحكومة البريطانية ، ولا البرلمان المصرى وافق عليه ، بل على العكس من ذلك كان نصيبه من مجلس الشيوخ الاعتراض والإنكار ، وكان نصيبه من مجلس النواب بعد تفسير الحكومة البريطانية أن قرر الثقة بالوزارة التى قطعت المفاوضات ولم تقبله .

فكيف يكون المشروع بعد كل ذلك ملزما لمصر !!!

(هـ) ولا يجوز أن يقال أخيرا إن المسألة التى اختلف على تفسيرها فى المشروع هى مسألة السودان ، فتحال على محكمة العدل الدولية لتفصل فى هذا الخلاف على التفسير . فإن محكمة العدل الدولية لا يحال عليها للتفسير إلا معاهدات ملزمة ، حتى يكون للتفسير نتيجة عملية . وإلا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم ! وإذا فرضنا أن محكمة العدل قد كشفت عن وجه التفسير الصحيح للمشروع ، فما هى الفائدة العملية من ذلك ؟ إن المحكمة إذا فسرت المشروع على الوجه الذى يقول به مستر بيفن ، فإن الحكومة المصرية سوف لا تقبله . وإذا فسرته على الوجه الذى يقول به صدقى باشا ، فإن الحكومة البريطانية سوف لا تقبله . فهو مرفوض فى الحالتين . ولا فائدة إذن من إحالته على محكمة العدل الدولية .

بعد كل هذا الايضاح لم يعد هناك أى شك فى أن مشروع صدقى — بيفن لا يلزم مصر ، لا فى مسألة السودان ولا فى تأجيل الجلاء ولا فى المحالفة ، سواء فسرته محكمة العدل الدولية أو بقى من غير تفسير . على أن الحكومة البريطانية نفسها لم تتمسك بهذا المشروع ، وانما تمسكت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ولو كان هناك وجه للتمسك به لآثرت ذلك على التمسك بهذه المعاهدة العتيقة البالية .

٤ — يبقى أخيرا احتمال فى أن يحتج بالمفاوضات على أساس غير الأسس التى قدمناها . فقد قضت الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من الميثاق بأن مجلس الأمن عليه أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيقال إذا كان مجلس الأمن لا يدعو مصر إلى الرجوع للمفاوضة مع بريطانيا ، لأنه قد ثبت أن طريق المفاوضة عقيم ، ولا يأخذ مصر بمشروع صدقى — بيفن لأن هذا المشروع غير ملزم ، إلا أنه يجب عليه أن يراعى ما اتخذته مصر وبريطانيا من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهما . والإجراءات السابقة هنا هى إجراءات المفاوضة .

ويجب ، قبل أن يطبق هذا النص على قضيتنا ، أن نفسره على الوجه الصحيح . فإن المادة السادسة والثلاثين من الميثاق التى تشتمل على هذا النص — وهو نص أضيف فى سان فرنسيسكو ولم يكن موجودا فى مقترحات دومبارتون أوكس — تعرض لحالة ما إذا كان النزاع الذى ينظره مجلس الأمن لم يزل فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية . فأجيز لمجلس الأمن ، بالرغم من أن النزاع لا يزال فى هذه المرحلة ، أن ينظر فيه دون أن ينتظر إلى الوقت الذى يصبح فيه النزاع غير قابل لتسوية ودية . وفى هذه الحالة ليس له أن يوصى بحل موضوعى للنزاع ، بل يقتصر على التوصية بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية . فهو يشير بطريقة الوصول إلى تسوية النزاع ، ولا يشير بالتسوية ذاتها . وعلى ذلك يجوز له أن يشير على أطراف النزاع بالمفاوضة ، أو بالتحكيم ، أو بالالتجاء إلى محكمة العدل الدولية (وهذا واجب بصفة عامة فى المنازعات القانونية) ، أو بغير ذلك من طرق التسوية الودية . ولكن لما كان المفروض أن النزاع لا يزال فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية ، فإنه من الجائز أن تكون أطراف النزاع قد اتخذت إجراءات لحله قبل أن يتولى مجلس الأمن نظره . فيكون المتنازعون مثلا قد بدأوا المفاوضة لتسوية النزاع . أو يكونون قد اتفقوا على التحكيم . فالواجب على مجلس الأمن فى هذه الحالة أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من هذه الإجراءات السابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيوصى مثلا بالاستمرار فى المفاوضة أو بالمضى فى إجراءات التحكيم .

ويتبين من ذلك أن النص الذى نحن بصدده لا يطبق إلا على نزاع لا يزال قابلا للتسوية بالطرق الودية . أما إذا كان نزاعا أخفق المتنازعون فى حله بهذه الطرق — وهذه هى حالة النزاع القائم بين مصر وبريطانيا كما سبق القول — فإن المادة ٣٧ من الميثاق هى التى تطبق لا المادة ٣٦

ولا محل فى هذه الحالة لأن يوصى مجلس الأمن بمراعاة ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لأن المفروض أن هـذه الإجراءات قد أخفقت ، وأن النزاع لم يعد قابلا للحل عن طريقها . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يوصى مصر بالرجوع إلى المفاوضات ، بدعوى أنه يراعى الإجراءات السابقة ، مادامت هذه المفاوضات قد أخفقت بعد أن سير فيها إلى النهاية .

هذا هو التفسير الصحيح لنص المادة ٣٦ . فهو نص لا يطبق فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، والنص الذى ينطبق على هذا النزاع هو المادة ٣٧ . فقد أخفقت الدولتان فى حل النزاع الذى قام بينهما عن طريق المفاوضة ، فوجب على كل منهما أن تعرض النزاع على مجلس الأمن وقد عرضته مصر فعلا ، فعلى مجلس الأمن أن يقرر ، وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ما إذا كان يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع (أى يوصى بحل موضوعى للنزاع) ، أو يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٦ (أى يوصى بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية) . ولا يدخل فى الاجراءات وطرق التسوية هذه الرجوع إلى المفاوضة ، فقد قدمنا أن المفاوضات أخفقت بعد أن سارت فيها مصر إلى آخر الطريق . فلا معنى للرجوع إليها بعد ذلك . والذى يقطع فى صحة هذا التفسير أن المادة ٣٧ عند ما أشارت إلى المادة ٣٦ لم تقصد أن تشير إلا إلى الفقرة الأولى منها ، وهى النص الوحيد الذى كان موجودا فى مقترحات دومبارتن أوكس . فهى لا تشير إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، لأن هـذه الفقرة لم تكن موجودة فى هذه المقترحات كما قدمنا . وبذلك يستقيم التفسير ، ويمتنع أن يكون واضع الميثاق قد أراد أن يجعل مجلس الأمن يوصى المتنازعين بالرجوع إلى نفس الطريق الذى فشل نهائيا فى تسوية النزاع ، فإن هذا عبث لا يجوز .

وإذا قلنا — جدلا — بل يجوز ، ويؤول النص على أن المراد بالرجوع إلى نفس الطريق الذى فشل نهائيا فى تسوية النزاع هو ألا يرجع إليه المتنازعون أنفسهم ، بل يرجع إليه مجلس الأمن للاستئناس به فيما عساه أن يوصى به من حل موضوعى للنزاع . إذا قلنا ذلك كان المطلوب إذن من مجلس الأمن ، فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، أن يستأنس بما وصلنا إليه فى المفاوضات الأخيرة . فهل وصلنا فى هذه المفاوضات إلى شىء يصح الاستئناس به ؟ إن المسائل التى اتفق عليها فى مشروع صدقى — بيفن لا تصلح أساسا لحل النزاع . فإن الجانب المصرى إذا كان قد رضى بالمحالفة وبتأجيل الجلاء فلأنه اعتقد أن الجانب البريطانى قد اعترف له بالوحدة الدائمة لوادى النيل . فما الذى يأخذ مجلس الأمن من هذا وما الذى يدع ، وكلها أمور مرتبطة بعضها ببعض أوثق الارتباط ! إن مجلس الأمن لا يستطيع أن يوصى مصر بقبول المحالفة إذا هو لم يوص بريطانيا فى الوقت ذاته أن تعترف بالوحدة الدائمة لوادى النيل . ومجلس الأمن لا يستطيع أن يوفق بين الإخلاص الواجب للحليف على حليفه وبين هذه السياسة العدوانية التى تتبعها بريطانيا فى السودان وهى تحاول فصله عن مصر . فليس من المستساغ أن يسلب الحليف حقوق حليفه ، ويطلب بعد ذلك أن يبقى الحلف بينهما قائما ، ما لم يكن حلفا يفرضه القوى على الضعيف ليكون سلطانا مبسوطا وسيطرة مفروضة .

و بعد فإن مشروع صدقى — بيفن — كما يفهمه الجانب البريطانى — يجعل مصر تشترى حقها الطبيعى فى الجلاء بمحالفة تعقدها مع إنجلترا و بضياع السودان . فهل هذا مشروع يسوغ الاسترشاد به فى حل النزاع القائم بين البلدين ، و إذا كانت إنجلترا تأبى أن تعترف لمصر بوحدتها ، وهى بعد ذلك لا تسلم لها بالجلاء إلا مؤجلا ، وتتقاضى المحالفة ثمنا لهذا الجلاء المؤجل ، كان من حق مصر أن ترفض هذه المحالفة رفضا باتا ، بل ترفض مجرد التحدث عنها ، وذلك حتى تتقاضى أولا حقوقها الطبيعية من جلاء ناجز واعتراف بوحدة وادى النيل .

* * *

والآن ننتقل إلى الأسانيد التى ترتكن اليها مصر أمام مجلس الأمن فى مطالبتها بالجلاء الناجز . ونقرر منذ الآن أن الجلاء عن مصر جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة هو حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ، لا يحول دونه أى حائل . وها نحن نبين ذلك فيما يلى :

(١) الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق

دخلت مصر عضوا مؤسسا فى هيئة الأمم المتحدة ، فأصبح لها من الحقوق ما لسائر أعضاء هذه الهيئة . ومن حقها أن تطالب بجلاء الجنود البريطانية عن أرضها جلاء تاما ناجزا وهى تعتمد فى ذلك على نصوص الميثاق من وجوه أربعة :

الوجه الأول — الأحكام العامة فى الميثاق :

ورد فى الفصل الأول من الميثاق ، وهو الفصل الذى يبين مقاصد الهيئة ومبادئها ، نصوص صريحة تقرر بوضوح أن هيئة الأمم المتحدة قامت على مبدأ المساواة التامة فى السيادة ما بين جميع أعضائها .

والنص الأساسى فى هذا المعنى هو الذى ورد فى المادة الثانية من الميثاق . فقد تكفلت هذه المادة ببيان المبادئ السبعة التى تعمل الهيئة فى تحقيق مقاصدها وفقا لها . والمبدأ الأول هو مبدأ المساواة فى السيادة وهذا نصه : "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها".

وهناك نصوص أخرى فى الميثاق تتضافر على تأييد هذا النص الأساسى . بعضها يقضى للشعوب وللأمم ، كبيرها وصغيرها ، بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير المصير . فقد جاء فى المادة الأولى التى تبين مقاصد الهيئة : "مقاصد الأمم المتحدة ما يأتى ... " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها

تقرير مصيرها . . وجاء فى الديباجة ما يأتى : "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا . . وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية".

وبعض النصوص يحرم استخدام القوة . فقد جاء فى المادة الثانية ما يأتى : يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو أى وجه آخر يتفق ومقاصد (الأمم المتحدة) ". وجاء فى الديباجة ما يأتى: "..وأن تكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة".

*
* *

فالنصوص إذن متواترة متضافرة على تأكيد المساواة فى السيادة ما بين الأعضاء

ومقتضى المساواة فى السيادة ألا تسيطر دولة مهما كانت كبيرة على دولة أخرى مهما كانت صغيرة . ويخل بالمساواة فى السيادة أن ترابط جيوش دولة فى أرض دولة أخرى إلا إذا رضيت ، على أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا . فلا يكفى الرضاء ابتداء إذا زال بعد ذلك وانعدم . فلو أن دولة رضيت بدخول قوات أجنبية فى أرضها ثم بدا لها أن تعدل عن هذا الرضاء ، وطلبت جلاء هذه القوات فالجلاء واجب فى هذه الحالة وإلا كان بقاء القوات الأجنبية فى أرضها بالرغم من أنها طلبت جلاءها ضربا من ضروب السيطرة فرضته عليها الدولة صاحبة القوات المرابطة ، وفى هذا انتقاص من سيادتها و إخلال ظاهر بمبدأ المساواة فى السيادة يحرمه الميثاق .

وهذا التفسير الصحيح لمبدأ المساواة فى السيادة أكده مستر بيفن فى القضية اليونانية عند ما رفعت حكومة الاتحاد السوفيتى أمر بقاء الجيوش البريطانيـة فى اليونان أمام مجلس الأمن وطالبت بجلائها . فدفع مستر بيفن هذا الطلب بأن الجيوش البريطانية موجودة فى اليونان بدعوة من الحكومة اليونانية ، وفى أى وقت تطالب هذه الحكومة جلاء الجيوش البريطانية فإن هذه الجيوش تجلو ولا تفرض بقاءها على اليونان . وهذا ما قاله بالحرف الواحد منقولا عن المحضر الرسمى للجلسة :

" Surely an allied country, bound by an alliance and a guarantee, such as Britain is with Greece, is entitled to have troops in a country *if invited by that country's government. If the Greek Government decide they do not want us, we are not going to impose ourselves upon them.*"

وتعليل ذلك أن الأصل هو أنه لا يجوز أن ترابط جيوش دولة فى أرض دولة أخرى وقت السلم لأن هذا مظهر من مظاهر السيطرة التى تخل بالمساواة . فإذا أذنت دولة لدولة أخرى فى أن ترابط قواتها فى أراضيها ، حمل هذا الإذن على أنه عمل من أعمال التسامح acte de tolérance

لا على أنه عمل من أعمال الالتزام وإلا كان الالتزام فيه سيطرة مفروضة من دولة على أخرى ، فانتقاص من سيادة هذه الدولة ، فإخلال بالمساواة فى السيادة ، فانتهاك لحرمة الميثاق . ولا يجوز لدولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة أن تنتقص ولو برضاها من سيادتها مع بقائها عضوا فى هذه الهيئة . إذن يجب أن يحمل الإذن على أنه عمل من أعمال التسامح . ولا تعدو الحال إذن أن تكون القوات مرابطة لمصلحة الدولة التى ترابط القوات فى أراضيها أو لمصلحة الدولة صاحبة هذه القوات المرابطة ، أو لمصلحة الدولتين معا . وفى كل هذه الأحوال تكون الدولة التى ترابط القوات فى أراضيها لها حق التقدير المطلق فى تحديد الوقت الذى تجلو فيه هذه القوات ، ذلك لأن وجود القوات إذا كان لمصلحتها فهى التى تقيس هذه المصلحة وتقدر مقتضياتها ، وإن كان لمصلحة الدولة صاحبة القوات المرابطة أو لمصلحة الدولتين معا فالأمر لا يزيد كما قدمنا على أنه عمل من أعمال التسامح يجوز الرجوع فيه والعدول عنه فى أى وقت .

ويخلص من ذلك أن الدولة التى ترابط قوات أجنبية فى أرضها برضاها لها الحق المطلق فى أن تطلب جلاء هذه القوات فى أى وقت تريد . ويجب فى هذه الحالة — كما يقول مستر يفن — أن يجلو هذه القوات وأن لا تفرض بقاءها على الدولة التى ترابط فى أرضها .

وتطبيقا لهذا المبدأ ، يكون وجود القوات البريطانية فى مصر ، ومصر تنادى كل يوم بوجوب جلائها فورا ، عملا غير مشروع ، ومخلا بمبدأ المساواة فى السيادة ما بين مصر وإنجلترا ، ومتعارضا مع أحكام الميثاق . ويكون من الواجب أن تجلو الجيوش البريطانية عن مصر فى الحال ، إذا أرادت إنجلترا أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثانى — نظام الدفاع الجماعى الذى قام عليه الميثاق :

على أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى وقت السلم لا يخل فحسب بمبدأ المساواة فى السيادة ، بل هو أيضا يخلّ بنظام من النظم الأساسية التى قام عليها الميثاق ، وهو نظام الدفاع الجماعى . وحسبنا أن نقرر فى هذا الصدد أن ميثاق الأمم المتحدة أحلّ لأول مرة فى التاريخ نظام الدفاع الجماعى محل نظام الدفاع الفردى . فهيئة الأمم المتحدة تتولى هى — دون غيرها — حفظ السلم والأمن الدولى ، يتولاه من فروعها بالذات مجلس الأمن بصفة رئيسية ، وتوضع قوات عسكرية تحت تصرفه لهذا الغرض . وهذا هو لب الميثاق .

ويستخلص من نصوص الميثاق المبادئ الآتية :

١ — لا يجوز لدولة أن تلجأ إلى القوة ، حتى لو كان ذلك لاقتضاء حق لها ، بل يجب عليها أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية طبقا لأحكام الميثاق .

٢ — لا يجوز لدولة من باب أولى أن تقوم بأى عمل من أعمال الاعتداء .

٣ — هيئة الأمم المتحدة وحدها — دون غيرها — هى التى تمنع الاعتداء قبل أن يقع ، وتدفعه إذا وقع ، وهى التى تقوم بوجه عام بمهمة حفظ السلم والأمن الدولى. ومجلس الأمن هو الذى عهد اليه بالتبعات الرئيسية فى ذلك .

٤ — على أنه يجوز استثناء أن تدفع الدولة الاعتداء عن نفسها طبقا للمادة ٥١ من الميثاق . وتضع هذه المادة شروطا أربعة لهذا الدفاع الفردى :

(ا) أن يكون دفاعا عن اعتداء مسلح وقع فعلا على الدولة .

(ب) أن تبلغ مجلس الأمن فورا تدابير هذا الدفاع .

(ج) أن يكون لمجلس الأمن أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه .

(د) أن ينتهى الدفاع الفردى بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن هذه التدابير .

٥ — قد يكون الدفاع الفردى عن طريق الجماعات ولا يتصور ذلك إلا فى حالة التنظيمات الإقليمية . وتقوم هذه التنظيمات عادة على محالفات دفاعية ما بين الدول الأعضاء . ومن المهمات الأساسية لهذه التنظيمات الأقليمية ما يأتى :

(ا) تدبير الحل السلمى للمنازعات الإقليمية .

(ب) القيام بدفاع فردى — عن طريق الجماعة — ضد كل اعتداء يقع على أية دولة تنتمى إلى التنظيم الإقليمى ، وذلك بنفس الشروط الواجب توافرها فى كل دفاع فردى .

ويستخلص من كل ما تقدم أن الدفاع الجماعى قد حل محل الدفاع الفردى ، وأن الدفاع الفردى أصبح محرما إلا فى حدود ضيقة .

ويترتب على ذلك أن كل تدبير دفاعى لا يكون جائزا إلا إذا كان صادرا عن نظام الدفاع الجماعى لأنه هو وحده النظام المشروع . أما التدبيرات الدفاعية التى تصدر عن نظام الدفاع الفردى فهى غير جائزة إلا فى الحدود الضيقة التى يجوز فيها الدفاع الفردى .

ولا شك فى أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى هو تدبير دفاعى صادر عن نظام الدفاع الفردى ، فلا يجوز إلا حيث يجوز الدفاع الفردى وبالشروط المطلوبة فيه . وأول هذه الشروط هو أن يقع الاعتداء فعلا . فوجود نقطة عسكرية قبل وقوع الاعتداء — أى فى وقت السلم — أمر لا يصدر عن نظام الدفاع الجماعى الذى هو الأصل ، ولا يصدر عن نظام الدفاع الفردى فى الحدود التى أبيح فيها استثناء — فهو إذن غير مشروع طبقا لأحكام الميثاق .

وهذا هو السبب فى أن الميثاق لم ينص إلا على حالة واحدة يجوز فيها لدولة أن يكون لها نقطة عسكرية فى بلد وقت السلم ، هى حالة بلد وضعت تحت الوصاية . فنصت المادة ٨٢ على أنه " يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أوكله " ، فالبلد تحت الوصاية وحدها هى التى يجوز أن توجد فيها نقطة عسكرية . أما الدولة كاملة السيادة ، التى هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أصلا فى وقت السلم أن توجد فيها نقطة عسكرية ، إلا برضاها على أن يكون هذا الرضاء عملا من أعمال التسامح كما سبق القول .

ثم إن وجود نقطة عسكرية ليس أمرا يتعارض مع نظام الدفاع الجماعى فحسب ، بل هو أيضا أمر يتمشى مع نظام توازن القوى ومناطق النفوذ . ذلك أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى يخل بالمساواة بين الدولة الأولى وبين سائر الدول التى ليست لها مثل هذه النقطة العسكرية ، فيعتبر هؤلاء أن الدولة صاحبة النقطة العسكرية تسعى فى أن تبسط نفوذها على حساب نفوذهم ، فيسعون هم الآخرون إلى الحصول على نقطة عسكرية فى أراض أخرى حتى تتوازن قواهم ، فنعود إذن إلى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وهى السياسة العتيقة البالية التى قضى عليها ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثالث — السوابق :

وجلاء القوات الأجنبية عن الأرض التى ترابط فيها ، أمر أيدته سوابق مجلس الأمن وأكدته المبادىء التى استرشد بها . واعتبرته الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة واجبا عليها لا يجوز التفكير فى الإخلال به ، ولا التردد فى التزامه . هكذا فعلت فرنسا عندما سحبت جيوشها التى كانت فى أرض الدولة السورية وفى أرض الدولة اللبنانية . وهكذا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عندما سحبت قواتها العسكرية من أيسلنده . وهكذا فعلت دولة الاتحاد السوفيتى عندما أخلت الأراضى الإيرانية من جيوشها . ثم إن هذا هو المبدأ الذى ساد كل المناقشات فى مجلس الأمن عندما عرضت عليه القضية اليونانية والقضية الأندونيسية . وقد تساءل ممثل الحكومة السوفيتية مسيو فيشنسكى — فى مناسبة القضية اليونانية — عن الأسباب التى تبرر وجود قوات دولة أخرى من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، وقال إنه سؤال على أعظم جانب من الأهمية السياسية والأدبية ، واستطرد فقال إن الوفد السوفيتى ، متمشيا فى ذلك مع رأى حكومته ، يرى أن هذه الأسباب لا تخرج عن اثنين :

(أ) مساعدة إحدى الدول المتحالفة على إخراج جيوش معادية .

(ب) حماية مواصلات القوات المتحالفة التى تحتل أراضى دولة كانت معادية .

وهذا يفسر وجود القوات البريطانية والأمريكية فى فرنسا و بلجيكا وهولانده لأنها لازمة لحماية الجيوش البريطانية والأمريكية التى تحتل ألمانيا الآن . كما يفسر وجود القوات السوفيتية فى بولنده لحماية القوات السوفيتية التى فى ألمانيا ، ووجود القوات البريطانية فى إيطاليا لحماية القوات البريطانية فى النمسا . وأضاف ممثل بريطانيا – مستر بيفن – سببا ثالثا هو أن يكون وجود هذه القوات بناء على طلب الحكومة التى ترابط القوات فى أرضها . وقد قصد – كما سبق القول – أن يكون رضاء هذه الحكومة باقيا مستمرا . ذكر ذلك بوضوح فى غير مكان ، قال فى إحدى المناسبات " إن بريطانيا لا تريد البقاء فى اليونان ، والحكومة اليونانية هى التى تلح عليها أن تبقى " وهذا ما قرره فعلا مندوب اليونان مسيو أغنيدس فى نفس الجلسة إذا قال " إن الحكومة اليونانية تقرر أن الشعب اليونانى لا يرى أن وجود القوات البريطانية واقع رغم إرادته ، بل إن الحكومة اليونانية هى التى استدعت هذه القوات بناء على اتفاق تم فى إيطاليا بين جميع الأحزاب اليونانية ومنها حزب اليسار " . وقال مستر بيفن فى مناسبة أخرى " والآن إذا ما قررت الحكومة اليونانية عدم حاجتها إلى القوات البريطانية فإنها لا تبقى فى أرضها رغم إرادتها " وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

هذه إذن هى الأسباب الثلاثة التى تبرر وجود قوات دولة فى أرض دولة أخرى من الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، ذكرت على سبيل الحصر ، وبعد مناقشات طويلة ، أثناء عرض القضية اليونانية على هذا المجلس .

ولا يوجد سبب واحد من هذه الأسباب يجوز اعتباره قائما فى القضية التى نعرضها على مجلس الأمن ، فالجيوش البريطانية مرابطة فى مصر اليوم ، لا لإخراج جيوش معادية . فقد خرجت منذ مدة طويلة جيوش المحور من الأراضى المصرية إلى غير رجعة ، ولا لحماية مواصلات القوات البريطانية التى تحتل أراضى دولة كانت معادية ، فإن هذا السبب غير قائم فى قضيتنا . ولا يجوز القول إن الجيوش البريطانية موجودة فى الأراضى المصرية برضاء من مصر ، فإن مصر حكومة وشعبا تطالب وتلح فى الطلب أن تجلو هذه القوات فى الحال .

* * *

الوجه الرابع – قرار الجمعية العامة :

وهناك أخيرا قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذى صدر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وهو يقضى بما يأتى :

" The General Assembly, regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament, recommends the Security Council to accelerate, as much as possible, the placing at its diposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the govern-

ment to undertake, in a progressive and balanced manner, the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, *and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistant with the Charter and not contradicting international agreements.*

وأول ما يلفت النظر فى هذا القرار أنه يربط بحق بين نظام الدفاع الجماعى الذى يقوم عليه الميثاق ووجوب سحب القوات الأجنبية من الأراضى التى ترابط فيها ، لأن وجود هذه القوات تتعارض — كما قدمنا — مع نظام الدفاع الجماعى .

ولنذكر هنا فى إيجاز كيف صدر هذا القرار الهام من الجمعية العامة ، وما أدلى به ممثل مصر من بيانات أمام هذه الجمعية تفسيرا لهذا القرار .

فى الدورة العادية الماضية للجمعية العامة (سنة ١٩٤٦) انتهز وفد مصر ظرفا مواتيا عندما أخذت اللجنة السياسية فى بحث موضوع خفض السلاح وإقامة رقابة دولية على التسليح ، وكان الوفد الفرنسى قد قدم فى هذا الموضوع اقتراحا هذا نصه :

" The General Assembly, linking closely the probelm of disarmament with that of security, recommends the Security Council to proceed with all possible speed to make available to it the armed forces referred to in article 43 of the Charter. It recommends governments to commence the gradual and balanced withdrawal of their forces stationing outside their own territories and demobilization of their own forces."

فقدم وفد مصر اقتراحا بتعديل يضيف إلى الاقتراح الفرنسى الفقرة التالية :

" However, taking into consideration the letter and the spirit of the Charter, the armed forces stationed by States members of the United Nations on the territories of other States members without the free consent of the latter members must be withdrawn without delay."

وحول التعديل إلى لجنة فرعية مهمتها بحث الاقتراحات التى تقدمت بها الوفود المختلفة فى موضوع خفض السلاح وتنسيقها بقدر المستطاع ، فاقترح المندوب الهندى إدماج الاقتراحين الفرنسى والمصرى فى عبارة جديدة هذا نصها .

" The General Assembly regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament recommends the Security Council to accelerate as much as possible the placing at its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the governments to undertake in a progressive and balanced manner the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, *and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of States members without their free consent."*

فقبل وفد مصر هــذا الإدماج اللفظى إذ رآه لا يغير شيئا فى المعنى الذى أراده ، واتصل بالوفد الأمريكى يتحسس رأيه ، فرأى هذا الوفد مصرا على أن يضيف الى التعـديل فى شكله المدمج المتقدم ذكره العبارة الآتية :

" ...expressed in treaties or agreements or any other agreements."

وقد قصد الوفد الأمريكى بهـذه الإضافة أن يكون القرار — عند تطبيقه على الحالات السابقة على صدوره — غير ملزم الدول التى لها قوات عسـكريه فى أراضى دول أخرى بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أن تسحب هذه القوات .

ولما كان اقتراح الوفد الأمريكى على هذا الوجه يتضمن إقرارا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فتصبح هذه المعاهدة سببا مشروعا لبقاء الجنود البريطانية فى مصر ، فقد قرر وفد مصر أن هـذا يضر بالقضية المصرية ، وأصر على أن يضاف إلى التعـديل الأمريكى عبارة تميز بين المعاهدات التى تتفق مع هذا الميثاق وتدخل فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه غير جائزة .

فقبل الوفد الأمريكى وجهة نظر وفد مصر ، ورضى أن يكون التعديل الذى يتقـدم به على الوجه الآتى :

"...expressed in treaties or agreements or any other arrangements, consistent with the Charter."

وعند ما أخذت اللجنة الفرعية فى بحث الموضوع ، تقدم الوفد الأمريكى بالتعـديل المتفق عليه فناقشته اللجنة ، واقترح الوفد السـوفيتى إضافة تزيده تحديدا ، وانتهت اللجنة من مناقشتها بإقرار التعديل المصرى مضافا اليه التعديل الأمريكى والتعديل السوفيتى على الوجه الآتى :

"...withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements."

وأقرت اللجنة الأصلية التعديل على النحو المتقدم ، ثم أقرته بعد ذلك الجمعية العامة فى هيئتها الكاملة ، وكان ذلك بإجماع الآراء .

*
* *

وقد رأى رئيس وفد مصر أن يبرز ما ينطوى عليه هذا التعديل من مسـائل هامة تتصل اتصالا وثيقا بالقضية المصرية ، فألقى خطابين فى الجمعية العـامة ، أحدهما عند نظر الاقتراح الروسى الخاص بالقوات العسكرية المرابطة فى الخارج ، والثانى عند نظر التعديل المصرى بالذات وننقل هنا بعض فقرات من هذين الخطابين مما يصلح أن يكون تفسيرا معتمدا للتعـديل المصرى .

وهذه هي بعض فقرات من الخطاب الأول :

" Le désarmement et la mise à la disposition du Conseil de Sécurité des forces armée impliquent une politique de défense par l'entremise des Nations Unies. Le stationnement des forces armées sur le territoire d'autres Etats imp ique une po itique de défense par action unilatérale. Ces deux systèmes sont donc opposés l'un à l'autre. La politique de défense à travers l'organisation des Nations Unies est la seule qui puisse servir la paix et la sécurité internationales. Au contraire la politique de défense par action unilatérale impliquant le système suranné de l'équilibre des pouvoirs et des sphères d'influence conduit, et à déjà conduit effectivement dans le passé, au sacrifice de l'indépendance des petites nations et à des guerres mondiales. Nous en avons déjà subit deux dans les trente années qui viennent de s'écouler. L'esprit de la Charte favorise la politique de défense à travers les Nations Unies, et condamne la poltique de défense au moyen de l'action unilatérale. Même lorsque la Charte aborde dans son article 51 la possibilité de d fense par acti n unilatérale, qu'elle soit individuelle ou collective, cette mesure est considérée comme ayant un caractère exceptionnel et provisoire, et comme devant toujours être exécutée sous le contrôle du Conseil de Sécurité. En d'autres mots, la Charte met un terme au système suranné et qui a fait faillite de la défense unilatérale, et inauguré une ère nouvelle, celle de la défense coopérative et universelle."

Tout Etat membre jouit de sa pleine souveraineté. C'est la base même de notre Organisation. On trouve cette base définie dans la Charte de la façon la plus claire et la plus explicite. L'article 2 dit en effet que l'organisation est fondée sur le pr ncipe de l'égalité souveraine de tous ses membres. L'un des buts principaux des Nations Unies selon la Charte elle-même est d'ailleure de développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes. L'égalité souveraine est par conséquent une règle d'ordre public international. Aucun Etat membre ne peut, même par un acte volontaire, abolir ou diminuer son égalité souveraine sans encourir par cela même la déchéance de son droit à être membre de notre Organisation Or. il va sans dire que la présence de troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre pourrait constituer une violation de son indépendance, une diminution de sa souveraineté C'est notamment le cas lorsque le stationnement de troupes est doublé d'un droit d'occupation et de contrôle imposé au pays. C'est en partant de ce pr ncipe que le paragraphe 7 de la résolution en cours d'examen recommand le retrait sans délai des troupes étrangères stationnées sur le territoire d'un Etat membre. Telle est la règle générale en cette matière. Il faut la retenir. Il est cependant une exception à cette règle. C'est le cas dans lequel les troupes étrangère se trouvent stationnées sur le territoire d'Etat intéressé avec son consentement librement et publiquement exprimé. Comme d'autres exceptions cette exception doit être limitativement interprêtée. Il faut tout d'abord qu'on se trouve devant un consentement libre et public de la part de l'Etat sur le territoire duquel les troupes étrangères sont stationnées.

Ce consentement peut revêtir la forme d'un traité, d'un accord ou de tout autre arrangement. Mais quelle que soit la forme qu'il prenne, il ne doit pas être entaché d'un vice de violence ou de pression. Il doit être libre, spontané et public. Le consentement arraché par la force, par l'intimidation, par la contrainte, par la menace des forces armées n'est point valable. Là où la force apparaît, le libre consentement disparaît. Cette condition du libre consentement n'est pas la seule. Il est une autre condition à remplir pour que le stationnement des torupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre se justifie. Il faut que le consentement sous quelque forme qu'il se présente, qu'l soit exprimé dans un traité un accord ou tout autre arrangement, soit compatible avec le lettre et l'esprit de la Charte. Bien que nécessaire, le libre consentement n'est pas suffisant. Le consentement doit en outre ne point déroger aux principes fondamentaux établis impérativement par la Charte. Or nous venons de voir qu'un de ces principes impératifs est celui de l'égalité souveraine de l'Etat membre. En vertu de ce principe nous avons déjà fait constater que l'Etat membre ne peut, même par un traité librement négocié, renoncer à un attribut essentiel de sa souveraineté. Je m'arrête qulque peu sur ce point. Lorsque des troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'un Etat membre, même avec le consentement de celui-ci il n'est pas possible de déclarer de prime abord si ce stationnement est compatible avec le principe de l'égalité souveraine de cet Etat ou lui est contraire. Tout dépend du but et du caractère de la présence de ces troupes. Si le stationnement a lieu pour une durée prolongée et dans un but de domination, il y a atteinte à l'indépendance et à la souveraineté de l'Etat. Si, au contraire, le stationnement n'implique aucune idée de domination et a pour but uniquement de s'acquitter d'une tâche légitime et conforme aux fins et principes assignés par la Charte aux Nations Unies, un tel état de chose ne se heurte point au principe de l'égalité souveraine de l'Etat. La présence de troupes étrangères est alors compatible avec la Charte. Tel est le critère auquel on doit s'arrêter pour déterminer si un accord ou traité portant sur le stationnement de troupes étrangères est compatible ou non avec la lettre et l'esprit de la Charte. C'est un critère tiré de la nature des choses, des textes de la Charte, et des principes fondamentaux du droit international."

*
* *

ولا شك أن قرار الجمعية العامة هو قرار عام مطلق ، لا يقتصر تطبيقه على ما يجد من الأحوال بعد صدوره ، بل يتناول أيضا الأحوال السابقة على ذلك ، وقد فهمته مصر وبريطانيا معا على هــذا الوجه ، وأراداه كذلك . وهذا واضح كل الوضوح من الظروف التى تقدم فيها التعديل المصرى وما تلاه من التعديلات الأخرى ، كما بينا فيما تقــدم . فهو إذن قرار ينطبق على مصر كل الانطباق . بل هو قرار صــنع من أجل مصر ، ولما كان القرار يوصى بسحب القوات الأجنبية دون إبطاء من الأراضى التى ترابط بها فى دولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، وكانت

هناك قوات بريطانية ترابط فى أرض مصر ، فيجب على بريطانيا أن تقوم بسحبها دون إبطاء إذا أرادت أن تحترم قرار الجمعية العامة .

وقد ذكر القرار استثناء واحدا من هذه القاعدة هو أن يكون هناك رضاء صادر عن حرية واختيار وفى صورة علنية ، تشتمله معاهدات أو اتفاقات تكون متفقة مع الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية .

ولا يصح أن يقال إن معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدتها مصر مع انجلترا فى الظروف المعروفة ينطبق عليها هذا الاستثناء ، ويكون من شأنها أن تبرر بقاء القوات البريطانية فى مصر . فإن هذه المعاهدة ينقصها كل الشروط التى نص عليها القرار ، فهى لم تعقد عن حرية واختيار ، ثم هى على كل حال غير قائمة لتغير الظروف التى عقدت فيها ، وهى بعد لا تتفق مع الميثاق كما سبق أن بينا ، وتناقض فى الوقت ذاته اتفاقية دولية هامة هى اتفاقية قناة السويس .
وقد آن لنا أن نتناول هذه المعاهدة ببيان حاسم من جميع هذه الوجوه .

*
* *

(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة

قلنا إن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يصح أن يحتج بها تبريرا لبقاء الجنود البريطانية فى مصر . فهى معاهدة غير قائمة . ونستعرض هنا أسباب عدم قيامها ، مرتبين هذه الأسباب بحسب تاريخ ظهورها .

فأول سبب يؤدى إلى عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ هو أنها منذ البداية لم تعقد عن حرية واختيار ، وقرار الجمعية العامة صريح فى أن المعاهدة التى تبرر بقاء القوات الأجنبية يجب أن تقوم على رضاء حر مختار .

والسبب الثانى هو أن المعاهدة منذ أبرمت وهى تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة فى سنة ١٨٨٨ . وهنا أيضا قرار الجمعية العامة صريح فى وجوب أن تكون المعاهدة غير مناقضة لاتفاقات دولية .

والسبب الثالث هو أن المعاهدة قد تغيرت ظروفها ، فهى قد عقدت لمواجهة الحرب العالمية الثانية ، فتكون قد استنفدت أغراضها بانقضاء هذه الحرب ولم يعد هناك مبرر لبقائها .

والسبب الرابع هو أن المعاهدة ، بقيام ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبحت تتعارض مع أحكام هذا الميثاق . وقرار الجمعية العامة يستوجب أن تكون المعاهدة متفقة مع أحكام الميثاق

إذا أريد بها أن تكون سببا مشروعا لمرابطة قوات عسكرية أجنبية فى أرض دولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة .

وسنرى أن هذه الأسباب الأربعة من الوضوح بحيث تسوغ لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أن يعلن عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

*
* *

(١)

معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد عن حرية واختيار

أكرهت مصر على قبول أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المبهظة التى بيّناها فيما سبق ليس فقط تحت ضغط احتلال أراضيها بالقوات البريطانية بل إلى ذلك تحت تأثير تهديد مباشر خطير سبق المفاوضات التى أفضت إلى عقد هذه المعاهدة . وقد سبق أن سقنا لبيان هـذا التهديد وثيقتين رسميتين تبادلهما رئيس الوزارة المصرية والمندوب السامى البريطانى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ تكفى تلاوتهما دون ما تعليق لكى يبدو التهديد — متى جرّد عن اللغة الدبلوماسية التى صيغ فيها والمجاملات المعتادة التى صحبته — سافرا غير مستور . ونعيد هنا بعض الفقرات من تلك الوثائق :

يقول رئيس الوزارة " قد توهتم بأن الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا يسع الشعب المصرى وحكومته ومندوبوه ناطقين بلسانه أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرّة " .

فيرد المندوب السامى " أخبركم بناء على تعليمات حكومتى أنها ترى أنها بينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى فإنها ترى أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين " .

ألاهم إذا لم يكن هذا هو التهديد المباشر فكيف يكون التهديد ؟

وما حكم معاهدة ديباجتها هذا التهديد وأطرافها من تعلمون ؟

أول أطرافها بريطانيا التى بعد أن احتلت مصر احتلالا غير مشروع منذ أواخر القرن الماضى لأغراض أنانية بحت ، وخلقت لنفسها مركزا مغتصبا فيها وظلت تحتلها وتتدخل فى شئونها ، تؤيدها قواتها وأساطيلها ، أحست حيال خطر الحرب الداهم بأنها فى حاجة إلى مزيد من السلطان فى هذا البلد المغلوب على أمره ، لتجعل منه قاعدة عسكرية منظمة تحتل أراضيه ومطاراته وموانيه وطرق مواصلاته ، ولا سبيل لها إلى تنظيم ذلك إلا بمعاهدة تفرضها على هذا البلد ، تجعل تشريعاته

فى خدمتها وتحت إمرتها . وهى فى نفس الوقت لا تنحرف عن سياستها التقليدية القائمة على التوسع وبسط نفوذها ، بل تريد أن تضفى على مركزها المغتصب ثوبا مشروعا يجعل من مصر تابعة لها فى سياستها الخارجية معادية لأعدائها ، لا أعداء الحاضر فقط بل أعداء المستقبل ، لا إلى أجل موقوت بل إلى أبد الآبدين . وترى سبيلها إلى ذلك أن تلوح لمصر تذكرها بأنها سبق لها أن فرضت حمايتها عليها فى حرب سابقة ، وأنها مستطيعة أن تعيد الكرة فى تلك الحرب المقبلة فلتركن مصر إلى سبيل العقل وإلى الرضا بالقوة ولتتحمل تلك الالتزامات ولتقبل هذا الوضع الجديد فإنه خير لها وأبقى .

وطرفها الثانى مصر التى تعلم أن مركز بريطانيا فى أراضيها إنما هو مركز غير مشروع يمس باستقلالها ويخدش كرامتها ، والتى ما زالت تنوء بحمل الاحتلال لم تستطع الفكاك عنه لأنها لم تجد أمامها هيئة دولية تنصفها ، تدرك أن بريطانيا جادة فى طلب المزيد من سلطانها تأهبا للحرب الداهمة . وتستمع إلى التهديد قريب التحقيق فتجد نفسها حيال شرين : إما أن تطلق لنفسها حريتها فى طلب حقوقها كاملة غير منقوصة فتفشل المفاوضات فيضيق بها صدر بريطانيا فتفرض عليها الحماية ، وإما أن تطأطئ رأسها للعاصفة مؤقتا فتنقذ من سيادتها ما يمكن إنقاذه وتنتزع من فك الأسد ما تطيق انتزاعه ، ثم هى توقن بأن معاهدة تقضى بتلك الأحكام التى تفرضها عليها بريطانيا إنما هى معاهدة باطلة لإخلالها بأحكام اتفاقية دولية هى اتفاقية قناة السويس ، وتعرف أن بريطانيا إنما تريد أن تفرض عليها تلك الالتزامات المجحفة خدمة لضرورة عاجلة فلا بد أن تنقضى تلك الالتزامات بزوال تلك الضرورة ، وتؤمن بأن الأوضاع الدولية ما تلبث بعد جلاء تلك الأحداث الداهمة وصفاء الجو أن تقوم على أسس جديدة تنحو بالسياسة الدولية منحى قويما ، وأن بريطانيا كما هو مفروض فيها ومطلوب منها سوف تأخذ نفسها بالعهد الجديد .

مصر حيال كل ذلك تقبل مرغمة تحت تأثير هذا التهديد توقيع المعاهدة .

وهل تجهل بريطانيا أن مصر لا تقبل أقل من الاستقلال التام وضعا دائما لها . ألم يكتب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى مصر إلى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول " لا يسعنى إلا أن أطالب اليكم وإلى حكومة جلالة الملك أن تصدقونى إذا قلت أنه ليس ثمة مصرى كائنا ما كانت آراؤه الشخصية يستطيع أن يوقع أية وثيقة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال " .

وهل كان من المعقول أن تقبل مصر فرض هذه القيود الأبدية عليها لولا هذا التهديد المباشر تسنده القوات البريطانية المرابطة فى مصر ولولا علمها أن هذه المعاهدة مصيرها إلى الزوال بانتهاء الحرب التى كانت هى الدافع المباشر لعقدها ، ويقينها أن تلك الحرب سوف تطالعنا نهايتها بفجر عهد جديد ، وقيام هيئة دولية تستطيع أن تلجأ اليها تطلب منها إنصافها ، تلك الهيئة التى ظلت تفتقدها فى الماضى .

وإذا قيل أن هذا التهديد لا يحول دون نفاذ أحكام المعاهدة لأن المكره أراد، ولأن الإكراه ليس وجها للطعن فى المعاهدات الدولية، كان ردنا على ذلك أننا فى عهد ميثاق الأمم المتحدة، وأن الإكراه إذا لم يكن معتبرا عيبا يعيب رضا الدول وفقا لأحكام القانون الدولى فى ظل العهد القديم فلأن الحرب كانت وسيلة مشروعة لفض المنازعات، فكان من الجائز للمنتصر أن يفرض شروطه على المقهور فى معاهدات الصلح ولا يقبل من هذا الأخير أن يحتج بأنه قبل هذه الشروط تحت ضغط الإكراه. أما الآن فى عهد ميثاق الأمم المتحدة فإن الحرب قد استبعدت من وسائل فض المنازعات، وأقيمت علاقات الدول على أساس مبدأ المساواة فى السيادة، ومنعت الدول من استخدام القوة على أى وجه لا يتفق وأحكام الميثاق. وتلك أسباب تتضافر كلها لمنع إكراه دولة دولة أخرى على القيام بعمل ما أو قبول التزام ما. أليس وزير الخارجية البريطانية نفسه هو القائل بمناسبة وجود القوات السوفيتية فى إيران :

" The British Government would regret any arrangement which might appear to have been extracted from the Government of Iran by compulsion, whilst the Soveit Government was still occupying a part of Iran.

" It was inadmissible to negcciate, attempt to negociate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces. "

ثم هو الذى يقول فى نفس المناسبة :

" We are poweful countries, we are what is sometimes described as the Big Three. But we do represent power, and power does count in negociations.

" Yet, Iran, that small power has to negociate, with an army of I cannot tell how many thousands, on her territory at this moment. But it does seem to me for th m to have to negociate alone with, shall I say, the watchfulness, the sense of justice and the holding of the balance of this new United Nations Organisations at their disposal, would be most unfortunate and would be misunderstood :

" Indeed, I personally take the view, if I was in this position and it was my Government, with the power, military and economic, that we represn that was in conflict or dispute or disagreement with any small power, I should welcome that small power having at its elbow the asistance of a Council of this character. "

ولا ريب أن المبادئ التى نادى بها الميثاق تجعل أمرا غير لائق أن تقام أوضاع أو مراكز دولية على أساس رضا يعيبه الضغط أو الإكراه، وأن يعترف بهذه الأوضاع أو المراكز بحق البقاء فى ظل الميثاق. بل إن الذى يتفق وحده دون غيره مع أحكام الميثاق هو أن المراكز الممتازة التى تحصل عليها دولة عظمى برضا دولة صغرى انتزعته منها بالقوة أو الضغط أو التهديد سافرا كان أو مستورا يجب أن يعتبر الرضا فى شأنها معيبا .

ويجب أن يعتبر الرضا معيبا حتى لو كان سابقا على ميثاق الأمم المتحدة على الأقل متى كان هذا المركز الممتاز المنتزع بطريق الإكراه ما زال له مظهر ممتد مجاف لمبادئ الميثاق .

والجمعية العامة عندما اشترطت أن يكون رضا الدولة التى ترابط القوات الأجنبية فى أراضيها رضاء حرا لم تفرق بين رضاء صدر قبل الميثاق أو بعده .

***

(٢)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس

عقدت اتفاقية قناة السويس فى عام ١٨٨٨ وتتلخص أحكامها فى حكمين رئيسيين :

الأول — تقرير حيدة القناة وحرية المرور فيها لجميع السفن على وجه المساواة حتى للسفن الحربية ولو كانت هذه السفن تابعة لإحدى الدول المحاربة .

الثانى — اعتبار مصر وحدها (وتركيا صاحبة السيادة الاسمية وقتئذ) صاحبة الحق فى اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام أحكام الاتفاقية والدفاع عن سلامة القناة وحيدتها وحرية المرور فيها . وهذا الحق لا يعطله ولا يحول دون استعماله الأحكام الواردة فى الاتفاقيـة لتنظيم حرية المرور فى القناة كما لا تحول تلك الأحكام دون اتخاذ مصر التدابير اللازمة للدفاع عن أراضيها .

أما الحكم الأول فأساسه اعتبار القناة طريقا عالميا للمواصلات ، وأما الحكم الثانى فأساسه أن مصر هى الدولة صاحبة السيادة عليها .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فى المادة الثامنة منها تستحدث حكما جديدا هو حق بريطانيا فى وضع قوات لها بجانب القناة لتشترك مع مصر فى الدفاع عنها . وأساس هذا الحكم ما تقضى به تلك المعاهدة من اعتبار القناة طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية.

وهـذا الاعتبار إذا قالت به بريطانيا يجوز أن تقول به دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وهولاندا والبرتغال ممن تمتد أملاكها فى أفريقيا أو آسيا . إذ القناة طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة لأملاكها جميعا. واعتبار القناة طريقا للمواصلات العالمية يستغرق تلك الاعتبارات جميعا ويستظهر هـذا المعنى بالنسبة لهذه الدول كافة إذا قصد به أن تكون القناة طريقا أساسيا لمواصلات كل منها دون ما تخصيص . أما تخصيص بريطانيا دون غيرها بوصف القناة طريقا أساسيا لمواصلاتها وترتيب أثر خطير على هـذا التخصيص هو تقرير حقها فى إبقاء قوات لها على ضفاف القناة للدفاع عنها كما تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو حكم متعارض كل التعارض مع أحكام

الاتفاقية متناف مع مبدأ الحيدة والمساواة الذى تقضى به . وهـذا التعارض لا يعنى إلا بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ وهى معاهدة ثنائية لإخلالها بأحكام اتفاقيـة دولية معقودة بين عدة دول ، إذ لا تملك دولتان بمحض إرادتهما الإخلال بالأحكام التى اتفقت عليهـا مجموعة من الدول لإنشاء وضع دولى مثل الوضع الذى أنشأته اتفاقية قناة السويس . وإذا كانت بريطانيا قد أبدت بعض التحفظات على الاتفاقية المذكورة فهى قد عادت بعد ذلك إلى الإقرار بنفاذ أحكامها أكثر من مرة.

فعلت ذلك فى الاتفاق الودى الذى تم بينها وبين فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، إذ أعلنت فى المادة السادسة من هذا الاتفاق انضمامها إلى أحكام اتفاقية القناة المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وقبولها تنفيذ هذه الأحكام (ولم تستثن إلا النص القاضى باجتماع ممثلى الدول فى القاهرة للسهر على تنفيذ المعاهدة) .

وفعلت ذلك أيضا فى سنة ١٩٣٨ — أى بعد إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ — فى التصريح الذى وقعته مع إيطاليا فى روما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨ ، وقد أعلنت الدولتان فيه ما يأتى :

" إن حكومة المملكة المتحدة البريطانية والحكومة الإيطالية تؤكدان هنا مرة أخرى عزمهما الدائم على احترام الشروط الواردة فى الاتفاقية التى أمضيت فى الآستانة يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى العمل بهـا ، وهى الاتفاقية التى تضمن فى جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس " . وقد أبلغ كل من السفير البريطانى فى روما والحكومة الإيطالية نص هذا التصريح فى يوم توقيعه إلى وزير مصر المفوض فى روما بصفته ممثلا لدولة المملكة صاحبة السيادة على القناة . وقد رد عليهما وزير مصر المفوض فى نفس اليوم بمـا يأتى : " أتشرف بإخطار سعادتكم بوصول المذكرة المؤرخة بتاريخ اليوم التى بلغتمونى سعادتكم بها التصريح الخاص بقناة السويس الذى وقع اليوم منكم ومن سعادة ... ... ولى الشرف بإبلاغ سعادتكم أن الحكومة المصرية باعتبارها حكومة الدولة المـالكة للقنـاة تثبت نية حكومة المملكة المتحدة والحكومة الإيطـالية وتشترك معهما فيها " .

ولا شك فى أن وجود قطعة عسكرية فى منطقة القناة يعتبر خرقا لحياد هذه القنـاة المضمون باتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا هو ما يقوله اللورد ملنر نفسه فى تقريره المعروف ، فقد ورد فى هذا التقرير ما يأتى : " إن وجود جنود بريطانيـة فى منطقة القنـاة المحايد يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لهـا مصلحة فى تلك الترعة الدولية ، إذ حياد القناة مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القناة احتلالا دائمـا يعد خرقا لذلك الحياد " .

ولا شك أيضا فى أن وجود القوات البريطانية فى منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة يجعل لبريطانيا امتيازا على جميع الدول بالنسبة إلى هذه المنطقة . وهذا يتعارض مع المـادة ١٢

من اتفاقية سنة ١٨٨٨ ونصها كما يأتى : " تقرر الدول الموقعة أنه تطبيقا لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الملاحة فى القناة، وهو المبدأ الذى يعتبر إحدى دعائم هذا الاتفاق ، أنه لايجوز لإحداها أن تحاول الحصول على مزايا إقليمية أو تجارية ولا على مزايا بالنسبة لى القناة فى الاتفاقات الدولية التى يجوز عقدها فى المستقبل . هذا مع الاحتفاظ بحقوق تركيا باعتبارها صاحبة السيادة".

كذلك النص فى معاهدة سنة ١٩٣٦ على اشتراك بريطانيا وحدها — دون غيرها من الدول — مع مصر فى الدفاع عن حيدة قناة السويس وحرية المرور فيها وسلامتها — يتعارض مع المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التى تجعل هذا الحق لمصر وحدها ولا تطلب فى ذلك معونة إلا من تركيا (صاحبة السيادة وقت ذاك) . وهذا هو نص المادة ٩ : " تتخذ الحكومة المصرية فى حدود سلطاتها المستفادة من الفرمانات ومن الشروط الواردة فى هذا الاتفاق الإجراءات اللازمة لاحترام تنفيذ هذا الاتفاق . وإذا لم يتوفر للحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معونة حكومة الدولة العلية . . . " .

نخلص إذن من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الوجوه الآتية :

(١) بينما تقرر اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن القناة إقليم مصرى وهو طريق عالمى للمواصلات ، إذ تضيف معاهدة سنة ١٩٣٦ معنى جديدا غير موجود فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، هو أن القناة طريق للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانيـة . واتفاقية سنة ١٨٨٨ تقصد بجعل القناة طريقا عالميا للمواصلات أن يستغرق هـذا العموم كل تخصيص للقناة فى أن تكون طريقا لدولة بالذات .

(٢) بينما تجعل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حق الدفاع عن حرية المرور فى القناة وحيادها وسلامتها لمصر وحدها ، ولا تطلب المعونة فى ذلك إلا من تركيا وقت أن كانت لها السيادة ، إذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل بريطانيا — وحدها دون غيرها من الدول — شريكة لمصر فى هذا الحق . والواجب أن يكون الحق فى الدفاع عن القناة — فيما لو عجزت مصر عن ذلك — لجميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لا لبريطانيا وحدها .

(٣) بينما تمنع اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تعطى أية دولة امتيازا بالنسبة إلى القناة، إذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل لبريطانيا امتيازا ذا خطر كبير هو أن ترابط بقواتها العسكرية فى منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة .

(٤) بينما تكفل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حياد القناة ، إذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تخرق هذا الحياد لمصلحة بريطانيا عن طريق قواتها العسكرية المرابطة فى هذه المنطقة .

*
* *

ومن العجيب أن بريطانيا لا ترى أن فى وجود قواتها العسكرية فى منطقة القناة إخلالا باستقلال مصر، بل هى تزعم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تجعل لقواتها العسكرية هذا الحق لا تنطوى على إخلال بالمساواة فى السيادة بينها وبين مصر. وبريطانيا هى نفسها التى ترى أن وجود قاعدة عسكرية للروسيا فى الدردنيل فيه إخلال باستقلال تركيا لا تجوز الموافقة عليه. وقد صرحت الحكومة البريطانية بذلك أكثر من مرة. وآخر مرة صرحت فيها بذلك كانت على لسان مستر بيفن فى مؤتمر العمال فى مارجيت فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧، إذ قال (نقلا عن البرقيات الواردة فى الصحف: أنظر الأهرام عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) ما يأتى: "إن بريطانيا لا تزال تريد أن تؤيد الدول التى وقعت اتفاقية مونتريه النظر فى المعاهدة الخاصة بالدردنيل، ولكنها — أى بريطانيا — لا تستطيع بحال ما أن توافق على مطالب روسيا الخاصة بالحصول على قاعدة فى المضايق. إن روسيا تريد الحصول على قاعدة فى تلك المضايق، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبا لا يستهان به من استقلالها. ولهذا نرى لزاما علينا أن نرفض طلب روسيا".

*
* *

(٣)

معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغير الظروف التى عقدت فيها

لا حاجة بنا أن نفيض فى تقرير القاعدة الدولية المعروفة من أن تغير الظروف من شأنه أن يسقط المعاهدات. وهذا هو مقتضى الشرط المعروف فى القانون الدولى بشرط بقاء الشئ على حاله Clause rebus sic stantibus. فكل معاهدة تعتبر منطوية على شرط ضمنى هو بقاء الشئ على حاله، فإذا تغيرت الظروف التى عقدت فى ظلها المعاهدة، أو انقضت الأسباب التى أدت إلى إبرامها فإن ذلك يستتبع حتما انقضاء المعاهدة.

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تنطوى على شرط ضمنى ببقاء الشئ على حاله فحسب، بل هى تنطوى على شرط صريح بذلك. جاء ذكره فى عدة مواضع نكتفى بالإشارة إلى أهمها:

(١) قصد بالمعاهدة أن تساير الظروف العالمية العامة، فنصت المادة العاشرة على أنه ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨. ومعنى ذلك أن المحالفة التى فرضتها المعاهدة وإن كانت أبدية، إلا أنها فى نظر واضعيها يجب أن تكون خاضعة للنظام الدولى الذى يحكم السلم العالمى.

(٢) رأينا أن المادة العاشرة من المعاهدة تنص على أن أحكامها لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم. والمادة ١٩ من هذا العهد تجعل للجمعية العامة للعصبة الحق فى توجيه نظر الطرفين

فى معاهدة إلى وجوب إعادة النظر فيها إذا أصبحت لاتتلاءم مع ما استجد من الظروف . ومعنى ذلك أن مصر عندما وقعت على معاهدة ١٩٣٦ جعلت هذه المعاهدة خاضعة لإعادة النظر وفقا لأحكام المادة ١٩ من عهد العصبة .

(٣) تقضى المادة ١٦ من المعاهدة فى صراحة تامة بإعادة النظر فيها بعد مدة معينة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ويمكن القول بوجه عام أن واضعى معاهدة سنة ١٩٣٦ قصدوا إخضاعها للظروف الدولية التى كانت سائدة وقت إبرامها ، كما فعلوا فى نظام الحلف والدفاع وفى نظام الامتيازات الأجنبية . وقصدوا كذلك إخضاعها للظروف التى ستسود فى المستقبل وقد نصوا صراحة على ذلك فى المادة ١٦ كما سبق القول .

ومن اليسير علينا بعد ذلك أن نثبت أن معاهدة ١٩٣٦ قد تغيرت ظروفها . ويكفى أن نشير إلى الحقائق الآتية :

(١) إن الأماكن التى حددت فيها النقطة العسكرية ، والشروط التى فرضت على مصر ، والطرق والسكك الحديدية التى ورد ذكرها فى المعاهدة ، وغير ذلك من الملابسات ، كل هذا قاطع فى أن المقصود من المحالفة هو التحصن ضد الحرب التى كان العالم يتوقعها وقت إبرام المعاهدة ، وهى الحرب التى نشبت فعلا بين الحلفاء ودول المحور ، وانتهت باندحار دول المحور اندحارا نهائيا . فتكون المعاهدة بذلك قد استنفدت أغراضها . ويمكن القول أن المعاهدة قد رهنت بشرط فاسخ هو هذه الحرب العالمية الثانية ، وقد انقضت الحرب ، فتحقق الشرط ، فانفسخت المعاهدة .

(٢) إن الحرب العالمية الأخيرة قد استحدثت من الجديد فى الفن الحربى وفى الأسلحة الحربية ماجعل الاحتياطات العسكرية التى اتخذت فى سنة ١٩٣٦ لا غناء فيها . ولا شك أن هذا يقضى على الامبراطورية البريطانية بمراجعة خططها الاستراتيجية ، وواضح أنها قد فعلت ذلك بدليل أنها أعلنت فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ استعدادها للجلاء عن مصر .

(٣) إن نظام الدفاع الفردى الذى قامت عليه معاهدة ١٩٣٦ قد حل محله منذ قيام الميثاق نظام الدفاع الجماعى كما سبق القول . فأصبح من غير المفهوم التمسك بهذه المعاهدة بعد أن تغير الأساس الذى يقوم عليه هذا التغير الجوهرى .

على أن انجلترا نفسها قد سلمت بتغير ظروف المعاهدة فى الرد الذى استجابت فيه بفتح باب المفاوضة ، وفى تسليمها فى المفاوضات التى جرت بعد ذلك بإلغاء هذه المعاهدة جملة واحدة .

وتسعى انجلترا مع ذلك أن تحل معاهدة جديدة محل المعاهدة التى انقضت بتغير الظروف ، وفاتها أن الميثاق قد أغناها عن ذلك ، فمصر بحكم أنها عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، قد قبلت التبعات التى تقع على عاتقها بمقتضى المادتين ٤٣و١٠٦ من الميثاق .

وهى تعلن أنها على أتم استعداد للاتفاق مع مجلس الأمن على أن تضع تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ، وفقا للمادة ٤٣ من الميثاق .

وتعلن فوق ذلك أنها على كامل الاستعداد ، وفقا للمادة ١٠٦ ، للتشاور مع الدول الخمسة ومع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى ، وذلك إلى أن يصبح الاتفاق الذى تعقده مع هذا المجلس معمولا به على الوجه الذى يرى معه أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته

***

(٤)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق

سبق أن استعرضنا أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ورأينا أنها تقوم على نقطة عسكرية تحتفظ بها انجلترا فى منطقة القنال وقت السلم ، وعلى تحالف دائم أبدى يقوم بين مصر وبريطانيا .

وكلا الأمرين يتعارض تعارضا صريحا مع أحكام الميثاق .

أما النقطه العسكرية التى تحتفظ بها انجلترا وقت السلم ، فقد بينا فيما تقدم أن أحكام الميثاق تتعارض مع وجودها . ورأينا أن هذه الأحكام تميز ما بين وقت الحرب ووقت السلم . ففى وقت الحرب لا تجوز مرابطة جنود أجنبية فى أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلا تطبيقا للمادة ٥١ وبعد استيفاء شروطها كما قدمنا . وتكون المعاهدة التى ترابط بمقتضاها هذه القوات ضربا من ضروب التنظيمات الإقليمية التى نص عليها الميثاق .

وفى وقت السلم لا يجوز أن ترابط جنود أجنبية فى أرض إلا لبلد تحت الوصاية . وذلك طبقا للمادة ٨٢ من الميثاق ، وهى تنص على أنه " يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " . أما البلد الذى لا يكون تحت الوصاية ، ويكون عضوا فى هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أن يكون مساحة استراتيجية ، ولا أن ترابط فى أرضه قوات أجنبية وقت السلم ، لأن فى هذا فرض سيطرة عليه ، وفى فرض السيطرة عليه إخلال بمبدأ المساواة فى السيادة . ويؤكد هذا الحكم المادة ٧٨ من الميثاق ، وهى تنص على أنه " لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التى أصبحت أعضاء

فى هيئة الأمم المتحدة ، إذ يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة فى السيادة".
ومما يقطع فى ذلك أيضا أن فرنسا تقدمت فى سان فرنسسكو باقتراح يرمى إلى إنشاء مناطق استراتيجية وقوة بوليس دولية مما يستتبع إقرار مبدأ مرابطة القوات الأجنبية فى أراضى دولة لا تكون تحت الوصاية ، ولكنها سحبت اقتراحها أمام المعارضة الشديدة التى وجهت اليه ، فلم يتقرر مبدأ إنشاء المناطق الاستراتيجية إلا فى البلاد الموضوعة تحت الوصاية كما قدمنا. وفى مناسبة مناقشة القواعد العسكرية التى سينشئها مجلس الأمن اقترح مندوب أورجواى التعديل الآتى :

"يتلقى البلد الذى ستنشأ فيه قواعد كبيرة للعمليات الحربية أو البحرية أو الجوية ولا يستطيع تمويلها وحده معونة اقتصادية وفنية إذا طلب ذلك ، على أن تظل تلك القواعد تحت إمرة ذلك البلد ، وعلى أن يديرها رجال من رعايا البلد المذكور دون غيرهم". وقد قدمت أخيرا لجنة أركان الحرب لمجلس الأمن أول تقرير لها إلى المجلس ، ويتبين من هذا التقرير أن الدول الكبرى ليست متفقة فيما بينها هل يجوز للقوات التابعة لمجلس الأمن أن ترابط فى نقط عسكرية داخل أراضى الدول الأعضاء ، أو لا يجوز لها إلا حق المرور باتفاقات خاصة وفى الوقت المناسب ؟ وهذا يدل على التشدد فى السماح لقوات عسكرية أن ترابط فى غير بلدها ، حتى لو كانت هذه القوات هى القوات التابعة لمجلس الأمن .

ولا يوجد إلا استثناء واحد يجوز فيه أن ترابط قوات أجنبية فى أرض دولة من الأعضاء ، هو أن يقع ذلك برضاء هذه الدولة رضاء باقيا مستمرا . وقد رأينا فيما تقدم أن هذا الجواز مبنى على أن الرضاء الباقى المستمر إنما هو رخصة يجوز فى أى وقت الرجوع فيها ، فينتفى احتمال السيطرة . ولا يكفى الرضاء ابتداء ، بل يجب أن يكون هذا الرضاء باقيا مستمرا ، لأن الرضاء إذا انقطع وبقيت الجنود الأجنبية مرابطة بالرغم من انقطاع الرضاء ، كان فى هذا معنى السيطرة.

ويترتب على ذلك أن المعاهدة التى تجعل الحق لقوات دولة من الأعضاء أن ترابط فى أرض دولة أخرى من الأعضاء فى وقت السلم تكون متعارضة مع أحكام الميثاق ، لأن المعاهدة تتضمن معنى الإلزام ، والإلزام يتنافى مع الرخصة .

ويستخلص من ذلك أن قيام قوات أجنبية فى أرض دولة من الأعضاء غير جائز سواء أفرضته القوة ، أم أدى الواقع إلى ارتضائه ، أم نشأ عن تنفيذ معاهدة . فتكون معاهدة سنة ١٩٣٦ متعارضة إذن مع أحكام الميثاق فيما يخص النقطة العسكرية .

* * *

وهى متعارضة أيضا مع أحكام الميثاق فيما يخص المحالفة الأبدية. وقد قدمنا أن المحالفة الأبدية لا تقوم إلا بين أجزاء الدولة الواحدة أو بين التابع والمتبوع . ولما كانت مصر ليست جزءا من المملكة المتحدة ، فلا يبقى إلا أن تكون تابعة لها . والتبعية إخلال بمبدأ المساواة فى السيادة.

ويكفى للتثبت من ذلك الرجوع إلى أحكام التحالف فى معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهى تفرض على مصر واجبات ثقيلة فى حالة الحرب، ولكنها واجبات تقف عند حدود الأراضى المصرية. فالمساعدة التى تقدمها مصر لانجلترا فى وقت الحرب ليست مساعدة الند للند، بل هى مساعدة تقدمها مصر لانجلترا فى حماية مصر نفسها. فهل يكون تحالفا حقا أن تتعهد دولة أن تحمى دولة أخرى، فتتعهد الدولة الأخرى أن تساعد الدولة الأولى فى قيامها بهذه الحماية ! أليس هذا تعاقدا يقع فى الأصل وبالذات على حماية الدولة الأخرى، حتى لو كان فى هذه الحماية حماية للدولة الأولى؟ ثم يكون هذا التعاقد إلى الأبد ! أليست هذه صورة مستورة أو مكشوفة من صور الحماية ! وهى حماية لا تقتصر على وقت الحرب، بل تمتد إلى وقت السلم إذ تتعهد مصر ألا تتخذ فى علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . وهذا معناه أن جميع علاقات مصر الخارجية تخضع لإشراف انجلترا ورقابتها ! ويكون هذا أيضا إلى الأبد ! ومما يلفت النظر أنه بالرغم من أن المادة الرابعة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ تقضى بأن هذه المعاهدة تلغى جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة ، فإن فرنسا لا تزال تتمسك باتفاقية سنة ١٩٠٤ ، وقد صرحت بذلك فى إحدى المناسبات !

لا شك إذن فى أن التحالف الأبدى بما يجره من واجبات فى وقت الحرب وفى وقت السلم مما يتضمن معنى من معانى التبعية . والتبعية تتنافى مع المساواة. والمساواة واجبة بمقتضى أحكام الميثاق . فالتحالف الأبدى يتعارض مع هذه الأحكام .

*
* *

ثبت إذن أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق . وقرار الجمعية العامة صريح فى أن المعاهدة التى تتعارض مع أحكام الميثاق لا تصلح سببا مشروعا لبقاء قوات أجنبية فى أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

وليس يعنينا بعد صدور قرار الجمعية العامة أن نرجع إلى المادة ١٠٣ من الميثاق . وتنص هذه المادة على أنه "إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على الميثاق" . وقد قيل فى صدد هذه المادة إنها أضيق مجالا من نظيرتها فى عهد عصبة الأمم. فقد كانت المادة ٢٠ من هذا العهد تقضى بإلغاء المعاهدات التى تتعارض معه. أما الميثاق فيكتفى بترجيح الالتزامات الناشئة عنه على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الأخرى. فهو لا يلغى بطريق مباشر المعاهدات التى تتعارض مع أحكامه ، ولا يعرض لذلك إلا بطريق غير مباشر فى ثنايا المادة ١٤ حيث أجيز للجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف أيا كان منشؤه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم .

ومهما يكن من أمر تفسير المادة ١٠٣ من الميثاق ، فإن فيها الغناء للقضاء على معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأقل ما يمكن أن تفسر به هذه المادة هو أنه متى وقع تنافر بين الالتزامات الواجبة بالميثاق والالتزامات الواجبة بمعاهدة أخرى ، فلا تلغى هذه الالتزامات الأخيرة ، ولكن لا يعمل بها إلى الحد الذى تتعارض فيه مع الالتزامات الأولى . ويستوى أن يكون التعارض راجعا إلى طبيعة الالتزامات نفسها أو يكون نتيجة لتطبيق أحكام الميثاق فى ظروف معينة . والتزامات مصر الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع التزاماتها الواجبة بالميثاق . ذلك أن التزاماتها الواجبة بالميثاق تصدر عن فكرة الدفاع الجماعى ، تشترك فيه مصر مع سائر الدول ، لا مع انجلترا وحدها ، تحت رقابة وتوجيه من مجلس الأمن . أما التزاماتها الواجبة بمعاهدة ١٩٣٦ فتصدر عن فكرة الدفاع الفردى ، تنفرد به مصر وانجلترا وحدهما ، دون سائر الدول ، فتلتزم مصر أن تبذل لانجلترا المعونة وقت الحرب وأن تقبل بقاء قوات بريطانية فى أرضها وقت السلم ، دون أن يكون هناك رقابة أو توجيه من مجلس الأمن ، ودون مراعاة للشروط المنصوص عليها فى المادة ٥١ من الميثاق . فالتعارض ظاهر بين هذين النوعين من الالتزامات ، ويرجع إلى طبيعة الالتزامات نفسها . فالواجب إذن تعطيل الالتزامات الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ إلى الحد الذى تتعارض فيه مع الالتزامات الواجبة بالميثاق . فلا تعود مصر ملتزمة بدفاع فردى مع انجلترا وحدها إلا فى حدود المادة ٥١ من الميثاق . ولا تعود بوجه خاص ملتزمة باستبقاء قوات بريطانية فى أرضها وقت السلم .

على أننا إذا أردنا أن نخرج من هذا المجال الضيق الذى تدور فيه المادة ١٠٣ من الميثاق إلى المجال الواسع الذى يسمح مباشرة بإعادة النظر فى المعاهدات التى لم تعد صالحة للتطبيق كما كان عهد العصبة يقضى ، لوجدنا سندا لذلك فى المادة العاشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد قدمنا أنها تقضى بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم ، بما فى ذلك المادة ١٩ من هذا العهد التى تبيح إعادة النظر فى المعاهدات . فمصر إذن قد تعاقدت مع انجلترا فى سنة ١٩٣٦ على أساس عهد عصبة الأمم ، أى على أساس وجوب إعادة النظر فى المعاهدة متى أصبحت غير صالحة للتطبيق .

فلمصر إذن أن تستند إلى المادة ١٠٣ من الميثاق وإلى المادة ١٩ من العهد . ولكنها تستند فوق هذا وذاك إلى قرار الجمعية العامة ، فقد جاء هذا القرار صريحا ، وخطا بنا خطوة أوسع من الميثاق . وهو كما رأينا لا يعتبر سندا مشروعا لبقاء القوات الأجنبية فى أرض دولة من الأعضاء أية معاهدة تكون متعارضة مع الميثاق .

*
* *

(٥)
النزاع بين مصر وبريطانيا ليس نزاعا قانونيا

هذه هى الأسباب التى من أجلها تعتبر مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة . فهى لا تصلح إذن أن تكون مبررا لبقاء الجيوش البريطانية فى مصر .

والأسباب التى بسطناها فيما تقدم هى من الوضوح بحيث لا يحتاج مجلس الأمن إلى استشارة قانونية خاصة للحكم على عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكيف يمكن أن يتردد مجلس الأمن — وأمامه معاهدة تفرض على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا ، واحتلالا عسكريا لمدة عشرين سنة على الأقل — كيف يتردد فى أن يقول إن هذه معاهدة تتعارض مع الميثاق ، وإن هذا التعارض ظاهر من عبارات المعاهدة نفسها ، فليس فى حاجة إلى بحث قانونى خاص أو إلى أى عناء فى استظهاره .

إن مستر بيفن نفسه كثيرا ما وصف معاهدة سنة ١٩٣٦ بأنها معاهدة عتيقة تنقصها الروح العصرية ، وبأنها تقرر الاحتلال . وقد أوردنا أقوالا له فى ذلك . وها هو فى الشهر الماضى (٢٩ مايو سنة ١٩٤٧) يعيد هذا القول فى مؤتمر حزب العمال الذى انعقد فى مارجيت ، فيصرح بما يأتى نقلا عن البرقيات المنشورة فى الصحف (الاهرام ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) : "ولما خف الخطر ولينا الحكم ، لم نرض قط بالنزول عن مركزنا ، والذى أبدينا استعدادنا لقبوله هو استبدال معاهدة بين ندين بالمعاهدة القائمة على أساس الاحتلال وهو أساس عتيق" .

وبريطانيا نفسها اعترفت بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووافقت مصر على ذلك ، فكانت أول مادة فى مشروع صدقى — بيفن هى التى تنص على هذا الإلغاء .

*
* *

لذلك تحرص مصر على أن تبين أن النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ليس نزاعا قانونيا مما يدخل فى نطاق الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من الميثاق ، وأن الخلاف بين الدولتين ليس هو مجرد خلاف على تقرير ما إذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة . إن الخلاف أكبر من ذلك خطرا ، فإن بريطانيا سلمت لمصر بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلا خلاف إذن فى أن هذه المعاهدة مهما كان الأمر فى صحتها أو فى بطلانها ، واجبة الإلغاء . وإنما الخلاف هو فيما يأتى : ما الذى يقوم مقام معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد إلغائها ؟ انجلترا تقول معاهدة تحالف أخرى تنعقد عليها مع مصر . ومصر تقول بل يجب أولا أن ترد إلى مصر سيادتها ، وأن يعترف لها بحقوقها الطبيعية فى استقلالها وفى وحدتها ، ثم ينظر بعد ذلك فى أمر التحالف . فالنزاع إذن بين مصر وانجلترا يتعلق بسيادة مصر واستقلالها ووحدتها لا بمجرد خلاف على مسألة قانونية .

*
* *

وبعد فإن الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ تنص على ما يأتى : " على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع — بصفة عامة — أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة . "
ونحن نقرر أن هذا النص لا يجيز لمجلس الأمن أن يوصى مصر وانجلترا أن يعرضا نزاعهما على محكمة العدل الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

السبب الأول : هو أننا لسنا بصدد منازعة قانونية محضة ، بل إن العنصر الغالب فى نزاع مصر مع انجلترا هو ، كما قدمنا ، العنصر السياسى ، إذ الأمر يتعلق بالاستقلال والسيادة .

والسبب الثانى : هو أن النص — وهو إذا طبق على النزاع فلا يطبق إلا من طريق الإحالة عليه من المادة ٣٧ لأن هذه المادة وحدها هى المطبقة كما قدمنا — لا يلزم مجلس الأمن بالتوصية بالعرض على محكمة العدل . بل كل مايقوله النص هو أن مجلس الأمن يراعى ذلك بصفة عامة .

ومراعاة المجلس ذلك بصفة عامة تقتضى أن يميز بين منازعات قانونية يوصى بعرضها على محكمة العدل ، وأخرى يحتفظ بها ليوصى هو نفسه بتسوية لها . وأفضل معيار للتمييز بين هذين النوعين هو ما قدمناه من أن المنازعات التى لا تحتاج إلى بحث خاص أو إلى عناء للكشف عن وجه الحقيقة فيها يستبقيها المجلس ليقوم بتسويتها بنفسه ، لا حاجة لعرضها على محكمة العدل مادام الأمر فيها ظاهرا بيّن الوضوح . وقد قدمنا أن هذه هى حالتنا .

والسبب الثالث : هو أن النص يشترط فى التوصية بالعرض على محكمة العدل الدولية أن يكون ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة . وإذا رجعنا إلى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية وجدناه يقضى فى المادة ٣٦ بجواز أن تقر الدولة الولاية الإجبارية للمحكمة ، بمحض إقرار منها ، فى جميع المنازعات القانونية المتعلقة بمسائل معينة . وقد سبق للحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٨ أن صرحت بقبولها الولاية الإجبارية للمحكمة القديمة — وهذا يسرى مفعوله على المحكمة الجديدة — فى المسائل المبينة المشار إليها فى المادة ٣٦ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ التصديق على التصريح . ولكن الحكومة المصرية علقت قبولها هذا على تحفظات يعنينا أن نستظهر منها التحفظ الثالث ، وهو يقضى بأن يستبعد من ولاية المحكمة الخلاف المتعلق بحقوق سيادة مصر أو بمسائل تدخل طبقا للقانون الدولى فى صميم ولايتها . ولا شك فى أن مصر لا تستطيع أن تجعل المسائل التى تتعلق بسيادتها واستقلالها ووحدتها موضوعا للتحكيم . ولا توجد دولة فى العالم ترضى بذلك . وقد قدمنا أن عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على محكمة العدل الدولية هو تحكيم فى سيادة مصر واستقلالها ووحدتها . وهذا ممتنع ليس فحسب بمقتضى التحفظ الذى تقدمت به مصر ، بل أيضا بمقتضى القواعد الدولية المستقرة فى هذا الشأن . ويترتب على ذلك أن النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية لا يسمح بعرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على هذه المحكمة . ولما كان مجلس الأمن لا يوصى بعرض نزاع على محكمة العدل إلا وفقا لأحكام نظامها الأساسى ، فهو إذن لا يستطيع أن يوصى بعرض النزاع القائم ما بين مصر وانجلترا على هذه المحكمة .

الســـودان

القسم الأول

وحدة وادى النيل

عناصر الوحدة

" If the reader will look at a map of the Nile system, he cannot fail to be struck by its ressemblance to a palm-tree. At the top the green and fertile area of the Delta spreads like the graceful leaves and foliage. The stem is perhaps a little twisted, for the Nile makes a vast bend in flowing through the desert. South of Khartoum the likeness is again perfect, and the roots of the tree begin to stretch deeply into the Sudan. I can imagine no better illustration of the intimate and sympatheti c connection between Egypt and the southern provinces. The water — the life of the Delta — is drawn from the Sudan, and passes along the channel of the Nile, as the sap passes up the stem of the tree, to produce a fine crop of fruit above. The benefit to Egypt is obvious ; but Egypt does not benefit alone. The advantages of the conncetion are mutual ; for if the Sudan is thus naturally and geographically an integral part of Egypt, Egypt is no less essential to the development of the Sudan. Of what use would the roots and the rich soil be, if the stem were severed, by which alone their vital essence may find expression in the upprr air ? Here, them, is a plain and honest reason for the River War. To unite territories that could not indefinitely have continued divided ; to combine peoples whose future welfare is inseparably intermingled, to collect energies which, concentrated, may promote a common in erest ; to join together what could not improve apart — these are the objects which, history will pronounce, have justified the enterprise. "

إن الذى قال هذا عن وحدة وادى النيل ليس مصريا كما قد يظن . لقد جرى هذا التشبيه الدقيق الرائع على قلم رجل من الإنجليز . لا بل على قلم قطب من أقطاب الاستعمار البريطانى ، هو مستر تشرشل رئيس حزب المحافظين ؛ وأكبر غلاة المستعمرين . وقد ختم بهـذه العبارات الرائعة كتابه المعروف "The River War, 1902, pp 363—364" وله تشبيه آخر لا يقل

فى الروعة عن هذا التشبيه إذ يقول : " إن السودان كغطاس ، مصر أنبوبته التى يستنشق منها الهواء . فإذا فصل السودان عن مصر ، انقطع عنه الهواء فمات مختنقا " .

وليس من شك فى أن السودان يضمه إلى مصر عناصر وحدة وثيقة . وهى عناصر متنوعة ، لعلنا نستطيع جمعها إذا قسمناها إلى عناصر طبيعية واجتماعية واقتصادية .

*
* *

١ — العناصر الطبيعية

هى عناصر جغرافية واتنوجرافية واستراتيجية .

(١) العناصر الجغرافية :

" والواقع أن شمال الوادى مدين بوجوده وخصوبته للجنوب . فقد كان مجرى النيل فيه كما كان الوادى لسانا بحريا فى العهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل إليه من الجنوب تلك العناصر التى كونت أراضيه . فتربة مصر تربة منقولة لم تتكون محليا ، والمعادن التى تتركب منها إنما يمكن أن ترد إلى تكوينات معينة فى الأراضى التى يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة . . . ولا تزال هذه المصادر — التى خلقت تربة مصر — تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ، و يعوضها مما فقدته من الخصوبة " .

" والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تدخل كثير من المظاهر الطبيعية فى الشمال والجنوب . فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات إنما هى حالة تدرج طبيعى لا يحس الإنسان فيه بانتقال فجائى بين مصر والسودان وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها ... ويمكننا أن نقرر ... أن الحدود الفاصلة بين الأراضى المصرية والأراضى السودانية لا يمكن إلا أن تكون حدودا صورية أو اتفاقات إدارية . إذ أن الأسس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند إليه ، فليس هنالك تضاريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعى فجائى يمكن أن نبرر به هذا التحديد . وإنما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج . سيما أن هذه الحدود القائمة إنما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر ، وتترك الجزء الآخر منها فى حدود السودان " .

*
* *

(٢) العناصر الأتنوجرافية :

" نحن إذن فى حوض النيل أمام تدرج بطىء لمسناه فى المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها ، وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التى تسكن وادى النيل ، وتتوزع بين أقاليمه فى الشمال والجنوب . وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر ، فستظل هذه الحقيقة قائمة . إذ من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا فى أحدها ونحن ننتقل من منطقة إلى منطقة أخرى مجاورة . وعلى هذا فإن الخط الذى يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية ... ويقسمون السودان على أساسه إلى سودان شمالى قوقازى وسودان جنوبى زنجى ، هذا الخط ينبغى ألّا نغالى فى أهميته العلمية ، وأن ننظر إليه كمحاولة من تلك المحاولات التى تقرب بها صور الأشياء إلى أذهان العامة أو صغار التلاميذ " .

والتاريخ الأتنوجرافى لسكان وادى النيل يدل على أن هناك عنصرين غالبين تعاقبا على الوادى ، هما العنصر الحامى ثم العنصر العربى .

أما العنصر الحامى فقد تحرك فى موجات مختلفة متعددة . ووصلت الحركات الشمالية منه إلى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى . كذلك طبع العنصر الحامى سكان النوبة بطابعهم الجنسى . ووصلت الموجات الحامية إلى السودان نفسه ولكنها اختلطت هناك بالأثر الزنجى . ولما كان هذا الأثر لا يحول دون وصوله إلى جهات السودان حواجز طبيعية ، فإنه أصبح أبرز وأظهر كلما تحركنا جنوبا فى حوض النيل . على أن العنصر الحامى ظل هو المتغلب فى سكان السودان حتى سكان الجنوب . ومن الخطأ أن ندخل جنوب السودان فى النطاق الزنجى ، ويبرز هذه الحقيقة الأستاذ سليمان أكرثنة إجلازى فى النواحى الاتنولوجية للسودان ، إذ يقول فى مقال له عن " المشكلة الحامية فى السودان المصرى الانجليزى " (مجلة المعهد الملكى للعلوم الانتروبولوجية مجلد ٣٣) : " فإذا التفتنا إلى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فإن الجماعات النيلوتية — وهى التى تسكن أعالى النيل — أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك فى وجود عنصر غريب غير زنجى بين الشلوك — أشد الجماعات النيلوتية تطرفا نحو الشمال — وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح فى الدنكا والنوير فلا يمكن أن يكون هناك شك فى وجوده فيهما أيضا وإن صلتهم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجثمانية وفى حضارتهم لمما قد يبين أن نفس العناصر — وإن كانت بنسب مختلفة نوعا ما — قد تغلغلت فى القبائل الثلاث كلها " . لذلك لم يكن غريبا أن يطلق الكتاب على سكان الجزء الجنوبى من السودان اسم " أشباه الزنوج " حتى لا يخلطون بينهم وبين الزنوج الحقيقيين . وهذه أيضا تسمية غير موفقة لأن فيها معنى تغليب العنصر الزنجى ، مع أن العنصر الحامى هو المتغلب . ولذلك كان الأولى أن تسمى بأنصاف الحاميين أسوة بجماعات تقرب فى صفاتها من صفات

سكان جنوب السودان ، كسكان الهضبة الاستوائية ، وقد أطلق عليها هذا الاسم . أما الجزء الشرقى من وادى النيل بين العطبرة والبحر الأحمر ، فإن الأثر الحامى فيه قوى جدا . فهناك تسكن جماعات البجاه ، وهم يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهود ماقبل الأسرات ، وينقسمون أربعة أقسام رئيسية : العبابدة ويسكنون صحراء مصر الشرقية ، والبشاريون وتقسمهم الحدود الإدارية بين مصر والسودان ، والهادندوه وينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل إلى طوكر ، وبنو عامر ويسكنون جنوب منطقة الهادندوه ويمتدون إلى الأرتريه بل وإلى الحبشة نفسها .

ثم يأتى بعد العنصر الحامى العنصر العربى يربط سكان وادى النيل برباط وثيق ، بخصائصه السامية وثقافته الإسلامية ، على أن وصول المؤثرات السامية إلى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الإسلام ، فقد كان هنالك تجار من العرب ينتقلون إلى أفريقيا بحثا عن الذهب والعاج والعبيد والبهار ، وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ، ونشطت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة . ولا شك فى أن عددا غير قليل من هؤلاء قد استقروا فى مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهليهم ، كذلك عبر عدد كبير من الحميريين ، فى القرنين السابقين للعصر المسيحى وفى القرن الأول لظهور المسيحية ، مضيق باب المندب ، فاستقروا فى الحبشة ، وتحرك عدد كبير منهم إلى بلاد النوبة . ثم جاء العرب المسلمون ، على أن دخولهم السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمرا ميسرا فى أول الأمر ، إذ حال دونهم مملكة النوبة المسيحية ، ثم تغلبوا عليها ، ومنها تسربوا إلى السودان ، والثابت أن عملية التعريب التى حدثت فى السودان قد تمت بطرق سلمية ، وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتها فى غالب الأحيان ، وهذه مسألة يذكرها ما كمايكل فى كتابه (A history of the Arabs in the Sudan) فاختلط العنصر العربى الجديد بالعنصر الحامى القديم ، واندمجا حتى انصهرا ، ولم ينعزل العرب عن السكان الأصليين ، حتى يوجد هذا "الحاجز اللونى" (Colour-bar) الذى زعم وجوده الفارسيون فى نشرتهم عن السودان ، وهذا ما كتبه الأستاذ برتشارد رئيس المدرسة الانثروبولوجية بأكسفورد : " إننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) إلى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا ، ويندر أن تصادف شيئا يقرب من العناصر النقية ، وكثير ممن يسمون عربا متأثرون قطعا بالزنوج ، كما هو الحال فى قبائل البقارة والشعوب الإسلامية فى دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال فى الشلوك ، لهذا وجب أن ننظر إلى شعب السودان على أنه تشكيلات مختلفة ، إن العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبى على أنهم زنوج ، بل يشار إليهم على أنهم متأثرون بالزنوج " ومما لا شك فيه أن سكان السودان كانوا فى طريق الانصهار الجنسى ، وكان فى الإمكان أن تكون لهم جميعا طابع جنسى مشترك لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير فى طريقها الطبيعى على النحو الذى بدأت به ، ولم يحل الإنجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب .

ويتبين مما تقدم أن سكان وادى النيل — حتى من كان منهم فى جنوب السودان — يشتركون جميعا فى خصائص عنصرين أساسيين تعاقبا على الوادى ، العنصر الحامى والعنصر العربى أما خصائص العنصر الزنجى فأثرها يكاد يكون مقصورا على جنوب السودان ، ثم هى ليست بالأثر المتغلب فى هذه المنطقة ، فإن قبائل الشلوك والنوير والدنكة قبائل حامية أصلا تأثرت بالعنصر الزنجى الذى أتى من البلاد المجاورة للسودان لا من السودان نفسه ، فليس فى السودان إذن ، لا فى شماله ولا فى جنوبه ، أية منطقة يمكن أن يقال عنها "منطقة زنجية" ، بل السودان كله من شماله إلى جنوبه بلاد حامية عربية ، وتتغلب الخصائص العربية على الخصائص الحامية كلما تحركنا فى وادى النيل من الجنوب إلى الشمال ، ولا يجوز أن يفهم من تعاقب العنصرين الحامى والعربى على سكان وادى النيل أن السكان ينقسمون إلى حاميين وعرب ، يتميز كل منهما عن الآخر ، بل واضح مما قدمناه أن عملية الاختلاط والامتزاج والانصهار خلطت ما بين العنصرين خلطا تاما ، وأدمجت أحدهما فى الآخر ، فانصهرا فى جنس واحد ، وله خصائص حامية وخصائص عربية ، غير أن الخصائص العربية تتغلب على الخصائص الحامية كلما تحركنا من الجنوب إلى الشمال .

(٣) العناصر الاستراتيجية :

إن وضع السودان الجغرافى بالنسبة إلى مصر ، والتصاقه بها فى الجنوب التصاقا تاما ، وربط نهر النيل لهما برباط يتحكم فى حياة مصر ، كل ذلك يجعل مصر والسودان وحدة استراتيجية ، من الناحيتين الإيجابية والسلبية .

فمن الناحية الإيجابية تحتاج مصر إلى الاستفادة من المساحات الشاسعة فى السودان ، قبل الحرب وفى أثنائها ، اتقاء للأسلحة المدمرة الجديدة ، سواء من جهة أوضاع قراها أو أوضاع سكانها المكتظين فى مدنها ، ومن هنا كانت الوحدة بينهما ضرورية جدا ، وإلى جانب ذلك يمكن اعتبار السودان بمثابة الباب الخلفى لمصر إذا ما اضطرت قواتها ، سواء كانت بمفردها أو مع قوات حلفائها ، إلى الانسحاب إلى الجنوب تحت ضغط القوات المعادية .

ومن الناحية السلبية يمكن القول إن قوات عسكرية معادية فى السودان سواء كانت هذه القوات لدولة أجنبية أو كانت قوات وطنية — تهدد مصر بأشد الأخطار ، هذا إلى أن القوة

التى يحكم السودان تتحكم فى مياه النيل ، فتجعل مصر تحت رحمتها من طريق هـذا الضغط الاستراتيجى ، ولا يمكن لمصر استراتيجيا أن تطمئن إلى أى ضمان .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن العالم فى الوقت الحاضر ينفصل الى كتلتين يفصل بينهما حاجز فولاذى على طول الحدود الكائنة بين أراضى الاتحاد السوفيتى وما يتبعه من دول، وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعهما من دول أخرى ، وقد أصبح هذا الحاجز بمثابة الخط الاستراتيجى العام ، ويقع فى ثلاث مناطق : أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى .

وقد أوجدت الاستراتيجيـة البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية طريقا مائيا آخر حول أفريقيا ، وهو الطريق القديم الذى كان مستعملا قبل حفر قناة السويس ، ولكنها لاحظت أن هـذا الطريق الطويل معرض للأخطار من جراء الغواصات والغارات الجوية والألغام ، فأنشأت خط مواصلات أرضى فى أفريقيا باسم (African Lines Communications) (خط مواصلات أفريقيا) ، ويبتدئ من ميناء ماتادى فى الكونغو البلجيكية ويسير بالسكة الحديدية إلى ميناء ليوبولد فيل على نهر الكونغو . ومن هذه الميناء تستمر السكة الحديدية إلى أكتى "Aketi" وبوليس (Paulis) ثم يصير الخط طريقا بريا إلى جوبا على نهر النيل فى مديرية خط الاستواء فى السودان. ومن جوبا إلى الجبلين بطريق النيل، ثم إلى وادى حلفا بالسكة الحديدية السودانية ، ثم بنهر النيل ثانيا إلى الشلال ، وبالسكة الحديدية المصرية إلى القاهرة . وأنشأت نوعا من هذا الطريق إلى كينيا فى شرق أفريقيا . وتفكر الآن فى إنشاء ثلاثة طرق أخرى فى أفريقيا : من الكاب إلى القاهرة ، ومن غرب أفريقيا إلى الخرطوم ، ومن غرب أفريقيا إلى نيجيريا .

وقد تتعارض الاستراتيجية البريطانية مع الاستراتيجية المصرية . ولكن نقطة التوفيق بينهما هى مستعمرة كينيا البريطانية فى شرق أفريقيا ، فهى أقرب قاعدة مستوفاة للشروط الضرورية للنجاح فى حرب عالمية ثالثة بدلا من مصر والسودان ، لأن وضعها الجغرافى فى رأس الممتلكات البريطانية ذات المساحات الشاسعة فى وسط وجنوب أفريقيا يجعلها مع هـذه الممتلكات قادرة على الثبات لأطول مدى ضد حرب من النوع الجديد. هذا إلى أن صداقة مصر والدول العربية تصبح ذات قيمة كبرى لبريطانيا ، فستكون تركيا والدول العربية ، بما فيها مصر والسودان ، عائقا أمام العـدوان المحتمل وانبعاثه من شرق الخط الاستراتيجى العام . فمصلحة إنجلترا إذن فى أن تكون مصر قوية حتى تكون معونتها فعالة .

*
* *

٢ — العناصر الاجتماعية

هى عناصر تاريخية وثقافية :

(١) العناصر التاريخية :

يقول أدسون (Addison : Archeological Survey of the Sudan p. 21) "ارتبط تاريخ السودان دائما بتاريخ مصر ، ارتباطا قويا كان أو ضعيفا" . ويقول ريسنر (Reisner : Sudan Notes and Records 1918, vol I p 4) "ولما كانت مصر تتصل بوسط أفريقيا عن طريق أثيوبيا (تسمية المؤرخين القدماء للسودان من الشلال إلى الخرطوم) ، فقد أصبح تاريخ هذا الإقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه إلا على ضوء تاريخ مصر ، جارة أثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال" . ويقول بدج (Budge : The Egyptian Sudan 1907, I p. 526.) "والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتدادا لمصر" .

فالصلات التاريخية ما بين شمال الوادى وجنوبه لم تنقطع منذ فجر التاريخ . وقد دلت الأبحاث التاريخية فى عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التى تقع بين الشلالين الأول والثانى قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين كانوا يسكنون شمال الوادى ، وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس .

ولم تكد تقوم الدولة المصرية القديمة فى أول عصورها حتى ارتبط تاريخها بتاريخ النوبة . فحمل مينا على شمال النوبة ليخمد الثورة فيها وليؤمن حدودها ، وكانت أقاليمه فى ذلك الوقت تمتد من وراء الشلال حتى إقليم إدفو . وأخضع "زوسر" رأس الأسرة الثالثة شمال النوبة ومد حدود مصر إلى الجنوب . وبقيت الروابط قائمة بين شق الوادى فيما تلا الأسرة الثالثة من الأسر . وتشير الكتابات الدينية المنقوشة فى صخور الأهرام أن المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يعتبرون النوبة جزءاً لا يتجزأ من مصر إذ جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية . وبدأت رحلات الكشف والتجارة فى الأسرة السادسة ، وأشهر الرحالة المصريين فى ذلك العهد هو "خوف حور" ، قام بأربع رحلات إلى قلب أفريقيا ، وبلغ شمال دارفور على النيل الأبيض أو إقليم سنار على النيل الأزرق . واندمج جنوب الوادى بشماله اندماجا تاما ؛ حتى أن التقاليد قد استقرت أن يختار رجل من رجال الدولة القادرين يكون مقره جزيرة فيلة ويسمى حاكم الجنوب ، فيدير شئون أقاليمه من إدفو إلى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادى .

ولما اضمحلت الدولة القديمة ، أهمل شأن الجنوب ، فأغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالى ، ثم قامت الدولة الوسطى ، وعلى رأسها أمنحات وكانت أمه من نساء النوبة ، فاتجه إلى الجنوب يعيد إليه استقراره . وأتم ابنه عمله فبعث بحملات إلى بلاد النوبة ودنقلة ليؤمن حدودها .

واستقرت الأمور ثم اضطربت . فخرج فرعون ، وهو حينئذ سنوسرت الثالث الذى يعد بحق صاحب السودان ، وضرب العصاة ، ونظم الإدارة ، ودعم الحصون وترك فيها ألواحا تذكارية دون عليها جهوده ، وأوصى خلفاءه من بعده بالمحافظة على حدود الوادى . وهنا يقول برستد (Breasted, History of Egypt 1946, p. 446) "تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع الحضارة الفرعونية انطباعا لم يتح" .

ثم يجتاح مصر الهكسوس . فإذا ما أجلاهم عنها أحمس ، نراه يرجع إلى الجنوب فيرد على الوادى وحدته . وبقى خلفاؤه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة يحافظون على كيان وحدة الوادى . ومنذ عهد أمنوفيس الأول يعود "حاكم الجنوب" ينوب عن فرعون فى إدارة السودان ويحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" ، وقد جعل عرشه فى "نباتا" على شاطىء النيل . ونزح كثير من الأسر المصرية إلى السودان ، كما نزحت أسر سودانيـة إلى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة . وأصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر .

ولما ضعفت الأمبراطورية انقسمت مصر إمارات صغيرة سيطرت عليها أسرة ليبية . فالتجأ كهنة آمون إلى السودان ، وأقام كبيرهم فى "نباتا" ملكا جديدا ، وأتيح لخلفائه من بعده أن يستعيدوا وحدة الوادى زمنا ، ثم رجعوا إلى الجنوب .

وبقى الجنوب منفصلا عن الشمال فى عهد البطالسة ، إذ أن هؤلاء قد انصرفوا إلى تكوين أمبراطورية بحرية حول شواطىء البحر الأبيض لما بينهم وبين الإغريق من الصلات الوثيقة ، وكان طبيعيا ألا يفكروا فى إعادة الأمبراطورية الفرعونية التى قامت على توحيد الوادى خشية إيقاظ الشعور القومى فى نفوس المصريين . ولكنهم عقدوا أواصر الصداقة مع الجنوب ، وعنوا بالتجارة معه عن طريق البحر الأحمر ، استكمالا لأمبراطوريتهم البحرية . وكان هذا الانفصال من الأسباب التى دعت إلى وقوع الشمال تحت سيطرة الأجنبى وإلى انحطاط حضارة الجنوب . على أن مملكة الجنوب حافظت على استقلالها ، وسيطرت على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة ، وامتد نشاطها الحربى إلى كسلا والبحر الأحمر وكردفان وانقسمت ثم عادت موحدة ، وتعاقب عليها الانقسام والتوحيد ، حتى غشيتها عوامل الضعف ، وآلت السلطة الحقيقية فى البلاد إلى زعماء القبائل . ولكنها فى كل ذلك استبقت الحضارة المصرية لاستمرار الصلات التجارية بين شقى الوادى ولاستمساك الجنوب بالديانة المصرية .

وبقى انفصال الجنوب عن الشمال قائما فى عهد الرومان . ولكن الشمال بقى دائما الطريق الذى تسلكه الحضارة نحو الجنوب . وقد وفدت على السودان وثنية مصر ، ثم وفد عليه المسيحية دينها الجديد .

ثم ظهر الإسلام . وفتح العرب مصر . واستقرت فيها القبائل العربية بعد أن اندمجت فى السكان . وفى عهد المماليك آثرت قبائل عربية كثيرة أن تبتعد عن سلطان المماليك المركز فى الشمال ، فهاجرت إلى الجنوب . ووقفت الدولة المسيحية فى النوبة فى أول الأمر حائلا دون انتشار العرب ، ثم ما لبثت أن تفككت . واستقرت قبائل عربية كثيرة فى بلاد النوبة ، وتسربت منها إلى أقاصى السودان . واشتدت حركة التعريب ، بعد أن سرت دماء أهل الشمال فى دماء أهل الجنوب ، وأصبحت العشائر والبطون فى السودان متفرعة عن العشائر والبطون فى مصر . "فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التى وصلت إلى السودان رأسا عبر البحر الأحمر سواء أكان ذلك قبل الإسلام ، أم فى زمن التوسع الاسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشايدة) إلى حيث ينزلون الآن فى الشمال الشرقى للسودان — فإن "تعريب" السودان فى الواقع إنما تم عن طريق مصر . إذ لا يسجل التاريخ فى أى عهد من عهوده وصول موجات هامة أو هجرات عنيفة إلى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال إلى الجنوب . وهذه الحقيقة فى ذاتها تبين بجلاء كيف يرتبط سكان معظم السودان فى تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دموية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط فى الاصول الجنسية القديمة" .

وما من شك فى أن الأثر العربى امتد إلى جنوب السودان فى أرض النيلوتيين . "كما أنه ليس من شك فى أن عملية "التعريب" لهذا الإقليم الذى لم يعرب كله بعد أن كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم فى الجنوب شئ مما تم فى الشمال ، لولا حالة الفوضى التى انتشرت فى السودان قبل الفتح المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية التى تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية إلى الجنوب . ولو أن هذه السياسة التعسفية قد انتهت ، وتركت الأمور تجرى على طبيعتها فى السودان ، لوصلت القبائل والجماعات العربية إلى قلب إقليم النيلوتيين ، ولضاقت الهوة الجنسية والثقافية التى تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان فى هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال" .

ولما كان دخول الإسلام فى السودان لم يتم عن طريق الفتح المنظم ، فإنه لم يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان . فتفرقت القبائل العربية فى أنحاء السودان ، وتوزعت إمارات وسلطنات متعددة ، كمملكة سنار وقد انقسمت إلى عدة ممالك ومشيخات ، وكسلطنة دارفور وقد انقسمت إلى عدة سلطنات وامتدت فشملت كردفان . وقامت المنافسات المحلية بين هذه القبائل ، واشتدت المشاحنات والمطامع الشخصية . وكان هذا سببا فى تأخير تقدم السودان وتعطيل استغلاله . فكانت البلاد تتطلع إلى حاكم قوى يلم شعثها ، وقد وجدته فى محمد على ، على ما سنرى .

*
* *

(٢) العناصر الثقافية :

هذه الروابط التاريخية التى بسطناها فيما تقدم صحبتها روابط ثقافية كانت من أهم عوامل التوحيد ما بين شقى الوادى . وهى روابط قديمة قدم الروابط التاريخية .

فشمال السودان ارتبطت حضارته قديما — كما ارتبط تاريخه — بحضارة مصر وتاريخها . واستطاعت مصر فى عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلى ، وأن تصبغ أثيوبيا بصبغة الحضارة المصرية . وقامت الدولة الأثيوبية على حضارة مصرية خالصة . وأصبح ملوك أثيوبيا فى عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر ، وتميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية من مصر إلى السودان . ولما انقطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا أصيبت حضارة الجنوب بانحلال تدريجى .

وقد عاد تأثير حضارة مصر فى السودان أيام البطالسة والرومان . وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز فى الحضارة السودانية . وعن مصر دخلت المسيحية إلى السودان والحبشة . وتم تنصير بلاد النوبة كلها . ولكن العهد المسيحى لم يخلف فى شمال السودان حضارة مادية متميزة، إلا أن النوبة المسيحية وقفت أمام المسلمين قرونا طويلة ثم كانت الغلبة للمسلمين كما رأينا .

ولما تدفقت القبائل العربية إلى السودان ، حملت معها ثقافتها وحضارتها . وقد أصبحت هذه الحضارة العربية الإسلامية هى حضارة الغالبية الكبرى من سكان السودان ، فى اللغة وفى الدين وفى مظاهر الحياة الروحية والمادية . وأمكن أن يقال بحق " إنه على الرغم من أن شمال السودان واقع فى أفريقيا ، فإن فى الإمكان أن ننظر اليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا . فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبة من دم أسيوى ، يتكلمون لسانا أسيويا ، ويدينون بعقيدة سامية. وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة فى مصر وسورية والعراق " .

ولم يقتصر أثر الحضارة المصرية على شمال السودان ، بل امتد هذا الأثر إلى الجنوب وذلك منذ أقدم العصور . وفى هـــذا يقول الأستاذ سليجمان ، وهو حجة عالمى فى اتنوجرافية شعوب حوض النيل : "عند ما ندرس الشواهد الأنتولوجية ، فلن يكون فى إمكاننا إلا أن ننتهى إلى إن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت إلى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية، وربما كان الجدل أقل فى الجانب الفنى ، كما هو الحال مثلا فى الأدوات الموسيقية وغيرها" . ويقول أيضا : "إن من الصعب علينا أن نشك فى أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من أفريقيا) قد ظهر فى مصر ، ثم انتقل إلى القبائل شبه الزنجية التى تسكن النيل ، وإلى القبائل الزنجية التى تعيش فى الكنغو" .

كذلك عندما انتشرت الثقافة الإسلامية فى السودان ، جاوزت الشمال إلى الجنوب . وقد حمل التجار معهم دين الشمال ولغتهم وحضارتهم إلى سكان أعالى النيل . وقد كتب السر هارى جونسون :

"لقد كان الاستعمار الإسلامى لأفريقيا هو الحادث الأول الذى أوصل ذلك الجزء من القارة — فيما وراء الصحراء ومصر العليا — إلى علم العالم ذى الحضارة والتاريخ .... لقد نشر العرب فى ثلث القارة الشمالى لغة مشتركة — هى اللغة العربية — .... وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية فى دائرة تلك الأمم المتحضرة التى بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية". ولولا السياسة الانجليزية التى ترمى إلى فصل جنوب السودان عن شماله ، لاستمرت حركة التعريب على نشاطها فى جنوب السودان ، ولوحدت الثقافة السودانية توحيدا تاما .

ويخلص مما قدمناه أن السودان قطر عربى كمصر وسائر الأقطار العربية ، حضارته عربية ، ولغته عربية ، ودينه الإسلام .

*
* *

٣ — العناصر الاقتصادية

ليست هناك روابط أشد وأوثق من الروابط الاقتصادية فى قيام الوحدة ما بين مصر والسودان . فإن الطبيعة جعلت من القطرين وحدة اقتصادية ، كل قطر منهما يكمل الآخر . وليست مصر أكثر حاجة إلى السودان من السودان إلى مصر . والوحدة من الناحية الاقتصادية تفيد السودان بقدر ما تفيد مصر . ولا يستطيع السودان أن ينهض على قدميه اقتصاديا دون هذه الوحدة .

وسيظهر ذلك بوضوح إذا عالجنا الموضوع من نواحيه الثلاث :

(١) الناحية الزراعية .

(٢) الناحية الصناعية والتجارية .

(٣) المصالح المشتركة فى ماء النيل .

(١) الناحية الزراعية :

نبدأ القول بأن السودان قطر شاسع المساحة (وتبلغ مساحته ضعفى مساحة مصر) ، قليل السكان (ويبلغ عدد سكانه نحو ثلث سكان مصر) ، وهو على أشد حال من الفقر . ونهضته الزراعية مرهونة بتعاونه مع بلاد أخرى ، ومن غير هذا التعاون لن تقوم له قائمة . ولا يوجد قطر فى العالم يصلح للتعاون مع السودان خيرا من مصر . فضرورة مصر للسودان لا تقل عن ضرورة السودان لمصر كما قدمنا . والتعاون ما بين القطرين فى الوقت الحاضر يكاد يكون معدوما ، لأن السياسة الانجليزية تريد أن يبقى السودان بمعزل عن مصر . فتقطعت سبل التعاون إلا فى القليل النادر .

وخير دليل على ذلك أنه لا يوجد ، أكثر من مصر والسودان ، قطران يكمل أحدهما الآخر من الناحية الزراعيـة ، وذلك فى الأيدى العـاملة ، وفى رأس المـال ، وفى المهارة الفنية ، وفى تباين الظروف المناخية والأحوال النباتية .

أما عن الأيدى العاملة فالسودان على سعة مساحته ، سكانه قليلون (نحو سبعة من الملايين) . وهذا العـدد القليل من السكان الجزء الأكبر منه رعاة لا زراع . فهو فى أشد الحاجة ، لتقدم الزراعة فيه ، إلى أضعاف سكانه الحاليين ، على أن يكونوا قد مارسوا الزراعة ومرنوا عليها — هذا من جهة السودان ، أما من جهـة مصر فالأمر على العكس من ذلك : مساحة صغيرة ، واكتظاظ شديد بالسكان ، وجلهم يمـارس الزراعة . فإذا نظمت الهجرة تنظيما اقتصاديا دقيقا تدفع الزائد فى مصر من السكان إلى السودان حيث تشتد الحاجة إليه . ولا يقال إن باب الهجرة إلى السودان مفتوح للمصريين ، فإن مجرد إباحة الهجرة لا يكفى ، فضلا عما يقوم من العوائق الإدارية دونها ، وأكثره عوائق متعمدة . على أن هجرة عشرات الآلاف من السكان ، بل مئات الألوف ، تحتاج إلى تنظيم دقيق ، لتيسير وسائل النقل ، وإعداد المساكن ، وإمداد المهاجرين برؤوس الأموال فى المدة الأولى . ولا يتم ذلك إلا فى جو من التفاهم ولا يتحقق إلا فى ظل الوحدة .

أما عن رأس المـال ، فالسودان فقير جدا كما قدمنا . ولا غنى له عن رأس المـال الخارجى لاستغلال موارده ، فإن إقامة المنشآت والمشروعات المتصلة بالرى والمواصلات وإعداد الأرض للزراعة ، كل هذا يحتاج إلى نفقات كبيرة — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك . ففى مصر أموال كثيرة غير مستغلة ، واستغلالها يعود بفائدة كبيرة على أصحابها فى قطر بكر كالسودان . وسيكون السودان فى ظل الوحدة مقدما على غيره من الجهات من ناحية التعمير .

أما عن المهارة الفنية ، فتجارب السودانيين فى الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم بدائية — هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك ، والفلاح المصرى عريق

فى الزراعة ، ولا شك فى أن هجرته إلى السودان تخلق فيه بيئة زراعية ناجحة ، وكثير من الأقطار العربية يود لو هاجر إليه الفلاح المصرى ، والسودان فى ظل الوحدة أولى من غيره من الأقطار العربية بهذه الهجرة .

يبقى تباين الظروف المناخية والأحوال النباتية وهذا واضح من إلقاء النظرة الأولى على حوض النيل . فهو ممتد فى الشمال من خط عرض ٤° إلى خط عرض ٣١° . وفى هذا الامتداد الواسع تنوع كبير فى الغلات والحاصلات والنظم الاقتصادية والمستوى الإنتاجى . وكل هذا يجعل من أقاليم وادى النيل ، فى ظل الوحدة ، أقاليم يكمل بعضها بعضا فى الإنتاج الزراعى . ويكفى أن نشير هنا إلى الثروة الحيوانية ؛ فهى فى مصر محدودة ، وكثير منها يستورد من الخارج . أما السودان ففيه أقاليم شبه صحراوية فى شماله تربى فيها الأبل ، وفيه مراع خصبة فى منطقته الوسطى ، وتكثر قطعان الماشية فى الجنوب . وهذه الثروة الحيوانية الضخمة لو أحسن القيام عليها لأغنت السودان ومصر فى وقت واحد : السودان يجد فى مصر سوقا رائجة لثروته الحيوانية ، ومصر تستورد حاجتها من قطر هو فى ظل الوحدة أقرب إليها من أى قطر آخر .

***

(٢) الناحية الصناعية والتجارية :

تنشط الوحدة الإنتاج الصناعى والتبادل التجارى ما بين القطرين تنشيطا لا يمكن أن يتحقق فى ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القومى فى كل من مصر والسودان توجيها محليا ضيقا . والسياسة الانجليزية تخضع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية — ومن هنا جاء التوسع فى زراعة القطن — وتتخذ من السودان سوقا لبضائعها ولبضائع الدول الأجنبية الأخرى دون بضائع مصر . ومن هنا زاحم الدقيق الاسترالى الدقيق المصرى ، والأحذية اليابانية الأحذية المصرية ، والصابون الفرنسى الصابون المصرى ، وكذلك الحال فى معظم الصادرات من الإنتاج المصرى إلى السودان ، وفى هذا إضرار لا بالمصالح المصرية فحسب ، بل بالمصالح السودانية أيضا . فإن مصر من ناحيتها أخذت هى أيضا تستغنى عما كانت تستورده من حاصلات السودان ، وتكاد مصر تكون هى السوق الوحيدة لهذه الحاصلات ، وفى هذا خسارة كبيرة على السودان . فالتعاون التجارى والصناعى ما بين مصر والسودان ضرورى ، ولا يتحقق ذلك إلا فى ظل الوحدة ، ولن يتحقق ما دامت السياسة الانجليزية تعمل على عزل السودان عن مصر لا من الناحية السياسية وحدها بل أيضا من الناحية الإقتصادية . فهى تعمل على عرقلة مهمة الخبير الاقتصادى المصرى . ولا تعمل على ربط السكك الحديدية السودانية بالسكك الحديدية المصرية ولا تجارى التغيير الذى حدث فى التعريفة الجمركية المصرية فى سنة ١٩٣٠ معتمدة فى ذلك على حرفية المادة ٧ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى تقضى فى حالة دخول البضائع إلى السودان من طريق أى ميناء آخر

من موانى البحر الأحمر ألا تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر فى ذلك الوقت بالقطر المصرى على البضائع الواردة إليه من الخارج . وقد نشأ عن التطبيق الحرفى لهذا النص بعد التعريفة الجمركية المصرية الصادرة فى سنة ١٩٣٠ تفاوت كبير فى الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، " وبقيت الرسوم فى السودان على الواردات الأجنبية مخفضة إلى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ، ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك .... كان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية فى مصر نفسها بمنافستها بمثيلاتها الأجنبيه الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا ".

فلا مناص من الوحدة بين القطرين حتى تسير الأمور فى مجراها الطبيعى لمصلحة سكان الوادى جميعا ، وحتى توضع قواعد سياسية اقتصادية موحدة يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الأصناف ما يحتاج اليه السودان ، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما تحتاج إليه مصر ، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة ميسرة .

*
* *

(٣) المصالح المشتركة فى مياه النيل :

فرغت مصر تقريبا من تنظيم مياه النيل داخل أراضيها ، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى أراضى السودان . والمشروعات التى يجب التفكير فيها هى خزان جديد بين العطبرة ووادى حلفا ، وخزان على بحيرة البرت ، وخزان على بحيرة طانا ، وقناة فى منطقة السدود . ومشروعات الرى هذه مشروعات ضخمة تحتاج لنفقة عشرات الملايين من الجنيهات . وهى ضرورية لمصر ، وتسبب الرواج للسودان . ولا تستطيع مصر أن تطمئن الى أى مشروع تقيمه فى السودان إذا تحكمت فى هذه البلاد دولة أجنبية تجعل مصر تحت رحمتها . والكتاب الإنجليز أنفسهم يقولون ذلك . فقد جاء فى كتاب السير سيدنى بيل (The Binding of the Nile and the new Sudan P.117) ما يأتى : "لا يستطيع أحد أن يمكن لحكمه فى مصر إلا إذا سيطر كذلك على وادى النيل .... إن وجود منابع النيل الأبيض فى أرض بريطانية بحتة ، ووجود العلم البريطانى فى السودان نفسه يرفرف إلى جانب العلم المصرى ، مما يعطى لمركز بريطانيا فى مصر مظهرا أكثر دواما" .

" No one can hold Egypt securely unless he holds also the whole valley of the Nile......The fact that the sources of the White Nile are in purely Br tish territory and that in the Sudan itself the British flag fly side by side with the Egyptian gives this a more and more permanent aspect to the Bri ish position in Egypt "

ومصر تخشى انجلترا على النيل حتى قبل إقامة هذه المشروعات ، ولا تقوم مخاوفها على مجرد الظنون ، وتكفى الإشارة إلى حوادث سنة ١٩٢٤ ، فإن الحكومة الانجليزية بالرغم من تصريحاتها

المتعددة فى شأن ضمان حقوق مصر فى ماء النيل استغلت حادثة فردية لتتحلل من جميع القيود ، ولتطلق يدها فى التوسع فى استغلال أرض الجزيرة كما تريد ، وإذا كانت لم تنفذ هذا الإنذار ، فلأن الرأى العام قد ثار ضـدها ، ولأن مصر استكانت أمام هذا التهديد وضعفت ، ولكن إذا جد لانجلترا حاجة حقيقية لا تصل إليها إلا من هذا الطريق ، فلا قوة تمنعها من ذلك .

وهناك إجماع على وجوب سيطرة يد واحدة قوية على نهر النيل ، وغنى عن البيان أن هـذه اليد لا يجوز أن تكون يدا أجنبية .

وهذا ما يقوله السير وليم جارستن (Garstin) وكيل وزارة الأشغال فى تقريره عن أعالى النيل سنة ١٩٠٤ :

" The control of the flow of this river must remain always and absolutely in the hands of one authority. There can be no question of a divided authority in such an important matter, and there can be no two opinions that such control should be vested in the Egyptian Ministry of Public Works. "

وقد بيّن فى ختام تقريره الأسباب الفنية التى يستند إليها فيما ذكره فقال :

" ......in all projects connected with Nile Regulation ; the interests of Egypt are so closely linked with those of the Sudan ; as to be well-nigh inseparable. Both countries must derive their water supply from the same sources, and the agriculturual property both is mainly dependent upon the river. It is, therefore ; impossible to consider any important scheme, projected for the one country, without touching upon its possible effects as regards the other . "

وينوه اللورد كرومر فى تقريرين متعاقبين بمـا يذكره السير وليم جارستن من آراء فنية حاسمة فيقول فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٤ :

" It is essential that in all matters connected with the utilization of the waters of the Nile on any large scale, the control exercised from cairo should be absolute. "

ويقول فى تقريره التالى سنة ١٩٠٥ :

" It was always sufficiently obvious that the qower which held the head waters of the Nile commanded the Egyptian Supply. Sir William Garstin showed, in addition, that if the supply was to be increased, the scene of action would have to be, not in Egypt itself, but in the most remote provinces of the Sudan. "

وهذا هو السير وليم و يلكوكس يبين كيف أن إقفال فتحة بحيرة فكتوريا التى ينبع عندها النيل يحرم مصر من ريها الصيفى من عشر سنين إلى خمسة عشر سنة ، وهى المدة التى يمكن فيها أن يدوم هذا الإقفال دون صعوبة :

"The complete close of the outlet would cause the lake to rise just 20 inches per annum, so that Egypt might be deprived of its summer supply for ten or fifteen years in succession without any extraordinary difficulty. Lake Victoria is the true key of the Nile, and whoever holds it has the destinies of Egypt in the hollow of his hand. Previous to the nineteenth century, this would not have been so. Under the ancient system of basin irrigation, the flood waters of Abyssinian rivers were infinitely more important than the perennial waters of the Equatorial lakes. Modern Egypt, however, with its cotton and sugar cane crops depending on the summer supply of the river, and its modern system of perennial canals, is absolutely dependent on the equatorial lakes over whose outlets..." (Nile Reservoirs, Dam at Asswan p. 10).

ويتبين مما قدمناه أن هناك أمرين جوهرين تجب إطالة النظر فيهما :

(١) قد خلق النيل من واديه وحدة طبيعية ، فإذا تمت هـذه الوحدة امتنع التضارب فى المصالح ، وأمكن تنظيم شئون النيل لمصلحة الجميع . وهذا هو السير سدنى بيل فى كتابه الذى سبقت الإشارة إليه يقول ذلك .

"But if the whole Nile Valley were in practice regarded as one country, which it really is, and all under one head, with one combined civil service, there would be much more scope for able men, and each part of it would benefit by the possibilities of interchange...... When the great schemes for the final binding of the Nile are put in hand, they must be all under one control, and that control will be exercised from Cairo. It would be intolerable and impossible that every time it was though desirable to open the reservoir gates, say of the Lake Albert, there should have to be negotiations between district governments or departments. The water of the Nile has made its powerful political influence felt throughout the Sudan; in time it will play its part in Uganda". The Binding of the Nile and the New Sudan pp. 275-276).

(٢) إن السياسة الانجليزية تسعى سعيها حثيثا فى وضع يدها على هذا النيل ، متذرعة فى ذلك بإحداث الخلاف بين سكانه ، حتى تتضارب مصالحهم ، فتقيم انجلترا من نفسها قيما على هذه المصالح المتضاربة ، وتبقى فى وادى النيل بدعوة حماية مصالح أهله . وهى لو تركت أهله وشأنهم ، لاتفقوا فيما بينهم ، ولما تعارضت مصالحهم ، ولما كانوا فى حاجة إلى قوامة انجلترا عليهم ؛ وها هى انجلترا الآن فى قبضتها منابع النيل فى أوجندا ، وتريد أن تثبت قدمها فى السودان ، وتسعى أن يكون لها مركز ممتاز فى الحبشة ، وبذلك تمسك فى أيديها الخيوط التى تربط بها مصر وتجعلها فى قبضة يدها .

وبالأمس القريب ، ألقى رجل من رجال الاستعمار الانجليزى — وقد تخصص فى شئون السودان منذ كان هناك — محاضرة فى جمعية (Royal Empire Society) بلندن ، تقدم

فيها بحل لمشكلة السودان ، فقال ببقاء انجلترا فيه حتى تدافع عن المصالح المصرية فى مياه النيل ! فإذا بلغ السودان أشده ؛ وكان على انجلترا أن تخرج منه ، فإنها تعود إليه مرة أخرى على رأس لجنة دولية . . . وذلك دائمـا لحماية مصالح مصر فى مياه النيل ! ! ! وننقل ما قاله هذا الرجل الاستعمارى ، وهو السير هارولد ماكمايكل فى هذا الصدد :

" One thing is abundantly clear. No agreement regarding the respective rights of Egypt and the Sudan in the Nile Waters will be worth the paper it is written on, *unless some strong important authority, commanding the personal confidence of the Sudanese, is in control on the spot in the Sudan to see that it is carried out fairly and justly*......The bald fact of the mater is that *we*, with our experience of similar cases in the past, our relations of trust with the native population, and our knowledge of local conditions *are the only people who have the slightest chance of seeing matters through on Egypt's behalf*...If she(Egypt)were wise, she would pray as one man for *the indefinite continuance of our control of the Nile Valley from Lake Albert and the borders of Abyssinia*......the day must come......when we cease to control the Sudan, whether it chooses independence or a form of association with Egypt. What then of the Nile Waters? ... a Nile Valley Authority, *with headquarters at or near Khartoum, should* be set under the auspices of the United Nations, whether the Egyptians like or not......reference to the United Nations, whether by Egypt or by ourselves on behalf of the Sudan, if Egypt denies its separate rights, would soon settle the issue. The Nile Valley Authority, as I see it could be vested with full powers to allocate the Nile Waters......some executive agency of the Nile Valley Authority will still have to be in a position to carry out on the spot the decisions taken......Together with firmest infinite tiet, patience and understanding of local conditions, personalities, languags and customs, will be called for ; and—why make any bones about it ? *there is no other party than. ourselves who will be in a position to apply them along the great international waterways of the Nile from the parent Lakes to the frontier of Egypt.* "

لقد فضح المحاضر السر ، ونم على ما تبيته انجلترا بعد الاستقلال المزعوم للسودان ، ستتقدم انجلترا إذ ذاك لتكون على رأس لجنة دولية ، مقرها الخرطوم أو قريبا منها ، لتشرف على حسن توزيع المياه ، وبذلك تبقى فى السودان حتى بعد إعلان استقلاله !

وهل لنا أن نترجم فى ألفاظ بسيطة مفهومة ما يقوله السير هارولد ماكمايكل لكل من مصر والسودان ، بشأن قصة الإشراف على توزيع مياه النيل ، أنه يقول لهما : " أنتما أخوان شقيقان تستطيعان التوفيق بين مصالحكما ، وأن تعيشا جنبا إلى جنب فى سلام ووئام . ولكنى أريد أن أسيطر عليكما معا ، وخير وسيلة لذلك هو أن أخلق بينكما الشقاق والفتنة حتى تختلفا ، فإذا ما اختلفتما كانت لكما مصالح متعارضة ، فأتقدم أنا لأكون بينكما حكما ، وأعدكما أن أكون الحكم العادل غير المتحيز ، يعطى لكل حقه . . . أليس هذا أكبر معروف — أسديه لكل منكما على السواء ! أليس هذا هو خير ضمان لمصالحكما المتعارضة ! ! ! "

القسم الثانى

كيف حققت مصر وحدة وادى النيل

بهذه العناصر التى بسطناها فيما تقدم ، تهيأت وحدة وادى النيل ، ولم يبق إلا تحقيقها . وكان هذا العمل الجليل من نصيب محمد على وحفيده إسماعيل .

ونبحث الآن :

(١) كيف تمت هذه الوحدة فى التاريخ .

(٢) نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان .

(٣) مآثر الحكم المصرى فى السودان .

*
* *

١ — كيف تمت وحدة وادى النيل فى التاريخ

كل الأسباب متوافرة لتحقيق هذه الوحدة ، وكل الظروف مهيأة لإتمامها . وقد استتب الأمر لمحمد على فى مصر . فكان طبيعيا أن يمد نظره إلى السودان .

وقد دخلت الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٢١ السودان لا فاتحة ولا غازية ، فإن السودان قطر عربى إسلامى ، لا يجوز أن يكون محلا للفتح أو للغزو من بلد عربى إسلامى آخر . وإنما دخلت الجيوش المصرية السودان للتوحيد ما بين شطرى شعب واحد ، يعيشان معاً على ضفاف النيل . ولإيجاد قوة مركزية تلم شتات قبائل السودان ، وقد كانت متفرقة على ما تقدمنا . وقد أراد محمد على أن يقضى على أسباب الفوضى فى السودان ، كما قضى عليها فى مصر . وأن يوجد حكومة قوية فى السودان كما أوجدها فى مصر وأن يوحد ما بين القطرين ، وهذه عناصر الوحدة التى ذكرناها قائمة لا تحتاج إلا إلى يد قوية تصبها فى القالب الذى يتلاءم مع الظروف والمناسبات. والقرن التاسع عشر هو قرن التوحيد ما بين العناصر المتفرقة للقوميات ، توحدت فيه القومية الألمانية والقومية الإيطالية والقوميات السلافية . فما بال مصر والسودان لا يتوحدان فى قومية واحدة وبينهما كل هذه الأواصر والروابط ؟ إن كل شىء ينادى بوجوب التوحيد ، والانضواء تحت لواء الإسلام ، وفى ظل الخلافة .

وهذه جيوش محمد على تدخل السودان يتقدمها ثلاثة من العلماء الأعلام ، يحثون الناس على الطاعة ، ويدعونهم لمبايعة السلطان خليفة المسلمين ، صاحب السيادة على مصر ، فلم يلبث بعد أن تم التوحيد أن أصبح صاحب السيادة على مصر والسودان .

وأرسل محمد على البعوث لكشف منابع النيل . أرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك ، وقد وصلت إلى غوندوكرو ، فمهدت الطريق للسير صموئيل بيكر الذى سيأتى بعدها فى عهد إسماعيل. وشمل سلطانه مديريات بربر ودنقله والخرطوم وسنار وفازوغلى وكسلا وكردفان ودارفور . وحصل على امتياز من السلطان باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى ، وقد كان هذان البلدان من أملاك الدولة العلية قبل دخول محمد على السودان .

وقام محمد على، فى سنة ١٨٣٩ وهو شيخ يبلغ السبعين، بزيارة ربوع السودان وتعهد مرافقه، وقد أعلن هناك على ملإ من العالم المتحضر إبطال تجارة الرقيق .

وقد استتب الأمن فى ربوع السودان . وتجمعت القبائل المتفرقة تحت جناح حكومة مركزية قوية . وأرسل محمد على من الحكام من نشر العدل ، وسهر على رفاهية السكان ، وشجع الناس على البناء والتعمير ، وفى مقدمة هؤلاء جميعا الحكمدار خورشد باشا ، ولى أمور السودان اثنتى عشرة سنة ، كانت ولايته فيها خيرا وبركة على السودانيين . فلما هم بالرجوع إلى مصر ، وصف أحد الكتاب رحيله بعبارات بسيطة فى لفظها ، ولكنها كبيرة الدلالة والمعنى ، فقال : "وتجهز بكل ما لديه ، ونزل بالمراكب ، فصعب ذلك على الأهالى جميعا ، وصاروا عند وداعه يتباكون بالدموع ، حتى قيل إن الشيخ عبد القادر (وهو من خير رجال السودان) هجر نفسه من الأكل والشرب يومين حزنا على فراقه " . وعين حكمدارا أحمد باشا أبو ودان . وقد وصف الكاتب نفسه عهد هذا الحاكم بالعبارات الآتية : "وضبط الحكومة أشد الضبط ، من غير إهمال ولا تفريط ، وأبطل كل ما كان من تعدى العساكر على الفلاحين ، من تسخيرهم فى الأشغال وتسخير بهائمهم ، فانزجروا جميعا ، ورفعوا أيديهم كلية خوفا من سطوته ، وبذلك ارتاحت الأهالى ، وزادت العمارة ، وكثر الخير ، وخصبت الأراضى ، ورخصت الأسعار ، وحتى صار أردب الذرة بخمسة قروش . وصارت أيامه أحسن من أيام سلفه ، وإن كان أيام سلفه أيضا حسنة فى نفسها " .

وعنى سعيد باشا — بعد محمد على — بشئون السودان . وقام برحلة إليه . وأمر بإجراء كثير من الإصلاحات فيه . وخفض ضرائب الأطيان . وكرر الأمر بمنع الاتجار فى الرقيق ، وأنشأ محطة عسكرية على نهر السوباط للضرب على أيدى النخاسين .

وفى عهد إسماعيل امتدت حدود الامبراطورية المصرية إلى أعالى النيل . وأرسل إسماعيل السير صموئيل بيكر على رأس حملة لتضم " إلى مصر كل البلاد التى يشملها حوض النيل فى أفريقية الوسطى " ، ولكى " تفتح الطريق للملاحة إلى البحيرات الكبرى التى تتكون منها المنابع الأصلية للنيل فى المناطق الاستوائية " ، ولتنشىء من غندوكرو سلسلة من المحطات العسكرية ، وبذلك " تضم كل البلاد التى تمر بها إلى الامبراطورية المصرية التى سوف تمتد رقعتها إذ ذاك من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط " . وقد تم فعلا ارتياد منابع النيل ، ورفعت الراية المصرية على الأقاليم الاستوائية . ودخلت إينورو وأوغنده تحت حماية إسماعيل ، واعتنق ملك أوغنده الإسلام . وعين الكولونيل غوردون حاكما على الأقاليم الاستوائية خلفا للسير صموئيل بيكر . وقد

أصبحت منطقة البحيرات — البير و إبراهيم وفكتوريا — تحت السيادة المصرية . وضمت زيلع وبربره وهرر وساحل الصومال إلى الامبراطورية المصرية .

وهكذا توطدت أركان هذه الامبراطورية المصرية الواسعة الأرجاء . وانتظمت وادى النيل جميعه ، فسايرت النيل من أعلاه إلى أدناه ، ومن منبعه إلى مصبه .

وتم بناء وطن واحد لتلك الأمة العربية الإسلامية التى تعيش على ضفاف النيل . وقام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية . وكان لابد فى إقامته من القضاء على العصبيات والإمارات الصغيرة المبعثرة فى كل مكان ، وأن يحل محلها كما قدمنا حكومة مركزية قوية تكون جزءا من حكومة مصر ، وتسير على غرار حكومة مصر ، فى نشر العدل ، وإقرار الأمن ، والسير فى طريق الإصلاح .

وننقل هنا ما كتبه الأستاذ محمد شفيق غربال بك فى بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر :

"قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه و بنائه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى ماء النيل وفى تربته ، نامية فى هواء الوادى وتحت شمسه ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والإسلام وهى بعد جديدة ، فما هذا الوطن إلا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ، ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الأمن والسلام والطمأنينة ، وكفالة الحقوق .

وقد بدأ البناء عندما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو إنشاء مركز قوة جديدة داخل إطار العالم العثمانى فرسم لها أرض وادى النيل ، ممتدة إلى البحرين الأبيض والأحمر . هذه هى أرض الوطن الأصلية أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الأسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لأجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل إقامة البناء كان لا بد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والإمارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الأمراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد .....

إن محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح فى بلاد إسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود . ومثل هذا الفتح ليس امتلاكا

ولا استعمارا . فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين . بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتأليف روابط الجيش والدين والمنافع فى رابطة الوحدة القومية . ولذا فقد خلق الحكم المحمدى العلوى من إمارات وقبائل متفرقة وطنا إسلاميا . وهيأ لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الأحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الأوروبى الذى كان قد أخذ فى الاقتراب نحو وادى النيل قادما من الأطراف الساحلية، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الأكبر وبحياة الإنسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد على أدرك الخديو إسماعيل خطط جده ومراميها إدراكا تاما، فواصل إتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية فى مناطق خط الاستواء، كما عمل على صيانته وتيسير إدارته وتقدم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه إلى المناطق الواقعة ما بين الوادى والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم فى حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة أراضيه، وكانت إذ ذاك تتجه نحوها المساعى الاستعمارية الأوروبية، وقد سبقها إسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وعمل وضحى بالمال والرجال . وتجد فى موضوع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وأن تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسيان والإهمال أو للنقص والتشويه ، ولكنها باقية إذ هى مستمدة من طبيعة الأشياء نفسها تستند إلى حقائق أزلية، وكفى محمد على و إسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعما حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته، وأن تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التى عمت سائر الأرجاء الأخرى ، فثبت البناء عندما بلغته موجة الزحف الاستعمارى الأوروبى قرب نهاية حكم إسماعيل، وتحولت عاصفة التدخل الأجنبى فى شئون الوادى وأهله ”سحابة صيف عن قريب ستنقشع“ .

* * *

٢ — نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان

كانت الوحدة التى قامت بين مصر والسودان اندماجا تاما ، كل قطر منهما فى القطر الآخر . فلم يكن السودان مستعمرة لمصر تحكمه حكم المستعمرات . ولم يكن السودان منفصلا عن مصر تبسط عليه حمايتها . بل كان السودان جزءا لا ينفصل عن مصر ، يحكم حكمها ، ويدار إدارتها . وذلك من جميع النواحى : الناحية الخارجية والناحية الداخلية ، أى الناحية الدولية والنواحى الإدارية والدستورية والقضائية .

(١) أما اندماجه من الناحية الدولية فهذا ما تؤكده فرمانات التولية التى كانت تصدر من الباب العالى لولاة مصر، تنيبهم بها على حكم مصر والسودان معا . وأول فرمان نذكره فى هذا الصدد هو الفرمان السلطانى الصادر لمحمد على فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ”وقد قلدتكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث“ (قاموس

الإدارة والقضاء ٤ ص٦٧٢) . ويتضح من نصوص هذا الفرمان أن محمد على كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان ، الأولى وراثية والأخرى غير وراثية . فمصر والسودان كانا إذ ذاك قطرين متميزين أحدهما عن الآخر ، ولكن تجمعهما سيادة واحدة هى سيادة الباب العالى ، وولاية واحدة هى ولاية محمد على .

ثم إن السودان اندمج فى مصر بعد ذلك ، وصار البلدان بلدا واحدا ينتقل بطريق التوارث من الخديو إسماعيل إلى أكبر أولاده وهكذا . يقطع فى ذلك الفرمان الصادر لإسماعيل باشا فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ . وقد جاء فيه ما يأتى : " . . . . قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع إليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع إلى أكبر أولادك . . . الخ " . (قاموس الإدارة والقضاء ٤ ص ٦٧٩) .

وفى الوقت الذى اندمج فيه السودان فى مصر حرمت الفرمانات على الخديوين أن يتنازلوا عن أى امتياز أعطى لهم ، أو يتركوا أى أرض من الأراضى التى تولوا عليها ، أو يعقدوا بشأن ذلك كله أية معاهدة سياسية وإلا وقعت باطلة . يدل على ذلك الفرمان الصادر للخديو إسماعيل فى سنة ١٨٦٧ (٤ ص ٦٨١) وقد جاء فيه ما يأتى :

" على أنه مرخص لخديو مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الأجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الأجانب والترنسيت و إدارة البوستة ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . وإذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية فى ممالكها ، وجب اعتبارها باطلة وكأنها لم تكن . . " . وجاء فى الفرمان الصادر للخديو توفيق فى سنة ١٢٩٦ هجرية (٤ ص ٦٨٩) ما يأتى : " وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وأودعت لديها ، لا يجوز لأى سبب . أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو ببعضها أو ترك قطعة أرض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقا " . وأكد الفرمان الصادر للخديو عباس أن ليس للخديو أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، وهى الامتيازات التى تملكها السلطة السيدة ، ولا أن يتنازل عن جزء من الإقليم .

(ب) أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الإدارية فتدل عليه الأوامر العالية التى كانت تصدر لحكمدارى السودان . ومنها يرى أن إدارة البلاد السودانيه كانت إدارة مركزية مندمجة فى الإدارة المصرية . وكانت مديريات السودان تتكتل كلها فى وحدة إدارية يتولاها حاكم عام يرجع فى الشؤون المختلفة إلى الجهات المركزية فى القاهرة ، شأنه

فى ذلك شأن حاكم أى إقليم آخر فى مصر . كما كان من شؤون المال والميزانية رجع فيه إلى وزارة المالية ، وما كان من شؤون الأمن رجع فيه إلى وزارة الداخلية ، وما كان من شؤون القضاء رجع فيه إلى وزارة الحقانية ، وما كان من شؤون الجيش والدفاع رجع فيه لوزارة الحربية ، وهكذا . يقطع فى ذلك الأمر العالى الصادر لحكمدار السودان فى سنة ١٨٨٠ ، وقد جاء فيه ما يأتى : " . . . وعلى ذلك فأول واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفاة من كافة إيرادات ومصروفات الحكمدارية . . فينبغى أن ترسلوا صورة من هذه الميزانية إلى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا ، وأن تقدموا إلى النظارة المشار إليها فى كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات الحكمدارية بالبيان الكافى وذلك كما الجارى بكافة مصالح الحكومة . وبما أن كافة ما يتعلق بالمواد المالية والحسابية مرجع الأمر فيه هو إلى نظارة المالية ، فجميع ما يقتضيه الحال من المخابرات والاستئذانات فى هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة المشار إليها (ثانيا) الإدارة الملكية يلزم تنظيمها وإجراؤها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يختص بهذا القسم من المخابرات ، وما يتراءى لزوم تغيره وتبديله من المواد والنظامات ذات الأهمية ، وعزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدارية ، وما يتعلق بالإدارة الملكيه والأحوال الداخلية ، وما من شأنه استحصال أوامرنا من جميع ما ذكر من هذه الأنواع ، فينبغى أن تكون المخابرة فيه مع نظارة الداخلية . . . وأما ما يتعلق بالأمور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية تجرونه مع قواعده المتبعة والحالّة ، إنما ما يختص بهذا القسم من المخابرات أو ما ترون لزوم إجرائه من الإصلاحات يجب أولا المخابرة عنه مع نظارة الحقانية . . . (ثالثا) القسم العسكرى . . . وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخابرات والاستئذانات هو خاص بنظارة الجهادية . . . " (قاموس الإدارة والقضاء ٣ ص ١٠٨ — ١٠٩) .

(ج) أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الدستورية فيظهر بجلاء من الدستور الذى وضع لمصر وأنشأ " مجلس النواب " فى سنة ١٨٨٢ ، ومن قانون الانتخاب الذى وضع مع هذا الدستور . وهاتان الوثيقتان تدلان دلالة واضحة على أن السودان اعتبر جزءا من مصر ، يرسل نوابه وعددهم سبعة عشر نائبا إلى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الأقاليم المصرية الأخرى . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى أوائل عهد الخديو إسماعيل مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونيه سنة ١٨٧٩ ومشروع قانون انتخاب فى ١٥ يونيه سنة ١٨٧٩ . وقد جاء فى مشروع قانون الانتخاب فى المادة ٣٥ بيان بالأقاليم المصرية وعدد نواب كل إقليم ، فوضعت مديريات السودان ومحافظاته إلى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن كل ذلك بلد واحد من الناحية الدستورية . وكان عدد نواب السودان ستة عشر نائبا .

(د) أما اندماج السودان فى مصر من الناحية القضائية فيدل عليه أن النظم القضائية التى كانت تقام فى مصر كانت تمتد إلى السودان . فكانت مصر والسودان بلدا واحدا من ناحية النظم القضائية . وبلغ من ذلك أن أول لائحة لتنظيم المحاكم الأهلية — وكانت قد صدرت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ولم تنفذ بسبب نشوب الثورة العرابية — نصت على إنشاء محاكم ابتدائية فى جميع البلاد ، بما فى ذلك السودان الذى اعتبر مندمجا فى هذا النظام القضائى . ولما أخمدت الثورة العرابية ودخل الإنجليز مصر ، كانت الثورة العرابية قد اشتعلت فى السودان ، فلم يكن متيسرا أن تقيم مصر فيه محاكم نظامية وقت الثورة ، ولذلك صدرت اللائحة الثانية لتنظيم المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ خلوا من السودان .

٣ — مآثر الحكم المصرى فى السودان

كان للحكم المصرى مآثر على السودان لا تنكر . فقد أداره محمد على إدارة قوية حازمة على غرار إدارته فى مصر . ونترك أحد المؤرخين السودانيين الأستاذ شبيكة . وهو مؤرخ محايد يستخلص الوقائع من مصادرها كما يجدها — يصف إدارة محمد على للسودان فيقول :

” ومن محاسن إدارته أنه أزال الفوارق التى كانت قائمة بين الممتلكات الصغيرة فى السودان والثارات والحروب التى ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وتأمين المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة . والإدارة الموحدة التى أعطاها محمد على للسودان قللت نوعا ما من العصبية القبلية وهذا التحاجز وانفصالية الديار التى كانت متحكمة فى عهود الفونج وإن لم تقض عليها تماما . فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم فى ظل الحكومة التى تهيمن على البلاد بأجمعها ، لا فى ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . وفتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجى يتأثر بالمدنية القائمة آنذاك . وقد هرع السائحون له لمعرفته وتقصى أحواله . وفوق هذا اتبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف إلى تحسين الزراعة وطرق الرى وزيادة الإنتاج الحيوانى بجانب العمال المهرة وحفر الترع والسواقى الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجيدة “ . (كتابه فى تاريخ السودان ص ٥٣) .

ثم يقول الأستاذ شبيكة بعد ذلك : ” ولكن لهذه المزايا مقابل من المساوئ ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ، ولكنها جديدة على السودان . فجشع الحكام والعمال لإثراء أنفسهم أشاع الرشوة والاختلاس ، وترك مثلا سيئا للسكان يقتدون به . والضرائب التى مهما خففت أعباؤها فهى ثقيلة على كاهل السودانى ولم يألف ما يماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لماذا يدفعونها ، وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد فى سيئاتها “ (ص ٥٤)

والأستاذ فيما قدمه من هذه المساوئ معنيّ برواية الوقائع أكثر من عنايته بتحليلها . وإلا فإن هذه المساوئ لا ينفرد بها حكم محمد على ، ولا يختص بها السودان . بل هى عامة منتشرة لا فى السودان وحده ، ولا فى مصر معه ، بل فى جميع البلاد ، حتى فى البلاد الأوروبية المتحضرة . فهى طابع الحكم بصفة عامة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وننقل ما يقوله الأستاذ محمد شفيق غربال بك فى هذا المعنى :

” وقد قضى محمد على زهاء خمسين عاما مواصلا العمل آناء الليل وأطراف النهار فى سبيل عمران مصر والسودان وتقدمهما ، وإنا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أى أمة كان) ، عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذى تم فى أيام محمد على ، اتساع آفاق وادى النيل نود ألا ينحصر الأمر فى تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ، نود ألا ننسى أن إدارة محمد على لشئون مصر والسودان لم تملك سككا حديدية ولا سفنا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون فى الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين . كما نود أن نذكر أنه إن كانت حاجة لموازنات ومقارنات بين أنظمة الإدارة فى عهد محمد على وعهدنا الحاضر لا يقتضى الإنصاف أن تكون الموازنة بين أساليب الإدارة سنة ١٨٢٠ فى مختلف أنحاء العالم إذ ذاك ، ومقارنة حظ فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان فى ذلك الوقت وأمثالهم فى الوقت نفسه فى سهول الروسيا والمجر وألمانيا ، بل وفى غرب أوروبا أيضا ، وفى مدن انجلترا ، وبين تجارة الرق وأحوال الرقيق فى العالم الإسلامى وتجارة الرق وأحوال الرقيق فى الوقت نفسه فى الجمهوريات والمستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفى المستعمرات الأوروبية فى أفريقية وفى آسيا وفى الأقيانوسية . فليرتق نظرنا إذن إلى الجوهر الباقى وإلى صميم الأشياء “ .

ومن مآثر الحكم المصرى فى السودان على الأجنبى أن فتح له أبواب السودان واسعة . واشتدت حركة دخول الأجنبى ، بنوع خاص فى عهد عباس الأول . ففى هذا العهد — ونترك هنا أيضا الأستاذ شبيكة يتكلم — ” توالى دخول الرهبان والمبشرين فى السودان ، وأنشئت القنصليات بالخرطوم . وكانت أولها القنصلية النمساوية . وقد طلب لطيف باشا (حكمدار السودان) من مصر إبعاث مترجم يكون واسطة للمخاطبات بين الحكومة والقناصل ، ورد الجناب العالى صريحا بأن المكاتبات تحرر باللغة العربية كما فى مصر آنذاك . وشاهدت حكمدارية لطيف باشا أيضا نشاطا من جانب التجار الأوروبيين فى أنحاء السودان ، وخاصة بعد إنشاء القنصليات . وزادت الحركة التجارية فى البحر الأبيض زيادة ملحوظة . ولما رأى الحكمدار تكالب الأوربيين على التجارة فى السودان وأرباحها المضاعفة ، شكا أمرهم إلى الجناب العالى ، واتهمهم بشراء الرقيق . وأنهم يحملون الأسلحة ويحمها من يؤجرونهم وبذلك يظهرون بمظهر الحكومة . ويقترح أن يمنع هؤلاء من التجار ، وتحتكر الحكومة السن ، ويشتريها التجار فيما بعد بالمزاد . قدم القناصل فى الخرطوم شكاوى شديدة اللهجة ضد لطيف باشا معتمدين على وجوب حرية التجارة وبما للأجانب خاصة

من امتيازات فى الممتلكات العثمانية ... ومن غرائب المفارقات أن يقوى نفوذ لأجانب فى السودان فى أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم ، بخلاف سياسة جده معهم . فتجارتهم توسعت وقنصلياتهم أنشئت ، ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم فى عهده . وفوق ذلك فقد اشتد ضغطهم عليه ، حتى أنه صدر قرارا فى نفس الشهر الذى وصلته فيه العرائض باستدعاء لطيف باشا وتعيين رستم باشا مكانه ". (ص ٥٥ — ص ٥٧) .

ونذكر هنا شيئا عن الجهود والأموال المصرية التى بذلت فى تحسين حال السودان من النواحى المعنوية والثقافية والاقتصادية والعمرانية . فقد جاء فى مذكرة شريف باشا إلى السير افلن بارنج فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ : "إن لمصر فضل تعريف العالم لمتمدين بهذه المناطق التى تمتد إلى البحيرات . وإليها وحدها كذلك يعود الفضل فى إقامة مصارف ومتاجر أوروبية فى السودان ، وفى تمكين البعوث العلمية من ارتياده ، والإرساليات الدينية من الإقامة فيه . ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر جهود مصر الموفقة فى القضاء على الاتجار بالرقيق " .

وعنيت الحكومة المصرية منذ دخول السودان بتأسيس المدن ، فأسست الخرطوم فى سنة ١٨٢٢ وأقام المصريون فيها المبانى والمساجد ودارا لإحدى البعثات الدينية وكذلك الثكنات والمستشفى وأصبحت بعد أعوام قلائل مركزا للتجارة بين جميع أنحاء السودان ، وأنشأت كذلك مدينة كسلا ومدينة فاشكا على النيل الأزرق .

وأولت الحكومة المصرية الزراعة فى السودان عنايتها ، واستخدمت الآلات لتوفير المياه اللازمة لزراعة القطن ، كما أنشىء معملان لحلج القطن وأسواق لبيع محصوله .

ولم تقصر فى نشر التعليم فى السودان ، فأسست عدة مدارس به لتعليم أهاليه والمتوطنين به ، وسارت هذه الحركة قدما فى عهد اسماعيل ، وفى عهد توفيق (١٨٧٩) أنشئت مدرسة طبية .

ومما يذكر لمصر فى السودان جهودها فى تحسين المواصلات بإنشاء الطرق والخطوط الحديدية .

وبدئ بإنشاء السكك الحديدية فى سنة ١٨٧٣ ما بين وادى حلفا والمتمة ، وتوقف العمل مؤقتا بسبب رفض الرقابة الأجنبية الترخيص بالمال .

وفى سنة ١٨٩٦ عند إعادة فتح السودان تقرر مد خطوط حديدية فى جميع المناطق التى كان يتقدم فيها الجنود ويحتلونها ، وكان لجنود مصر فضل العمل فى إنشاء هذه الخطوط التى ما كان ليقدر لها أن تتم لولا الأموال والجهود المصرية .

وأدخلت مصر فى السودان نظام البريد الحديث فأنشئت إدارة فى الخرطوم ومكاتب فى الجهات الأخرى ، كما أنشئت خطوطا تلغرافية بلغ طولها لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلومترات .

وبعد استرداد السودان قامت مصر بأعمال الإنشاء والتعمير ، فشيدت فى الخرطوم سراى الحاكم العام ودواوين الحكومة وغير ذلك من الثكنات والأبنية .

وقد عاد على السودان بسبب الإدارة المصرية ميزتان كبيرتان :

الأولى — استتباب الأمن فى السودان وقيام إدارة منظمة مما سهل قدوم الأوروبيين وانتشار التجارة عموما . وهذه السكينة التى سادت السودان وقت الإدارة المصرية عبر عنها السير صمويل بيكر بقوله "إن السائح الأوروبى فى سنة ١٨٦١ كان يستطيع وحده أن يجوب هذه الأرجاء الشاسعة بنفس الاطمئنان الذى يشعر به المتنزهون فى هايد بارك عند غروب الشمس".

الثانية — تيسير إعداد بعثات الكشف عن منابع النيل . فمنذ إنشاء الخرطوم ، أصبحت هذه المدينة مركزاً لإعداد هذه البعثات وتموينها .

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا وحدة وادى النيل

هـذه الوحدة التى تكاملت ، وهذه الأمبراطورية المصرية الضخمة التى وسعت الوادى من شماله إلى جنوبه ، أخذت بريطانيا على عاتقها أن تفككها حلقة حلقة ، وأن تمزق وحدتها وتقوض صرحها .

وكان السودان بنوع خاص هو الذى تعلقت به مطامع بريطانيا . ويجب أن نذكر فى هذا الصدد أن الوقت الذى مكن القدر فيه لبريطانيا من دخول مصر ثم من إخلاء السودان هو الوقت الذى كان الاستعمار الأوروبى فيه لأفريقية قد وصل إلى الأوج من نشاطه ، وبلغ التنافس فيه بين الدول المستعمرة — وعلى رأسها بريطانيا — الحد الذى تتذرع عنده كل دولة منها بكل وسيلة لتتغلب على الدول الأخرى فى حلبة هذا التنافس . وانتهى الأمر بهذه الدول أن اقتسمت فيما بينها المناطق الإفريقية ، وتلقفت كل دولة منها ما استطاعت أن تلتقفه . ورأت بريطانيا — وهى سيدة الدول المستعمرة — أن تطالب فى قسمة الشرق من أفريقية بنصيبين : نصيبها ونصيب مصر . فدخلت أوغندا ومستعمرات أخرى فى نصيبها ، ولم تر وسيلة لادعاء السودان إلا أن تطالب به نصيبا لمصر .

وقد صارح السير هارولد ماكمايكل من حاضرهم فى المحاضرة التى سبقت الإشارة اليها بشئ من ذلك ، فقال :

" A further point was European expansicn in Africa. The days of the Dervishes were also the days of the opening up of Africa by European Powers. British and German spheres in East Africa were defined in 1886. Uganda was British in 1890 ; by 1896 Belgians and French were advancing. These movements could hardly be watched w th equanimity by ourselves as the protectors of Egypt, for there was nothing to show where they would stop or what would be the effect upon Egypt's future or the future of our interests in Egypt. The chief danger came from the French who by the time of Omdurman had reached Fashoda. Kitchener had at once to hurry south, meet them, and point out that their action constituted a direct violation of the rights of Egypt and Great Britain (sic.) It was only after a period of very acute ten ion that the French withdraw and renoucned their claims in the Nile Valley. Now the importance of these facts lies in the effect they had on the decision to be taken regarding the status of the Sudan. It was impossible to leave Egypt free to repeat her performances of the past (nor had she the power) ; equity and policy forbade annexation by ourselves ; and obviously the Sudan could not be left as an uncontrolled storm-centre, no man's land."

فبريطانيا إذن تطالب بالسودان نصيبا لمصر. ولكن هذا يقتصر على ما بينها و بين الدول. أما فيما بينها و بين مصر نفسها فالأمر يختلف، وينبغي أن يكون السودان من نصيبها هي لا من نصيب مصر. بقي أن تجد الوسيلة إلى تحقيق هذا الغرض، والسودان كما رأيناه فيما تقدم جزء من مصر لا ينفصل. وما لبث القدر أن هيأ لها هذه الوسيلة. فهذه ثورة المهدي قد شبت في السودان. فعليها أن تنتهزها للاستيلاء على السودان كما انتهزت ثورة عرابي للاستيلاء على مصر. وهما ثورتان متعاصرتان، انتفعت بهما بريطانيا أكبر الانتفاع. و إفادة بريطانيا منهما هذه الإفادة الكبيرة أصدق دليل على ما يقال عادة من أن بريطانيا، إذا كانت لا تخلق الفرص، فإنها تحسن استغلالها.

وقد رأت بريطانيا ثورة المهدي وسيلة للاستيلاء على السودان كما قدمنا، ولكن على أن تكون خطوة أولى من خطوات متدرجة تنتهي في آخرها إلى الغاية المرجوة. وهذه الخطوات هي:

(أولا) أن تستفحل ثورة المهدي، فلا يبذل جهد جدي في إخمادها. فتفرض بريطانيا على مصر إخلاء السودان.

(ثانيا) أن تعود مصر إلى السودان، ولكن على أن تكون بريطانيا إلى جانبها شريكة لها في إدارة السودان.

(ثالثا) أن تعمل بريطانيا على الانفراد بشؤون السودان، وتتدرج في ذلك تدرجا ينتهي إلى الاستئثار بإدارته، و إقصاء مصر عنه فلا يبقى لها فيه إلا حقها القديم في السيادة.

(رابعا) أن تحاول بريطانيا هدم هذا الحق أيضا، فتنفصم بذلك آخر عروة تربط السودان بمصر، وتتهيأ بذلك لها الأسباب في فصل السودان عن مصر فصلا نهائيا حتى تتمكن من إدخاله في حظيرة الامبراطورية البريطانية.

هذه الخطوات الأربع نتعقبها فيما يأتي:

١ — ثورة المهدي و إخلاء السودان

يظن الكثيرون أن ثورة المهدي كانت ثورة السودان ضد الحكم المصري، وأن الغرض الذي كانت هذه الثورة ترمي اليه هو انفصال السودان عن مصر. ولكن وقائع التاريخ الثابتة تدل على غير ذلك. فإن الثورة قامت على أسباب اقتصادية وأسباب دينية. وتتلخص الأولى في أن تحريم الحكومة المصرية للرق واحتكارها لتجارة العاج جردا طبقة قوية في السودان من موارد رزقها، فانضمت إلى الثورة، بل حرضت عليها. وتتلخص الأسباب الدينية في أن المهدي قام، باسم الدين الإسلامي، ضد حكم الكفار (الأجانب) وضد الاستبداد التركي.

أما المصريون فكان يعطف عليهم ، بل كان يعطف على الثورة العرابية بالذات لوجوه الشبه بينها وبين ثورته . وكانت الحضارة المصرية محببة إلى قلوب السودانيين . يدل على ذلك أن البلاد التى تأصلت فيها هذه الحضارة قعدت عن الثورة ، ولم تستجب لها .

ومهما يكن من أمر ، فإن المهدى لم يكن يفكر مطلقا فى وطن سودانى مستقل عن مصر . بل هو على العكس من ذلك كان يرى أن رسالته — وهو المهدى المنتظر — هى أن يرد على العالم الإسلامى وحدته . وقد كتب فى ذلك إلى السلطان عبد الحميد و إلى الخديو توفيق و إلى غيرهما من ملوك الإسلام وأمرائه . ثم أتبع القول العمل ، وتأهب — بعد أن استقر له الحكم فى السودان — لغزو مصر . وشرع خليفته التعايشى فعلا فى غزوها . فهو لم يكن إذن يريد أن يفصل السودان عن مصر ، بل كان يريد أن يضم مصر إلى السودان : خطوة أولى فى طريقه إلى توحيد العالم الإسلامى .

وننظر الآن كيف نشبت الثورة .

*
* *

قام المهدى كما قدمنا برسالة دينية ، وجمع الناس حوله .

وينبغى أن نرجع خطوة إلى الوراء لنرى عاملا بريطانياً مؤثرا من العوامل التى قادت إلى الثورة ، وهى الطريقة التى نفذ بها تحريم الاتجار بالرقيق فى السودان . لقد كانت — بإيعاز من بريطانيا — عنيفة حاسمة ، لم تراع فيها الظروف والملابسات . وقد استخدم الخديو اسماعيل السير صموئيل بيكر حاكما على الأقاليم الجنوبية وجعل من أول واجباته مقاومة الاتجار بالرقيق ، فحمل على هذا الاتجار حملة شعواء ، جاوزت الحدود المعقولة ، وأثار الناس على الحكومة ، وكان قاسيا عنيفا فى حكمه و فى إخضاعه القبائل للحكم المصرى ، حتى أشرب القلوب بغض هذا الحكم . وكأنه كان متعمدا ذلك ، حتى يهيئ أسباب التدخل لمواطنيه البريطانيين . ونحن لا نأخذه إلا بقوله فقد كتب ، وقت كانت المسألة الشرقية تناقش فيه بعد توقيع معاهدة برلين ، يقول :

" Je ne puis que méditer avec satisfaction sur les changements qui ont eu lieu en Egypte, et l'immense croissance de l'influence anglaise qui date de 1869, lorsque le Khédive employa pour la première fois un Anglais en lui confésant des pouvoirs suprêmes pour la suppression du commerce de la Traite en Afrique Centrale. Cette mesure jeta la base des réformes qui ont été effectuées depuis. A l'expiration de ma mission, en 1873, Gordon devint mon successeur, et continua l'œuvre commensée. *La lutte contre la commerce de la Traite ouvrit la porte à l'ingérence britannique* : Malcom devint Pacha au service du Khédive pour abolir la trafic sur la Mer Rouge. Mc Killop fut également nommé Pacha. Ainsi nous trouvons quatre Anglais investis d'une autorité qui n'avait jamais été conférée à nos com-

patriotes autrefois... A vrai dire, un pays agressif, comme l'a été l'Angleterre de tout temps, ne peut jamais s'arrêter quand et où il veut. Nous sommes poussées en avant et sommes ob igé , par la force des circonstances, d'é endre nos frontières même contrairement à nos desirs." (Moh. Sabry : Le Soudan Egyptien p.p. 39-40).

وولى غوردون الأمر من بعد السير صموئيل بيكر ، فسار سيرته . ولما عين حاكما عاما للسودان بقى فى حملته على تجارة الرقيق دون حساب للعواقب . وهو نفسه الذى يقول :

" Je frappe tous les jours des coups mortels contre le commerce de la Traite et j'institue à cet effet une sorte de gouvernement de la Terreur ; j'ai perdu un homme pour avoir mutilé un garçon, et ne demanderai nullement la permission de la faire. Peu importe que le Khédive approuve ou non."

وقد ترك غوردون البلاد بسوء سياسته وضعف تدبيره على حافة الثورة . وهذا ما يقوله أحد معاونيه — شايه لونج (Chaillé-Long) — فى هذا الصدد :

" Gordon avait trouvé le Soudan en paix et pleine prospéerité ; il le quitta en 1879, endetté et sous le coup de l'insurrection."

فبريطانيا إذن ورجالها من عمال الخديو اسماعيل كانت لهم يد فى إشعال الثورة المهدية ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد .

ومهما يكن من أمر ، فإن الإدارة المصرية للسودان نجم عنها الخير والإصلاح لهذه البلاد . ولم تتغير الأمور إلا عندما حل محل هذه الإدارة المصرية المحضة إدارة بريطانية كانت تعمل باسم مصر ولكن ضد مصلحتها . وننقل عن الدكتور محمد صبرى ما يقوله فى ذلك :

" Les historiens et auteurs anglais sont unanimes a attribuer à l'administration égyptienne ; à sa corruption et à son despotisme les causes de la révolte du Mahdi au Soud n. Or, il faut distinguer entre l'administration égyptienne proprement dite et l'administration égyptienne *européanisée* de Gordon qui a " préparé " la révolte (1877-1879).

L'Européanisation de cette administration a commencé en 1869 lor que le Prince de Galle vint en Egypte et recommanda au Khédive Ismaïl l'envoi de Samuel Baker en Afrique Centrale. La mission de Baker dure trois années (1870-1873) ; à Baker succéda Gordon comme gouverneur des Provinces de l'Equateur (1874-1876). De 1877 à 1897 Godon devint gouverneur du Soudan avec des pouvoirs discrétionnaires absolus. Entre temps ; en 1878 à la suite de la convention des Somals de 1877, Malcolm devint directeur du Service de la Traite dans la Mer Rouge. C'est sous le couvert humanitaire de la Traite que Baker ; Malcolm, Gordon et tous les fonctionnaires européens amenés au Soudan ; surtout dans les deux dernières années du règne d'Ismaïl, tels les Gessi, les Slatin, les Schnitzer

(Emin), les Messedaglia, les Emiliani, les Gielgler, les Casati ; les Lupton etc. ont permi à l'ingérence anglaise de s'établir au Soudan ; de discréditer le Gouvernment Egyptien aux yeux des populations, sous le rapport religieux et social, et de créer des causes de mécontentement réel par les mesures violentes prises contre le commerce de la traite.

" De l'aveu de Cave, le célèbre financier anglais, le Soudan était prospère en 1877, c'est à dire àl'époque où l'administration était encore purement égyptienne. En 1879 le Soudan était endetté et sous le coup de l'insurrection. Toutefois dans les contrées extrêmes du Soudan, dans la Somalie et le Harrar, l'administration est restée purement égyptienne jusqu'à la révolte Mahdiste ou plutôt jusqu'à leur évacuation par l'Egypte (1844–1885). L'œuvre de cette admini tration était remarquable. Il est bon de noter que le gouvernorat de Harrar était une dépendance du Soudan sous Gordon, et que ce dernier, en 1879, se permit de renvoyer Raouf pacha de Harrar pour mettre un Anglais à sa place mais Ismaïl non seulement refusa l'européanisation de l'administration égyptienne à Harrar avec ses conséquences inéluctables mais sépara même le gouvernorat de Harrar du gouvernement général du Soudan et le rattacha directement à l'administration égyptienne. Aussi quand le révolte Mahdiste se déclara au Soudan elle recruta ses partisans surtout dans les régions et parmi les éléments les moins avancés, mais partout ,dans les centres de civil sation où l'œuvre égyp ienne depuis Mohamed Ali avait eu le temps de s'implanter, le pays était réfractaire à la révolte.

L'occupation de l'Egypte par l'Angleterre en 1882, en empêchant l'Egypte d'avoir ses coudées franches, a encourragé la révolte à prendre des proportions désastreuses et à accumuler des ruines pendant dix-huit années (1881–1898)."

ويد أخرى لبريطانيا — وهى فى هذه المرة مقطوع فى سوء نيتها — كانت سببا مباشرا فى نجاح الثورة المهدية . فإن الانجليز عندما دخلوا مصر فى سنة ١٨٨٢ ، كانت الثورة المهدية لم تستفحل إلى الحد الذى يتعذر معه إخمادها . وبالرغم من انحلال الجيش المصرى تحت الضغط الانجليزى باعتبار أنه كان جيشا ثائرا تحت قيادة عرابى ، فإن مصر وجدت الرجل الكفء المحنك القادر على إخماد ثورة المهدى فى شخص القائد العظيم عبد القادر حلمى باشا ، وقد أرسل حاكما عاما للسودان فى بدء الثورة المهدية . وقد أخذ هذا البطل المصرى يعمل على إخماد الثورة ، ونجح نجاحا كبيرا فى ذلك ، وكان اسمه يلقى الرعب فى قلوب رجال الثورة ، حتى أن المهدى كان يدعو الناس عقب كل صلاة أن يستغيثوا من بأس هذا الرجل العظيم وينادوا " اللهم يا قوى يا قادر اكفنا شر عبد القادر " . فلم يكد الانجليز يستشعرون أن عبد القادر حلمى قادر على إخماد الثورة حتى أوعزوا إلى الخديوى توفيق فاستدعاه من السودان دون أن يتم عمله . ومنعوا كذلك إيفاد الزبير إلى السودان ، وهو من كبار رجاله القادرين على منافسة المهدى والحد من سلطانه لو تركه الانجليز يرجع إلى بلده . فبريطانيا لم تكتف بالامتناع عن اتخاذ أى تدبير جدى لإخماد

الثورة وهى التى كانت فى يدها مقاليد الأمور وقت ذاك فى مصر ، بل ذهبت أبعد من ذلك كثيرا فعملت على عرقلة كل المساعى التى بذلتها مصر للحد من انتشار الثورة . وعندما تأهبت للعمل ، وأرسلت هكس باشا على رأس جيش مصرى من فلول العرابيين إلى السودان ، قادتهم إلى الكارثة ، بل إلى هذه المجزرة البشرية التى فنوا فيها جميعا وذلك بسبب سوء تدبير قائدهم البريطانى وضعف قيادته ، ونقص كفايته . ثم أرسلت بعد ذلك غوردون لإخلاء السودان ، بعد أن فرضت هذا الإخلاء على مصر فرضا . فكانت كارثة أخرى أودت بحياة غوردون ، بعد أن تباطأت حملة الإنقاذ — تحت قيادة ولسلى — فى السير لإنقاذه .

وننظر الآن كيف فرضت بريطانيا على مصر إخلاء السودان .

وهذه ثالثة الأثافى . فإن بريطانيا بعد أن مهدت للثورة المهدية بسوء إدارة رجالها أو بإيعاز منها لهم ، وبعد أن امتنعت عن اتخاذ أى تدبير جدى لإخماد الثورة بل بعد أن عرقلت كل مسعى بذل فى هذا السبيل ، بعد هذا وذاك فرضت على مصر إخلاء السودان ، وطلبت من كل وزير مصرى لا يطيع هذا الأمر أن يستقيل . وكان شريف باشا قبل ذلك قد بين للمثل البريطانى — السير افلن بارنج — فى مذكرة هى آية فى سداد المنطق وبلاغة الحجة الأسباب التى تدعو مصر إلى عدم إخلاء السودان . وننقل هنا نص هذه المذكرة باللغة الفرنسية ، وتاريخها ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ :

La première objection qui se présente à l'esprit si l'on envisage la possibilité éventuelle d'un abandon du Souan par l'Egypte c'est le texte du Firman du 7 aout 1879 qui interdit formellement au Khédive toute aliénation de territoire.

Mais en supposant même que l'Egypte puisse de sa propre volonté renoncer à ses possessions soudanaises, il est juste d'examiner quelles sont les conséquences :

Dans l'état actuel des choses, le Gouvernement conserve son autorité sur tout le Soudan à l'exception de la Province du Kordofan, et des districts avoisinant Souakin. Il s'agirait donc de livrer à l'insurrection tout le Soudan oriental, les moudiriehs de Berber et Dongola ainsi que tout le cours du Nil depuis ses sources jusqu'à un point à définir comme frontière sud de l'Egypte. Le faux prophète se verrait donc consacré comme seule autorité de ces vastes régions, et les tribus restées fidèles à l'Egypte aussi bien qui sont encore indécises, telles que le Cababiches, seront forcément destinées à grossir le nombre des adhérents du rebelle.

L'Egypte ayant ainsi contribué à augmenter le prestige du faux prophète serait réduite à ses limites les plus restreintes et aurait à supporter directement le choc des masses fanatisées. Elle aurait en outre à se préoccuper des nombreuses tribus de Bédouins qui l'entourent de tous cotés, et qui à cause de leurs instincts de pillage et du mirage que l'Egypte produit

sur eux ne sauraient rester indifférente aux appels que le faux prophète ne peut manquer de leur adresser :—

Quelques unes d'entre elles, comme celle de Abaddehs et une grande partie des Bicharìehs demeurées fidèles jusqu'à présent et qui s'étendent depuis Berber à Esneh et Keneh même seraient une source permanente de préoccupation pour le Gouvernement.

Privée de frontières naturelles, et par conséquent vulnérable de tous côtés, l'Egypte se verra obligée, pour assurer sa sécurité, de maintenir sur pied une armée considérable, et au-dessus de ses moyens.

L'occupation de Soudan, au contraire, avec une bonne administration lui permettrait non seulement de recruter facilement et à bon marché des hommes dans ces contrées, mais de faire supporter à ces mêmes contrées une partie des frais destinés à l'entretien d'une armée contribuant à la fois au maintien de la tranquillité au Soudan et à la protection de l'Egypte propre.

D'ailleurs, depuis les temps les plus reculés jusqu'à Mohamed Ali, elle a toujours eu à prendre l'offensive vers le sud pour être préservée des incursions des peuplades du Haut du Nil.

Le système constant de la défense de l'Egypte a consisté de tenir ces peuplades en échec loin des limites de l'Egypte propre.

Le Gouvernement de S.A. ne saurait par conséquent se décider à l'abandon de territoires qu'il considère comme absolument nécessaires pour la sécurité de l'Egypte.

D'ailleurs au point de vue de la civilisation, quelques fondées que puissent être les critiques dirigées contre l'administration égyptienne dans le Soudan, il n'en est pas moins vrai que c'est grâce aux efforts de l'Egypte que les contrées jusqu'aux lacs appartiennnet aujourd'hui au monde connu. C'est grâce à elle, également que des maisons de commerce européennes ont pû se fonder au Soudan, que des voyages d'exploration scientifiques, ont été entrepris, et que des missions chrétiennes ont pûs'y établir.

Il serait en outre difficile de nier que l'Egypte a enrayé dans les limites du possible, la Traité des Esclaves et que le faux prophète a trouvé ses principaux adhérents parmi ceux qui ont vu leur honteux trafic entravé par l'administration égyptienne.

Mais pour continuer son œuvre dans le Soudan, rétablir son autorité et partant protéger l'Egypte, le Gouvernement de Son Altesse a besoin du concours temporaire d'une force armée d'environ 10,000 hommes.

Cette force armée serait employée à ouvrir, tout d'abord, le chemin entre Souakin et Berber, et à tenir garnison pour un délai déterminé, en attendant que le Gouvernement de Son Altesse puisse organiser et concentrer des forces pour la remplacer.

Point n'est besoin d'ajouter qu'il n'entre pas dans l'esprit du Gouvernement de Son Altesse d'entreprendre une nouvelle expédition au Kordofan.

Il se bornera à prendre les dispositions nécessaires pour se maintenir à Khartoum afin d être rassuré du coté du Soudan oriental et commander le cours du Nil.

Le caractère religieux de l'insurrection étant donné, le Gouvernement de Son Altesse estime que l'intervention la plus adaptée à la circonstance serait l'intervention turque. Il croit que la Sublime Porte ne saurait lui refuser ce concours si elle tenait compte des contingents que l'Egypte lui a fournis en Crimée, en Crète, en Serbie et en Bulgarie. L'urgence de ce concours ne saurait échapper à la Porte pour empêcher que l'insurrection cue gagne la Tripolitaine et l'Arabie. Toutefois le Gouvernement de Son Altesse est particulièrement désir ux que tout engagement à ce sujet soit consacré par un accord avec la Grande-Bretagne soit que le Gouvernement de Sa Majesté consente à négocier pour l'Egypte, soit que cette dernière ait à s'entendre directement avec la Sublime Porte.

Signé: (CHERIF)

فلما أصر الممثل البريطانى على وجوب إخلاء السودان ، وواجه الحكومة المصرية بالبرقية الشهيرة المرسلة إليه من اللورد جرانفيل فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقد أتينا على نصها فيما تقدم (أنظر ص ١٣ — ١٤) ، لم يسع وطنية شريف باشا إلا أن يستقيل ، وإلا أن يسجل استقالته المشرفة فى العبارات الآتية ، ونقلها مترجمة إلى اللغة الانجليزية :

" The British Government presses for the evacuation of the Sudan but we have no right to agree to such a step being taken, as these provinces which belong to the Sublime Porte are entrusted to us to administer. If Britain insists upon its recommendation being carried out without opposition on our part, such an act would be contrary to the provisions of the Khedivial Decree of August 23, 1878, which stipulates that the Khedive rules through his ministers and in conjunction with them. We therefore, submit our resignation, as we are prevented from discharging our functions in accordance with the Constitution."

ورفض رياض باشا الوزارة على أساس إخلاء السودان . وقبلها نوبار باشا ، وتمت على يده هذه المأساة الفاجعة .

*
* *

ويعنينا أن نبين هنا بعد كل ما تقدم أن مصر لم تتخل عن السودان ، بل اقتصرت على إخلاء المناطق الداخلية فيه من الجيوش والموظفين لحقن دمائهم . ولم يكن فى نيتها وقت أن أمرت بهذا الإخلاء أن تترك السودان . فهى إذا كانت قد أخلته فإنها لم تتخل عنه . يدل على ذلك ما يأتى :

١ — المنشور الذى أذاعه الخديو على أهالى السودان يخبرهم فيه أنه عهد إلى غردون بتأليف حكومة قوية تعمل على توطيد النظام .

٢ — سلطة الخديو المقيدة ، فإنه كان طبقا للفرمانات لا يستطيع التنازل عن السودان ولا تركه ، وقد احتج الباب العالى فعلا على هذا الإخلاء . فالخديو حتى لو كان أراد التخلى عن السودان ، فإنه كان لا يملك ذلك . والمعاهدة التى وقعها السير دراموند ولف مع الباب العالى فى الآستانة فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التخلى عن السودان ، بل هى على العكس من ذلك قد نصت على تهدئة السودان بالوسائل السلمية ، وعلى أن تعهدات الخديو الدولية لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التى منحتها لهم الفرمانات السلطانية .

٣ — على أن الحكومة المصرية لم تخل من السودان إلا المناطق الداخلية ، وبقيت المواني تحت الإدارة المصرية ، وما أخلته من المناطق الداخلية لم يكن بطوعها إذ فرض عليها فرضا ، وقد رأينا كيف استقال شريف باشا لهذا السبب .

٤ — اعتراف الحكومة البريطانية طول المدة التى بقى فيها السودان خاليا من الجيوش المصرية بحقوق مصر ، فقد عقدت اتفاقا مع ألمانيا فى سنة ١٨٩٠ ، ومع إيطاليا فى سنة ١٨٩١ ، ومع الكونغو الحرة فى سنة ١٨٩٤ ، وأجازت فى هذه الاتفاقات أن تحتل الدول بعض مناطق السودان ، ولكنها اشترطت أن كل احتلال من هذا القبيل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على هذه الأقاليم ، وتبقى هذه الحقوق معلقة إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استرداد المناطق المذكورة . ومما يؤيد ذلك أيضا حادثة فاشودة المعروفة ، فقد احتل الفرنسيون فاشودة تحت قيادة الكابتن مارشان ، فذهب إليه كتشنر ، وبعد محادثة لم يرض مارشان أن يترك فاشودة إلا بعد أن رفع كتشنر عليها العلم المصرى وحده ، وهذا اعتراف صريح من انجلترا بأن السودان كان وظل أرضا مصرية .

يتبين إذن من كل هذا أن السودان منذ إخلائه إلى أن استرد لم ينقطع عن أن يكون من الناحية القانونية جزءا من مصر ، ولم يتغير وضعه القانونى بعد ثورة المهدى والإخلاء عما كان قبل ذلك .

* * *

٢ — استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

لم تكن الحكومة التى أقامها المهدى وخلفة فيها عبد الله التعايشى ، بقادرة على أن تمسك زمام أتباعها من الدراويش ، ولم يعقب الحكم المصرى فى السودان حكم يدانيه فى الصلاحية ، بل كان حكما يمتاز بالنهب والسلب والاعتداء على الأرواح والأموال . وننقل هنا عن هذا الحكم شهادة ثلاثة ، سودانى ومصرى وبريطانى .

قال الأستاذ أبو شبيكة فى كتابه الذى سبقت الإشارة اليه (ص ٢٥٧) . "ومع ما أنشئ من محاكم وما عين من قضاة يحكمون بالشريعة المحمدية ، فإن حوادث النهب والسلب والتعدى على الأنفس والأموال ترد إلى الخليفة دون انقطاع من الأقاليم ، حيث يعبث بعض الأعراب الأجلاف فسادا ؛ وهم لا يتصفون بفضيلة ما غير إيمانهم بالمهدية ، وبيع أرواحهم فى سبيلها . وكان الخليفة يزجرهم ويتهددهم ويتوعدهم بشديد العقاب ، ويأمرهم بمعاملة الناس بالحسنى والرفق ، ولكن أنى لهم بتبدل نفوسهم وعقلياتهم ، وقد شبوا على الفوضى والظلم ، وما كان للخليفة أن يجردهم من أسلحتهم وأن يستغنى عن خدماتهم ، فهم حماة الدولة ضد أعدائها فى الخارج وهم بطانته وأعوانه على منافسيه فى الداخل . فالضرورة تقضى بالحفاظ عليهم ، ولكنهم ظلموا وجاروا ووسموا العهد بطابع الفوضى نتيجة جهلهم وسوء تدبيرهم مع ما ركب فى نفوسهم من بغض وكراهية لأولاد البلد" .

وقال الأستاذ محمد شفيق غربال بك فى كتابه وحدة وادى النيل ص ٨٧ . "فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة إصلاح إلى ما أطلقنا عليه اسم "نكبة" الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت مالا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغى لها . فكانت حركة تحطيم وتخريب وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت التى أبداها آلاف الدراويش فى شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدى ، فى سبيل الهدم لا فى سبيل البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة ، وجماعات تجار الرقيق ، وكاره مقومات الحضارة الحديثة التى تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثابتة ، واستقرار أسبابه ، فى أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعداد للتقدم والترقى فكان الانحلال والبوار والخراب . وقد ذكر كرومر فى تقريره عن مصر والسودان فى سنة ١٨٩٨ — أى على أثر إخماد الحركة المهدية — "إن الإقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم — وهو موطن الجعليين — قد فقد فى العهد المهدى كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى فى العهد البغيض السابق للثورة المهدية) . وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونى هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا على جميع الذكور البالغين" . وذكر فى موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلته حكومة السودان فى سنة ١٨٩٨ لا يزيد على ٣٥,٠٠٠ جنيه وفى هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل" .

وقال مستر تشرشل فى كتابه : (The River War p.p. 69-70)

" Of the military dominations : which history records, the Dervish Empire was probably the worst. All others have displayed compensating virtues. A high sense of personal honour has counterbalanced a low standard of public justice. An enrolling patriotism may partly repair economic follies. The miseries of the people are often concealed by the magnificence of the army. The laxity of morals is in some degree excused by the elegance of manners. But the Dervish Empire developed no virtue except courage, a quality more admirable than rare. The poverty of the land prevented magnificence. The ignorance of its inhabitants excluded refinement. The Dervish dominion was born of war, existed by war, and fell by war. It began on the night of the sack of Khartoum. It ended abruply thirteen years later in the battle of Omdorman. Like a subsidiary volcano, it was flung up by one conclusion, blazed during the pericd of disturbance, and was destroyed by the still more violent shock that ended the eruption."

إذن لم يكن الحكم المصرى هو الذى جاب الويل والدمار للسودان . وكان السودانيون فى ظله أوفر حظا منهم فى ظل حكم الدراويش .

*
* *

على أن حكم الدراويش لم يطل . ومنذ أخلت الجيوش المصرية السودان ، ومطامع الدول الاستعمارية تتطلع إليه من كل مكان . وقد رأينا بريطانيا تعقد مع هذه الدول — ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا — اتفاقات تبيح لهم احتلالا وقتيا لبعض مناطق السودان إلى أن يسترد . ثم نشطت فرنسا ، واتجهت من أفريقيا الاستوائية شرقا إلى النيل الأبيض ، فهددت السودان بالاستعمار . فقررت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية أن يوجه جيش مصرى باسم خديو مصر لاسترداد السودان . وحادثة فشوده التى سبقت الإشارة اليها تدل على أن الجيش المصرى لو تأخر قليلا فى استعادة السودان ، لكان الفرنسيون قد نجحوا فى اختراق أفريقيا من الغرب إلى الشرق ، ولكانوا وطدوا أقدامهم على ضفاف النيل فى أواسط السودان . وقبل الفرنسيين ، كان الإيطاليون يهددون السودان ، والممثل البريطانى فى مصر — السير أفلن بارنج — يرقب حركاتهم فى خوف وحذر ، ويخشى أن يوطدوا أقدامهم فى الخرطوم ، فيكون ذلك كارثة على مصر وهو يعلم أن من يملك السودان فقد ملك مصر ، وأن الانجليز هم المسئولون عن ضياع السودان . وها هو يرسل برقية إلى لندن فى هذا المعنى ، تاريخها ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، ننقلها بالنص لأهميتها :

Cairo, December 15, 1889.

On the 11th instant your Lordship telegraphed to me that the Italian Government wished to enter into relations with the chiefs of *Kassala*.

In your Lord's telegram No. 105 of the 13th instant it is remarked that " the policy of keeping other people out of a savage territory, which we are unable to occupy ourselves, is one which it is difficult to pursue or to defend."

I fully recognize the force of this observation. At the same time I venture to point out that the case of the Sudan is not quite analogous to that of other savage territory which is not, and never has been, occupied by any civilzed or quasi-civilzed power. *Dejure,* although not de facto, the Sudan constitutes part of the Ottoman dominions. The Khedive pays tribute to the Porte on account of the Sudan ; indeed so far as *Massowa* and *Suakin* are concerned, the precise amount paid for these provinces is stated in the Firman of May 1865. It is most unjust that the Egyptian Government should continue to pay tribute for *Massowa,* and the injustice will be considerably increased of the Italians encroach on territory which the Egyptian Government hopes, and not unnaturally, to *reoccupy some day...*

The Italians evidently want to obtain possession of *Kassals...* it is more than probable that th y will, after a short while, endeavour to exte d westward, in which case, they would soon strike the valley of the Nile either at *Khartoum* or at some point near Khartoum.

I venture to think that it is essential in Egyptian interests to avert any such calamity, for it is no exaggeration to say that the establishment of a *civ lzed power in the Nile valley would be a calamity to Egypt.*

Ever since the Sudan was evacuated, Sir *Samuel Baker* and many others have pointed out the serious consequences which would result if the Dervishes began to tamper *with the Nile, on which the whole well-being* and agricultural life of Egypt depend. These veiws, at the time they were put forward, were unnecessarily alarmist. The savage tri es who now rule in the Sudan do not possess the resources or the enginee ing skill to do any real harm to Egypt. But the case would be very different were a civilizd European Power established in the Nile Valley, such a Power would,as Sir *Colin Moncrieff* very truly says : " *have Egypt in its grip.*" They co ld so reduce the water supply as to ruin the country.

An Egyptian question of this cabbre cannot be a matter of indifference to Her Majesty's Government.

Whatever Power holds the Upper Nile Valley must, by the mere force of its geaographical situation, dominate Egypt...

In the eyes of Euorpe, of the people of Egypt, and I may add, of a very large number of Englishmen, the English Government is held responsible for the loss of the Sudan...

(BARING)

(R.f: Archives Anglaises F. 0.78. No. 4243).

عمدت مصر إذن إلى استرداد السودان . وفى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ تلقى كتشنر سردار الجيش المصرى أمرا بالزحف على السودان ، باسم خديو مصر كما قدمنا. وقد تم ذلك بالاستيلاء على دنقلة فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ . واحتلت أم درمان فى سنة ١٨٩٨ .

وقد استرد السودان بالأموال والجيوش المصرية وكانت مساهمة انجلترا ضئيلة فيه ، فقد بلغت تكاليف حملات استرداد السودان ٢,٣٥٤,٣٥٤ جنيها وهى تشمل المصروفات العسكريه ومصاريف إنشاء السكك الحديديه ومد التلغرافات والسفن النهريه المسلحة ، وقد تحملتها الخزانه المصرية ما عدا ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الخزانه البريطانية (مؤلف ماكايكل ص ٦٣) .

وكذلك لعبت الجيوش المصرية الدور الأول فى استرداد السودان ، فقد كان عدد القوات المصرية التى اشتركت فى معركة دنقلة سنة ١٨٩٦ يبلغ ١٦,٦٨٢ وعدد القوات الانجليزيه لا يتجاوز ٨٧٠ رجلا .

وقام الجنود المصريون بعمليات مد الخطوط الحديديه والتلغرافات والتليفونات والالتحام فى معارك سنة ١٨٩٧ منها معركة العطبرة ، وبلغ عدد القوات المصريه نحو ١٨,٠٠٠ والقوات البريطانية ١٥٠٠ .

وفى معركة أم درمان سنة ١٨٩٨ بلغ عدد القوات المصرية ٢٢,٠٠٠ والقوات البريطانية حوالى ٤٠٠٠ جندى .

*
* *

دخلت انجلترا مع مصر السودان ، شريكة لها فى الإدارة . واستقرت الجيوش الإنجليزية فى الخرطوم كما استقرت فى القاهرة من قبل . وبذلك خطت انجلترا الخطوة الثانية فى سبيل تحقيق مطامعها الاستعمارية .

وعقدت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، الأولى فى ١٩ يناير والثانية فى ١٠ يوليه . والأولى هى الاتفاقية الأساسية وهى التى يشار إليها عندما تذكر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فيما يلى . أما الثانية فقد كان الغرض منها تعميم النظام الإدارى الذى وضعته الاتفاقية الأولى ليشمل مدينة سواكن ، وكانت هذه المدينة قد استثنيت فى الاتفاقية الأولى .

أما كيف عقدت اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وما الذى كان الانجليز يحاولونه بعقدها ، فندع اللورد كرومر — الواضع لهذه الاتفاقية — يتكلم عن ذلك . فقد قال فى كتابه (مصر الحديثة — الفصل الثالث والعشرون) فى هذا الصدد ما يأتى :

"The matter was discussed when I was in London in July 1898. At that time, although all saw clearly enough the objects to be attained, no

very definite method for attaining them was suggested. In order, however, to give an outward and visible sign that, in the eyes of the British Government, the political status of the Sudan differed from that of Egypt. Lord Kitchener was instructed, on the capture of Khartoum, to hoist both the British and Egyptian flags side by side. These orders were duly executed. Amidst the clash of arms and the jubilation over the recent victory, this measure attracted but little attention. It was not until five months later, that its importance was generally understood. On January 4, 1899, being then at Omdurman. I made a speech to the assembled Sheikhs. As I intended and anticipated, it attracted much attention. It was, indeed, meant for the public of Egypt and Europe quite as much as for the audience whom I addressed. In the course of this speech I said : " You see that both the British and Egyptian flags are floating over this house. That is an indication that for the future you will be governed by the Queen of England and by the Khedive of Egypt." There could be no mistaking the significance of these words, and there was no desire that they should be mistaken. They meant that the Sudan was to be governed by a partnership of two, of which England was the predominant member.

Before making this speech, I had submitted to Lord Salishbury the project of an Agreement between the British and Egyptian Governments regulating the political status of the Sudan. It had been prepared, under my general instructions, by Sir Malcolm McIlwraith, the Judicial Advisor of the Egyptian Government. Shortly after my return to Cairo, I was authorized to sign it. It was accordingly signed by the Egyptian Minister for Foregin Affairs and myself on Januray 19, 1899. I proceed to give a brief summary of the contents of this document.

The first and most important was to assert a valid title to the exercise of sovereign rights in the Sudan by the Queen of England in conjunction with the Khedive. There could be only one sound basis on which that title could rest This was the right of conquest. A title based on this ground had the merit of being in accordance with the indisputable facts of the situation. It was also in accordance, if not with international law — which can obviously never be codified save in respect to certain special issues — at all events, with international practice, as set forth by competent authorities. It was, therefore, laid down in the preamble of the Agreement that it was desirable "to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development " of the legislative and administrative system of the Sudan.

This principle having been once accepted, the ground was cleared for further action. The shadow claims of Turkish suzerainty were practically, though not nominally, swept away by a stroke of the pen. Their disappearance connoted the abrogation of all those privileges which, in other parts of the Ottoman dominions, are vested in European Powers in order to check an abusive exercise of the Sultan's sovereing rights. All that then

remained was to settle the practical points at issue in the manner most convenient and most conducive to the interests of the two sole contracting parties, namely, the Biritsh and the Egyptian Governments.

The 22nd parallel of latitude was fixed as the northern frontier of the new state ; on the other hand, the southern frontier was left underfined. It was provided that both the Biritsh and Egyptian flags should be used throughout the Sudan ; that the supreme military and civil command should be vested in one officer, termed " the Governor-General of the Sudan ", who was to be appointed by a Khedivial Decree on the recommendation of the British Government ; that Proclamations by the Governor-General should have the force of law ; that the jurisdiction of the Mixed Tribuanl should " not extend or be recogni ed for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan " ; and that no foreign Consuls should be allowed to reside in the country without the previous consent of the British Government.

وسنحلل فيما بعد هذه الاتفاقية من الناحية القانونية. ويكفى أن نذكر الآن أن الانجليز وضعوا أقدامهم فى السودان بفضل هذه الاتفاقية . وسنراهم يتدرجون فى تثبيت حكمهم والانفراد بإدارة السودان وإقصاء مصر عنها شيئا فشيئا تحقيقا لأغراضهم الاستعماريه كما قدمنا .

*
* *

٣ — استئثار بريطانيا بإدارة السودان وإقصاء مصر عنه :

نستعرض أولا كيف استأثرت بريطانيا بالسودان وأقصت مصر عنه مع أن مصر بقيت تعمل على إنهاض السودان . ثم ننظر بعد ذلك فى الإدارة البريطانية فى السودان وماتنطوى عليه هذه الإدارة من مساوئ .

*
* *

طبقت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا فيه كثير من التحيف لحقوق مصر . ومع أن هذه الاتفاقية لا تقيم وزنا كبيرا لهـذه الحقوق ، فإن انجلترا لم تلبث أن انتقصت من حقوق مصر التى تقررها الاتفاقية نفسها . بل إنه لم يمض على توقيع الاتفاقية أكثر من أربع سنوات حتى عمدت انجلترا دون أن تشرك معها مصر، إلى توقيع اتفاق مع الحبشة خاص بحدود السودان وذلك فى سنة ١٩٠٢ . ثم أخذت انجلترا تزيد فى اعتدائها على حقوق مصر يوما بعد يوم . وتعاقبت أعمال الاعتداء حتى تفاقمت فى أحداث سنة ١٩٢٤ .

ومنذ سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩١٢ كانت القوانين التى يصدرها الحاكم العام لا تصدر إلا بموافقة الحكومة المصرية وذلك طبقا لنصوص الاتفاقية .

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل الحاكم العام يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون إخطارها فى بعض الأحوال .

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحماية على مصر . وامتدت الحماية إلى السودان تبعا لمصر . وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان اعتبارا من هذا التاريخ ، وذلك فى معاهدة لوزان المبرمة فى سنة ١٩٢٢ . وقد جاء فى المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتى : "يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها فى مصر والسودان محدثا لأثره ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤" .

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا إلغاء الحماية فزالت عن مصر والسودان فى وقت واحد ، ولكن انجلترا احتفظت باتفاقية سنة ١٨٩٩ فى السودان .

وفى سنة ١٩٢٣ أجبرت انجلترا حكومة مصر أن تحذف من الدستور المصرى لقب "ملك مصر والسودان" حتى تفصم العلاقة بين البلدين .

وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سلم المندوب السامى رئيس الحكومة المصرية "عقب مقتل السردار" بلاغا طلب فيه أن تصدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، وأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لما تقتضيه الحاجة ، ولما رفضت الحكومة المصرية تنفيذ هذه المطالب الجائرة نفذتها الحكومة الإنجليزية قسرا وقهرا . ثم عقدت اتفاقية مياه النيل المعروفة فى سنة ١٩٢٩ .

ومع كل ذلك فإن مصر لم تضن بالمال فى سبيل إنهاض السودان : ولا حاجة إلى استعراض ما تكبدته مصر من نفقات منذ عهد محمد على فى سبيل نشر الحضارة فى السودان بإنشاء المدن وتعميم طرق المواصلات وتوسيع نطاق التعليم . ونقصر البحث هنا على النفقات التى تحملتها مصر منذ سنة ١٨٩٨ .

وقد تنوعت هذه النفقات . ونحن نذكرها :

(١) إعانة مصر للسودان : قامت الحكومة المصرية منذ استرداد السودان بسد عجز ميزانيه ، بل ومساعدته على تكوين مال احتياطى ، وقد بلغ مجموع هذه الإعانات من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٢ (حيث وقفت الإعانة للزيادة المطردة فى إيرادات السودان) مبلغا يزيد على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد على نصف ميزانية السودان فى هذه الخمس عشرة سنة .

(٢) قدمت الحكومة المصرية للسودان قروضا لا تتضمن تحديد أجل للوفاء للقيام بأعمال عامة منتجة كانشاء المجارى والسكك الحديدية والتلغرافات و إنشاء ميناء بور سودان ، وقد قدرت هذه القروض من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات .

(٣) عقب إخراج الجيش المصرى من السودان فى سنة ١٩٢٤ ، أعلنت الحكومة المصرية أنها لا يسعها التخلى عن مسئولية الدفاع عن السودان . وخصصت منذ سنة ١٩٢٥ مبلغ ٣/٤ مليون جنيه كل سنة للاشتراك فى نفقات الدفاع عن السودان . وبقيت مصر تدفع هذه الإعانة حتى عادت وحدات الجيش المصرى إلى السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فوقفت دفعها فى سنة ١٩٤٠ . وقد بلغ مجموع ما دفعته مصر لنفقات الدفاع مبلغ ١/٢ ١٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٩ .

فبلغ ما دفعته مصر للسودان من إعانة للإدارة و إعانة للدفاع وقروض ١/٢ ٣١ مليون جنيه كل هذا والإنجليز يستأثرون بالسودان ، فلهم الغنم وعلى مصر الغرم .

*
* *

بقى أن نقول كلمة فى الإدارة الحالية فى السودان . والقول بأن هناك "حكما ثنائيا" بعيد كل البعد عن الواقع ، فليس هناك إلا "حكم أحادى" هو الحكم البريطانى ، انفردت بريطانيا به تحت ستار ما تسميه "بحكومة السودان" . وحكومة السودان هذه أوتوقراطية — على غرار حكومات المستعمرات — يقوم على رأسها حاكم عام جمع فى أيديه كل السلطات ، وهو بريطانى ويعاونه فى الحكم سكرتاريون ومديرون يتولون المناصب الكبرى المركزية ، وهؤلاء أيضا جميعهم بريطانيون . ويتولى إدارة الأقاليم حكام يساعدهم نواب ومفتشون ، وكل هؤلاء أيضا بريطانيون دون استثناء .

فحكومة السودان إذن هى حكومة بريطانية ، لاحظ للمصريين ولا للسودانيين فيها . وهى تستقل بحمل أوزار هذا الحكم . ولقد كانت سيئات الحكم البريطانى فى مصر تتناول حياتها المعنوية ، إذ أضعف الإنجليز جيشها ، وألغوا نظمها النيابية ، وأخروا التعليم فيها . أما سيئات الحكم البريطانى فى السودان ، فتتناول الحياة المعنوية والحياة المادية فى وقت واحد . و يتبين ذلك مما يلى :

(١) تأخر التعليم :

لم تحاول انجلترا نشر الثقافة والتعليم فى السودان ورفع مستوى الشعب ، بل كان دستور سياستها التعليمية ما جاء فى تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ وهو تعليم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة فى الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج ، يدل على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة للتعليم ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم حتى سنة ١٩٣٦ على ٣ ٪ من ميزانية النفقات على أنها زيدت بعد ذلك إلى ٥ ٪ ولكن هذا المبلغ

لا يصرف برمته فى التعليم بسبب زيادة مصروفات الإدارة ، ولئن كان الانجليز يدعون أن نسبة نفقات التعليم هى ١٠ ./. من الميزانية إلا أن فى ذلك مغالطة لأنهم يضيفون إلى هذه النفقات المبالغ التى تصرفها المدارس المحلية . وعدد الأطفال الذين يجدون لهم أماكن فى التعليم الأولى لا يتجاوز ١ ./. من مجموعهم . والمدارس العالية فى السودان التى فتحت منذ سنة ١٩٤٠ لا يزيد عدد طلبتها عن ١٩٥ طالبا منهم فى مدرسة الزراعة خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسين ، وفى مدرسة الطب البيطرى ثلاثة طلاب وأساتذتها ثلاثة ، وفى مدرسة الحقوق يبلغ عدد الطلبة أحد عشر والمدرسون ثلاثة وتتكون من فصل واحد فتح فى سنة ١٩٤٤ ويستمر طلبته إلى سنة ١٩٤٧ ثم تقفل المدرسة سنة وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب تبعا لحاجة الحكومة .

بل إن الإدارة الانجليزية فى السودان تضع عقبات فى سبيل قدوم الطلبة السودانيين لإكمال دراستهم فى مصر ، وقد حدث أن حصل بعض الشبان السودانيين على ليسانس الحقوق المصرية ومع ذلك لم تمكنهم الحكومة من الاشتغال بالمحاماة فى بلادهم .

(ب) تأخر النظم النيابية :

منذ سنة ١٨٩٩ إلى الوقت الحاضر لا تزال الأحكام العرفية قائمة فى السودان ولا يقبل عقلا أن يستمر هذا النظام فى حالتى السلم والحرب .

فالحاكم العام يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا نظام يتنافى مع الديموقراطية . وفى سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد أصدرت قانون الحكومة المحلية تحت ضغط الرأى العام . ولكن الجمهور المثقف فى السودان طالب بإنشاء مجلس تمثيلى يقر الميزانية والقوانين ، فأصدرت الحكومة فى سنة ١٩٤٣ قانونا بتأسيس المجلس الاستشارى لشمال السودان ، ولكنه لقى معارضة عنيفة إذ قصر اختصاصه على شمال السودان دون جنوبه وجعل هذا الاختصاص تافها ضئيلا .

ويظهر لنا من هذا مبلغ ما وصل إليه التحكم فى شئون السودان فى الوقت الحاضر بعكس ما كان عليه وقت أن كان مندمجا فى مصر ، فبموجب قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٨٨٢ كان للسودان أن يرسل نوابه إلى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الأقاليم الأخرى .

(ج) تأخر الحالة الاقتصادية :

تقوم سياسة انجلترا على فكرة كلها غرم للسودان وكلها غنم لانجلترا ، فالشركات الاستعمارية الانجليزية تستغل موارد السودان ، فهناك شركات زراعية لاستغلال بعض الأراضى وشركات تجارية لاحتكار الأسواق .

فمن الشركات الزراعيــة شركة الجزيرة وشركة كسلا ، وتعتبر شركة الجزيرة أكبر مشروع استعمارى فى السودان . وهى شركة بريطانيــة فى نشأتها ورأسمالها وجملة أسهمها وفى إدارتها ونشاطها وهى المنتج الأول للقطن فى السودان وتحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم . وقد تكبدت ميزانية السودان العامة ملايين من الجنيهات لكى تساعد هذه الشركة .

ومن الشركات التجارية ، الشركة التجارية للمملكة المتحدة (U.K.C.C.) ، وكانت فى مدة الحرب العالمية تستولى على المحاصيل السودانية بأبخس الأثمان وتبيعها بأثمان مرتفعة فى الخارج وقد جنت من ذلك أرباحا طائلة وخسر المنتج السودانى من جراء ذلك خسارة فادحة .

*
* *

٤ — محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فصلا تاما

تظهر آثار هذه المحاولة فى السياسة التى تتبعها بريطانيا لفصل السودان عن مصر ، ثم لفصل جنوب السودان عن شماله ، وتظهر أيضا فى تعقب المفاوضات المختلفة التى دارت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان .

دأبت بريطانيا — كما قدمنا — تعمل على الانفراد بحكم السودان، وتتدرج فى قطع الصلات بينه وبين مصر .

فعملت الإدارة البريطانية على غرس شعور الكراهية للمصريين فى نفوس السودانيين ورددوا فى مناسبات مختلفة أن مصر تريد أن تستأثر دونهم بماء النيل .

ولا أدل على السعى فى الفصل ما بين شطرى الوادى من تأليف حزب فى السودان يدعو إلى الانفصال التام بين مصر والسودان . وقد ساعد الانجليز على تكوين هــذا الحزب ، ولقى منهم عطفا ، ذلك فى الوقت الذى يسجن فيه نائب رئيس الحزب السودانى الذى يطالب بالاتحاد مع مصر ويمنع المحامون المصريون الذين انتدبتهم نقابة المحامين من الدفاع عنه .

ومما يثبت أن الحركة الانفصالية إنما هى حركة مصطنعة أن الشباب السودانى المثقف لا ينضم إليها ، بل هو ينفر منها ، ويحرص كل الحرص على أن يتحد السودان مع مصر

وإذا صح أن بريطانيا تطالب بالاستقلال للسودان ، فلا شك فى أن هذا استقلال من نوع خاص ، بل هو استقلال بريطانى . والبريطانيون هم أنفسهم الذين يقولون إن من يملك الخرطوم يملك القاهرة ، فهــل يتصور أنهم يرضون بمنح السودان استقلاله بعــد أن أفلتت القاهرة من أيديهم ! إن الاستقلال الذى يريده البريطانيون للسودان إنما يرمون به إلى فصل السودان عن مصر حتى يتمكنوا بعد ذلك من إدماجه فى الإمبراطورية البريطانية .

وقد اتخذت سياسة الفصل مظاهر شتى ، منها تصعيب هجرة المصريين إلى السودان من الناحية العملية بالرغم من أنه لا توجد قيود قانونية تحول دون ذلك ، ومنها إبقاء المواصلات بين مصر والسودان فى حالة بدائية لا تتفق مع تقدم المواصلات فى العصر الحديث ، ومنها إقصاء المصريين عن الوظائف الهامة فى السودان ، وآخر مصرى كان يشغل وظيفة هامة فى السودان هو قاضى القضاة ، وقد امتنعوا أخيرا عن تجديد عقده ، وهذه الوظيفة هى أهم وظيفة دينية تربط السودان بمصر ، وقبل ذلك منعوا الدعاء لملك مصر فى خطبة الجمعة ومنذ إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٤١ بلغ عدد من وظفوا من غير السودانيين فى حكومة السودان ١٢٣ موظفا ، ليس فيهم إلا أحد عشر موظفا مصريا والباقى وعددهم ١١٢ موظفا فكلهم بريطانيون ومن ذلك أيضا إقامة كثير من العراقيل فى سبيل تعليم السودانيين فى مصر أو فتح مدارس مصرية فى السودان ، و إقفال أبواب العمل أمام السودانيين الذين يتمون تعليمهم فى مصر ، ومحاولة حكومة السودان سن قانون للجنسية السودانية يفصلها عن الجنسية المصرية ، و إقدام حكومة السودان على الاشتراك فى المؤتمرات الدولية و إبرام معاهدات دولية دون علم الحكومة المصرية كما فعلوا فى لجنة شؤون القطن فى واشنجتون وفى اتفاقية الطيران مع لبنان ، ومن ذلك أيضا المفاوضة فى تعديل حدود السودان الحبشية دون إذن من مصر ، ومن ذلك أخيرا تصريحات الحاكم العام السابق وخطبه التى كان يحرض بها السودانيين على طلب الانفصال من مصر .

*
* *

ولم يكتف الانجليز ببث روح التفرقة بين السودانيين والمصريين ، بل عملوا عامدين على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وبذر الشقاق بين السودانيين أنفسهم ، هذه السياسة صرح بها مستر روبرتسن السكرتير الإدارى لحكومة السودان حين قال : " إن سياستنا هى إقامة حكم محلى ذاتى فى الجنوب منفصل عن الشمال " ، وقد أرادوا من ذلك أخذ الحيطة فيما لو أفلت شمال السودان من أيديهم فيستبقون الجنوب فى قبضتهم ـ وقد أنشأوا مجلسا استشاريا لشمال السودان دون جنوبه ، ومنعوا السودانيين المتحضرين من أهل الشمال من الانتقال إلى الجنوب إلا بإذن خاص تحدد فيه مدة الإقامة وغرضها ، ومنعوا الشماليين المتوطنين فى الجنوب من مباشرة شعائرهم الدينية علنا ومن إنشاء معاهد للتعليم ، ووضعوا قيودا على التزاوج ما بين سكان الشمال وسكان الجنوب ، فإذا تزوج تاجر أو موظف من شمال السودان بامرأة من أهل الجنوب منع من أخذ أطفاله إذا أراد العودة إلى الشمال ، وكل هذه التدابير التعسفية أريد بها قطع حركة " التعريب " التى كانت قد نشطت منذ قرون لتصل جنوب السودان بشماله ، وليصبح الجنوب بلدا عربيا إسلاميا كما هو الحال فى الشمال ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك .

*
* *

و إذا تعقبنا جميع المفاوضات التى دارت بين مصر و بريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم وجدنا السودان هو الصخرة التى تتحطم عندها المفاوضات عادة ، وسبب ذلك أن الانجليز كانوا يصممون —

إلى جانب انفرادهم بادارة السودان طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ — أن ينتزعوا من مصر إقرارا بحق السودان فى الانفصال عن مصر، وبذلك يتم لهم ما دبروه من الاستئثار تدريجيا بشئون السودان. فهم من بعد أن أخلوه من الجيش المصرى ، دخلوه مع مصر شركاء فى الإدارة ، ثم استأثروا بإدارته ، وها هم يحاولون فى مفاوضاتهم المتعاقبة أن يفصلوه عن مصر ، تمهيدا لربطه بعد ذلك بالامبراطورية البريطانية .

وهـذا هو تاريخ المفـاوضات شاهد على ذلك ، ففى مشروعات ملنر وكيرزون وشامبرلن وهندرسون تراهم لا يعترفون لمصر إلا بمصالح غير محددة فى مياه النيل ويأبون أن يعترفوا بالوحدة ما بين مصر والسودان ، فيسكتون عمدا عن مسألة السيادة ، أو يذكرونها على أنها شركة بينهم وبين مصر .

وفى معاهدة سنة ١٩٣٦ أشاروا إلى مسألة السيادة ولكن ليجعلوها من الأمور المحتفظ بها .

فإذا ما نزلوا عند الواقع من الأمر — كما فعلوا فى المفاوضات الأخيرة — واعترفوا بالوحدة مابين مصر والسـودان ، يصرون على أن يقترن هذا الاعتراف بإقرار من مصر بحق السـودان فى الانفصال عنها ، فهم لا يعترفون بقيام الحق إلا ليهدموه .

وقد ظن صدقى باشا — فى المفاوضات الأخيرة — أنه ظفر منهم بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة مابين مصر والسودان — وله فى ذلك أدلة مقنعة — فإذا بالانجليز يعلنون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير المصير ، أى حق الانفصـال عن مصر . وآخر صيغة عرضوها على النقراشى باشا فى هذا الشأن جاء فيها مايأتى :

"...the High Contracting Parties recognise that when the satge is reached for the Sudanese people to decide their future status, *they will be free to exercise their choice in accordance with their political aspirations and in accordance with the principle of the Charter of the UNO concerning non-self govenring territory*......In any event the High Contracting Parties agree to take the necessary steps to safeguard *their respective interests*."

والانجليز ، عندما يسترون اليوم خلف حق السودان فى تقرير مصيره ، يذكروننا باستتارهم فى المـاضى خلف حقوق الخديو فى السودان : فى الحالتين لايستطيعون هم أنفسهم أن يتقـدموا عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير يطمعون تحت ستاره أن يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليربطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التى تعودوا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة .

وهكذا تنتقل بريطانيا من النقيض إلى النقيض ، تبعا لمقتضيات مصلحتها : بالأمس كانت تنادى بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الأجنبية ، وهى اليوم تنـادى بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها .

*
* *

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

تطلب مصر أمرين :

(أولا) إنهاء النظام الإدارى القائم فى السودان ، المبنى على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

(ثانيا) جلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

* *
*

١ — إنهاء النظام الإدارى القائم فى السودان

اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ :

يقوم النظام الإدارى الحالى فى السودان على دعامتين أساسيتين ، هما اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ وكلاهما يجب أن ينقضى ، فينتهى بانقضائهما هذا النظام .

وها نحن نبين ذلك :

(ا) اتفاقية سنة ١٨٩٩

الظروف التى كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السودان بقى مدة إخلائه من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٨ جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحية القانونية . وباسترداده رجع جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحيتين القانونية والفعلية .

وبالرغم من ذلك حرصت الحكومة البريطانية عقب استرداد السودان أن تعقد مع مصر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، ويلاحظ أن الظروف التى كانت قائمة وقت فرض هاتين الاتفاقيتين على مصر هى ما يأتى :

(١) لم تكن مصر تملك أن تعقد معاهدات سياسية كما تقدم القول .

(٢) كانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان (إذ لم تتنازل عنها تركيا إلا ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢)، فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع انجلترا فى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على السيادة.

(٣) لم تكن مصر تملك كذلك التعاقد على حقها القانونى فى إدارة السودان، وهو الحق الممنوح لها بمقتضى الفرمانات العثمانية، إذ أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه كما قدمنا.

(٤) ولكن انجلترا كانت تدير شؤون مصر إدارة فعلية، وإن كانت إدارة لا سند لها من القانون. ولما كانت مصر لها حق إدارة السودان باعتباره جزءا منها، فقد كان من الطبيعى أن من يدير مصر يدير السودان تبعا لها. وتكون اتفاقية سنة ١٨٩٩ هى النتيجة الطبيعية من الوضع الذى كان قائما وقت ذلك، فهى وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها، ويجب أن تنتهى بانتهائها.

لم يكن الغرض إذن من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أن تشترك انجلترا فى السيادة على السودان لأن السيادة كانت لتركيا ليس لها فيها شريك، ولا أن تشترك فى حق الإدارة القانونى لأن هذا حق كانت مصر لا تستطيع أن تنزل عنه ولا أن تشرك أحدا فيه. وإنما كان الغرض أن تشترك انجلترا فى الإدارة الفعلية، لأنها كانت تزعم لنفسها حق إدارة مصر، فهى تمد زعمها إلى السودان الذى هو جزء من مصر. وهذا ما يذكره اللورد كرومر نفسه فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٠. فهو يوافق أعضاء مجلس شورى القوانين على أن "السودان جزء لا ينفصل عن مصر" وليس للانجليز فيه إلا الاشتراك فى الادارة طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩، وهى اتفاقية ليس من شأنها المساس بحقوق مصر الشرعية. وهذا ما يقوله بالحرف الواحد: "أرى فيما تقدم به المجلس التشريعى على ميزانية السنة الجارية من الملاحظات أنه قد قيل أن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذه البلاد جزءا لا ينفصل عن مصر. وهذا نظر صحيح فى جوهره. والنظام السياسى للسودان على كل حال يقرره الاتفاق الذى تم ما بين بريطانيا العظمى ومصر وأمضى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩. ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء المجلس التشريعى لا يقفون وقوفا تاما على الغرض المقصود من هذا الاتفاق، فإنى أنتهز هذه الفرصة لأبين أن هذا الاتفاق لم يوضع لأية رغبة أو بأية نية فى الانتقاص من حقوق مصر الشرعية. والأغراض الأساسية التى توخاها واضعوه هى أولا أن يكفل لسكان السودان إدارة حسنة، وأن يجنب ثانيا فى هذه البلاد التعقيدات الخاصة التى أدى إليها فى مصر نظام الامتيازات الدولى".

" I observe, in the remarks of the Legislative Council on the Estimates of the current year, that it is stated that the Council approves of the proposed expenditure on the Sudan, as they consider that the country forms an integral part of Egypt.

That view is substantially correct. The politcal regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on the 19th January 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtial the legitim..te rights of Egypt. The main objects of its authors were: first, to insure good government to the people of the sudan; and, secondly, to avert from the country the special complications to wish an international regime has given rise in Egypt." (Cromer's Report on Conditions in Egypt in 1900).

نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

وحتى نتمكن من تكييف اتفاقية سنة ١٨٩٩ من الناحية القانونية ، نورد أولا نصوص هذه الاتفاقية :

"حيث أن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالى الخديوى — وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة .

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآنف ذكره وفى إجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل .

وحيث أنه تراءى من جملة وجوه أصوبية إلحاق وادى حلفا وسواكن إداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لها . فلذلك قد صار الاتفاق والإقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(١) تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى : أولا — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ ؛ ثانيا — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودانيين الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد ؛ ثالثا — الأراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(٢) يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

(٣) تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد يلقب "حاكم عموم السودان". ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة. ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

(٤) القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه . ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة و إلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو .

(٥) لا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(٦) المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(٧) لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضى المصرية حين دخولها إلى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضى المصرية . إلا أنه فى حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتيـة إلى السودان من أرض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانى ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت إلى آخر فى المنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

(٨) فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(٩) يعتبر السودان بأجمعه ماعدا سواكن تحت الأحكام العرفيـة . ويبقى كذلك إلى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(١٠) لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلات بالسودان ، ولا يصرح لهم بالإقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(١١) ممنوع منعا مطلقا إيصال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالإجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(١٢) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بإدخال الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها ".

التكييف القانونى لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم تزل بإخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانونا طول مدة الإخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان إلى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى حددته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

والحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستطيع أن تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو أن تشترك فى هذا الحق إلا بأحد أمرين : (١) إما بأن تتعاقد مع الدولة العثمانية تعاقدا ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو (٢) بأن تعلن ضم السودان إلى إمبراطوريتها وتعترف لها الدول بذلك ، وكانت حالة القانون الدولى فى ذلك الحين تسمح بمثل هذا الضم .

وهى لم تتعاقد مع الدولة العثمانية ، بل إن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على إخلاء السودان .

كما أنها لم ترد أن تضم السودان إلى إمبراطوريتها . ولايرجع ذلك إلى عفة السياسة البريطانية بل يرجع إلى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية .

أما الاعتبارات القانونية فتتلخص فى أن الضم فيه تجاهل غير مستساغ للسيادة العثمانية وفيه غمط شديد لحقوق مصر وهى التى دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال وقد جهزت الحملة رسميا باسم الخديوى وحده .

وأما الاعتبارات السياسية — وهى الأقوى — فترجع إلى أن انجلترا لو كانت قد أعلنت ضم السودان ، لتألبت عليها الدول ورفضت الاعتراف لها بذلك ، فإن إخلاء السودان كان مثارا لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت انجلترا إلى استرضائها باتفاقات عقدتها مع ألمانيا وإيطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضى عليها بدفع مصر إلى استرداد السودان حتى

تنقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا إلى رفع العلم المصرى وحده على فاشودة حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا . فضم السودان إلى ممتلكات انجلترا يقيم ثائرة الدول الأوروبية ، وهذا ما لم تكن انجلترا مستعدة لمواجهته ، فآثرت أن تعدل عن هذا الطريق .

هذا التحليل لا نبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه فى كتابه مصر الحديثة ، ننقله فيما يأتى : " . . . . كان يوجد ما يبرر إلى حد ما أن تضم انجلترا الأقاليم التى استردت . ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تثنى عن اتباع هذه الخطة . أذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن انجلترا كان لها دون شك المقام الأول فى الشركة الانجليزية المصرية ، فإن مصر فى الوقت ذاته قد قامت فى هذا العمل المشترك بدوره وإن يكن دور المساعد ، إلا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية . فتجاهل حق مصر فى تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر إلى حد بعيد عملا غير عادل . وأذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو مصر ، فإذا اتخذ عقب انتهاء الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان فى اتخاذ هذه الخطة انحراف مفاجئ منتقد عن السياسة التى اتبعت حتى تلك الساعة . وأذكر ثالثا — وهذا اعتبار كان فى ذاته حاسما — أنه لم يكن فى مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد فى تبعاتها — وهى تبعات عالمية — بأن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة إقليما إفريقيا شاسعا آخر . هذه الاعتبارات وغيرها مما لا حاجة إلى ذكره أدت إلى وجوب اعتبار السودان أرضا عثمانية ، وإلى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفقا لنصوص الفرمانات الشاهانية" .

"...the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adopt on of this course. In the first place, although in the Anglo-Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albait auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very injust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place, the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place — and this consideration would, by itself, have been conclusive — it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, whi h were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it sholud be governed, in accordance with the terms of the Imperial Firmans, by he Sultan's feudatory, the Khedive." (Modern Egypt II p. 113).

كانت هذه هى النتيجة المنطقية المحتمة ، فإن انجلترا إذا كانت لم تضم السودان إلى ممتلكاتها ولم تتعاقد مع الدولة العثمانية على أن تنتقل إليها حقوق السيادة ، لم يبق أمامها أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العثمانية هو ومصر معا ، ويعود السودان بالنسبة إلى مصر كما كان قبل ثورة المهدى .

ولكن انجلترا أبت أن تسلم بهذه النتيجة المنطقية ، وهى وحدها التى تستقيم فى نظر القانون الدولى . فعمدت إلى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر وأرادت بذلك أن تفرد السودان بإدارة خاصة تشترك هى فيها ويكون لها نصيب الأسد . وإن كانت قد زعمت أنها إنما تريد بذلك أن تفك عن السودان أغلال الامتيازات الأجنبية (أنظر ما يقوله اللورد كومر فى هذا الصدد فى كتابه مصر الحديثة جزء ٢ ص ١١٤) .

وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، فهو لا يستطيع أن يتكلم عن حق الفتح باعتباره سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانجليزى إلى جانب العلم المصرى رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يلغى الامتيازات الأجنبية ، دون أن يعلن ضم السودان إلى الامبراطورية البريطانية ، أو على الأقل دون أن يشارك الدولة العلية فى سيادتها على السودان . ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك . فانجلترا لا تصبح شريكة فى السيادة على السودان ، وإذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكى تقتصر على الاشتراك فى وضع نظام إدارى وقانونى للسودان كما تقول الاتفاقية نفسها ، وإذا رفعت علما إلى جانب العلم المصرى فإن هذا لا يمكن أن يكون رمزا للسيادة ، وإذا ألغت الامتيازات الأجنبية فإن هذا لا يكون إلا إلغاء عرفيا قوته تنحصر فى تسليم الدول به . وعلى هذا الوجه ينبغى أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فى نصوصها التى تتعلق بحق الفتح وبرفع العلم الانجليزى وبإلغاء الامتيازات الأجنبية .

بقيت النصوص الخاصة بإدارة السودان ، وهذه نصوص يجب أن تفسر كما قدمنا على أنها نصوص تشرك انجلترا ، لا فى الحق القانونى فى إدارة السودان وهذا حق خالص لمصر لا تستطيع أن تشرك أحدا فيه ، بل فى الإدارة الفعلية للسودان ما دامت انجلترا تدير مصر نفسها إدارة فعلية ، فاتفاقية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما إداريا موقوتا يمكن أن يسمى (Modus vivendi) وقد دعت إليه ظروف خاصة ، ولا شك فى أنه يزول بزوال هذه الظروف .

ولم يخف اللورد كومر ما فى هذه الاتفاقية من شذوذ ، وصرح بأنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل فى القانون الدولى ، فقال ما يأتى : "لقد كان ضروريا إذن أن يخترع نظام يكون السودان بمقتضاه ، فى وقت واحد ، مصرياً إلى الحد الذى يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا إلى حد يكفى لتجنيب البلاد فى إدارتها من أن يعطلها نظام الامتيازات الدولى الذى تغلغل بالضرورة فى حياة مصر السياسية ، وكان من الواضح أن هذين الاعتبارين المتعارضين

لا يستطاع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملفق من الحكم لم يعرفه القانون الدولى من قبل".

"It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existance. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government: hitherto unknown to international jurisprudence" (Modern Egypt II pp. 114-115).

وقد كانت هذه الاتفاقية مثارا للعجب والدهشة فى الأوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة العلية . وفى هذا المعنى يقول اللورد كرومر : "عندما نشرت هذه الاتفاقية استرعت النظر كثيرا بطبيعة الحال . وقد دهش الدبلوماسيون الذين يتعلقون بالأوضاع المألوفة ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا عند ما شهدوا خلق نظام سياسى لم يكن معروفا من قبل فى القانون الأوروبى. وقد قال لى أحد زملائى الأجانب إنه يفهم أن إقليما يكون بريطانيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لايستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا هذا ولا ذاك فأجبت بأن النظام السياسى للسودان هو هذا الذى تقرره اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولست أستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحديدا وأكثر إيضاحا . . . وإذا كان صحيحا أن السلطان قد همس ببعض كلمات من الاحتجاج غير المجدى ، فإننا لم نواجه معارضة جدية من أى مقام" .

"When this Argument was published, it naturally attracted much attention. Diplomatists, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps sligh ly shocked at the creation of a political status hither o unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues po nted out to me that he understood what british territory meant, as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 19,1899, and that I could give no more precise or ep gramatic definition......It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest; but no serious opposition was encountered from any quarter." (Modern Egypt 11 p. 117).

وحتى هذا النظام الإدارى الموقوت الذى تقيمه اتفاقية سنة ١٨٩٩ يجب أن يلاحظ فى شأنه الأمور الآتية :

(١) ليس فى نصوص الاتفاقية ما يحتم أن يكون الحاكم العام للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس فى نصوصها ما يحتم أن يكون مصريا . وكل ما ورد فى هذا الشأن هو وجوب اتفاق

مصر وانجلترا على الشخص الذى يعين حاكما عاما . فإذا لم تقبل انجلترا إلا أن يكون انجليزيا أمكن لمصر أن تمتنع عن تعيينه ، وإذا أبت مصر إلا أن تعين مصريا أمكن لانجلترا أن تمتنع عن ترشيحه . لذلك لا يكون هناك مناص من أن تصطلح الحكومتان على ضرب من التناوب .

(٢) القوانين التى يصدرها الحاكم العام لا بد فيها من موافقة مصر وانجلترا ، وهى مقصورة على الأمور الإدارية العادية . وقد أثبت ذلك بوضوح الدكتور عبد الحميد بدوى باشا فى مذكرة له قيمة أكتفى بالإحالة عليها .

(٣) المفهوم من نصوص الاتفاقية أن تشترك مصر مع انجلترا اشتراكا فعليا فى إدارة السودان لا أن تستأثر انجلترا وحدها بالإدارة ، ويقتصر اشتراك مصر على أن يكون رمزيا .

(٤) لم يرد فى الاتفاقية نص واحد على وجود جنود بريطانيين فى السودان ، فيكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٣٦ لا سند له من قانون ومعاهدة . وليس الجنود البريطانيون المرابطون فى السودان بأحق فى البقاء من الجنود البريطانية المرابطين فى مصر .

*
* *

ونلخص ما تقدم فى عبارات موجزة :

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا أراد الانجليز اعتبار أنها تشركهم فى السيادة على السودان كانت باطلة : فمصر كانت لا تملك التعاقد على السيادة ، وتركيا صاحبة السيادة احتجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤١ تفرض على انجلترا ألا تعتدى على حقوق الدولة العثمانية — هذا إلى أن الشكل الذى صبّت فيه الاتفاقية والعبارات التى استعملت فيها كلها تتضافر على أنها لم تعرض للسيادة . وكذلك الحال — ولنفس الأسباب — إذا أريد اعتبار أنها تشرك الانجليز فى حق مصر القانونى فى إدارة السودان .

فلم يبق إذن الا أن تعتبر أنها قد أشركت بريطانيا فى إدارة السودان الفعلية . وتكون بهذا الاعتبار ضربا من ضروب (Modus Vivendi) ، أى تسوية موقوتة . ولما كانت كل تسوية موقوتة تنطوى بطبيعتها على أجل تنتهى بانقضائه ، فإذا لم يذكر الأجل صراحة وجب استنباطه دلالة . واتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يذكر فيها أجل صريح . ولم يقصد بطبيعة الحال أن تكون اتفاقية أبدية ، فالأجل الضمنى الذى يستخلص من ملابستها هو دوام الظروف والأسباب التى عقدت من أجلها . وقد عقدت هذه الاتفاقية بين مصر وانجلترا فى وقت كانت فيه انجلترا مسيطرة على الإدارة المصرية ، فكان من الطبيعى أن تسيطر أيضا على إدارة السودان ، ما دامت مصر موضوعة تحت هذه السيطرة البريطانية ، فإذا ارتفعت هذه السيطرة عن مصر ، وأصبحت تملك أمرها

وتدير شئونها بنفسها ، فقد انقضى أجل الاتفاقية ، ووجب أن تمكن مصر من أن تملك أمرها وتدير شئونها فى جميع أراضيها ، سواء فى ذلك الشمال أو الجنوب ، مصر أو السودان .

ومصر وهى تتقدم فى طلب رفع السيطرة البريطانية عنها بإجلاء قواتها العسكرية عن أراضيها تعلن فى الوقت ذاته وجوب إنهاء النظام الإدارى القائم فى السودان .

أما وضع السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فإنه يتلخص فيما يأتى :

(١) بقى السودان تحت السيادة العثمانية .

(٢) بقى السودان جزءا لا ينفصل عن مصر وذلك من الناحية الدولية .

(٣) أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد انفصل السودان عن مصر بمقتضى هذا النظام الموقوت الذى أقامته اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

***

(ب) معاهدة سنة ١٩٣٦

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :

نصت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتى :

(١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين — والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين — وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

(٢) وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون .

(٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

(٤) تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

(٥) لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين فى شؤون التجارة والمهاجرة أو فى الملكية .

(٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية فى السودان .

التحليل القانونى لهذه النصوص :

هذه هى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان . ونميز الآن فى هذه النصوص بين ما هو قاطع فى أن هـذه المعاهدة لم تعرض إلا لنظام إدارى موقوت دون مساس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما قد ينطوى على لبس فى ذلك فننظر فى معناه المحتمل .

يقطع فى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض إلا لنظام إدارى موقوت دون مساس بوحدة مصر والسودان من الناحية الدولية النصوص الآتية :

(١) " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ " : هـذا ما جاء فى صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع فى أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ قابلتان للتعديل ، وأن تعديلهما موكول إلى اتفاق يعقد فى المستقبل . فالنظام القائم على هاتين الاتفاقيتين هو إذن نظام موقوت نظر الطرفان منذ الآن إلى احتمال تعديله .

(٢) " قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين". وهذا النص قاطع فى أن النظام القائم على هاتين الاتفاقيتين إنما هو نظام إدارى ، وأن الحاكم العام يباشر سلطاته الإدارية نائبا عن مصر وانجلترا .

وهناك نصوص تحتاج إلى شىء من الإمعان فى النظر ، نلخصها فيما يأتى :

(١) " والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين " . أما أن الغاية الأولى من إدارة السودان ، ومن إدارة أى بلد آخر ، يجب أن تكون رفاهية أهل هذا البلد ، فذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه . فهل يشتم من هذا النص أن المراد به هو أن يشار إلى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا إدارة الغاية منها رفاهية هذا الشعب المحكوم ؟ لا نرى أن العبارة تحتمل هـذا المعنى ، وكل ما يمكن أن يستخلص منها هو أن مصر — وقد ارتضت أن تفصل عنها جزءا من

أراضيها فصلا إداريا محضا ، وارتضت أن تشرك مصر انجلترا فى حق الإدارة — قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الإدارى من وجوب أن يتميز السودان عن مصر تميزا إداريا . فيصح عندئذ أن يكون السودانيون ورفاهيتهم محلا للنص .

(٢) "وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان" .

وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين : التفسير الأول هو أن النظام القائم على هذه النصوص إنما هو نظام إدارى محض ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التى هى أمر خاص بمصر وحدها ، لا تشترك معها فيه انجلترا كما اشتركت فى حق الإدارة . والتفسير الثانى هو أن مصر وانجلترا لم تتفقا على شىء فى مسألة السيادة وكل ما اتفقتا عليه هو مسألة الإدارة . ومصر على هذا التفسير الثانى تبقى محتفظة بوجهة نظرها من أن السودان جزء لا ينفصل عنها ، وإن كانت انجلترا لا تعترف لها بذلك . ومهما يكن من أمر فإن هذا التفسير الثانى نفسه لا يتضمن أى اعتراف من مصر بأنها نزلت عن وجهة نظرها من أن السودان جزء لا ينفصل عنها .

(٣) فى المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموظفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانيين والمصريين والبريطانيين وتتكلم عن هجرة المصريين إلى السودان ، وعن إقامة الرعايا المصريين والبريطانيين فى السودان . وهذه النصوص كلها تحمل على أن فصل السودان فصلا إداريا سوغ أن يكون هناك سودانيون من الناحية الإدارية المحضة ، وأن يكون هناك سودان أيضا من هذه الناحية وحدها ، فأمكن التمييز بين السودانى والمصرى والبريطانى فى الموظفين وفى الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين إلى السودان وأنها خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، والكلام عن عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين فى السودان فى شؤون التجارة والمهاجرة والملكية ما دامت هذه الرعايا تنتمى الى الدولتين اللتين تتوليان حق الإدارة .

(٤) وهناك الملحق الذى يورد الأحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتقضى هذه الأحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون بعمل مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهم النص أن هذا العمل المشترك هو من أعمال السيادة ، فتكون انجلترا مشتركة فيها . ولكن المتأمل فى النص يرى أن الاتفاقات التى يعنيها هى اتفاقات "ذات صفة فنية أو إنسانية" كما يقول النص ذاته ، فجعل مثل هذه الاتفاقات تسرى على السودان إنما هو أقرب إلى أعمال الإدارة منه إلى أعمال السيادة . ويكون من الطبيعى أن تشترك فيه مصر وانجلترا .

يتبين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد أقرتها كما هى ، دون أن تزيد فى قوتها شيئا . بل هى قد جعلت تعديلها أمرا محتملا . ويترتب على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانونى للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدى

فلا يزال السودان جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحية الدولية وقد زالت الآن عنه وعن مصر معا السيادة العثمانية . أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد تقدم القول أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر . ولكن هذه الاتفاقية كما قدمنا إنما تضع نظاما إداريا موقوتا قام لظروف خاصة . وقد زالت هذه الظروف ، فيجب أن تنقضى كل من اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ ، ويجب أن ينتهى النظام الإدارى الموقوت القائم عليهما .

* * *

(ج) موقفان لمصر وبريطانيا يؤيدان وحدة مصر والسودان

والوحدة ما بين مصر والسودان — سواء زال النظام الإدارى الموقوت أو بقى — أمر تمسكت به مصر أمام هيئة الأمم المتحدة ؛ بل إن بريطانيا نفسها انتهى الأمر بها إلى إقراره .

* * *

فقد كتبت الحكومة المصرية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ، جوابا على سؤاله فى مناسبة قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الخاص بتحديد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، تقول :

" The Egyptian Government considers that since it is the aim of Chapter 11 of the Charter to insure the protection of native peoples against foreign oppression, the determining factor should be the state of dependence of a nation in relation to another with which it has no natural ties. For this purpose those extrametropolitan territories should be considered as non-self governing, in which the peoples are of different language, race and culture from the peoples of the powers which rule them. In this connection the Egyptian Government wishes to point out that despite the special features of its administrative system, the Sudan cannot in any respect be considered as a non-self governing territory falling within the scope of Chapter 11 of the Charter. *The Sudan constitutes, indeed, an integral part of Egypt to which it is united by close bonds of language, cult and race and with which it forms a complete geographical entity.* "

وقد جاء فى رد السكرتير العام الذى وجهه إلى الحكومة المصرية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ما يأتى :

" Je prends acte du fait que le Gouvernement Egyptien considère que le Soudan constitue une partie intégrate de l'Egypte, et que ce territoire ne peut être considéré à aucun égard comme un territoire non autonome rentrant dans le cadre de l'application du Chapitre 11 de la Charte. "

أما أن بريطانيا نفسها قد انتهت إلى إقرار الوحدة ما بين مصر والسودان فقد كان ذلك فى المفاوضات الأخيرة . ومن يتتبع المفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ إلى اليوم ، يلاحظ تدرجا محسوسا فى موقف بريطانيا من حيث اعترافها بالعلاقة ما بين مصر والسودان.

ففى المراحل الأولى من المفاوضات لم تكن بريطانيا تعترف بعلاقة بين مصر والسودان إلا فى أن مصر لها حقوق فى مياه النيل . ثم سارت خطوة بعد ذلك ، فاعترفت بسيادة مصر على السودان ولكن على أن تكون سيادة تشترك هى فيها مع مصر . وفى مرحلة ثالثة أغفلت ذكر السيادة بتاتا . وفى مرحلة أخرى ذكرت السيادة على أنها مسألة محتفظ بها . وفى المرحلة الأخيرة اعترفت بالوحدة ما بين مصر والسودان .

وننقل هنا من تاريخ المفاوضات ما يشهد بذلك :

جاء فى مشروع ملنر عن السودان فى سنة ١٩٢٠ أن المشروع يتناول مصر وحدها ولا ينطبق على السودان " البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها .... " . وجاء فى الكتاب الذى وجهه اللورد ملنر إلى عدلى باشا فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ : " إن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة . على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد المياه الذى يصل إليها مارا فى السودان ... " .

أما ما عرضه اللورد كيرزون فى سنة ١٩٢١ على عدلى باشا بشأن السودان فهو ما يأتى :

" حيث أن رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ... " .

وعرض السير أوستن شامبرلين فى سنة ١٩٢٨ على ثروت باشا النص الآتى : " يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما ، ولا سيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا ، هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان .

وعرض مستر هندرسون فى سنة ١٩٢٩ على محمد محمود باشا نصا بأن " تستمر السيادة الانجليزية المصرية على السودان طبقا لشروط الاتفاقات الحالية ... " . ثم اتفقا على النص الآتى :
" مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ ، يتفق

الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفقات المذكورة وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار اليها ".

وفى مفاوضات هندرسون — النحاس فى سنة ١٩٣٠، عدّل مستر هندرسون النص المتقدم على النحو الآتى : " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما". وقد طلب النحاس باشا أن ينص على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى خلال سنة من نفاذ المعاهدة بشأن تطبيق اتفاقية سنة ١٨٩٩، وأن تعاد الحالة فى السودان إلى ما كانت عليه سنة ١٩٢٤ وأن تعود أورطة من الجيش المصرى إلى السودان . فرفضت هذه الطلبات جميعها . وانقطعت المفاوضات .

أما فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رأينا أن المادة ١١ قد جاء فيها ما يأتى .

" وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان ".

وفى المفاوضات الأخيرة، نص بروتوكول صدقى — بيفن الخاص بالسودان على ما يأتى : " إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المعاقدان باتباعها فى السودان، فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك، ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادا فعليا للحكم الذاتى وتبعا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين، بالاتفاق التام المشترك بينهما، تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة، وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية ". وقد ظن صدقى باشا أنه ظفر من الإنجليز أن اعترفوا بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان — وله فى ذلك أدلة مقنعة ذكرناها فيما تقدم (أنظر ص ٩١ — ٩٢) — فإذا بالإنجليز يعلنون أنهم قصدوا أن يكون للسودان حق تقرير المصير أى حق الانفصال عن مصر . وآخر صيغة عرضوها على النقراشى باشا فى هذا الشأن جاء فيها ما يأتى : " .. يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الإجراء أنه عند ما يبلغ السودانيون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية، وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالاقاليم التى لا تحكم نفسها بنفسها . . . وفى كل الأحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذا الإجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما ".

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن بريطانيا عندما اعترفت بوحدة مصر والسودان لم تنشىء وضعا جديدا ، بل اعترفت بشىء موجود قبل اعترافها . وإلى هـذا يشير صدقى باشا فى محادثاته مع مستر بيفن إذ يقول (ص ٣١ من المحاضر التى سجلها الجانب البريطانى) :

" The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new, they only asked that *something already existing should not be disturbed.*"

ونلاحظ أن الخطوات المتدرجة التى خطتها بريطانيا نحو الاعتراف بالوحدة ما بين مصر والسودان لا ينقصها إلا الخطوة الأخيرة ، وهى أن تعترف بأن حق السودان فى تقرير مصيره إنما هى مسألة داخلية بين مصر والسودان ليس لبريطانيا أن تتدخل فيها . وفى هذه المسألة الأخيرة يقوم جوهر الخلاف . وهذا ما نتولى الآن بسطه .

*
* *

(د) موقف مصر من حق السودان فى تقرير مصيره

نبادر فنقول إن للسودانيين حقا كاملا فى الحكم الذاتى ، وفقا لما تستقر عليه مشيئتهم ، وإن على مصر واجبا مقدسا فى إعدادهم لهذا الحكم . بل نذهب أبعد من ذلك فنقول إن للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم ، ولكن لا كشعب غير محكوم بذاته (Nonself gouerning people) ، بل كشعب مندمج فى وحدة تامة مع الشعب المصرى (كما هى الحال مثلا فى اندماج اسكتلنده فى المملكة المتحدة) . فعلى هذا الأساس تعترف مصر بأى حق يعطيه الميثاق أو أى قانون دولى آخر للسودانيين فى تقرير مصيرهم ، وهى على أتم استعداد للتسليم بحقوق السودانيين فى هذا الأمر .

فلا خلاف إذن بيننا وبين بريطانيا فى أن للسودانيين الحق الكامل فى تقرير مصيرهم فى الحدود التى قدمناها . ونحرص على أن نبين ذلك فى صراحة ووضوح حتى نضع حدا للاستغلال ، فقد شوهت دعاية مغرضة مقاصد مصر نحو السودانيين .

والخلاف الحقيقى بين مصر وبريطانيا إنما هو فيما يأتى : تعتبر مصر أن العلاقة بينها وبين السودان مسألة داخلية محضة لا شأن لدولة أجنبية بها . فإذا اعترفت مصر للسودان بحقه فى تقرير مصيره ، فالسودان وحده هو الذى يصدر له هذا الاعتراف . ولا يجوز لأية دولة أن تتحدث باسم السودان فى ذلك . أما بريطانيا فتريد أن تتقدم باسم السودان تطالب مصر بأن تعترف بحقه فى تقرير مصيره ، بل تريد أن تتعاقد مع مصر على ذلك . ولا يجوز مطلقا أن تكون مسألة داخلية بين مصر والسودان محلا للتعاقد بين مصر ودولة أجنبية . وهذا ما قاله صدقى باشا نفسه فى المذكرة التى أرسلها للحكومة

البريطانية فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فقد جاء فيها ما يأتى : — "ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة . وحينئذ تتخذ مصر القرار الذى تمليه عليها روابط الأخوة التى تجمعها بالسودان ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى إلا الشعب الذى يطالب به والدولة التى ينبغى أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره . وليس لأية دولة أخرى ، حتى لو كان لها الحق فى إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به" .

فمصر تعترف للسودان بحقه فى تقرير مصيره على الأساس الذى أوضحناه ، ولكنها تطلب من بريطانيا أن تسلم بأن هذا الاعتراف مسألة داخلية بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز لها أن تطلب من مصر التعاقد معها عليه . فإذا سلمت بريطانيا بذلك ارتفع الخلاف الذى بيننا .

*
* *

٢ — جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

الأمر فى وجود الجيوش البريطانية فى السودان لا يعدو حالتين :

فإما أن يكون وجود هذه الجيوش نتيجة للنظام الإدارى القائم . ويترتب على ذلك أنه متى زال هذا النظام — وقد أثبتنا أنه يجب أن يزول — وجب جلاء القوات البريطانية عن السودان .

وإما أن يكون وجود القوات البريطانية لا علاقة له بالنظام الإدارى القائم ، فتبقى القوات حتى لو زال النظام . وهنا يجب أن نحدد الغرض من بقاء القوات البريطانية فى السودان فى هذه الحالة . ولا يعدو الأمر أن تكون هذه القوات باقية للدفاع عن السودان أو للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية .

فإذا كانت القوات باقية للدفاع عن السودان ، فإن هذا الواجب إنما يقع على عاتق السودانيين والمصريين وحدهم ، ولا شأن لدولة أجنبية فى ذلك .

وإذا كانت القوات باقية للدفاع عن الإمبراطورية البريطانية — ويظهر أن هذا هو الغرض فقد وضعت بريطانيا لأول مرة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا لبقاء قواتها فى السودان كما وضعت نصا لبقاء قواتها فى مصر — فإن الأسباب التى ذكرناها لوجوب جلاء القوات البريطانية عن مصر تنطبق على السودان . فما هو إلا جزء لا ينفصل عن مصر ، فإذا وجب جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية كان هذا الجلاء واجبا عن جميع الأراضى المصرية بما فى ذلك السودان .

*
* *

على هذه الأسانيد القانونية والتاريخية تبنى مصر مطالبها فيما يخص السودان .

ولكن مصر إلى جانب ذلك — بل وقبل ذلك — تعتمد على أمر أكبر خطرا ، وأبقى أثرا . هو أن الوحدة التى تربط ما بينها وبين السودان تقوم على ضرورة اقتصادية وعلى حقيقة نفسية .

فالسودان فى أشد الحاجة إلى مصر حتى ينهض اقتصاديا . وإذا هو فصل عنها فسيبقى فى وهدة الفقر والحاجة كما هو الآن . والتجربة التى قامت بها بريطانيا ، بعد أن فصلته اقتصاديا عن مصر ، خير دليل على ما قدمنا . فلا يزال السودان — بعد نحو خمسين سنة من الإدارة الإنجليزية وبعد فصله الاقتصادى عن مصر — فقيرا محتاجا إلى معونة مصر . وقد قدمنا السبب فى ذلك عندما بينا العناصر الاقتصادية التى تقوم عليها وحدة وادى النيل . ولقد فتح الحكم المصرى السودان للحضارة ولأوروبا وللأجانب ، فأنشئت القنصليات الأجنبية وكثر عددها . أما فى ظل الحكم الإنجليزى فقد أقفل السودان — القسم الجنوبى على الأقل — الباب فى وجه الأجانب ، ولم يسمح بإنشاء قنصليات أجنبية فى السودان .

والوحدة ما بين مصر والسودان تقوم على مشيئة المصريين والسودانيين على السواء . والبلدان ربطتهما الطبيعة والتاريخ والذكريات والأمانى برباط مقدس من عند الله ، وما ربطه الله لا يحله الإنسان .

المطبعة الأميرية ١٥٩٨٠-١٩٤٨-١٠٠٠٠

